



جامعة دمشق
كلية الآداب
قسم التاريخ

رسالة ماجستير

العلاقات اليابانية الخليجية بين عامي 1973 – 2009 م

إشراف الدكتور: أحمد الخضر

إعداد الطالب: عصام السمور

المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة:	١٠-٤
<u>الفصل الأول التمهيدي:</u>	
العلاقات اليابانية الخليجية قبل عام ١٩٧٣ م:	١١
أولاً: العلاقات اليابانية-الإيرانية قبل عام ١٩٧٣ م	١٢
١ - العلاقات اليابانية-الإيرانية (البدايات الأولى)	١٢
٢ - مساعي اليابان للإطلاع على الأوضاع العامة في إيران عن طريق الرحالة:	١٣-١٨
٣ - العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية قبل عام ١٩٧٣ م.	١٩
٤ - العلاقات العلمية والثقافية قبل عام ١٩٧٣ م.	٣١
ثانياً: العلاقات اليابانية-العراقية قبل عام ١٩٧٣ م.	٣٢
١ - العلاقات الاقتصادية بين اليابان والعراق	٣٢
٢ - إقامة العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والعراق وأثرها على العلاقات الاقتصادية بينهما.	٤١
ثالثاً: العلاقات اليابانية مع الدول العربية الخليجية قبل عام ١٩٧٣ م.	٤٥
١ - العلاقات اليابانية مع المملكة العربية السعودية:	٤٥
٢ - العلاقات اليابانية مع سلطنة عمان:	٥٤
٣ - العلاقات اليابانية مع مملكة البحرين:	٥٧
٤ - العلاقات اليابانية مع الكويت:	٥٩
٥ - العلاقات اليابانية مع الإمارات العربية المتحدة وقطر:	٦٠
<u>الفصل الثاني:</u>	
العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية اليابانية تجاه دول الخليج العربي:	٦٧
أولاً: العوامل الداخلية.	٦٧
١ - دور الدستور في توجيه السياسة الخارجية اليابانية والحفاظ على المصالح اليابانية في الخارج	٦٨

٧٢	أ- موقف الدستور الياباني من الحرب العراقية-الكويتية:
٧٥	ب- موقف الدستور الياباني من إرسال قوات يابانية إلى العراق:
٧٧	ثانياً: العوامل الخارجية:
٧٧	١- تأثير العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية:
٧٩	أ- خلال أزمة النفط عام ١٩٧٣ م
٨٢	ب- خلال الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨ م)
٨٤	ج- خلال الحرب العراقية-الكويتية (١٩٩١-١٩٩٢ م)
٨٧	د- خلال الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ م.
٨٩	٢- تأثير العلاقة مع محيط اليابان الآسيوي:
٨٩	أ- الصين.
٩٦	ب- كوريا الجنوبية:
	<u>الفصل الثالث:</u>
١٠٨	العلاقات الاقتصادية والثقافية بين اليابان ودول الخليج العربي (١٩٧٣-٢٠٠٩ م)
١٠٩	أولاً: العلاقات الاقتصادية:
١٠٩	١- الدبلوماسية الاقتصادية اليابانية تجاه دول الخليج العربي
١١٢	٢- سياسة اليابان الاستثمارية تجاه دول الخليج العربي.
١١٥	أ- شركة النفط العربية (Arabian company aoc)
١١٦	ب- شركة زيت أبو ظبي اليابانية (جودكو) ١٩٧٢ م
١١٧	ج- مشروع مصنع البتروكيماويات (IJPC)
١١٨	د- حقل آزاديجان الإيراني.
١٢٠	٣- التجارة اليابانية مع دول الخليج العربي.
١٣٦	٤- المعونات اليابانية لدول الخليج العربي.
١٤٢	ثانياً: العلاقات الثقافية:

- ١٤٦ ١- دور المراكز الثقافية
- ١٥٠ ٢- التبادل الطلابي والمنح الثقافية مع دول الخليج العربي.

الفصل الرابع:

- ١٥٦ الأبعاد السياسية والأمنية للعلاقات اليابانية-الخليجية (١٩٧٣-٢٠٠٩م)
- ١٥٧ أولاً: تطور السياسة الأمنية اليابانية:
- ١٥٧ ١- التجسس الصناعي والاستخباراتي.
- ١٦١ ٢- تطور الأنشطة العسكرية.
- ١٦٥ ثانياً: العلاقات السياسية والأمنية بين اليابان والعراق
- ١٦٥ ١- الدعم السياسي المبكر للهجوم العسكري.
- ١٧١ ٢- دخول اليابان الحرب في العراق
- ١٧٧ ٣- مبررات إرسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى العراق.
- ١٧٩ ثالثاً: العلاقات السياسية والأمنية بين اليابان وإيران.
- ١٨١ - القضية النووية الإيرانية
- ١٩٠ رابعاً: العلاقات السياسية والأمنية بين اليابان وبقية دول الخليج العربي.

١٩٥ الخاتمة:

١٩٨ مصادر الدراسة:

- المقدمة:

شهدت العلاقات اليابانية الخليجية منذ أزمة النفط عام ١٩٧٣م تقدماً ملحوظاً أبرزت فيه نية كلا الطرفين في زيادة مستوى التعاون بينهما في كافة المجالات الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية بفعل تنبه كل منهما لأهمية دور الآخر في مجمل التفاعلات الدولية، وضرورة المراجعة الشاملة لتاريخ العلاقة بينهما، وتقييمها بهدف رفع سوية العمل المشترك وتطويره إلى ما هو أبعد من العلاقات الاقتصادية التي بلغت مستوى مرتفعاً وتطوراً في أشكال وأساليب تلك العلاقات والذي شمل تطبيق دبلوماسية وبرامج اقتصادية ومشاريع استثمارية شكلت نقلة نوعية في هذا المجال.

وعلاوة على ذلك تمثل علاقة اليابان بمنطقة الخليج العربي في إطارها الاستراتيجي الأوسع مدخلاً لعلاقتها مع المجموعة العربية عموماً فضلاً عن اهتمام اليابان المتصاعد بشؤون العالم الإسلامي، ما جاورها منه، وما تقاطع مع مصالحها الحيوية، ضمن هذه الظاهرة العالمية المتنادية سلباً وإيجاباً.

وبات لا يخفى على أحد تأثير اليابان الاقتصادي الممتد إلى كثير من مناطق العالم، ومنها منطقة الخليج العربي الذي تقع في قلب التفاعلات الدولية والمعروف بحساسيتها للتغيرات في قمة الهرم الدولي وتوازنات القوى الفاعلة فيه، بالإضافة إلى أهمية اليابان الخاصة في الساحة الدولية، والتي تزايدت بشكل ملحوظ، خاصة مع انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي، وانفراد المعسكر الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. بمصير العالم، حيث تعدُّ اليابان في هذا السياق أحد أقطاب النظام الرأسمالي العالمي، ولاسيما بعد تحولها إلى دولة طبيعية بعد مشاركتها التاريخية في الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣م مما أكسب العلاقات اليابانية-الخليجية بعداً إضافياً هو البعد الأمني بالإضافة للبعدين الاقتصادي والسياسي، وتحولها إلى علاقات استراتيجية حقيقية بعد فشل إمكانية تحقيق المبدأ الياباني في فصل السياسة عن الاقتصاد لاسيما في منطقة تعد من بؤر الصراع الدولي والإقليمي.

- سبب اختيار البحث:

ترصد الدراسة طبيعة العلاقات القائمة بين اليابان ودول الخليج العربي، موقفاً وتوجهاً وسلوكاً في مختلف المراحل التي تشملها فترة الدراسة بما في ذلك أبعادها الاقتصادية والثقافية تجاه دول الخليج العربي، وما دفعني للقيام بهذا البحث هو ملاحظة تعاظم الدور الياباني في منطقة المشرق العربي عامة ودول الخليج العربي خاصة، مستفيدة من رغبة شرائح كبيرة من النخب العربية التي باتت تجذب ظهور قوى كبرى، مثل اليابان، لكسر الأحادية في نظام

العلاقات الدولية، وكذلك من صورة الياباني الحيادية والتي سعت إلى ترسيخها في هذه المنطقة على مدى أربعة عقود، فكانت المشاركة اليابانية في الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، ثم الدخول على خط الملف النووي الإيراني. وعليه، تعدّ دراسة توجهات وزارة الخارجية اليابانية تجاه دول الخليج العربي في غاية الأهمية في تحديد تلك التوجهات، يضاف إلى ذلك ظهور مؤشرات كثيرة تؤكد وجود قوى إستراتيجية من خارج الدائرة الحضارية الغربية ستدخل ساحة الصراع الاستراتيجي، ومنه الحالة اليابانية المرشحة بقوة في سياق عملية تعدد الأقطاب في الساحة الدولية، لهذا كله فإن الحالة اليابانية جديدة بالاقتراب السياسي والمقاربة البحثية.

- التأطير الزمني والمكاني:

يعدّ عام ١٩٧٣م نقطة تحول هامة في علاقة اليابان مع دول الخليج العربي بسبب حدوث الأزمة النفطية أو ما يعبر عنه بالصدمة النفطية بالنسبة لليابان التي كانت تعتمد بنسبة ٨٠% من احتياجاتها النفطية على دول الخليج العربي حيث قامت البلدان الخليجية بإدراج اليابان من ضمن الدول غير الصديقة وما يعنيه ذلك من تهديد للإمدادات الطاقة في دولة تعتمد اعتماداً شبه كامل على تلك واردات النفط الخارجية ويهدد بشكل كبير الإنجازات الاقتصادية التي كانت قد حققتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م ونتيجة لذلك اتخذت اليابان موقفاً مؤيداً لتوجهات تلك البلدان على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وبدأت بإلغاء اهتمام جدي بتلك المنطقة في جميع المجالات الأمر الذي يمثل انعطافاً هاماً في علاقات كل من اليابان ودول الخليج العربي.

أما بالنسبة لعام ٢٠٠٩م الذي شهد انعقاد مؤتمر نظمه معهد أبحاث السلم الياباني في مطلع تشرين الثاني من العام نفسه، والذي كان بعنوان (دور اليابان في الخليج العربي) حيث كان المشاركون من كبار الضباط اليابانيين الذين ما زالوا في الخدمة، ومن رجال الصناعة والسياسيين، وهو ما مثل دليلاً واضحاً على أهمية المشروع الذي لم يلقى الاهتمام المطلوب لدى الرأي العام العربي حيث قامت اليابان وبجرأة غير مسبقة بإظهار نواياها بالمشاركة في عمليات حفظ أمن الخليج العربي، ومحاولة جس نبض دول الخليج ومدى قابليتها بمكذا نوع من المشاركة، ونستطيع اعتبار هذا المؤتمر بداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات بين المنطقتين.

أما بالنسبة لمصطلح دول الخليج العربي فهو مصطلح جغرافي يضم جميع الدول المطلة على الخليج العربي بما فيها إيران والعراق، كما لا يخفى على أحد العلاقات الاقتصادية والثقافية المتداخلة بين جميع دول الخليج وبالتالي لا يمكن أن تكتمل الصورة دون الحديث عن جميع هذه الدول أو استثناء أحدها.

– إشكالية البحث والهدف من الدراسة :

تتزايد يوماً بعد آخر الدراسات التي تتناول تاريخ منطقة الخليج العربي المعاصر لاسيما دراسة دور النفط كعامل أساسي بين علاقات دوله مع اليابان، وبناءً على هذا الدور تتحدد أنماط وأشكال التعاون بين كلا الطرفين، بالإضافة إلى تأثير العامل الدولي في تحديد طبيعة وحجم العلاقة بينهما، وخاصة في ظل خضوع كل منهما لظروف إستراتيجية مشابهة، إضافة إلى وقوعهما تحت المظلة الأمريكية المشتركة (باستثناء إيران)، وبالنظر إلى أن اليابان تسعى بقوة لتلعب دوراً يتناسب مع قوتها في نظام عالمي جديد يتسم بتعدد الأقطاب، ففي هذه الحالة لن تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي المهيمن الوحيد على منطقة الخليج العربي ، بل ثمة قوى دولية أخرى قد تشاركها في هذا التنافس على المنطقة ، وبالتالي فإن إلقاء الضوء على المنظور الإستراتيجي للعلاقات اليابانية الخليجية هو أمر مهم للغاية، ولاسيما بعد تزايد الدور الياباني في السياسة الدولية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وما تلاها من غزو أفغانستان واحتلال العراق، وقرار اليابان المشاركة العسكرية لدعم قوات التحالف الأمريكي-البريطاني في العراق، وهي المرة الأولى التي تشارك فيها طوكيو منذ الحرب العالمية الثانية بقوات عسكرية في الصراع الدولي بعد بعض المشاركات الرمزية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، كما أن الحديث عن السياسة الخارجية اليابانية يبقى قاصراً من دون التطرق إلى الهزات التي تعرض لها النظام الدولي، والاتجاهات في إطار ذلك النظام، وعرض للكيفية التي أثرت من خلالها تلك الهزات والاتجاهات على فهم وإدراك اليابان لمصالحها الوطنية وأمنها القومي، وما فرضته عليها من إعادة صياغة لتوجهاتها السياسية، وحساباتها، وعلاقاتها بمختلف القوى السياسية في عالمنا المعاصر وبخاصة مع دول الخليج العربي.

فمن الضروري بصورة خاصة إلقاء الضوء على المحددات والعوامل التي تحكم توجهات سياسة اليابان الخارجية، والقيود التي تعمل في إطارها هذه السياسة منذ هزيمة اليابان التاريخية على يد القوات الأمريكية عام ١٩٤٥م، مع عدم إغفال تناول الجانب التاريخي لهذه السياسة، وبخاصة الأطماع الاستعمارية التي مازالت تعقيداتها ورواسبها تنعكس على علاقات اليابان الدولية، وبناءً عليه، يمكن طرح أسئلة متعددة تتصل بهذه الإشكالية وتتطلب إيجاد إجابة شافية أثناء البحث:

- ١- ما الآليات التي تدفع توجهات السياسة الخارجية اليابانية والأهداف المتوخاه منها فيما يتعلق بالخليج العربي ؟
- ٢- هل هي مجرد أهداف وآليات اقتصادية بحتة، أم تجاوزت ذلك في مرحلة من المراحل لتصبح نوعاً من العلاقات المتعددة الأبعاد اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً ؟
- ٣- هل يمكن وصف تلك العلاقات بالإستراتيجية، خاصة وأن السياسة الخارجية اليابانية ما برحت تدور في فلك السياسة الخارجية الأمريكية ؟

- ٤- ما حجم الدور الفعلي للسياسة الخارجية اليابانية في القضايا الخليجية؟
- ٥- ما تأثير التعاون الأمني الياباني -الإسرائيلي على أمن الخليج العربي؟
- ٦- طموحات اليابان السياسية والأمنية التي تسعى لتحقيقها في منطقة الخليج العربي، وجذورها التاريخية؟
- ٧- ما دور الشركات والقوى الصناعية والتجارية والعسكرية اليابانية في إعادة تشكيل مفاهيم الأمن لطوكيو في الخليج العربي؟
- ٨- هل لدى اليابان رغبة متعمدة في استثمار الصراعات في منطقة الخليج العربي خاصة، لكسر قيود التبعية لواشنطن تدريجياً؟ خاصة بعد النظرة النفعية للعلاقات الدولية التي تنتهجها طوكيو المعتمدة على توازن القوى وتقاطع المصالح، وصولاً إلى إذكاء الصراعات لكسر قيود الهزيمة العسكرية عام ١٩٤٥م.

- منهجية البحث:

ستعتمد الدراسة على منهجية البحث التاريخي الوصفي في دراسة الأحداث، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي يقوم على دراسة الأحداث دراسة موضوعية نقدية وتقديم النتائج العلمية المرجوة، ومحاولة تقديم قراءة موضوعية للسياسة اليابانية في هذه المنطقة بشكل يخدم قضايانا القومية والمصيرية، آملاً أن تسهم هذه الدراسة ولو بشكل متواضع في إغناء المكتبة العربية والقارئ العربي.

- خطة البحث:

آثرت إلقاء الضوء في الفصل الأول على العلاقات التاريخية اليابانية-الخليجية ولاسيما منذ العهد الميجي وحتى عام ١٩٧٣م لكونها بالغة الأهمية وتعد الأساس التاريخي للتطور التي شهدته تلك العلاقات بعد الأزمة النفطية عام ١٩٧٣م، وكانت تلك العلاقات بمجملها علاقات اقتصادية وصلت إلى درجة من التطور ولاسيما في ثلاثينيات القرن العشرين حيث استحوذت السلع اليابانية على معظم الأسواق الخليجية. أما في الفصل الثاني فيتناول العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية اليابانية تجاه دول الخليج العربي التي لا بد من فهمها حتى نستطيع فهم سلوكيات اليابان في تعاملها مع دول الخليج العربي، وبدون فهم وتحديد تلك العوامل ستبقى النظرة قاصرة عن إدراك أسباب التغيرات التي طرأت على السياسة اليابانية في منطقة الخليج العربي، ويأتي في مقدمتها العوامل الداخلية كالقيود الدستورية وخاصة المادة التاسعة، كما لعبت العوامل الخارجية الأثر الأكبر في تلك التوجهات

ولاسيما العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والعلاقة مع محيط اليابان الآسيوي ولاسيما مع الصين وكوريا الجنوبية. كما تعد العلاقات الاقتصادية التي تناولها الفصل الثالث من أهم العلاقات بين اليابان ومنطقة الخليج وارتبطت بحاجيات كلا الطرفين بشكل أساسي، والتي كان محورها التجارة النفطية؛ إلا أن الأزمة النفطية في عام ١٩٧٣م جعلت تلك العلاقات متعددة الأبعاد والأساليب واكتسبت أهمية مضاعفة من خلال إقامة الاستثمارات اليابانية وبناء دبلوماسية اقتصادية، وتم ترسيخ تلك العلاقات الاقتصادية ببرامج تقديم المعونات اليابانية والتي اقتصر على التعاون التقني، كما ساهمت العلاقات الثقافية المتنوعة في ترسيخ العلاقات الاقتصادية وبناء قدرة على فهم الآخر. فيما يناقش الفصل الرابع الأبعاد السياسية والأمنية للعلاقات اليابانية-الخليجية (١٩٧٣-٢٠٠٩م) والتي ظهرت نتيجة الأحداث التي شهدتها منطقة الخليج العربي ومحاولة اليابان الاستفادة منها للتحرر من القيود الدستورية والتحول إلى دولة طبيعية بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال الإسهام التدريجي في حروب الخليج الثلاثة عبر الوساطة ثم الدعم المادي واللوجستي ونهاية بالمشاركة العسكرية التاريخية في الحرب على العراق عام ٢٠٠٣م، ومحاولة حل القضية النووية الإيرانية في ما يخدم المصالح اليابانية.

٦- الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

المصادر والمراجع الأجنبية:

-المصادر الأجنبية

1- Fujio Inoue، Travel in Iran and Iraq، journal of Japanese-Islamic Relations، Volume 4، September 2008.

(رحلة فوجيو إينوئييه إلى إيران والعراق في عام ١٩٤١م)

وهي رحلة تناولت وصف مظاهر الحياة في كل مدينتي طهران وبغداد وعلى الرغم من أن الرحلة لا تحوي إحصائيات وأرقام تجارية إلا أنها تعطي صورة واضحة عن ملامح الحياة التجارية والاجتماعية للمدينتين.

2- K. Katakura، The Yokoyama Mission: Japnese Diplomacy For Oil 1939.

(بعثة يوكوياما إلى المملكة العربية السعودية في عام ١٩٣٩م)

تعد من أهم البعثات اليابانية في منطقة الخليج لأنها جاءت في فترة مبكرة وحساسة بالنسبة لليابان قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، كما تأتي أهمية هذه البعثة من كون رئيسها هو الوزير المفوض الياباني في القاهرة.

3- Ienori Honjuku, A Sea Voyage to the Persian Gulf(1880), Shingetsu Electronic Journal of Japanese-Islamic Relations, Vol. 2, September 2007.

(رحلة بحرية إلى الخليج الفارسي عام ١٨٨٠م)

كما اعتمدت الدراسة على مجموعة هامة من المراجع الأجنبية لباحثين يابانيين غاية في الأهمية يأتي في مقدمتها أبحاث البروفسور الياباني هيروشي شيميزو المتخصص الوحيد في تاريخ العلاقات بين اليابان والشرق الأوسط وتأتي أهمية أبحاثه من اعتمادها على الوثائق اليابانية بشكل كامل ويأتي في مقدمة أبحاثه كتابه الهام.

4-Anglo-Japanese Trade Rivalry in the Middle East in the inter-war period.

(التنافس التجاري الأنجلو-ياباني في الشرق الأوسط في فترة ما بين الحربين)

يعد من أهم الدراسات التي تناولت النشاط التجاري الياباني في منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي قبل الحرب العالمية الثانية وتحتوي الدراسة على إحصائيات تجارية مهمة معتمدة على الوثائق اليابانية مما أفاد البحث بصورة كبيرة.

ومن المراجع الأجنبية الهامة

1-Kaoru sugihara and j.a. Allan, Japan in the Contemporary Middle East

(اليابان في الشرق الأوسط المعاصر)

تعد من المراجع الأجنبية المهمة حيث تحوي على أرقام اقتصادية، كما تتناول مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية بين اليابان ومعظم دول الشرق الأوسط.

Online Edition., Columbia University,2- Encyclopaedia Iranica

(موسوعة إيرانيكا الصادرة عن جامعة كولومبيا)

تعد من الموسوعات العلمية المهمة التي تتناول علاقات إيران مع مختلف الدول ومن بينها اليابان من كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والدبلوماسية وكتبت من قبل نخبة من المختصين بالعلاقات الإيرانية- الآسيوية كما تحوي على جداول اقتصادية وتجارية مهمة.

3-Miyagi, Yukiko: Japan's Middle East Security Policy.

(يوكيكو مياجي، السياسة الأمنية اليابانية في الشرق الأوسط)

تعد من الدراسات القليلة التي تناولت الجانب السياسي والأمني لليابان في الشرق الأوسط وتأتي أهمية هذه الدراسة لكون المؤلفة يابانية الأصل واعتمدت في كتابة دراستها على كم كبير من المقابلات مع أعضاء الأحزاب اليابانية المختلفة بالإضافة لعدد من السياسيين اليابانيين البارزين.

أهم المصادر والمراجع العربية والمعرية:

١- ياناچيدا كونيو: اليابان وأزمة النفط ١٩٧٣م، مؤسسة نوفل، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩١م.
تركز هذه الدراسة على نتائج حظر النفط العربي في عام ١٩٧٣م على الاقتصاد الياباني ولاسيما العامل النفسي والاجتماعي الذي أثاره الحظر في المجتمع الياباني والذي أعاده المؤلف إلى عدم إيلاء اليابان لمنطقة الخليج العربي الأهمية التي تستحقها.

٢- نصره عبد الله البستكي: اليابان والخليج، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

تعد من الدراسات العربية الحديثة التي تناولت العلاقات الخليجية اليابانية بشكل محدد، وتأتي أهمية الدراسة من كون الباحثة أقامت في اليابان لفترة من الزمن، واستطاعت التعرف على المشكلات التي تعوق تطور تلك العلاقات عن قرب.

٣- أدوين رايشاور: اليابانيون، ترجمة: ليلى الجبالي، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩م.
يعد من أولى المصادر التي تناولت اليابان من كافة الجوانب لكن مما يؤخذ عليها أنها كتبت من قبل السفير الأمريكي في اليابان لذلك يلاحظ عليها النظرة الأمريكية المبتدلة.

- الصعوبات التي واجهت البحث:

واجه البحث الكثير من الصعوبات، وأهمها ندرة المصادر والمراجع العربية التي تتناول فترة الدراسة وبخاصة تاريخ العلاقات اليابانية- الخليجية في الفصل الأول والعلاقات السياسية والأمنية في الفصل الرابع حيث تكاد الأبحاث العربية في هذين الموضوعين شبه معدومة مع العلم أني زرت المركز الياباني في جامعة حلب ولم أعثر على أي مراجع علمية ذات قيمة، لذلك لجأت إلى شراء العديد من المراجع الأجنبية من إنكلترا عن طريق موقع أمازون، والتي كانت باهظة الثمن لكنها ذات قيمة علمية عالية لكونها كتبت من قبل مختصين يابانيين مما أعطى البحث قيمة إضافية، وكان أهمها كتاب البروفسور الياباني هيروشي شيميزو بعنوان: (التنافس التجاري الأنجلو-ياباني في الشرق الأوسط في فترة ما بين الحربين) والذي يحوي معلومات نادرة عن تاريخ العلاقات مع معظم دول الشرق الأوسط ولاسيما العلاقات الاقتصادية بالاعتماد على الوثائق اليابانية، بالإضافة لكتاب الأستاذ الياباني كاورو سوغيهارا بعنوان: (اليابان في الشرق الأوسط المعاصر) والذي اعتمد أيضاً على الوثائق اليابانية مما مكّني من تغطية الفصل الأول بمساعدة العديد من الأبحاث الأجنبية الأخرى، كما ساعدني كتاب الدكتورة يوكيكو مياجي الذي حمل عنوان: السياسة الأمنية اليابانية في الشرق الأوسط وهو الكتاب الأول من نوعه في اللغة الإنكليزية الذي يتحدث عن العلاقات الأمنية والنشاطات العسكرية اليابانية بتركيز شديد على منطقة الخليج العربي ولاسيما العراق وإيران، وعلاوة على التكلفة المالية المرتفعة أخذت أعمال الترجمة وتدقيق أسماء الشخصيات والشركات اليابانية الكثير من الجهد والوقت مع العلم أني حاولت الخضوع لدورات في اللغة اليابانية لكن مغادرة الأساتذة اليابانيين أوقف تلك الدورات نتيجة الأحداث التي يشهدها القطر.

ولا يسعني أخيراً إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان لكل الذين قدموا لي المساعدات العلمية الممكنة لإنجاز هذا البحث، وأخص بالذكر أستاذي الكريم الدكتور أحمد الخضر الذي ساعدني في هذا البحث، وأمّدي بتوجيهاته العلمية، وحثني على إنجازها، ولم يخل علي بنصائحه وتوجيهاته، وأشكره على صبره، فله مني جزيل الشكر والعرفان. وأخيراً أتوجه بالشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وأرجو أن أكون قد وفقت في دراستي هذه، وأن أكون قد أسهمت ولو بصورة متواضعة في تسليط الضوء على العلاقات اليابانية-الخليجية وما تركته من آثار سياسية واقتصادية على واقعنا العربي.

الفصل الأول (تمهيدي)

العلاقات اليابانية- الخليجية قبل عام ١٩٧٣ م

أولاً- العلاقات اليابانية الإيرانية قبل عام ١٩٧٣م.

١- العلاقات اليابانية - الإيرانية (البدايات الأولى):

تعود بداية العلاقات اليابانية - الإيرانية في العصر الحديث إلى عام ١٨٧٣م عندما سنحت الفرصة للسفير الياباني لدى روسيا القيصرية تاكيكي إينوموتو (Takeaki Enomoto) (١) لقاء الشاه الفارسي ناصر الدين (٢) في مدينة بيبتربورغ، حيث كان الشاه في طريق العودة إلى إيران بعد رحلته الأوروبية الثانية. (٣) وفي ذلك اللقاء أبدى الشاه اهتمامه بإقامة علاقات تجارية مع اليابان، كما تمت مناقشة صياغة معاهدة تجارية بين البلدين، وقد ذكر الشاه في مذكراته أنه التقى بطالب ياباني في المدرسة العسكرية في باريس كشف الشاه فيها عن معرفته باليابان. (٤)

وبعد سبع سنوات من ذلك الاجتماع ومع استمرار المحادثات بين البلدين في روسيا، أعد القائم بأعمال السفارة الفارسية في روسيا مسودة معاهدة تجارية، وقدمها إلى السفير الياباني، ونتيجة لذلك قام السفير الياباني تاكيكي بعد عودته إلى اليابان بتشكيل بعثة لزيارة بلاد فارس، حيث ضم الوفد الياباني سبعة أعضاء كان في مقدمتهم رئيس البعثة الدبلوماسية يوشيدا ماساهارو (Yoshida

(١) تاكيكي إينوموتو (Takeaki Enomoto) (١٨٣٦-١٩٠٨م) أحد أشهر مؤسسي البحرية اليابانية تم اختياره في ذلك الوقت بصفته مبعوثاً خاصاً للتفاوض على معاهدة سان بيبتربورغ بين اليابان وروسيا القيصرية والتي تنازلت روسيا بموجبها عن سلسلة جزر الكوريل كلها مقابل اعتراف اليابان بحق الملكية الروسية على شبه جزيرة ساخالين أو تعهد اليابان بعدم الادعاء بأراضي لم تكن تملكها أبداً، وقد زاد تحقيقه لهذا النصر السياسي في عقد المعاهدة من مكانته وهيبته داخل دوائر الحكم اليابانية.

أنظر: الموسوعة العالمية الحرة http://en.wikipedia.org/wiki/Enomoto_Takeaki

(٢) ناصر الدين شاه قاجار (١٨٣١-١٨٩٦م) شاه بلاد فارس، من الأسرة القاجارية، حكم من عام ١٨٤٨ وحتى اغتياله في عام ١٨٩٦م عد كأحد أطول حكام فارس حكماً إذ امتدت فترة حكمه لمدة ٤٨ عام.

أنظر: منصور، علاء: تاريخ إيران بعد الإسلام، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٨٠٧.

(٣) قام الشاه ناصر الدين بثلاث زيارات إلى أوروبا وذلك خلال أعوام ١٨٧٣-١٨٧٨-١٨٨٩م.

أنظر: كلجان، مهدي: رحلات ناصر الدين القاجاري إلى بلاد الإفرنج، ثقافتنا للدراسات والبحوث، المجلد ٦،

العدد ٢١، ٢٠١٠م، ص ١٥٧.

(٤) Nobuaki Kondo, Diplomatic And Commercial Relations With Iran, Encyclopaedia Iranica, Columbia University, Online Edition, December 15, 2008, p14.

(Masaharu)، والقائد في الجيش الياباني نوبولوشي فوروكاوا (Nobuyoshi Furukawa) بالإضافة إلى اثنين من أعضاء الشركة التجارية "أو كورا" وثلاثة من التجار. وصلت البعثة إلى مدينة بوشهر في تموز ١٨٨٠م مصطحبة معها عينات من المنتجات اليابانية بما في ذلك الشاي الياباني الشهير، وفي أيلول من العام نفسه دخلوا طهران التي أقاموا فيها لأكثر من ثلاثة أشهر، حيث قابلهم الشاه في قصر شمس الإمارة، واستفسر الشاه خلال اللقاء عن النظام السياسي الياباني والجيش والسكك الحديدية وغيرها من المسائل، كما عقد الشاه معهم اجتماعاً رسمياً بعد بضعة أيام، وبالرغم من ذلك لم يتمكن الطرفان من إبرام المعاهدة بسبب عدم موافقة الجانب الإيراني على الشرط الياباني الذي يؤكد فيه على معاملة اليابان على أساس الأمة الأكثر رعاية والحصول على الحقوق الدولية نفسها التي تتمتع بها الدول الأوروبية في بلاد فارس، وهذا ما رفضته إيران بشدة ما أدى إلى إرجاء عقد المعاهدة حتى إشعار آخر. وخلال ذلك أقام أعضاء البعثة مجموعة من المعارض التجارية في كل من مدينتي بوشهر وطهران، قاموا خلالها بعرض المنتجات اليابانية التي لم تلق اهتماماً كبيراً من قبل المواطنين، كما كانت البعثة ضعيفة التنظيم، حيث فشلت في إحراز نجاح ملموس، وعلى الرغم من ذلك تمكن الوفد من تزويد اليابان بمعلومات مباشرة عن بلاد فارس القاجارية، من خلال الرحلات التي قام بها كل من يوشيدا وفوروكاوا.^(٥)

٢- مساعي اليابان للإطلاع على الأوضاع العامة في إيران عن طريق الرحالة:

١- رحلة ياسوماسا فوكوشيما (Yasumasa Fukushima) (١٨٥٢-١٩١٩م):

بعد يوشيدا وفوروكاوا قام خمسة رحالة يابانيين بزيارة بلاد فارس كان أولهم ياسوماسا فوكوشيما^(٦) الذي بدأ رحلته من ألمانيا في شباط ١٨٩٦م ووصل اليابان في حزيران من العام نفسه، وقد

^(٥) N. KONDO, DIPLOMATIC AND COMMERCIAL RELATIONS WITH IRAN, p.16.

^(٦) ياسوماسا فوكوشيما هو مقدم في استخبارات الجيش الياباني كان يعمل في مكتب هيئة الأركان العامة، ومن المهتمين بالشؤون السياسية والعسكرية، ومعروف بشجاعته، حيث نجح في عبور سيبيريا على ظهور الخيول لجمع المعلومات الاستخباراتية حول قيام الإمبراطورية الروسية ببناء خط سكة الحديد عبر سيبيريا.

Ibid.p16.

عرف باهتمامه الشديد بالإستراتيجية العسكرية الروسية، فكان يعتقد أنه من الأهمية بمكان ومن الأمور الحيوية بالنسبة لليابان أن تكون على إطلاع تام على الأوضاع في روسيا، وقد قام في سبيل تحقيق هذا الهدف خلال فترة توليه منصب ضابط بالاستخبارات بإرسال ثلاث بعثات استخباراتية خارجية بغرض جمع المعلومات العسكرية، وعلى وجه التحديد التحقق من حالة التقدم الذي أحرزته القوات الروسية في بناء السكك الحديدية في تركستان بآسيا الوسطى، أما الجانب السري من المهمة فلم يتم الكشف عنه، وكذلك الكثير من نشاطاته في الوقت الذي ما يزال يكتنفها الغموض.

كانت رحلة فوكوشيميا إلى إيران من ضمن البعثة الثالثة التي استمرت من آب ١٨٩٥م حتى آذار ١٨٩٧م، حيث رست الباخرة التي كانت تقله في ميناء بوشهر في ٢٢ أيار ١٨٩٧م بعد أن قام بإجراء سلسلة من الاتصالات في بورما (ميانمار) وتايلاند والهند، حيث سلك الطريق ذاته الذي سلكه من قبله كل من يوشيدا وفوروكا، وبلغ أصفهان في ٢٣ حزيران ١٨٩٧م عن طريق كازرون وشيراز، وهناك التقى بأمير أصفهان مسعود ميرزا، ثم غادرها في ٢٨ حزيران ١٨٩٧م، ووصل طهران عن طريق مدينة قم في ٣ تموز ١٨٩٧م بعد وقت قصير من اغتيال الشاه ناصر الدين، وتتويج ابنه الشاه مظفر الدين الذي استقبله في حشد جماهيري في قصر صاحبقرآنية في طهران في ١٩ تموز ١٨٩٧م، وكان هدفه من ذلك هو تفقد النظام العسكري للجيش الفارسي واستطلاع التحضيرات الروسية في تركستان، ثم غادر طهران في ٢ آب ١٨٩٧م عن طريق كل من قزوین وراست، ثم غادر ميناء أنزلي على باخرة روسية وصلت إلى باكو بعد يومين، حيث بدأ عملية مسح شامل لتركستان الروسية من الساحل الشرقي لبحر قزوین وحتى عشق آباد مروراً بمدن مارف، بخارى، سمرقند، طشقند، كوكند^(٧)، وعاد بعد ذلك في عام ١٢ أيلول ١٨٩٧م وتوجه إلى جنوب فارس انطلاقاً من عشق آباد، ووصل مشهد عبر طريق قاشان في ١٦ أيلول ١٨٩٧، ومكث لمدة أسبوع في مشهد، وهناك حصل على مساعدة من السفارة البريطانية، ثم عاد إلى طهران في ٢ تشرين الأول ١٨٩٧، وفيها لم يدخر وقتاً وجهداً في الإشراف على المناورات والتدريبات العسكرية للجيش الفارسي الذي وجدته في حالة لا يحسد عليها من الفوضى العارمة والاضطراب الشديد، بالإضافة إلى

(٧) كوكند: أو خوقند أو قوقند، مدينة في شرق أوزبكستان، في الطرف الجنوبي الغربي من وادي فرغانة. أنظر: الموسوعة العربية الميسرة، المكتبة العصرية، بيروت، طبعة الثالثة، ٢٠٠٩م، الجزء الخامس، ص ٢٧٨٢.

حالة الجنود الفرس الذين كان يعوزهم الانضباط، والتغاضي عن عمليات الرشوة والابتزاز التي كان يقوم بها الضباط.^(٨)

ب- رحلة تويوكيشي تيناجي (Toyokichi Ienaga) (١٨٦٢-١٩٣٦م):

وأما الرحلة الثاني الذي قام بزيارة بلاد فارس فهو تويوكيشي تيناجي فقد كان ضابطاً يخدم في الحكومة العامة التايوانية الخاضعة للحكم الياباني، ودرس السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعدّ واحداً من الرواد اليابانيين الذين قاموا بتعريف اليابان بسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، وقبل شروعه في التدريس بجامعة شيكاغو قام برحلة استكشافية إلى الهند وبلاد فارس بناءً على طلب من حاكم تايوان الذي كلفه بمهمة إجراء مسح شامل لإنتاج الأفيون في كل من إيران والأناضول، وبدأت رحلته من أيار ١٨٩٩م وحتى آذار ١٩٠٠م.^(٩)

غادر توكويشي تايوان في ١٧ أيار ١٨٩٩م ووصل إلى بلاد فارس في ٢٤ تموز ١٨٩٩م على ظهر باخرة قادمة من بومباي إلى ميناء بوشهر الذي مكث فيها ثلاثة أيام قبل أن يغادرها إلى طهران التي وصلها في العاشر من أيلول ١٨٩٩م، وبعد مروره بمدن شيراز وأصفهان وقم، قام في ٢٠ آب ١٨٩٩م بزيارة الآثار القديمة في مدينتي برسيبوليس (اصطخر) وبازارقارش^(١٠)، وكان يرسل روايات دورية لرحلاته إلى صحيفة "كوكومين شينبون" اليابانية تم جمعها وطباعتها فيما بعد في كتاب صدر عام ١٩٠٠م خصص القسم الثاني منه ضمن التقرير الخامس لبلاد فارس، وقد عرض فيه صورة للحياة الاجتماعية الفارسية المعاصرة بالإضافة للثقافة، السياسة، الاقتصاد، التاريخ، مستنداً فيه على مشاهداته الشخصية المباشرة. ووفقاً لهذه التقارير عانى توكويشي كثيراً من حرارة الصيف المرتفعة التي لم يشهد لها مثيلاً من قبل، كما قام بزيارة الأماكن التي بعثت في نفسه الحزن، بالإضافة إلى

(٨) Tadahiko Ohtsu and Hashem Rajabzadeh, Japanese Travelers To Persia, p.21.

(٩) Ibid. p.22.

(١٠) تسمى أيضاً باساركاد، تقع على بعد ٨٧ كم شمال شرق برسيبوليس، في محافظة فارس في إيران، بناها كوروش الكبير كعاصمة في حوالي ٥٤٦ قبل الميلاد وظلت عاصمة لفارس حتى بنى داريوس الكبير العاصمة برسيبوليس.

أنظر: الموسوعة العالمية الحرة، مدينة باساركاد. <http://en.wikipedia.org/wiki/Pasargadae>

العديد من مناطق الطبيعة الخلابة، ولاحظ قوة نفوذ المفاوضات البريطانية والروسية التي كانت تمارس السلطة الحقيقية على حساب الجهاز الملكي المغرور والمسلوب القوى.

كان تويوكيشي مثل فوكوشيما، كثيراً ما كان يستخدم مكاتب التلغراف ودور الإقامة البريطانية أثناء ترحاله في بلاد فارس، إضافة إلى أنه كان يحمل تصريحاً مقدماً من السفير البريطاني في اليابان، مما أفاده كثيراً، نظراً للسلطة الكبيرة والمكانة الرفيعة التي كانت تتمتع بها بريطانيا في بلاد فارس في تلك الأيام.^(١١)

وفي ١٧ أيلول ١٨٩٩م التقى الشاه مظفر الدين الذي استقبله في القصر الصيفي، وأخبره أنه يرغب بإقامة علاقات تجارية جيدة بين بلاد فارس واليابان، كما اجتمع مع الميراز علي أصغر خان أمين السلطان، وفي ١٧ أيلول ١٨٩٩م غادر طهران عبر مدن راس، قزوین، منجل، رستمباد، وفي ٢١ أيلول ١٨٩٩م غادر بلاد فارس من ميناء أنزلي على ظهر باخرة روسية متجهة إلى باكو.^(١٢)

ج - ماساجي انفوي (Masaji Inoue) (١٨٧٦-١٩٤٧م):

ثالث الرحالة اليابانيين الذين زاروا بلاد فارس، كان موظفاً إمبريالياً مثالياً من العصر الميجي، ويعدُّ واحداً من الرواد اليابانيين الأوائل الذين قاموا برحلة إلى آسيا الوسطى عن طريق القوقاز. قام بذلك خلال إجازته الصيفية أثناء دراسته في الجامعات الأوروبية (جامعة فينا) حيث بدأ رحلته إلى آسيا الوسطى انطلاقاً من أوروبا، ثم عاد إلى أوروبا عن طريق بلاد فارس، وفي العاشر من أيلول ١٩٠٢م وصل ميناء بابلسر على الساحل الجنوبي الشرقي لبحر قزوین القريب من الطريق البحري الموصل إلى ميناء كراستوفودسك الروسي، وكان اتخاذ هذا الطريق المجهول مغامرة جريئة منه لدخول بلاد فارس، حيث عبر جبال البروز ووصل طهران في الخامس عشر من الشهر ذاته، وبقي فيها مدة ثلاثة أيام، حيث أقام في فندق تابع للإدارة البريطانية وهو الفندق ذاته الذي نزل فيه كل من فوكوشيما عام ١٨٩٧م، وتيناجي عام ١٨٩٩م على التوالي.^(١٣)

(١١) T. Ohtsu and H. Rajabzadeh, JAPANESE TRAVELERS TO PERSIA, p.22.

(١٢) Ibid. p.23.

(١٣) Ibid. p.24.

وفي طهران التقى بعض الشخصيات الفارسية البارزة، وبخاصة ميرزا نصر الله خان النائي (مشير الدولة)، وفضلاً عن ذلك حضر حفلاً في منزله، كما قام بزيارة القصر الملكي، لكنه لم يستطع أن يحظى بمقابلة الشاه. وبعد أن غادر طهران في ٢٠ أيلول ١٩٠٢م مروراً بقزوین، زنجان، مینا، سلطانه، تبریز، عبر إلى روسيا في ٣٠ أيلول ١٩٠٢م على متن الباخرة جولفي. وخلال رحلته استطاع ملاحظة جوانب عديدة سطرها في مذكراته، ضمت الأشخاص الذين قابلهم، بالإضافة إلى كل من وسائل النقل والصناعات والمناظر الطبيعية، كما كانت كتاباته غنية بالتفاصيل حول الأوضاع في كل من جيلان ومازندران.^(١٤)

ء - رحلة نوکيتشي ناکامورا (Naokichi Nakamura) (١٨٦٥ - ١٩٣٢م):

نوکيتشي ناکامورا تاجر قاده فضوله الكبير إلى السفر أولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية (١٨٨٨ - ١٨٩٨م) وبعد ذلك قام برحلة حول العالم، وفي أواخر أيار ١٩٠٢م وصل إلى ميناء بوشهر على متن باخرة بريطانية قادمة من كراتشي، وبقي في بوشهر لمدة خمسة أيام، قبل أن يغادرها إلى طهران التي وصلها في ٩ تشرين الثاني ١٩٠٢م، بعد أن سلك طريق أصفهان، وشيراز، وقاشان، حيث عانى من قلة التمويل، مما دفعه إلى طلب المساعدة من عدة أشخاص أمثال مدير البنك البريطاني-الفارسي في شيراز الذي قدم له الرعاية أثناء زيارته للمدينة، إضافة إلى ذلك أقام ناکامورا في بيت تابع للكنصلية البريطانية في أصفهان، وهو البيت ذاته الذي أقام به فوكوشيما عام ١٨٩٧م. وبعد أسبوعين من الإقامة في طهران، غادرها في ١٦ تشرين الثاني ١٩٠٢م باتجاه كازفان وراست، ووصل ميناء أنزلي في طريقه إلى باکو، وهناك بعض التفاصيل في رواياته حول الأماكن التي قام بزيارتها، كما تحوي مذكراته العديد من المقابلات التي أجراها مع أشخاص التقاهم أثناء رحلته. (١٥)

هـ - رحلة کاکو أوبا (Kako Oba) (١٨٧٢ - ١٩٢١م):

قام کاکو أوبا برحلته إلى بلاد فارس في عام ١٩١٠م، وكان قد طاف الكثير من دول العالم كمراسل لصحيفة "ماينيتشي شينبون أوساكا". غادر اليابان في ١٥ آذار ١٩١٠م على متن السفينة

^(١٤) T. Ohtsu and H. Rajabzadeh, Japanese Travelers To Persia, p.24

^(١٥) Ibid. p.25.

الحرية أيكوما، وفي ٢٥ تشرين الأول ١٩١٠م وصل إلى ميناء أنزلي عن طريق باكو واتجه إلى طهران عبر راسر بعد مروره بمناجيل، وقزوین، وعلى الرغم من الفترة القصيرة لإقامته في بلاد فارس والتي لم تتجاوز الأسبوعين، ومن ضمنها عدة أيام في طهران، حوت كتاباته وصفاً دقيقاً لمظاهر الحياة في طهران وإقليم مازندران، ووصف كل من المناظر الطبيعية والصناعة، ووسائل النقل، الدين، التقاليد الاجتماعية، قضايا المرأة، الصحف، العلاقات الدبلوماسية، وغيرها مشيراً إلى التأثير القوي لروسيا وبريطانيا في السيطرة على بلاد فارس التي غادرها في ٤ تشرين الثاني ١٩١٠م، وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٠م وصل اليابان عن طريق آسيا الوسطى، سمرقند، وبخارى، ومارف.^(١٦)

كما قام عدد من أعضاء جمعية التنين الأسود اليابانية السرية والشرطة السرية اليابانية في ثلاثينيات القرن العشرين بتوسيع نشاط الجمعية في كافة أنحاء العالم، حيث تركز عملاؤها في أماكن مختلفة، وكانت إيران واحدة منها، حيث كان نشاطها موجهاً بالدرجة الأولى ضد روسيا وبريطانيا، وكان أشهر عملائها غوميز جورديانا الذي شمل نشاطه، بالإضافة إلى إيران، كلاً من أفغانستان والهند والاتحاد السوفيتي.^(١٧) ونستطيع أن نلاحظ أن ازدياد النشاط الياباني في إيران في تلك الفترة يعود بصورة أساسية إلى ظهور روسيا كعدو أول لليابان لاسيما بعد نهاية الحرب الصينية-اليابانية ١٨٩٤-١٨٩٥م، وهذا ما دفع اليابان إلى محاولة رصد التحركات الروسية في الجهة الغربية، وكانت بلاد فارس أنسب منطقة لذلك فتدفق إليها سيل من الضباط اليابانيين على شكل رحالة وتجار ومراسلين صحفيين لجمع المعلومات مستفيدين من التسهيلات البريطانية التي يمكننا تفسيرها باتخاذ

(^{١٦}) T. Ohtsu and H. Rajabzadeh, JAPANESE TRAVELERS TO PERSIA p.25.

(^{١٧}) جمعية التنين الأسود: جمعية قومية شبه عسكرية متطرفة تأسست في عام ١٩٠٣م من قبل ريوي أوشييدا، استطاعت السيطرة على صناعة القرار في اليابان منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وكانت تعمل بمثابة جهاز استخباراتي، وكان نشاطها موجهاً في البداية ضد روسيا، ويعتقد أنها المسؤولة عن دفع اليابان للمشاركة في الحرب العالمية الثانية.

http://en.wikipedia.org/wiki/Black_Dragon_Society
The Japanese Military Police" Kempeitai", From Wikipedia, the free encyclopedia, p.3.

بريطانيا لموقف ضمني مؤيد لليابان ضد روسيا في حالة حدوث حرب بين الدولتين والتي ستستفيد منه بريطانيا من خلال إضعاف النفوذ الروسي الدولي وبشكل خاص في بلاد فارس.

ويمكن أن نلاحظ أن هذه الرحلات لعبت دوراً كبيراً في التعريف ببلاد فارس بالنسبة لليابان في جميع المجالات وكانت المرة الأولى التي تتعرف اليابان بها على بلاد فارس عن قرب وبواسطة شخصيات يابانية بعد أن كان الاعتماد على المصادر الأجنبية بشكل كامل، بداية بأهمية إيران العسكرية والاستراتيجية التي اكتشفها فوكوشيميا، والأهمية الاقتصادية ولاسيما إنتاج الأفيون وإمكانيات بلاد فارس الاقتصادية التي عرف بها كل من تويوكيشي والتجار نو كيتشي والتي ستؤدي إلى تعرف التجار اليابانيين لحاجات السوق الفارسية ومدى قدرتها على استيعاب السلع اليابانية، كما تمكنت اليابان من خلال هذه الرحلات من التعرف على الأوضاع الاجتماعية المختلفة للمجتمع الفارسي ولاسيما التقاليد الاجتماعية والدين والمرأة والتي ستمكن اليابان من فهم الثقافة الفارسية التي تعد في غاية الأهمية لتأسيس أي علاقة شاملة بين المجتمعين الياباني والفارسي.

٣- العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية قبل عام ١٩٧٣م.

أما بالنسبة للعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية لا توجد بيانات إحصائية متوفرة فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين البلدين قبل ١٩٢٠م؛ إلا أن الضابط ياسوماسا فوكوشيميا، وأثناء رحلته إلى إيران عام ١٨٩٧م، وجد العديد من السلع اليابانية في إحدى متاجر طهران، حيث أخبره صاحب المتجر أنه قام بزيارة لليابان في عام ١٨٩٥م، واستورد بضاعة منها بنفسه، والتاجر هو ذاته إبراهيم الصحاف الطهراني الذي زار يوكوهاما في منتصف آب ١٨٩٧م وبقي في اليابان لمدة خمسين يوماً تقريباً، ويعدُّ هذا التاجر من أوائل الإيرانيين الذين زاروا اليابان، بالرغم من أن مذكراته لم تحو إلا على النذر اليسير من مشاهداته عن اليابان، وهذا يؤكد فرضية أسبقية العلاقات الاقتصادية على العلاقات السياسية بين الأمم.^(١٨)

(18) N. KONDO, DIPLOMATIC AND COMMERCIAL RELATIONS WITH IRAN ,p.16

أما أول شخصية سياسية إيرانية قامت بزيارة اليابان فهو ميرزا علي أصغر خان أمين السلطان الذي بدأ رحلته حول العالم بعد طرده من منصب رئيس الوزراء للمرة الثانية نتيجة للمشكلات السياسية التي شهدتها بلاد فارس خلال تلك الفترة، وقبل رحلته للحج إلى مكة، حيث قام في عام ١٩٠٣م بزيارة ناغازاكي عبر روسيا والصين، وبقي في اليابان لمدة ثمانية وعشرين يوماً، وفي طوكيو استقبله الإمبراطور الياباني مييجي، كما اجتمع مع رئيس الوزراء تارو كاتسورا، والتقى رئيس الوزراء الأسبق هيروبوومي إيتو رجل الدولة البارز، وزار العديد من المواقع السياحية في كيوتو ونيكو، فضلاً عن المنشآت العسكرية والمدارس الحديثة التي نالت إعجابه بدرجة كبيرة، وقد دون زملاؤه في هذه الرحلة تقريراً مفصلاً عن الجوانب المختلفة لليابان.^(١٩)

عنونت صحيفة أكثر الإيرانية "اليابان تسعى بخطى حثيثة لتصبح نموذجاً للتحديث" بالتزامن مع انتصار اليابان في الحرب الروسية اليابانية عام ١٩٠٥م والذي أحدث اهتماماً كبيراً بين الإيرانيين، حيث قام الشاعر الإيراني حسان علي التاجر بتأليف قصيدة ميكادو-نامه على غرار الملحمة الشعرية الشاهنامة، وكان من أهم نتائج تأثير الانتصار الياباني هو قيام الحركة الدستورية الإيرانية، وبالرغم من هذا الاهتمام لم تنشأ علاقات دبلوماسية رسمية بين البلدين حتى عام ١٩٢٩م، نتيجة استحواذ كل من الاتحاد السوفييتي وبريطانيا على البلاد من خلال الامتيازات التجارية.^(٢٠)

كذلك جرت محادثات مكثفة بين دبلوماسيين من كلا البلدين في أوروبا حيث عرض دبلوماسي إيراني على القائم بالأعمال الياباني في هولندا عقد معاهدة بين البلدين إلا أن المفاوضات لم تسفر عن أية نتائج. وفي عام ١٩٢٢م قام السفير الياباني أوتشيائي في روما بإجراء مفاوضات رسمية مع القائم

(19) N. KONDO, DIPLOMATIC AND COMMERCIAL RELATIONS WITH IRAN ,p.17.

(20) Ibid. p.17

بالأعمال الإيراني إسحاق خان حيث توصلوا تقريباً إلى اتفاق لمشروع معاهدة، لكن إيران رفضت التوقيع عليها في المرحلة الأخيرة.^(٢١)

وبعد عدة جولات من المفاوضات الفاشلة أرسلت إيران في عام ١٩٢٢م أول وفد إلى اليابان، لكن تفاصيل هذه البعثة لم تُدرس بعد، وعلى الجانب الآخر أرسلت اليابان وفداً آخر إلى إيران عام ١٩٢٣م للاطلاع على الأوضاع السياسية والاقتصادية في إيران، وكان رئيس الوفد الدبلوماسي إيشيرو نويتا (Eishiro Nuita) قد بقي في طهران لمدة ثلاثة أشهر تقريباً، وكتب عدة تقارير عن رحلته رأى فيها أن إيران لم تتطور بالشكل الذي وصلت إليه اليابان، وقد كانت زيارتهم مثلاً كانت زيارة يوشيدا، على الرغم من توافر السيارات فضلاً عن أن الظروف الحالية قد أصابها الكثير من التغير منذ زيارة يوشيدا، ويبدو "نويتا" في مذكراته أهمية كبيرة لحقول النفط ومصفاة التكرير في عبادان، والتي أصبحت عاملاً أساسياً في علاقة البلدين في فترة لاحقة، كما شرح نويتا وضع السياسة الإيرانية، وأولى اهتماماً كبيراً بشخصية رضا خان بهلوي الذي كان قد بدأ بإجراء إصلاحات عسكرية كبرى، كما التقى بالعديد من الشخصيات الإيرانية المؤيدة لليابان في طهران، وقام بزيارة لمزمل أحد الإيرانيين، حيث ازدانت جدران بيته الداخلية بصور ورسومات عن الحرب الروسية-اليابانية. بما في ذلك صور الإمبراطور الياباني وجنرالاته وقد لاحظ نويتا تصاعداً ملحوظاً في المشاعر المؤيدة لليابان لدى الإيرانيين.^(٢٢)

وبحسب نويتا فإنه وحتى ذلك الوقت عندما قام الاتحاد السوفييتي بإلغاء المعاهدة غير المتكافئة مع إيران، ترددت الحكومة اليابانية بعقد معاهدة مع إيران دون اللجوء إلى السلطات القضائية القنصلية، لأن الحكومة كانت حريصة على معاملة اليابانيين بموجب أحكام القضاء الإيراني، وهو السبب في عدم إبرام المعاهدة قبل بدء فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي.

يتضمن تقرير نويتا بعض البيانات حول العلاقات الاقتصادية بين البلدين والتي تعززت قبيل الحرب العالمية الأولى، حيث بلغت قيمة الصادرات اليابانية إلى إيران خلال عامي ١٩٢٢م و١٩٢٣م ما

(٢١) N. KONDO, DIPLOMATIC AND COMMERCIAL RELATIONS WITH IRAN, p.17.

(٢٢) Ibid. p.18.

يقرب من ٨٠٠,٠٠٠ ين ياباني، كما بلغت قيمة الواردات اليابانية ما يقارب المبلغ نفسه والذي يشكل ١% من قيمة التجارة البريطانية مع إيران، كما لاحظ نويتا وجوداً لبعض المنتجات اليابانية في إيران مثل الشاي، مناديل الحرير، الملابس القطنية، عيدان الثقاب، هذا عدا عن أكواب الشاي التي كانت تستخدم بشكل دائم في الحياة اليومية الإيرانية، ومع ذلك لم يكن حجم المنتجات اليابانية ذا وزن أو أهمية. وحسب إحصاءات بنك يوكوهاما شوكين جينكو لعام ١٩٢٤/١٩٢٥م، بلغت القيمة الإجمالية للواردات الإيرانية من اليابان ٧,٨٢٢,٠٨٨ ريال (١٨٦,٢٤٠ جنيه إسترليني) والتي لم تشكل سوى ١% من محمل الواردات الإيرانية، وبالتالي احتلت اليابان المرتبة العاشرة بين أكبر الشركاء التجاريين لإيران. من جهة أخرى بلغت قيمة الصادرات الإيرانية لليابان ١٢,٣٩٦,٩٢٥ ريال (٢٩٥,١٦٤ جنيه إسترليني) أي ما يعادل ١,٢% من إجمالي الصادرات الإيرانية، وقد احتلت بهذا المرتبة التاسعة بين أكبر الشركاء التجاريين لإيران والتي بلغت ٢٥,٠٠٣ مان (٧٤,٢٥٩ كغ) وكانت معظمها تتألف من الأفيون المعاد تصديره إلى الصين.^(٢٣)

تفاصيل الواردات الإيرانية من اليابان بين عامي ١٩٢٤-١٩٢٥م			
الترتيب	القيمة (الريال)	الكمية (مان)	النوع
الثالث	٤,٠٨٦,١١٥	١٤٠,٥٧٨	خيوط قطنية
الثالث	٢٤٥,٠٩٥	٢٦,٢٠١	عيدان ثقاب
الثاني	٧٥٠,٤١١	٦٣,٣٢٩	نظارات
الثاني	١٠١,٣٩٥	٨٣,٩٠٦	خزف
السابع	٥٠	٦	شموع
المصدر: بنك يوكوهاما شوكين جينكو			

ونستطيع أن نلاحظ من خلال الجدول التالي أن الجزء الأكبر من الواردات الإيرانية هي غزول قطنية مستورة أساساً من الموانئ الهندية، وهذا يدل على عجز الإنتاج المحلي لبلاد فارس خلال تلك الفترة من سد حاجات الأسواق الداخلية من الأنسجة مما فسح المجال واسعاً أمام السلع اليابانية الرخيصة

(23) N. kondo, diplomatic and commercial relations with iran, p.18.

وبعد تتويج الشاه رضا بهلوي في نيسان ١٩٢٦م، بدأت إيران بالإصلاحات القضائية بالإضافة إلى إجراء مفاوضات مع الدول الأوروبية لإلغاء امتيازاتهم الدولية في إيران، وقد أدى ذلك إلى إزالة العقبات التي أعاققت قيام العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين، كما أبدت اليابان رغبتها بتوسيع تجارتها مع إيران، وفي العام نفسه قامت اليابان بإرسال دبلوماسي إلى إيران بمهمة افتتاح مكتب دبلوماسي لها في طهران، وفي آذار ١٩٢٩م وقع البلدان على الخطوط الأولى لمعاهدة تجارية تضمنت بند الدول الأكثر رعاية الثنائية. وفي آب من العام نفسه وضمن مدينة طهران بالقرب من قصر مرمر، أقامت اليابان أول مفوضية لها في إيران، وكان أكيو كاساما (Akio Kasama) أول وزير مفوض في طهران، كما أقامت إيران في أيار ١٩٣٠م مفوضية لها في طوكيو، وكان أفانيس خان أول مبعوث إيراني فوق العادة ومطلق الصلاحية في اليابان. وبمكنا القول إن زوال حكم الأسرة القاجارية وتولي الأسرة البهلوية في إيران فتح المجال واسعاً لتعزيز العلاقات اليابانية-الإيرانية نتيجة تحرر البلاد من الامتيازات التجارية والسياسية التي أعاققت البلاد لبناء علاقات طبيعية مع الدول الأخرى. (٢٤)

خلال العشرينيات استوردت إيران كميات كبيرة من المنسوجات القطنية من الاتحاد السوفيتي لكن بسبب تدهور علاقاتها مع جيرانها في مطلع الثلاثينيات بدأت إيران بتنويع مصادر استيرادها، وكانت الحكومة الإيرانية مهتمة بالأسعار المنخفضة للمنسوجات القطنية اليابانية، وقام فرع شركة (MTC) اليابانية بتأسيس الشركة التجارية اليابانية-الإيرانية في طهران في أيلول ١٩٣٣م بهدف توسيع الأنشطة التجارية في البلاد، كما استورد الفرع بشكل رئيس البضائع القطنية التي تنتجها شركات كانيجافوتشي وتويو للغزل والنسيج من خلال شركتها الأم في اليابان، وقام بتأمين القطن الخام الإيراني لهذه الشركات عن طريق الفرع ذاته. (٢٥)

وشهد عام ١٩٣٤م صدور مرسوم يقضي بجعل استيراد السلع القطنية متوقفاً تماماً على التصدير المسبق للمنتجات الإيرانية، والتي كان من المقرر أن تحتكرها الحكومة، ثم أقامت احتكارات مماثلة لكل السلع الرئيسة المستوردة والمصدرة. وقامت هذه التجارة الإيرانية-اليابانية على أساس المقايضة،

(24) N. kondo, diplomatic and commercial relations with iran, p.19.

(25) kaoru sugihara and J.A. Allan, Japan in the contemporary middle east, Routledge, London, 1993, p.30.

حيث تم مقايضة القطن الخام الإيراني بالسلع القطنية اليابانية، ولم يكن من السهل بالنسبة لليابان أن تستمر في تصدير كميات كبيرة من السلع القطنية إلى إيران، كما أنها لم تتمكن من زيادة كمية شراء المنتجات الإيرانية، ومع ذلك تمكنت شركة (MTC) في عام ١٩٣٣ م الفوز بمناقصة مفتوحة لبيع عشرة آلاف طن من الإسمنت لمصانع عبدان التابعة لشركة النفط البريطانية-الإيرانية أمام منافسة سوفيتية شديدة، كما تم استخدام الإسمنت الياباني في أعمال إنشاء السكك الحديدية الوطنية الإيرانية.^(٢٦)

وقد ساعد إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين على نمو العلاقات التجارية نمواً تدريجياً في الفترة الواقعة بين عامي (١٩٣٩-١٩٤٠م) حيث بلغت قيمة الواردات الإيرانية من اليابان ١٩,٣٢٤,٠٠٠ ين (٩٦,٦٢٠,٠٠٠ ريال، حيث تضاعفت بمعدل اثني عشرة مرة عما كانت عليه في عامي (١٩٢٤-١٩٢٥م)، كما ارتفعت قيمة الصادرات الإيرانية إلى اليابان حتى ٦,٥٨٧,٠٠٠ ين (٣٢,٩٣٥,٠٠٠ ريال بما يزيد عن الضعف خلال الفترة نفسها، وأصبحت اليابان في عام ١٩٣٩م ثاني أكبر شريك تجاري لإيران بعد ألمانيا بنسبة ١٠,٥ % من مجمل التجارة الإيرانية. وشكلت الأقمشة القطنية حوالي ٩٠ % من إجمالي الواردات الإيرانية من اليابان، وارتقت اليابان بذلك لتصبح أكبر دولة مصدرة للأقمشة القطنية لإيران في الأعوام (١٩٣٨-١٩٣٩م/١٩٣٩-١٩٤٠م) متفوقة على بريطانيا والاتحاد السوفيتي. ومن جهة ثانية، شكل القطن الخام نسبة ٩٠ % من إجمالي الصادرات الإيرانية إلى اليابان.^(٢٧)

من ناحية أخرى تركت الأوضاع السياسية في أوروبا تأثيراً كبيراً على العلاقات الإيرانية-اليابانية، حيث ارتبط رضا شاه بعلاقة وثيقة مع ألمانيا النازية، كما كان شريكاً لها في سياستها المناهضة للشيوعية، علاوة على ذلك وفي عام ١٩٣٦م أبرمت اليابان مع ألمانيا اتفاقية مناهضة الشيوعية، وبالتالي كان من الطبيعي أن يسعى البلدان إلى زيادة توثيق العلاقة القائمة بينهما.^(٢٨)

(26) k. sugihara and J.A. Allan, Japan in the contemporary middle east, p.37.

(27) N. KONDO, DIPLOMATIC AND COMMERCIAL RELATIONS WITH IRAN, p.19.

(28) Ibid. p.19.

في عام ١٩٣٨م قررت إيران عدم تحديد العمل باتفاقيات المقايضة السوفيتية الإيرانية والتي سمحت للاتحاد السوفيتي بتوريد الجزء الأكبر من السلع القطنية لإيران في معظم سنوات الثلاثينيات، وكان آخرها تلك التي أبرمت في عام ١٩٣٥م، وأرادت إيران بذلك تقليل اعتمادها على جيرانها، كما تم الانتهاء من إنشاء السكك الحديدية العابرة لإيران في العام نفسه، وهذا ما مكن اليابان من توريد كميات كبيرة من السلع القطنية مجدداً. (٢٩)

وفي عام ١٩٣٨م اقترحت إيران عقد معاهدة الصداقة الإيرانية-اليابانية في الوقت الذي بدأت فيه الحرب العالمية الثانية، وبالفعل نجح وزير الخارجية الإيراني بتوقيع المعاهدة في ١٨ تشرين الأول ١٩٣٩م، والتي تنص على بند الدولة الأكثر رعاية. (٣٠) وفي عام ١٩٣٩م توصلت شركة (MTC) إلى اتفاق لشراء ٢٠٠ ألف طن من النفط الإيراني الخام من شركة النفط البريطانية-الإيرانية، لكن في الواقع لم يتم شحن سوى ٤٠ إلى ٥٠ ألف طن لليابان في عام ١٩٤١م بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية. (٣١)

وفي أيلول ١٩٤٠م دخلت اليابان في حلف ثلاثي مع ألمانيا وإيطاليا، وهاجمت ألمانيا النازية الاتحاد السوفيتي في حزيران ١٩٤١م، ودخلت اليابان الحرب رسمياً مع الغارة الجوية على القاعدة الأمريكية في خليج بيريل هاربر في جزر هاواي في ٧ كانون الأول ١٩٤١م، كما الوضع تغير تغيراً جذرياً عندما غزت الجيوش السوفيتية والبريطانية إيران، وسيطرت عليها وأجبرت رضاه شاه على التنازل عن العرش في آب من العام نفسه. (٣٢)

(29) k. sugihara and J.A. Allan, Japan in the contemporary middle east, p.37

(30) Ratification of Japan-Iran Friendship Treaty, Japan Center for Asian Historical Records, p. 5.

(31) k. sugihara and J.A. Allan, Japan in the contemporary middle east, p. 40.

(32) Ibid. p.41.

وفي آذار ١٩٤١م قام الرحالة الياباني فوجيو إينوئه (Fujio Inoue) بزيارة إيران، وكتب عن ذكريات رحلته ونشرها في مجلة المعرفة الدولية في تموز من العام نفسه^(٣٣)، حيث قام بزيارة المكتب الفرعي لشركة ميتسوبي للتجارة في طهران التي وصفها ووصف الشرطة والجيش، وتحدث عن الدعاية التي تقوم بها الدول الكبرى لصالحها من خلال المسارح وعرض الأفلام الترويجية لسياساتها ومنها اليابان التي كانت تقوم بدعاية ثقافية من خلال الشركة الألمانية (Ufa)، حيث يتم عرض أخبار التلاميذ اليابانيين يتريضون عند جبل فوجي، وهناك عروض لفن تنسيق الأغصان الجافة في المزهرات المصنوعة من سيقان البامبو.^(٣٤)

وفي كانون الثاني ١٩٤٢م تم إبرام المعاهدة الثلاثية بين كل من إيران والاتحاد السوفييتي وبريطانيا بهدف دعم الحرب ضد الفاشية، وفي ١٣ نيسان ١٩٤٢م قطعت إيران علاقاتها الدبلوماسية مع اليابان، وأغلقت دار المفاوضات اليابانية، وحدث ذلك نتيجة إصرار الحلفاء على إغلاق السفارة اليابانية من إيران، حيث اقترح السفير البريطاني في طهران بولارد، وبناءً على تعليمات واردة إليه من لندن، مناقشة الحكومة الإيرانية في أمر إغلاق السفارة اليابانية، وعند مناقشة الأمر مع السفير الأمريكي دريفوس أشار إلى حرص حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الشديد على تبني الموقف البريطاني نفسه تجاه اليابانيين الذين وصفهم بالطابور الخامس، وكان رد وزارة علي السهيلي أن الحكومة المصرية لم تغلق السفارة الفرنسية المتعاونة مع هتلر في القاهرة، كما أن أعضاء السفارة اليابانية قد نجحوا في إقامة علاقات وطيدة مع الوزراء الإيرانيين ومع نواب المجلس البرلماني الإيراني، مما شكل صعوبة بالغة أمامه لإقناعهم بهذه الفكرة. وقد أدى ازدياد عدد أعضاء السفارة اليابانية في الفترة الأخيرة لأسباب مبهمه وغير معروفة إلى إثارة المزيد من القلق لدى قوات التحالف، فقام السفير البريطاني في واشنطن الفيكونت هاليفاكس (viscount Halbwachs) وبتحريض من نائب الخارجية الأمريكية سومفر والاس (Simfr Wallace) بتكرار مطالبة الحكومة الإيرانية بطرد اليابانيين، وربط هذا التصرف الإيراني بتحديد موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المعونات المزمع تزويدهم بها من عدمه. وكان تدخل الولايات المتحدة بشأن إغلاق السفارة اليابانية في طهران مثمراً وفعالاً، إذ

(33) Fujio Inoue, Travel in Iran and Iraq, journal of Japanese-Islamic Relations, Volume 4, September 2008, p. 65.

(٣٤) العرب يتجهون شرقاً، كتاب العربي ٨٥، ١٥ تموز ٢٠١١، ص ٥٦.

استخدمت ورقة المعونات المتنوعة لطهران ورقة ضغط رابحة أربكت الحكومة الإيرانية التي كانت في حالة اقتصادية لا تحسد، عليها حيث طالب رئيس الوزراء الإدارة الأمريكية صراحة بزيادة المعونة المخصصة لإيران عن طريق مؤسسة "ليند- ليز" للمعونة حتى تغطي ربوع إيران . فقرر البرلمان الإيراني ترحيل السفارة والقنصلية اليابانية من طهران شرط موافقة الاتحاد السوفييتي، ومراعاة رغبة اليابانيين بالرحيل إلى تركيا، والذي رفضته بريطانيا بشدة، وأصررت على أن يتم ترحيل اليابانيين مباشرة إلى اليابان عن طريق الاتحاد السوفييتي خوفاً من زيادة نشاط اليابانيين في تركيا إحدى دول التحالف الأطلسي.^(٣٥)

وأعقب ذلك عقد مؤتمر طهران الذي جمع كل من جوزيف ستالين، ووينستون تشرشل، وفرانكلين روزفلت. وفيه أعلنت إيران في ١ آذار ١٩٤٥م الحرب على اليابان على الرغم من أن تاريخ العلاقة بين البلدين لم يشهد قط نشوب صراع مباشر وصريح بينهما.^(٣٦) هذه الحقائق تكشف بكل جلاء ووضوح أن فقدان إيران لمكانتها السياسية وحدوث التدخلات الدولية أعاق تطور العلاقات اليابانية-الإيرانية كما هو الحال في معظم الدول الخليجية.

على مدى الأعوام الثمانية التالية لم تكن ثمة علاقات دبلوماسية بين إيران واليابان؛ لكن وبعد مرور عامين على نهاية الحرب العالمية الثانية، تم إعادة العلاقات التجارية الإيرانية-اليابانية، حيث بلغت قيمة التجارة الإجمالية ١٢ مليون ريال في عام ١٩٤٧م، و ٢٢ مليون ريال في عام ١٩٤٨م، و ٢٣١ مليون ريال في عام ١٩٥٠م، لكن أهم حدث بالنسبة للبلدين في هذه الفترة كان حركة تأمين النفط الإيراني، عندما حاولت حكومة مصدق في نيسان ١٩٥١م تصدير النفط المؤمم، لكنها لم تحقق نجاحاً يذكر نظراً لقيام الحكومة البريطانية بعملية حظر على شراء النفط الإيراني باستثناء الخرق الذي قامت به شركة النفط اليابانية (ايدميتسو) التي رغبت باستيراد النفط الخام مباشرة من الدول المنتجة بأسعار مغرية (بأقل من ٣٠٪) من سعر السوق مستغلة انتهاء حالة الحرب بين البلدين من الناحية القانونية الذي تم في أيلول ١٩٥١م، حيث وقعت كل من إيران واليابان على معاهدة السلام في مدينة سان

(٣٥) السبكي، آمال: إيران بين الحلفاء والمحور ١٩٣٩-١٩٤٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٦٢.

(36) N. KONDO, DIPLOMATIC AND COMMERCIAL RELATIONS WITH IRAN, p.21.

فرانسييسكو، وبدأت المفاوضات مع شركة النفط الإيرانية في تشرين الثاني ١٩٥٢م، ووقعت اتفاقاً في شباط ١٩٥٣م في طهران حيث أرسلت (ايدميتسو) ناقلة نفط تدعى (Nisshomaru) سراً إلى عبادان، ووصلت الناقلة في نيسان ١٩٥٣م بعد أن تجنبت المرور من مناطق المستعمرات البريطانية، وعادت الناقلة إلى اليابان عن طريق مضيق سوندا مع ١٨,٤٦٨ م٣ من البترين و ٣,٣٢٥ م٣ من الغاز الطبيعي، حيث نالت شعبية منقطعة النظير من الجانب الإيراني الذي استقبل الناقلة بحشود كبيرة في ميناء عبادان، وكذلك من الجانب الياباني، حيث شكل تحدي بريطانيا بالنسبة لهم شعوراً بالفخر، خاصة بعد خروجها القريب من حرب مدمرة واحتلال أمريكي دام سبعة أعوام، وحالما وصلت الناقلة إلى يوكوهاما قامت الشركة البريطانية-الإيرانية برفع دعوى في المحكمة الجزائية في طوكيو ضد مالك شركة ايدميتسو (sazo Idemitsu) بحجة قيامها بسرقة نفطها، إلا أن المحكمة رفضت الدعوى.^(٣٧) وفي الشهر نفسه قام أول وفد اقتصادي ياباني بعد الحرب العالمية الثانية بزيارة إيران التي كانت من ضمن برنامج زيارته لدول الشرق الأوسط.^(٣٨)

وبين عامي (١٩٥٣-١٩٥٤م) استوردت شركة ايدميتسو حوالي ٣م٨٠٠,٠٠٠ من النفط الإيراني، لكن ذلك لم يحل دون سقوط حكومة مصدق في عام ١٩٥٣م. وبعد دخول الحكومة الإيرانية الجديدة بمفاوضات مع الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية والتي انتهت بتوقيع اتفاقية في أيلول ١٩٥٤م نصت على تشكيل اتحاد دولي كونسورتيوم من مجموعة الاحتكارات النفطية لاستغلال النفط الإيراني، منعت شركة النفط اليابانية ايدميتسو من الاستمرار في استيراد النفط بشكل مباشر من الشركة الوطنية الإيرانية للنفط. ومع ذلك قدمت حادثة ناقلة النفط اليابانية فرصة لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ففي تشرين الأول ١٩٥٣م وافق المبعوث الياباني إلى إيران هيروس ووزير الخارجية الإيراني عبد الله انتظام على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وفي تشرين

(37) NASSRINE AZIMI, "Japan's Iran Moment", *The New York Times*, February 17, 2010, p.2 .

(38) k. sugihara and J.A. Allan, Japan in the contemporary middle east, p.42.

الثاني ١٩٥٣م افتتحت اليابان مفوضية لها في طهران، كما تم افتتاح المفوضية الإيرانية في طوكيو في كانون الأول ١٩٥٤م، وفي العام التالي تم رفع درجة التمثيل من مفوضية إلى درجة سفارة، وكان أول سفير إيراني في طوكيو هو موسى نوري اسفندياري، كما تم التوصل إلى عقد معاهدة تعاون ثقافي بين البلدين في نيسان ١٩٥٧م.^(٣٩)

ولعبت العائلة المالكة في كلا البلدين دوراً مهماً في الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية، ففي أيار ١٩٥٨م وجه الإمبراطور الياباني شوا (١٩٢٦-١٩٨٩م) دعوة رسمية إلى الشاه محمد رضا بهلوي لزيارة اليابان حيث لبى الدعوة وبقي في اليابان مدة أسبوعين برفقة عدد من الوزراء والضباط الإيرانيين، واستقبله الإمبراطور الياباني بنفسه، وحضر الشاه دورة الألعاب الآسيوية الثالثة ومعرض الفنون الفارسية في طوكيو، وزار المنشآت الصناعية القريبة من طوكيو وأوساكا وأسفرت الزيارة عن توقيع اتفاقيات جديدة بين البلدين، وفي تشرين الثاني ١٩٥٨م دخلت اتفاقية التعاون الثقافي حيز التنفيذ. وفي كانون الأول ١٩٥٨م وقع ممثلو من كلا البلدين على اتفاق التعاون الاقتصادي والتكنولوجي. واستجابة لدعوة الشاه محمد رضا، قام ولي العهد الياباني أكيهيتو في تشرين الثاني ١٩٦٠م بزيارة إلى إيران، حيث أقام فيها لمدة أسبوع، ألقى خلالها خطاباً في مجلس الشيوخ.^(٤٠)

أما بالنسبة للجانب التجاري، فقد شهد نمواً ملحوظاً بعد تأمين صناعة النفط الإيرانية التي قادت إلى نشوب نزاع بين الحكومتين الإيرانية والبريطانية، ففي عامي ١٩٥٢-١٩٥٣م بلغت قيمة الواردات الإيرانية من اليابان ١٥٩.٤٠٠.٠٠٠ ريال، في حين بلغت قيمة الصادرات الإيرانية إلى اليابان ٤٩١.٧٠٠.٠٠٠ ريال، وفي عام ١٩٥٦م كانت اليابان رابع أكبر دولة مستوردة من إيران، واحتلت المرتبة الحادية عشرة بين أكبر الدول المصدرة لإيران، ومن جانب آخر، كانت إيران هي الشريك التجاري الأكثر أهمية في الشرق الأوسط لليابان على الرغم من أنها لم تشكل في عام ١٩٥٧م سوى نسبة ١% من مجموع الصادرات اليابانية. وشهد عام ١٩٥٩م تأسيس البنك الدولي الإيراني-الياباني الذي ساهمت إيران فيه بحوالي ٦٥% من رأسمال، بينما ساهمت اليابان بنسبة

(39) k. sugihara and J.A. Allan, Japan in the contemporary middle east, p.43.

(40) Ibid. p.44

٣٥ ٪، وقد لعب هذا البنك دوراً مهماً فيما يتعلق بالاستثمارات اليابانية في إيران في فترة السبعينيات.^(٤١)

الواردات والصادرات الإيرانية من وإلى اليابان خلال ١٩٥٤					
الواردات	بالألف دولار	النسبة المئوية	الصادرات	بالألف دولار	النسبة المئوية
أقمشة قطنية	٨.٨٣٦	٣٧.٧	النفط	١٠.٧٦١	٥٠.١
أقمشة صوفية	١.٩٠٥	٨.١	قطن خام	٩.٦٨٥	٤٥.٠
أقمشة ألياف	١.٢٤٩	٥.٣	أملاح	٣١.٠	١.٤
خزف	١.١٩٧	٥.١	مواد أخرى	٧٤٣	٣.٥
حرير الرايون	١.٠٢١	٤.٤			
ماكينة خياطة	٨٦٩	٣.٧			
خيوط صوفية	٨٤٢	٣.٦			
مواد أخرى	٧.٤٩٧	٣٢.٠			
الإجمالي	٢٣.٤١٦	١٠٠.٠			
المصدر: شركة نيهون كيزاي شيمبون (Nihon Keizai Shimbun, Inc.)					

ونلاحظ في الجدول التالي نجاح إيران في الحد من العجز التجاري مع الياباني الذي استمر طوال فترة العشرينيات والثلاثينيات نتيجة تصدير النفط الذي شكل نسبة ٥٠ ٪ من الصادرات الإيرانية خلال عام ١٩٥٤م.

لم تكن الحكومة الإيرانية راضية عن الوضع التجاري باستثناء النفط بالنظر إلى أن التجارة مع اليابان لم تكن متوازنة بالنسبة لإيران، حيث وصل العجز التجاري إلى ٨ مليون دولار أمريكي، ولذلك بدأت إيران بوضع قيود على الواردات اليابانية، وأثمرت هذه العملية من خلال استجابة الحكومة اليابانية التي قامت بإبرام معاهدات تجارية في الأعوام (١٩٦٠-١٩٦٤/١٩٦٥م) والتي ألزمت اليابان

(٤١) N. KONDO, DIPLOMATIC AND COMMERCIAL RELATIONS WITH IRAN, p.22.

باستيراد المنتجات الإيرانية حسب الكميات التي نصت عليها المعاهدة، إلا أنه كان من الصعب على اليابان الإيفاء بهذا الالتزام ما دفع إيران فيما بعد إلى إلغاء المعاهدة التجارية.^(٤٢)

وفي عام ١٩٦٨م توصل البلدان إلى إبرام معاهدة تجارية شاملة تضمنت بند معاملة إيران لليابان على أساس الدولة الأكثر رعاية، وفيها ألزمت اليابان باستيراد منتجات إيرانية بقيمة ١٢ مليون دولار سنوياً باستثناء النفط، ونتيجة لهذه الاتفاقية ازداد حجم التجارة الإيرانية-اليابانية بنسبة كبيرة، حيث ارتفعت نسبة الواردات الإيرانية إلى ٧٧ ٪، كما ارتفعت قيمة الصادرات الإيرانية بنسبة ٢٠ ٪ بين عامي (١٩٦٧-١٩٦٨م). ونلاحظ من خلال الجدول التالي النمو الكبير في القيمة التجارية بين البلدين نتيجة توافر متطلبات كلا الطرفين لدى الطرف الآخر.

الواردات والصادرات الإيرانية من وإلى اليابان خلال عام ١٩٦٨					
النسبة المئوية	بالألف دولار	الصادرات	النسبة المئوية	بالألف دولار	الواردات
٩٥,٥	٦٠٣,٨٩٠	نفط	٣٠,٨	٤٢,٠٥٧	صناعات فولاذية
٢,٨	١٨,٠٨٦	منتجات نفطية	٢٨,٦	٣٩,٠٦٦	آلات
٠,٤	٢,٨٠٨	مواد غذائية	١٧,٨	٢٤,٢٩٢	سلع نسيجية
١,٣	٧,٦٦١	مواد أخرى	٧,٥	١٠,١٩٣	سلع معدنية
			٤,٦	٦,٣٥٤	إطارات داخلية
			١٠,٧	١٤,٧٢٧	مواد أخرى
١٠٠,٠	٦٣٢,٤٤٥	الإجمالي	١٠٠,٠	١٣٦,٦٨٩	الإجمالي
المصدر: منظمة التجارة الخارجية اليابانية ١٩٦٩					

وبين عامي (١٩٦٦-١٩٦٧م) أصبحت اليابان فعلياً أكبر مستورد في العالم للمنتجات الإيرانية بما في ذلك النفط الذي شكل ما نسبته ٢١ ٪ من مجموع الصادرات الإيرانية. وفيما يتعلق بالواردات كانت اليابان رابع أكبر دولة مصدرة إلى إيران بعد ألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية

(٤٢) N. KONDO, DIPLOMATIC AND COMMERCIAL RELATIONS WITH IRAN, p.23.

وبريطانيا، وبالنسبة لليابان كانت إيران أهم شريك تجاري لها في الشرق الأوسط، وكان من أهم أسباب هذا التطور في العلاقات التجارية هو النمو السريع الذي شهده الاقتصاد الياباني في الستينيات، والذي نجم عنه زيادة الطلب الياباني على النفط الإيراني. والسبب الثاني هو نمو الصناعات اليابانية الثقيلة نمواً كبيراً، وبدأ تصدير الآلات والسيارات والفولاذ إلى إيران. ولم يطرأ تغير كبير على ذلك خلال فترة السبعينيات على الرغم من أن حجم التبادل التجاري بين البلدين تضاعف إلى أكثر من عشر مرات بقيمة الدولار.^(٤٣)

٤- العلاقات العلمية والثقافية قبل عام ١٩٧٣م:

أما في المجال العلمي والثقافي، فقد كانت البعثات الأثرية اليابانية في إيران أولى البعثات العلمية اليابانية بعد عام ١٩٥٠م، وخاصة التي أجرتها جامعة كيوتو، وتكونت البعثة من علماء الآثار والمهندسين المعماريين ومؤرخي الفن وعلماء الأنثروبولوجيا وعلماء الأحياء، حيث شمل مجال نشاطهم كل من إيران، وباكستان، وأفغانستان. وبين عامي (١٩٥٦-١٩٥٩م) أجرى العلماء جملة من المسوح العامة في إيران وبخاصة على قلعة ميناب الواقعة على الخليج العربي وعلى جزيرة هرمز.

كما نظمت جامعة طوكيو بعثة أثرية إلى العراق وإيران عام ١٩٥٥م أجرت خلالها الحفريات والأبحاث الأنثروبولوجية حتى عام ١٩٦٦م مع التركيز على محافظة فارس وجيلان. كما قام فريق من مؤرخي الفن والمهندسين المعماريين في الأعوام ١٩٦٥، ١٩٧٦، ١٩٧٨م على التوالي بحملة استطلاع شملت النقوش الصخرية في كرمشاه وبرسيبوليس، كما أجريت أعمال الحفريات في الأعوام ١٩٦٠، ١٩٦٤م، ١٩٧٦، ١٩٧٨م. علاوة على ذلك قامت جامعة تسوكوبا المختصة بعصور ما قبل التاريخ بالتنقيب في بلاد فارس خلال أربعة مواسم بقيادة عالم الآثار الشهير سيتشي ماسودا، وكان هدفها مقارنة المراحل الأولى للتطور بين القرى الزراعية القديمة في جنوب إيران وشمالها كما قامت البعثة العلمية التابعة لجامعة هيروشيما بقيادة هيروشي شيومي في عام ١٩٧١م بإجراء البحوث الأثرية في شمال شرق إيران بخصوص المستوطنات الزراعية لما قبل التاريخ، وبالإضافة إلى ذلك أجرى الباحثون سلسلة من المسوحات العامة، وانضم إليهم فريق من جامعة تسوكوبا في

(٤٣) N. KONDO, DIPLOMATIC AND COMMERCIAL RELATIONS WITH IRAN, p.24.

حفائهم. وكان للبعثات الأثرية اليابانية التي أجريت بين عامي (١٩٥٥-١٩٧٩م) هدفان: الأول: البحث عن أصل القرى الزراعية في إيران وبلاد ما بين النهرين حيث يفترض العلماء أن هذه المناطق كان لها تأثير على الحضارة الزراعية في شرق آسيا. الثاني: استكشاف العلاقات الثقافية على طول طريق الحرير.^(٤٤)

^(٤٤) TOH SUGIMURA, ARCHEOLOGICAL MISSIONS TO PERSIA, Encyclopedia Iranica, Columbia University, Online Edition, December 15, 2008, p.34.

ثانياً- العلاقات اليابانية-العراقية قبل عام ١٩٧٣م.

بدأت العلاقات الاقتصادية بين اليابان والعراق قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما بما يزيد عن عقد من الزمن، لذلك ستقتصر الدراسة في الفقرة التالية على العلاقات الاقتصادية.

١- العلاقات الاقتصادية بين اليابان والعراق:

بدأت العلاقات اليابانية مع العراق في القرن العشرين على شكل علاقات تجارية غير رسمية وخاصة في فترة نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات التي شهدت منافسة يابانية شديدة للسلع القطنية البريطانية في العراق، حيث استمرت حصة السلع القطنية من إجمالي الواردات البريطانية إلى السوق العراقية بالتراجع لصالح السلع اليابانية، وشكلت السلع القطنية والحرير الصناعي الجزء الأكبر من الواردات اليابانية إلى العراق في الثلاثينيات، إلا أنها، وبخلاف بريطانيا، لم تقم بتوريد البضائع الرئيسية، وتألقت الغالبية العظمى من وارداتها إلى العراق من المنسوجات والبضائع الاستهلاكية الأخرى مثل مواد البناء، والدهانات، والإسمنت، ويظهر الجدول التالي النسب المئوية لحصة السلع القطنية والحرير الصناعي من إجمالي الواردات اليابانية إلى العراق.^(٤٥)

١٩٣٩	١٩٣٧	١٩٣٥	١٩٣٢/٣٣	١٩٣١/٣٢	
٥٨,٢	٤٩,٧	٥٧,٨	٤٢,١	٣١,٤	السلع القطنية
١٦,٥	٣١,٣	٢٢,٦	٣٠,٤	٣٨,٦	الحرير الصناعي

ونستطيع أن نلاحظ من خلال الجدول التالي نمو تجارة الصادرات اليابانية من السلع النسيجية بشكل كبير حيث اعتبرت السوق العراقية بالنسبة لليابان من أهم الأسواق الخليجية في تلك الفترة.

كما قامت اليابان بتوفير معظم واردات العراق من هذه السلع، لاسيما بعد عام ١٩٣٣م، حيث أصبحت ثاني أكبر مورد لها بعد بريطانيا في عامي ١٩٣٣/١٩٣٤م، واستمرت في احتلال هذا الترتيب حتى عام ١٩٤٠م. ويظهر الجدول التالي نسبة واردات العراق من بريطانيا واليابان.^(٤٦)

(⁴⁵) Hiroshi Shimizu, Anglo-Japanese Competition in the Textile Trade in the Inter-war Period: A Case Study of Iraq, 1932-1941, Middle Eastern Studies, Vol. 20, (Jul., 1984), p. 261

(⁴⁶) H. Shimizu, Anglo-Japanese Competition in the Textile Trade in the Inter-war Period, p. 258.

الدولة	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١
بريطانيا	٣٤.٩	٣٣.٦	٢٥.١	٢٨.٦	٣١.٧	٢٩.٥	٣٠.١	٢٣.٥	٢١.٤	٢٠.٠
اليابان	٦.٨	١١.٧	٢٠.١	٢٠.٠	١٨.٨	١٨.٣	١٤.٨	١٨.٧	٢٠.٣	١٥.٦

وبدأت مصالح شركة المنسوجات البريطانية لانكشير يسودها القلق من الكميات الكبيرة للسلع القطنية والحرير الصناعي القادمة من اليابان، ففي السنة المالية ١٩٣٤/١٩٣٥م استحوذت اليابان على معظم أسواق السلع القطنية العراقية، وعلى نحو مماثل أصبحت اليابان أكبر مورد للحرير الصناعي إلى العراق في منتصف الثلاثينيات، هذه السلعة التي دخلت الأسواق العراقية في بداية الثلاثينيات مستفيدة من القدرة التنافسية القوية مقابل الأصناف الأخرى، حيث أصبحت اليابان في عام ١٩٣٣م أكبر مصدر للسلع القطنية في العالم متجاوزة في ذلك بريطانيا.^(٤٧)

ويبين الجدول التالي قيمة الصادرات اليابانية من الحرير الصناعي إلى العراق بآلاف الدنانير العراقية.^(٤٨)

	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٧	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١
اليابان	٨١	١٢٩	١٩٣	٢٩١	٥٥٠	٢٥١	٤٠٣	٢٦٥
دول أخرى	٢٥١	١٣٨	٨٤	٦٠	١٣	١٤٨	١٤٤	٩١

^(٤٧) تعود أسباب النجاح الياباني إلى سببين أساسيين: أولاً كانت أسعار البضائع اليابانية من القطن أدنى من نظيراتها البريطانية في فترة العشرينيات، وذلك لانخفاض تكاليف الإنتاج، وبعد أن تخلت اليابان عن ربط عملتها بالذهب في عام ١٩٣٢ انخفض سعر صرف الين بحوالي ٦٠% مقابل الذهب، بينما انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني بحوالي ٤٠% وبالتالي أصبحت الأسعار اليابانية أكثر انخفاضاً ثانياً خلال سنوات الكساد اتهارت أسعار البضائع الأساسية في السوق العالمية وفضل الكثيرون البضائع رخيصة الثمن.

H. Shimizu, Anglo-Japanese Competition in the Textile Trade in the Inter-war Period, p. 259.

^(٤٨) H. Shimizu, Anglo-Japanese Competition in the Textile Trade in the Inter-war Period, p. 259

وفيما يخص التجارة اليابانية-العراقية هناك حقيقة مهمة ينبغي الإشارة إليها، وهي أن نسبة كبيرة من السلع التي كانت تسجل في عائدات العراق التجارية بأنها ذات مصدر هندي هي في الواقع سلع يابانية تم إعادة تصديرها من الموانئ الهندية وخاصة بومباي وكراتشي باتجاه البصرة على متن سفن شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية، واستغرق ذلك يومين بحراً من بومباي إلى كراتشي، وأربعة أيام إضافية من كراتشي إلى البصرة، إلى جانب ١١ إلى ١٢ ساعة أخرى لنقل البضائع عبر السكك الحديدية من البصرة إلى بغداد، وكل ذلك بموجب الاتفاقية التجارية الموقعة بين الهند واليابان والتي تم تعديلها في ربيع عام ١٩٣٤م، وأمام تدفق السلع اليابانية إلى الأسواق العراقية بدأت بريطانيا بعملية تضيق على التجارة اليابانية في العراق من خلال سلسلة من الإجراءات، لأن اليابان بدأت تشكل تهديداً جدياً لمصالح لانكشير، فقامت الحكومة البريطانية في أيار ١٩٣٣م بإبلاغ الحكومة اليابانية أنها ترغب بإنهاء العمل بالمعاهدة التجارية البريطانية-اليابانية لعام ١٩١١م مع الالتزام فقط بمنطقة إفريقيا الغربية البريطانية.^(٤٩)

وبهدف تقليل الأضرار الناجمة عن التضيق البريطاني قامت شركة الشحن اليابانية (NYK line) بتوسيع خطها الذي يصل بين يوكوهاما وليفربول عبر قناة السويس. بموجب إعانات حكومية إلى عدة موانئ شرقي البحر المتوسط، فأصبحت سفن الشحن اليابانية تصل إلى بيروت مرة في الشهر، وفي الوقت نفسه شهد الطريق السريع الذي يربط بيروت مع بغداد عبر سوريا الكثير من التحسن، مما انعكس إيجاباً على سعر السلع اليابانية في العراق، وهذا ما ذكره القنصل الياباني العام في الإسكندرية كيتاوا (M.Kitada) في تقريره إلى طوكيو في كانون الأول ١٩٣٢م حين أكد أن سعر البضائع اليابانية يصبح أرخص بإرسالها إلى بغداد عن طريق بيروت من إرسالها عن طريق الموانئ الهندية.^(٥٠) كما أن ارتفاع الطلب على السلع اليابانية لم يكن مقتصرًا على العراق وبلاد فارس، بل شمل مختلف دول الخليج، وكان اليابانيون بحاجة ماسة لخط شحن بحري مباشر بين اليابان والخليج العربي، لذلك واعتباراً من كانون الثاني ١٩٣٤م بدأت شركة بواخر ياماشيتا بتوفير خدمات النقل البحري المنتظمة بين اليابان ودول الخليج حوالي مرة كل شهر، وفي وقت لاحق من العام نفسه قامت شركة الشحن البحري (NYK line) بتوسيع خط يوكوهاما-بومباي ليشمل مختلف دول الخليج العربي، وأصبح بالإمكان شحن السلع اليابانية المتجهة إلى العراق بالسفن اليابانية بكميات كبيرة وبتكلفة منخفضة على طول الطريق من الموانئ اليابانية إلى البصرة، وتم كل ذلك بفضل الإعانات السخية المقدمة من

⁽⁴⁹⁾Ibid. p. 263.

⁽⁵⁰⁾H. Shimizu, Anglo-Japanese Competition in the Textile Trade in the Inter-war Period, p. 264.

الحكومة اليابانية إلى هذه الشركات، بالإضافة إلى تمتعها بانخفاض تكاليف التشغيل، ونتيجة لذلك فقدت شركات الشحن البريطانية الكثير من تجارة الشحن على طريق بومباي وكاليكوتا واليابان لصالح شركات الشحن اليابانية قبل الحرب العالمية الثانية.^(٥١)

كانت هناك منافسة حادة بين المصدرين اليابانيين التجاريين في العراق في فترة الثلاثينيات، وكانت أسعار سلعهم في بعض الأحيان تنخفض حتى بدرجة كبيرة جداً ومن أجل منافسة أكثر نجاحاً مع منافسين أجانب، بل حتى مع مصدرين يابانيين آخرين قام بعض التجار اليابانيين بتقليد متقن للمنتجات والسلع المنافسة المصنوعة من مواد أقل جودة وبيعها بأسعار أقل بكثير من تلك المواد الأصلية، وجميع هذه العوامل المذكورة أعلاه جعلت أسعار جميع أصناف السلع القطنية اليابانية أقل من نظيراتها من السلع القطنية لانكشير في الأسواق العراقية.^(٥٢)

أنشأت الحكومة العراقية في عام ١٩٣٣م لجنة الجمارك بهدف القيام بالأعمال التحضيرية لإصلاح التعرفة الجمركية، وقبلت اللجنة الاقتراح بأن العراق يجب أن يعتمد سياسة التجارة الثنائية من أجل الميزان التجاري مع بلدان مثل اليابان التي لا تشتري شيئاً من العراق من الناحية العملية، وظل اليابانيون حتى أوائل عام ١٩٣٥م يميلون إلى اعتبار إجراءات التعرفة الجمركية العراقية المقترحة هي مجرد تهديد، وبالتالي لم يتخذوا أي خطوات إيجابية لزيادة مشترياتهم من المنتجات العراقية، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنهم كانوا على علم بأن العراقيين لا يمكنهم الاستغناء عن المنسوجات اليابانية الرخيصة، لكن في شباط ١٩٣٥م علم الوزير الياباني في طهران أو كاموتو (Okamoto) من ممثل شركة ميتسويشي التجارية (MTC) في بغداد أن الحكومة العراقية على وشك فرض رسوم باهظة على الواردات اليابانية اعتباراً من ٢٧ آذار ١٩٣٣م، عندما كان من المقرر أن تغادر اليابان عصبة الأمم، ولن تكون قادرة على التمتع بمعاملة سلعها تحت بند الدولة الأكثر رعاية.^(٥٣) ولأن العراق

^(٥١) H. Shimizu, Anglo-Japanese Competition in the Textile Trade in the Inter-war Period, p. 265.

^(٥٢) Ibid. p.265.

^(٥٣) بعد مغادرة اليابان الرسمية من عصبة الأمم في آذار ١٩٣٣م كان يمكن أن تفرض السلطات البريطانية في فلسطين والسلطات الفرنسية في سوريا رسوماً باهظة على الواردات اليابانية في محمياتهم الخاصة، لكنهم امتنعوا عن القيام بذلك، لأن كل من بريطانيا وفرنسا لها مصالح سياسية واقتصادية في الشرق الأقصى، وتريد الحفاظ على علاقات جيدة مع اليابان، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنها تخشى من العواقب السياسية والاجتماعية المتمثلة في حرمان المواطنين الفقراء من مصدر رخيص للوازم والسلع الاستهلاكية، ويبدو أن هذه العوامل قد أثرت في قرار وزارة الخارجية البريطانية بعدم الضغط على الحكومة العراقية بشأن نظام الحصص.

Ibid. p. 271.

أصبح في ذلك الوقت ثاني أكبر مستورد للسلع اليابانية في الشرق الأوسط بعد مصر، فقد أرسلت الحكومة اليابانية إلى بغداد وفداً برئاسة المستشار التجاري الياباني لدى اسطنبول السيد موتو (Moto)، في حين أرسلت بعض الشركات اليابانية الكبرى أيضاً ممثلين عنها لمراقبة المحادثات الجارية في العاصمة العراقية.

بدأت المحادثات العراقية اليابانية في بداية نيسان، واستمرت بشكل جيد لمدة شهر، حيث اقترحت اليابان منح المنتجات العراقية قيمة نقابة بنسبة ٢٠% من الواردات اليابانية إلى العراق، لكن العراق أصر على نسبة ٦٠%، ثم وضعت اليابان اقتراحاً جديداً يقضي بأن تكون نسبة الاستيراد والتصدير تزيد على ١٥% في العام الأول، وإلى ٢٠% في العام الثاني، ثم إلى ٢٥% في العام الثالث، وأخيراً ترتفع إلى ٦٥%. وكان العراق مستعداً لقبول الاقتراح بشرط أن تتعهد اليابان بشراء المنتجات العراقية كما ينبغي بدقة وتحت رقابة صارمة من نقابة الاستيراد اليابانية^(٤).

لكن إحدى الشركات اليابانية الرئيسة وهي شركة ميتسويشي التجارية اعترضت على تشكيل نقابة الاستيراد بقوة بسبب كونها أول شركة يابانية تدخل السوق العراقية، وأرادت أن تحتفظ لنفسها بأ أكبر حصة ممكنة في السوق العراقية على أساس المنافسة الحرة، ثم تم إقناع الشركة بعد ذلك، ووافقت اليابان على تشكيل نقابة الاستيراد، لكنها رفضت الامتثال لنظام نسبة الصادرات والواردات الصارم خشية أن تكون غير قادرة على الوفاء بمتطلبات النسبة بسهولة، وبالتالي كان كل اليابانيين يريدون اتفاقاً لنسبة الاستيراد والتصدير غير مفروض بصرامة من قبل العراقيين، وهو أمر غير مقبول وواضح للعراقيين. وبعد انهيار المحادثات في أيار ١٩٣٥م ترك الأمر بالكامل للسلطات العراقية لتقرر ما إذا كان ينبغي فرض قيود تجارية على الواردات اليابانية منذ مغادرة اليابان لعصبة الأمم. ثم

(٤) لم تكن هذه النقابة أول تجربة لليابان في هذه المنطقة، حيث نظمت اليابان في الماضي نقابة تجارية بهدف زيادة وارداتها من تركيا التي كانت قد فرضت نسبة ١٠٠% على الصادرات والواردات من اليابان، وكانت الوظائف الرئيسة لنقابة التصدير هي السيطرة على حجم صادرات المنسوجات القطنية من أجل إحباط القيود التجارية المفروضة على السلع اليابانية، والتي كانت بعض الدول تنوي فرضها، في حين أن التجار اليابانيين، وتحت إشراف السلطات الحكومية بدؤوا، النظر في إمكانية السيطرة على صادراتهم إلى هذه الأسواق كميّاً وفي الوقت نفسه زيادة استيرادهم من المنتجات المحلية، ونتيجة لذلك تم تمديد سلطة نقابة المنسوجات القطنية اليابانية لإفريقيا اعتباراً من تموز ١٩٣٥م لتشمل الدول العربية في جنوب غرب آسيا وبلاد فارس وقبرص وسقطرى، ودعيت نقابة المنسوجات القطنية اليابانية لإفريقيا والشرق الأدنى (JEGAN).

H. Shimizu, Anglo-Japanese Competition in the Textile Trade in the Inter-war Period, p. 272.

استمرت المحادثات بين مفوضيات كلا البلدين في طهران في شباط ١٩٣٦م، وتوقفت ثانية هذه المرة، حيث اقترحت اليابان في مقابل معاملة سلعها في العراق معاملة الدولة الأكثر رعاية أنها ستقوم بإنشاء صناديق خاصة لتعويضات الاستيراد بهدف دعم استيراد المنتجات العراقية إلى اليابان، وسوف تقوم بتخفيض رسوم الاستيراد على التمور العراقية التي تدخل السوق اليابانية، لكن هذه التنازلات رفضت أيضاً من قبل العراقيين، لأن اليابان لم تعرض أخذ كميات محددة من المنتجات العراقية.^(٥٥)

وعلى الرغم من استياء الحكومة العراقية من ضالة حجم مشتريات اليابان من المنتجات العراقية، إلا أنها لم تكن عازمة على استبعاد الواردات اليابانية تماماً من السوق، وفي الحقيقة لم يكن لدى العراق أي مصانع للقطن في الثلاثينيات، وكانت المنتجات المحلية التي ينتجها النساجون اليدويون لا تغطي سوى جزء صغير من الاستهلاك المحلي من السلع القطنية والحرير الصناعي، ونتيجة لذلك تم شراء المنسوجات اليابانية بأسعار منخفضة من قبل الجميع وخصوصاً الطبقات الشعبية، وفي مثل هذه الظروف لم يستطع العراق أن يفرض رسوماً باهظة على الواردات اليابانية لعدم إمكانية استبدال المنسوجات اليابانية الرخيصة بمنسوجات لانكشير البريطانية غالية الثمن، ومع ذلك سعت السلطات العراقية في الوقت نفسه إلى زيادة صادراتها إلى اليابان، وأصدرت الحكومة العراقية في النهاية قانون الجمارك في أيار ١٩٣٦م، ويحظر القانون الجديد السلع اليابانية القطنية والحرير الصناعي، إلا إذا كان المستورد قد أثبت تصديره للمنتجات العراقية ذات الاستهلاك المحلي (باستثناء النفط والمنتجات النفطية) إلى اليابان.^(٥٦)

وجدت اليابان صعوبة بالغة في الوفاء بمتطلبات نسبة الاستيراد والتصدير، حيث بلغت أعلى قيمة للصادرات العراقية إلى اليابان سبعة آلاف دينار عراقي تتكون بصورة أساسية من الخردة، وفي الواقع لم يكن التجار اليابانيون مهتمين كثيراً بالمنتجات العراقية، لأنه كان من السهل الحصول على منتجات مماثلة وبتكلفة منخفضة نسبياً من بلدان أخرى وخاصة الهند، استراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، وظهر ذلك جلياً عندما اشترت شركة ميتسوبيشي التجارية ٣٠٠ طن من القمح العراقي في عام ١٩٣٥م، إلا أن ورود كميات أخرى من الحبوب إلى اليابان أدى إلى انخفاض الطلب على

(55) H. Shimizu, Anglo-Japanese Competition in the Textile Trade in the Inter-war Period, p. 273.

(٥٦) وفقاً لما يلي: (١) في الفترة من ٢٣ أيار ١٩٣٦م إلى ٣١ آذار ١٩٣٧م نسبة ١٥% من قيمة البضاعة (٢) في السنة المالية ١٩٣٧/١٩٣٨ نسبة ٢٥% من قيمة البضاعة

Ibid. p. 272.

القمح العراقي، حيث صرحت الشركة آنذاك أنها باعت القمح بخسارة كبيرة، ونتيجة لذلك أصبحت بريطانيا مقتنعة إلى حد ما أنه بفضل متطلبات النسبة أنها ستكون قادرة على استعادة السوق العراقية من اليابان.

استكملت لائحة الجمارك بسن تنظيم آخر في ١٤ حزيران ١٩٣٦ م ينص على وجوب أن ترفق جميع السلع الأجنبية بشهادات المنشأ بعد ١٥ تموز ١٩٣٦ م، أو أن تعامل على أنها من منشأ ياباني، وبما أنه لا توجد علاقات دبلوماسية بين العراق واليابان فقد طلبت الحكومة العراقية من الحكومة البريطانية تكليف موظفي القنصلية البريطانية في اليابان بالتصديق على شهادات التخليص الجمركي الياباني للمنتجات العراقية المصدرة إلى اليابان، وقبلت السلطات البريطانية الاقتراح على مضض، لأنه من المرجح أن تُعدّ الحكومة اليابانية ذلك بمثابة مؤامرة بريطانية أخرى تستهدف الصادرات اليابانية.^(٥٧) بالرغم من التوقعات بانخفاض حاد للواردات اليابانية إلى العراق بسبب تأثير لائحة التنظيمات الجمركية، إلا أن قيمة الصادرات العراقية إلى اليابان قفزت من ٤ آلاف دينار في عام ١٩٣٥ م إلى ١٣٣,٤٠٠ دينار في عام ١٩٣٦ م، وإلى ٤٦٧,٢٠٠ دينار عام ١٩٣٧ م، وشكل القطن الخام والقمح القسم الأكبر من صادرات العراق إلى اليابان، حيث صدر العراق ٢,٧٩٤ طن من القطن في هذا العام، وذهبت جميعها إلى اليابان، وأكد ذلك السفير البريطاني في بغداد في تشرين الثاني ١٩٣٦ م بقوله "لقد كان من المدهش أنه من السهولة العثور في السوق اليابانية على الصادرات العراقية مثل القمح والقطن والشعير مساوية أو حتى تقل عن مستوى الأسعار العالمية السائدة".^(٥٨)

انتهت جميع المحادثات التجارية العراقية اليابانية بالفشل أثناء الجلسة الأولى لاجتماع نقابة تصدير المنسوجات القطنية لإفريقيا في ٥ تموز ١٩٣٥ م، وأبدى رئيس النقابة نانغو (Nango) عدم ارتياحه للقيود التجارية المحتملة، والتي كان من المحتمل أن تفرضها الحكومة العراقية على السلع اليابانية نتيجة للضغط البريطاني ولشكوى التجار العراقيين، وصرح "أنه أمر سيئ للغاية من جانبنا أن لا نتخذ أي إجراء واعتقد أنه يجب علينا أن نظهر حسن نوايانا للعراقيين"، واقترح أن تفرض نقابة الصادرات ضرائب خاصة لمراقبة الغزول القطنية والسلع المصدرة إلى العراق واستخدامها على شكل إعانة مالية لاستيراد المنتجات العراقية.^(٥٩) وتم إنشاء النقابة في آب ١٩٣٥ م، وضمت ثمانية أعضاء، وبما أنه تم تصدير كميات كبيرة من المنسوجات القطنية اليابانية إلى العراق بشكل غير مباشر عن طريق بومباي وكراشي والموانئ المختلفة في الخليج العربي، فقد كان من المستحيل تقريباً لنقابة التصدير السيطرة

⁽⁵⁷⁾ H. Shimizu, Anglo-Japanese Competition in the Textile Trade in the Inter-war Period, p.274.

⁽⁵⁸⁾ Ibid. p. 274.

⁽⁵⁹⁾ Ibid. p.274

على حجم الصادرات بشكل كبير وفعال، وبالتالي تقرر أن ترفق جميع غزول والسلع القطنية اليابانية المصدرة إلى العراق بتصاريح تصدير من قبل النقابة وأن يتم شحن هذه البضائع إلى البصرة فقط من خلال منافذ اليابان الستة وهي: أوساكا، كوبي، ناغويا، يوكايشي، يوكوهاما، موجي، وفضلاً عن ذلك كان مطلوباً من غير الأعضاء في نقابة التصدير دفع ضرائب الرقابة العامة والخاصة بنسبة تفوق خمسة أضعاف تلك التي يدفعها الأعضاء، بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء نقابة استيراد اليابان للشرق الأدنى في أوساكا في آذار ١٩٣٨م بهدف تنسيق عمليات الاستيراد والتصدير للشرق الأوسط التابعة لنقابة التصدير، بالإضافة إلى اتحاد الحرير الياباني ونقابة المنسوجات الحريرية (FJSREG) ومما سهل عملية الاستيراد بالنسبة للتجار اليابانيين هو توافر خدمات النقل البحري بتكاليف منخفضة نسبياً من قبل شركة بواخر ياماشيتا التي بدأت بتقديم خدمات النقل البحري بين اليابان والخليج اعتباراً من مطلع عام ١٩٣٤م، في حين تم تمديد خط شركة الشحن (NYK line) يوكوهاما-بومباي إلى موانئ الخليج العربي في كانون الثاني ١٩٣٤م، بالإضافة إلى ذلك كان هناك عدد من البواخر اليابانية المتجولة تصل ميناء البصرة وغيرها من موانئ الخليج. وخلال النصف الأول من الثلاثينات كان عدد من البواخر اليابانية، في أكثر الأحيان، تعود إلى اليابان بلا حمولة، وبالتالي عندما بدأت اليابان باستيراد كميات كبيرة من المنتجات العراقية بعد عام ١٩٣٦م كان هناك الكثير من المساحة المتاحة لنقل البضائع الخاصة بهم.^(٦٠) وإلى جانب نقابة الاستيراد كان هناك عامل آخر ساعد على زيادة نسبة الصادرات العراقية إلى اليابان وحدث ذلك بشكل كبير، خاصة بعد صدور لائحة الجمارك العراقية في أيار ١٩٣٦م، حيث كان مطلوباً من مصدري المنسوجات اليابانية الحصول على شهادة تصدير، وبما أنه ليس بالضرورة أن يكون المستورد مصدراً في الوقت نفسه ولشراء جواز التصدير كان عليه استيراد ٥٠% من قيمة الواردات اليابانية إلى العراق، كما تم رفع نسبة الصادرات والواردات من ٥٠% في أيار ١٩٣٦م إلى ٢٥% في نيسان ١٩٣٧م، وإلى ٣٥% في نيسان ١٩٣٨م، وكان لزاماً شحن كميات أكبر من المنتجات العراقية إلى اليابان من أجل الحصول على الجواز، ونتيجة لذلك ارتفع سعر الجواز في السوق السوداء من حوالي ٥٠% في منتصف عام ١٩٣٦م، إلى ١٥ و ١٢% في أواخر عام ١٩٣٩م، وتم تمرير تكلفة الجواز إلى المستهلك من قبل المستورد عبر متاجر التجزئة من خلال رفع سعر المنسوجات اليابانية، ومع ذلك كان سعر السلع القطنية والحرير الصناعي لا يزال منخفضاً جداً، بحيث يمكن بيعها في السوق العراقية بشكل جيد.^(٦١)

(⁶⁰) H. Shimizu, Anglo-Japanese Competition in the Textile Trade in the Inter-war Period, p. 277.

(⁶¹) Ibid. p. 278.

وفي الحقيقة إن نظام نسبة الاستيراد والتصدير العراقي لم يجبر اليابان فقط على استيراد كميات من المنتجات العراقية، بل حتى أنه شجع المصدرين العراقيين على شحن المزيد من المنتجات إلى اليابان، إلا أنه في نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات كانت الشركات اليابانية الكبيرة في معظم الحالات تشتري المنتجات العراقية المحلية وتشحنها إلى اليابان مباشرة دون الحاجة إلى المصدرين العراقيين. وفي غضون ذلك، وفي النصف الثاني من الثلاثينيات، أسهمت اليابان بمحاولتين رئيسيتين: الأولى عن طريق شركة ميتسوبيشي، والأخرى عن طريق الحكومة اليابانية بهدف التغلب على الصعوبات الناجمة عن نظام الاستيراد والتصدير، إلا أن كلاهما قد باء بالفشل.

حاولت شركة ميتسوبيشي، وهي الشركة اليابانية الوحيدة التي تملك مكتب تمثيلي في العراق في الثلاثينيات، في أواخر عام ١٩٣٦م بمساعدة السيد جورج عابدين وشركائه إقناع خمسة عشر من المستوردين الكبار في مجال المنسوجات بالضغط معاً على الحكومة العراقية لإقامة احتكار للتجارة العراقية اليابانية، واقترحت تعيين شركة جديدة برأسمال يصل إلى خمسين ألف دينار عراقي، وستقوم من خلال شركة ميتسوبيشي للتجارة باستيراد السلع الحريرية والقطنية بقيمة ٨٠٠ ألف دينار عراقي كل عام، وتصدر إلى اليابان منتجات عراقية بقيمة ٢٠٠ ألف دينار عراقي، ووافقت الشركة اليابانية على إيداع ١٠٠ ألف دينار عراقي لدى المصرف الزراعي والصناعي الذي سيقوم بعملية الشراء كعمولة للمنتجات العراقية المصدرة، بينما يتم تزويد ذات المصرف بمبلغ ١٠٠ ألف دينار أخرى من قبل الشركة نفسها فيما بعد، وكان كل من رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ووزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني من المؤيدين الرئيسيين للمشروع.^(٦٢)

إلا أن غرفة تجارة بغداد عارضت نظام الاحتكار بشدة على أساس أنه ينبغي إعطاء الأولوية للتجار العراقيين على الشركات اليابانية في استيراد البضائع من اليابان، وكذلك تصدير المنتجات العراقية لذلك البلد، وعقدت الرأي بأنه وبمجرد منح الاحتكار للشركات اليابانية فإن سعر المنسوجات اليابانية سيشهد ارتفاعاً حاداً بينما ستخفّض أسعار الصادرات العراقية وعلى الرغم من المعارضة القوية من الغرفة التجارية وبدعم سياسي من مؤيديهم في الحكومة ومن السيد جورج عابدين وشركائه، فقد كانوا على وشك الحصول على الاحتكار، ومع ذلك في أواخر ١٩٣٦م ومع سقوط وزارة ياسين الهاشمي نتيجة الانقلاب العسكري ووصول حكومة حكمت سليمان إلى السلطة رفض

^(٦٢) يقول الدبلوماسي الياباني في بغداد (H. TAMURA) في مذكراته إن شركة ميتسوبيشي كانت على علاقة وثيقة مع ياسين الهاشمي . H. Shimizu, Anglo-Japanese Competition in the Textile Trade in the Inter-war Period, p. 288.

وزير المالية الجديد جعفر أبو التمن^(٦٣) الذي كان معارضاً لسياسات ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني مخطط الاحتكار المقترح، لأنه وعلى أرض الواقع لن يستفيد منه سوى مجموعة صغيرة من التجار والسياسيين، وكما سنرى لاحقاً، نجحت الشركة اليابانية في الحصول على الاحتكار في عام ١٩٤٠م عندما أصبح رشيد عالي الكيلاني رئيساً للوزراء.^(٦٤)

وأما المحاولة الثانية فقامت بها الحكومة اليابانية للتحايل على نظام النسبة العراقي، وذلك أثناء المحادثات العراقية اليابانية التي جرت في طهران في شباط ١٩٣٦م، والتي سرعان ما انفجرت بسبب فشل الحكومة اليابانية في الاتفاق على نظام نسبة الاستيراد والتصدير واستمرت المحادثات التجارية بين المفوضيات العراقية واليابانية في طهران بشكل متقطع، وفي نيسان ١٩٣٨م قدم الوزير الياباني المفوض اقتراحين جديدين مقابل إلغاء نظام النسبة، وكان الاقتراح الأول: إقامة اليابان لمصنع للأطعمة المعلبة في العراق يشمل تصنيع العلب وذبح الحيوانات ودباغة الجلود بأنواعها، ولم يوضع هذا المخطط موضع التنفيذ العملي حتى أواخر عام ١٩٤٠م، والاقتراح الثاني: قيامها بزراعة القطن بهدف تصديره، وكان كل من رئيس الوزراء العراقي والأمين التجاري في طهران متحمسين بشدة للمخطط الثاني، واقترحوا أن تكون منطقة زراعة القطن في مدينة الموصل الشمالية، حيث خطوط السكك الحديدية العراقية، والتي كان من المقرر ربطها مع خطوط السكك الحديدية التركية في تشرين الثاني ١٩٣٨م. ثم توجه الأمين التجاري العراقي إلى بغداد لمناقشة المقترحات اليابانية مع السلطات الحكومية المختصة، لكنه عندما عاد إلى طهران أبلغ الوزير الياباني بقرار رفض الحكومة العراقية، ولم تكن أسباب الرفض واضحة كثيراً ونتيجة لذلك أخفقت اليابان بمحاولة الالتفاف على نظام النسبة العراقي حتى ذلك الوقت.^(٦٥)

وفي حزيران ١٩٣٩م تم إنشاء وكالة اليابان للتجارة بهدف تسوية المنازعات التجارية بين التجار المحليين والمصدرين اليابانيين وترتيبات الوكالة وغيرها من الأنشطة التجارية والترويجية.

(٦٣) جعفر أبو التمن (١٨٨١-١٩٤٥م): سياسي ومناضل عربي من العراق، جهد في تأسيس أول حزب سياسي في العراق هو الحزب الوطني العراقي، شغل منصب وزير التجارة في وزارة النقيب الثانية، اشترك في انقلاب ١٩٣٦م، ثم تقلد منصب وزارة المالية في وزارة حكمت سليمان، ثم اعتزل العمل السياسي، وانصرف إلى النشاط التجاري، فكان رئيساً لغرفة تجارة بغداد ثم عضواً فيها حتى وفاته. أنظر: الكيلاني، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، المجلد الثاني، ص ٦٧.

(٦٤) H. Shimizu, Anglo-Japanese Competition in the Textile Trade in the Inter-war Period, p. 278.

(٦٥) Ibid. p. 279.

٢- إقامة العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والعراق وأثرها على العلاقات الاقتصادية بينهما:

أما بالنسبة للعلاقات الدبلوماسية فقد كان السبب الرئيس لقيام الحكومة اليابانية بإقامة قنصلية عامة في بغداد في النصف الأول من الثلاثينيات هو الاستجابة للطلبات المتكررة التي قدمتها المصالح التجارية اليابانية في العراق، ولذلك في أواخر ١٩٣٨م قررت الحكومة اليابانية إقامة بعثة دبلوماسية في بغداد بدلاً من القنصلية العامة بغية إقامة علاقات سياسية وثيقة وتسهيل التجارة اليابانية مع العراق، وبالتالي تم افتتاح البعثة الدبلوماسية (المفوضية) في تشرين الثاني ١٩٣٩م.

وقام السفير الياباني تانيكي كومابي (Taneki Kumabe) وموظفو السفارة على الفور وبالتعاون مع وكالة اليابان للتجارة بكل جهد ممكن لتحسين العلاقات العراقية اليابانية التجارية ومعالجة النقص في شهادات التصدير التي كانت تعيق الصادرات اليابانية إلى العراق، كما قدم كل من السفير الياباني والمستوردون المحليون للبضائع اليابانية احتجاجات قوية للحكومة العراقية من أجل إلغاء نظام نسبة الاستيراد والتصدير، لكن السلطات العراقية كانت تجيب ببساطة أنه لا تغيير متأمل في هذا الاتجاه.

وفي الوقت نفسه طلب السفير الياباني من الحكومة العراقية ترشيح شخص لدرجة الأستاذية في اللغة العربية في جامعة أوساكا جايكوكوجو، كما كان لديه مشروع لإرسال طالب ياباني لدراسة اللغة العربية في العراق، فكان ت.أوكا (T.Oka) أول طالب ياباني تم إرساله إلى بغداد في ربيع ١٩٤٠م، وبقي في العراق لمدة سنتين يدرس اللغة العربية بمنحة دراسية.^(٦٦)

وبوصول رشيد عالي الكيلاني إلى منصب رئيس الوزراء تعززت العلاقات العراقية اليابانية تجارياً وسياسياً ففي ٧ تشرين الأول ١٩٤٠م قام السيد جورج عابديني وشركاؤه بتوقيع عقد بالنيابة عن شركة ميتسويشي مع الحكومة العراقية لشراء كامل موسم قطن عام ١٩٤٠م والذي بلغ ٢٠ ألف بالة مع ٧ آلاف طن من بذور القطن، بالإضافة إلى ٣ آلاف بالة من القطن تعود لموسم عام ١٩٣٩م.^(٦٧)

وذكر السفير البريطاني في بغداد باسيل نيوتن (Basil Newton) أن رئيس الوزراء كسب ٥٠ ألف دينار شخصياً من صفقة القطن، وأنه وغيره من الشخصيات العراقية البارزة تعاونت مع السيد جورج عابديني في مفاوضاتها للحصول على عقد القطن بالإضافة إلى التعديلات الملائمة على قيود

^(٦٦) H. Shimizu, Anglo-Japanese Competition in the Textile Trade in the Inter-war Period, p. 280.

^(٦٧) في ذلك الوقت قيل: إن رئيس الوزراء كان عليه ديون مالية للسيد جورج عابديني الذي كان قد تفاوض مع شركة ميتسويشي لتصدير القطن إلى اليابان منذ فترة، لكن دون جدوى.

Ibid. p. 280

الحصص على التجارة مع اليابان.^(٦٨) لم تكن بريطانيا وحدها غير راضية عن الصفقة، بل كذلك الكثير من الشركات اليابانية المنافسة التي عدت ذلك خرقاً لنظام نسبة الاستيراد والتصدير العراقي والذي طبقته الحكومة العراقية من جانب واحد على الواردات اليابانية.^(٦٩)

وتم منح السفير الياباني كوماي قبيل مغادرته العراق في خريف عام ١٩٤٠م وسام الرافدين من الدرجة الثانية من قبل الحكومة العراقية، رغم كونه أمضى أقل من سنة في بغداد، وبعد وقت قصير من مغادرته وافقت شركة ميتسوبيشي على شراء القطن وبذوره، واعتقد السفير البريطاني باسيل نيوتن أن الدافع وراء هذه الجائزة هو إشارة من رئيس الوزراء للحكومة اليابانية بأنها يجب أن تصدر إعلاناً مؤيداً للاستقلال العربي، وكذلك نتيجة الاحتتام الناجح لمفاوضات بيع القطن العراقي لليابان، بالإضافة إلى ذلك، وعندما رفضت بريطانيا تزويد الجيش العراقي بالأسلحة قدم رشيد عالي الكيلاني والعقيد صلاح الدين الصباغ رغبة العراق الملحة في تزويده بالأسلحة إلى القائم بالأعمال الياباني والملحق العسكري الياباني في طهران على أمل الحصول على أسلحة تكفي لتجهيز أربع فرق مشاة فضلاً عن تشكيلات الدبابات ومدافع مضادة للطائرات، كما قدم السفير الألماني فورمان مذكرة إلى وزير الخارجية الألماني في ٩ نيسان ١٩٤١م بين فيها ما حدث في العراق، وأشار إلى المحادثات الألمانية- اليابانية حول إمكانية تزويد العراق بأسلحة يابانية.^(٧٠)

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية ارتفعت حصة اليابان في تجارة الاستيراد مع العراق من ١٨.٦% في عام ١٩٣٩م، إلى ٢٠.٣% في عام ١٩٤٠م، وكان يبدو أنها ستستمر في توريد المنسوجات إلى العراق بكميات كبيرة، لكن على العكس من ذلك انخفض نصيبها إلى ١٥.٦% في عام ١٩٤١م نظراً للأسباب التالية: أولاً سيطرة بريطانيا على النقد الأجنبي من خلال اللوائح النقدية في جميع أنحاء منطقة الإسترليني باستثناء العراق الذي لم يكن يخضع رسمياً لضوابط تبادل الصرف حتى تشرين الثاني ١٩٤١م، إلا أنها تمكنت من ذلك بواسطة البنوك البريطانية الثلاثة العاملة في العراق، وبعد رفض اليابان التداول بالإسترليني بعد ١ حزيران قامت الحكومة البريطانية بالضغط على الحكومة العراقية للسيطرة على واردات المنسوجات القطنية اليابانية وإجبارها على الدفع بالدولار، فقامت اليابان بالالتفاف على ذلك باستخدام الروبية الهندية، فأوعزت بريطانيا إلى بنوكها المحلية بالإصرار على عدم

(٦٨) Joseph Sassoon, Economic policy in Iraq 1932-1950, Frank cass, London, 1987, p. 224.

(٦٩) H. Shimizu, Anglo-Japanese Competition in the Textile Trade in the Inter-war Period, p. 281.

(٧٠) محافظة، علي: موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية (١٩١٩-١٩٤٥م)، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥، ص ٣٢١.

فتح اعتمادات في اليابان إلا مقابل وديعة مقدارها ١٠٠% نقداً، وكانت قبل الحرب مابين ٢٥ و ٣٠% من قيمة البضاعة وشكلت التدابير التي اتخذها البنوك البريطانية المحلية عقبات كبيرة في وجه التجارة العراقية-اليابانية، وقام التجار المحليون بالتحويل على لوائح الصرف البريطانية عن طريق تحويل الأموال بالروبية إلى الشركات العاملة في الهند، ثم تحويلها إلى اليابان.^(٧١)

وأما العامل الثاني الذي أدى إلى انخفاض حصة الواردات اليابانية من التجارة العراقية فكان ارتفاع أسعار شهادات التصدير، ففي بداية عام ١٩٤١م كانت الشركات اليابانية وخاصة ميتسوبيشي قد كدست شهادات التصدير التي تمكنها من توريد المنسوجات إلى العراق وبكميات أكبر من المعدل السنوي، لكن أسعار هذه الشهادات بقيت مرتفعة بشكل مصطنع، حيث تم نقل تكلفة الشهادات إلى المستهلك على شكل ارتفاع أسعار السلع اليابانية في السوق العراقية بنسبة ٣٥% في أواخر شباط ١٩٤١م، وبالتالي تراجع الطلب عليها، وبالفعل انخفضت قيمة الواردات اليابانية من ٧٣٠ ألف دينار عراقي في عام ١٩٤٠م، إلى ٤٣٣ ألف دينار عراقي عام ١٩٤١م لصالح الواردات الهندية.^(٧٢)

وبالرغم من الصعوبات الناجمة عن مراقبة الصرف البريطاني في العراق وارتفاع أسعار شهادات التصدير كانت الواردات اليابانية لا تزال تجد طريقها إلى السوق العراقية، لكن اليابان، وبعد سقوط حكومة رشيد عالي الكيلاني وجدت صعوبة بالغة في الحفاظ على علاقاتهم التجارية والسياسية مع العراق، وحاول النظام الجديد الموالي لبريطانيا التخلص على الفور من السفير الياباني ميازاكي الذي كان على صلة وثيقة مع النظام السابق، و التخلص كذلك من المفوضية اليابانية نفسها، وطلبت الحكومة العراقية من السفير الياباني إعادة تقديم أوراقه من جديد، ثم علم في وقت لاحق برفضه بسبب الدعم الذي قدمه للنظام الموالي للمحور، وفي النهاية اضطر إلى مغادرة العراق، وأصبح السيد ساساموتو قائماً بالأعمال هناك، وبعد وقت قصير غادر هو الآخر العراق وتحت الضغط البريطاني على الحكومة العراقية قطعت العلاقات مع اليابان في تشرين الثاني ١٩٤١م.^(٧٣)

وبعد عودة اليابان إلى الأمم المتحدة عادت العلاقات التجارية مع العراق بشكل فوري، وتعزز ذلك بزيارة الوفد الاقتصادي الياباني الأول بعد الحرب العالمية الثانية للعراق عام ١٩٥٣م وتوقيع العديد من الاتفاقيات التجارية بين البلدين، في شهر أيلول ١٩٥٦م زار الأمير ميكاسا شقيق إمبراطور اليابان آنذاك هيروهيتو العراق لتدشين عمل أول فريق جيولوجي ياباني وصل بغداد في يوم الاثنين ١٧ أيلول ١٩٥٦م، وغادرها يوم ٩ تشرين أول ١٩٥٦م، والتقى خلال الزيارة بولي عهد العراق، وزار العديد

(^{٧١}) H. Shimizu, Anglo-Japanese Competition in the Textile Trade in the Inter-war Period, p. 281

(^{٧٢}) Ibid. p. 281.

(^{٧٣}) Ibid.p. 282.

من المدن العراقية مثل البصرة، والسماعة، والموصل وكركوك، وفي تشرين الثاني ١٩٥٧م ، أي بعد زيارة الأمير ميكاسا بعام واحد ، زار اليابان الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق زيارة رسمية بصحبة وفد رسمي ، وقام الإمبراطور بتقليد الأمير عبد الإله وسام اليابان الخاص، وفي ١٧ حزيران ١٩٦٤م تم تجديد الاتفاقية التجارية بين اليابان والعراق.^(٧٤)

وسعت هذه الاتفاقية التي وقعها كل من السفير الياباني في العراق ماساو ياكوي ووكيل وزارة الاقتصاد العراقية طالب جميل إلى توسيع وتوثيق العلاقات التجارية بين البلدين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، وزيادة حجم التبادل التجاري وتسهيل تبادل السلع بجميع الوسائل الممكنة، ومنح أجازات الاستيراد والتصدير وتسوية المدفوعات المتعلقة بالتبادل التجاري بالعملة القابلة للتحويل، ومنح التسهيلات الضرورية لإقامة المعارض التجارية، وتطبيق مبدأ عدم التمييز فيما يتعلق بتسهيل دخول ومغادرة وإقامة رعايا البلد الآخر، وذلك لغرض تنمية العلاقات التجارية الاقتصادية، ورغبة في المساهمة بالتنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة في بلديهما تسعى الحكومتان إلى إيجاد أشكال من التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين بما في ذلك تبادل المعرفة العلمية والتكنولوجية، كما ضم الملحق الثالث للاتفاقية إرسال الخبراء اليابانيين إلى العراق بغرض زيادة التطوير الاقتصادي والفني في العراق، وشكلت هذه الاتفاقية محور العلاقات الاقتصادية بين البلدين طول عقد الستينيات.^(٧٥) واستمرت العلاقات الجيدة بين البلدين حتى قرار العراق في عام ١٩٧٢م بتأميم شركات نفط العراق المحدودة (IPC) من قبل الرئيس العراقي أحمد حسن البكر بهدف طرد رأس المال الأجنبي من البلاد، مما أدى إلى تدهور العلاقة بين البلدين بشكل كبير.

(⁵³) Kodansha Encyclopedia of japan, Tokyo, 1983, vol. 5, p. 167.

(^{٧٥}) قانون تصديق الاتفاقية التجارية بين حكومتَي الجمهورية العراقية واليابان، القوانين والتشريعات العراقية من ١٩٦٠ إلى ٢٠٠٦، أنظر: تاريخ المعاهدات العراقية، منتديات درر العراق.

ثالثاً- العلاقات اليابانية مع الدول العربية الخليجية قبل عام ١٩٧٣م.

١- العلاقات اليابانية مع المملكة العربية السعودية:

سجلت أول زيارة قام بها ياباني إلى المملكة العربية السعودية حين أدى الحاج عمر ياموكا^(٧٦) فريضة الحج مع فوج منغولي عام ١٩٠٩م، وهو من خريجي قسم الدراسات الروسية-اليابانية، وعمل مترجماً حريباً في منشوريا أثناء الحرب اليابانية-الروسية، ثم عمل بعد الحرب في الإدارة العسكرية في منشوريا، وبعدها تلقى أوامر من الإدارة العسكرية بالذهاب إلى مكة في موسم الحج! ونفذ الأوامر، وكان عليه أن يعلن إسلامه، وتم ذلك في بومباي بالهند حين وصلها في تشرين الثاني ١٩٠٩م، وقد لاقى ترحيباً كبيراً في مكة باعتباره أحد رعايا الدولة الآسيوية المنتصرة التي هزمت روسيا القيصرية، وكتب بعدها كتاباً عن المشاق التي واجهها في الحج، وكانت تحت عنوان: "يوميات رحلة في جزيرة العرب - ذلك المكان المجهول من العالم"، وأشار في رحلته إلى أن حجه لم يكن من أعماق قلبه؛ لأن الإدارة العسكرية هي التي أمرته بالحج، وليس قلبه المؤمن هو الذي دفعه لأداء فريضة الحج الواجبة على المسلم.^(٧٧)

تبع الحاج عمر في زيارة المملكة تناكا إيبه أو نور محمد تناكا الكاهن البوذي الذي أدرك أهمية الديانة الإسلامية وقام بأداء فريضة الحج مرتين خلال عامي ١٩٢٤م و١٩٣٤م، والتقى بالملك عبد العزيز في ٢٧ آذار ١٩٣٤م وقد نشر خلاصة رحلاته إلى بلدان آسيا والمنطقة العربية وجاء في مقدمتها أن معرفة الإسلام على درجة كبيرة من الأهمية لليابان؛ ولهذا جاءته فكرة أن توحيد آسيا يمكن أن تتم على أساس نظرية "الأمة الإسلامية"، بل ذهب إلى أبعد من ذلك حين أراد أن يدمج الأديان كلها في الإسلام تحت مظلة النهج الياباني المتمثل في الإمبراطور؛ لتكون اليابان زعيمة لآسيا الكبرى أو الموحدة، وأكد تناكا في مذكراته على أن الإسلام هو مفتاح التحرك داخل الصين، أي مفتاح التحكم في الصين، لذا اهتم بالارتحال والسفر داخل الصين ومعظم الدول الإسلامية.^(٧٨)

في ٣٠ آب ١٩٣٤م أرسلت اليابان الشيخ محمد السقاف، وهو مسلم منشوري كممثل دبلوماسي في بلاط الملك عبد العزيز آل سعود وشارك في الوساطة بين السعودية واليمن في النزاع الحدودي بين البلدين. كما شهد الحجاج اليابانيون في ١٢ آذار عام ١٩٣٥م محاولة اغتيال الملك عبد العزيز آل

(٧٦) عمر ياموكا ولد عام ١٨٨٠م في مدينة هيروشيما، وقد تخرج في جامعة طوكيو للغات الأجنبية قسم اللغة الروسية، أصّر المسؤولون الحكوميون اليابانيون على إرسال ياموكا إلى الجزيرة العربية وإلى مكة المكرمة في موسم الحج، ثم ينطلق إلى سوريا ومنها إلى تركيا ليعود إلى اليابان عن طريق منشوريا. أنظر: العرب يتجهون شرقاً، ص ٣٣.

(٧٧) العرب يتجهون شرقاً، ص ٣٣.

(٧٨) المرجع السابق، ص ٤٢.

سعود أثناء تأديتهم الصلاة في الحرم المكي، وسجلوا ذلك في مذكراتهم، وخاصة مذكرات الحاج تاكيشي سوزوكي^(٧٩). وقام العديد من المسلمين اليابانيين بعد ذلك بزيارة مكة قبل الحرب العالمية الثانية.

أما بالنسبة للتجارة بين البلدين فيمكن استنتاج أن اليابان كانت قد استحوذت على جزء كبير من السوق السعودي بالنسبة للسلع القطنية في مطلع الثلاثينيات، وذلك وفقاً لتقرير الوزير البريطاني في جدة السيد أندرو ريان الذي جاء فيه: " في منتصف ١٩٣٤م، حيث أصبحت اليابان المصدر الوحيد للسلع القطنية في المملكة العربية السعودية خاصة بعد تراجع المشاركة البريطانية والهندية في هذه الأسواق"^(٨٠) ويعود ذلك إلى أن المواد اليابانية كانت أرخص بحوالي ٥٠% من مثيلاتها البضائع البريطانية والهندية، كما كانت السعودية في حاجة ماسة لهذه السلع كون الغالبية العظمى من السكان تتألف من البدو الفقراء.

وبالإضافة إلى السلع القطنية كانت هناك كميات كبيرة من سلع الحرير الصناعي الياباني تم تصديرها كذلك إلى السعودية عبر البحرين، على الرغم من اعتراضات الوهابية^(٨١) لأسباب دينية. بالإضافة إلى ذلك طلب وزير المالية الشيخ عبد الله السليمان مراراً وتكراراً من وفد الحجيج الياباني إبلاغ السلطات اليابانية أن الحكومة السعودية حريصة جداً على إبرام اتفاقية تجارية معها.

وفي عام ١٩٣٧م قام وفد آخر مكون من ثلاثة حجاج يابانيين بزيارة مكة، وأخبرهم وزير المالية بما يأتي: " بما أن المملكة العربية السعودية لا تملك صناعة محلية لتحميها فالحكومة السعودية ليس لديها نية لفرض أية قيود تجارية على الواردات اليابانية، حتى لو غمرت أسواقنا بالبضائع اليابانية. وفي الواقع حاولت عدة بلدان أوروبية الضغط علينا لاتخاذ بعض التدابير التمييزية ضد الواردات اليابانية في مقابل امتيازات معينة، لكننا رفضنا ذلك الاقتراح رفضاً قاطعاً"^(٨٢) ونتيجة لذلك قدم

^(٧٩) Amin K. Tokumasu, Cultural Relations Between Saudi Arabia and Japan From the Time of King 'Abd Al-'Aziz, Bulletins of the Japan-Saudi Arabia Society, P. 1.

^(٨٠) Hiroshi Shimizu, Anglo-Japanese Trade Rivalry in the Middle East in the inter-war period, middle east centre, London, 1986, pp. 259-260.

^(٨١) أولى حركات الإصلاح الديني في الوطن العربي في العصر الحديث، قامت بنجد وما حولها في القرن الثامن عشر الميلادي، وزعيمها الروحي محمد بن عبد الوهاب ١٧٠٣-١٧٩٢م. أنظر: الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، المجلد السابع، ص ٣٥٧.

^(٨٢) H. Shimizu, Anglo-Japanese Trade Rivalry in the Middle East in the inter-war period, p. 260.

عبد الله السليمان ثلاثة اقتراحات للحكومة اليابانية عن طريق الحجاج الثلاثة، كان الأول إنشاء شركة تجارية سعودية-يابانية في السعودية للاستيراد المباشر للسلع من اليابان، والثاني إنشاء مركز لمعارض تجارية يابانية في السعودية، والثالث إجراء ترتيبات لزيارة السفن اليابانية لميناء جدة بصورة منتظمة، إلا أن اليابان لم ترد على هذه الاقتراحات. وفي ذلك الوقت لم يكن هناك سفن يابانية تصل إلى جدة بانتظام، حيث كان يتم تفريغ نحو ثلث البضائع اليابانية المتجهة إلى السوق السعودية في عدن، وكان يتم إعادة تصديرها إلى السعودية عن طريق جدة، وما تبقى من السلع اليابانية كان يصدر إلى السعودية من خلال موانئ الخليج المختلفة، وخاصة البحرين، ويبين الجدول التالي الصادرات اليابانية إلى العربية السعودية بالألف ين الياباني. ^(٨٣)

١٩٣٩م	١٩٣٧م	١٩٣٥م	
٣,٧٤٨	٤,٨٢٧	٤,٥٧٦	العربية السعودية

كما يبين الجدول التالي صادرات السلع القطنية البريطانية واليابانية إلى الجزيرة العربية بآلاف الأمتار المربعة. ^(٨٤)

١٩٣٩	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣	
٤٥٠	٩٩٢	١,٠٩٢	٧٥٩	١,٥٨٧	١,٢٥٣	١,٨٤٦	بريطانيا
٢١,٥٤٠	٢٤,٠٠٠	١٧,٣٢٤	١٢,٧٥٣	٢٠,١٩٠	—	—	اليابان

أما الاتصالات الرسمية بين اليابان والسعودية فقد بدأت عام ١٩٣٨م، عندما قام المبعوث السعودي لدى بريطانيا الشيخ حافظ وهبه بزيارة اليابان من أجل حضور حفل افتتاح مسجد طوكيو الذي بني

^(٨٣) في الواقع لا بيانات تجارية منفصلة عن الصادرات اليابانية إلى السعودية في فترة ما بين الحربين، وإنما كانت تشمل كل من السعودية والكويت والإمارات وعمان وقطر.

^(٨٤)H. Shimizu, Anglo-Japanese Trade Rivalry in the Middle East in the inter-war period, p. 261.

في منطقة يويوغني^(٨٥). وأثناء ذلك قامت حكومة المملكة العربية السعودية بتقديم دعوة إلى المسؤولين في الحكومة اليابانية لزيارة الرياض لدعم الروابط بين البلدين؛ وذلك تقديراً لما قدمته الحكومة اليابانية من مساعدة في إنشاء مسجد طوكيو عام ١٩٣٥م، ونقل الدعوة الشيخ حافظ وهبة الذي أعرب خلال ذلك لوزير الخارجية الياباني عن استعداده لمناقشة الامتيازات النفطية اليابانية وتقديم المساعدة إلى أية بعثة جيولوجية يابانية إلى المنطقة. وفي منتصف كانون الثاني ١٩٣٩م، وبناء على تعليمات من وزير الخارجية الياباني أريتا هتشيرو (Hachiro Arita) فاتح السيد مامورو شيجيميتو (Mamoro Shigemitsu) السفير الياباني في لندن الشيخ حافظ وهبة لتقديم المساعدة في الحصول على تصاريح دخول أعضاء البعثة، وفعلاً أرسلت الحكومة اليابانية إلى الرياض وفداً يتكون من السيد ماسويوكي يوكوياما (Masayuki Yokoyama) الوزير المفوض في سفارة اليابان بالقاهرة، والخبير الفني والمهندس بوزارة شؤون الصناعة والتجارة الدولية السيد تومويوشي ميتسوتشي (T.Mitsuchi)، ومترجم السفارة السيد إيجيرو ناكانو (Eigiro Nakano). وصلت البعثة إلى مدينة جدة في ٢٦ آذار ١٩٣٩م (٨٦)، والتقت بالملك عبد العزيز آل سعود في الرياض، وأبدى الملك خلال اللقاء احترامه لليابان باعتباره بلداً عظيماً في جنوب شرق آسيا، وأعرب عن أمله في أن تدعم اليابان موقف المملكة من قضية فلسطين (٨٧). ثم بدأت المحادثات بين الوفد الياباني والمسؤولين السعوديين وعلى رأسهم يوسف ياسين لوضع معاهدة صداقة تجارية بين المملكة واليابان، إلا أنه في حقيقة الأمر جرت مفاوضات بشأن حقوق امتياز النفط، حيث قدمت السعودية اقتراحاً لليابان بذلك، فأرسل يوكوياما برقية مشفرة في ٣ نيسان ١٩٣٩م للإبلاغ عن الاقتراح السعودي الذي أكد أن مناطق الامتياز الوحيدة المتاحة والتي جرى التفاوض عليها خلال المحادثات التي جرت مع الشركات الأمريكية هي: المنطقة المحايدة بين الكويت والعربية السعودية، ومنطقة وادي السرحان، و المنطقة الواقعة غرب صحراء الدهناء، واشترطت الحكومة السعودية على المبعوث الياباني أن تدفع بلاده فوراً ما يعادل مائتي ألف جنيه إسترليني ذهباً، وقبل تطبيق البنود والشروط المنصوص عليها في الاتفاق المبرم بين العراق وشركة تطوير النفط البريطانية (BOD)، فإن نفذت اليابان هذه

(٨٥) حضر افتتاح المسجد إضافة إلى الشيخ حافظ وهبة سفير المملكة في لندن مندوباً عن الملك عبد العزيز آل سعود كل من سيف الإسلام الحسين من اليمن، ومحمود فوزي قنصل مصر في اليابان، والذي أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية ونائباً لرئيس الجمهورية.

أنظر: السامرائي، صالح: الإسلام في اليابان، المركز الإسلامي في اليابان، ص ٤.

(٨٦) ناكانو، إيجيرو، الرحلة اليابانية إلى الجزيرة العربية، ترجمة، سارة تاكاهاشي، دار الملك عبد العزيز، الرياض،

ط ٢، ١٩٩٩، ص ١٤.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ١١٢-١١٣.

الطلبات فإن السعودية ستقوم بتعليق المحادثات الجارية مع الشريك الأمريكي وإعطاء الأولوية للجانب الياباني، إلا أن الاقتراح السعودي كان غير مقبول تماماً بالنسبة للوفد الياباني؛ لأن المنطقة الأولى سوف تخضع للتفاوض مع السلطات البريطانية، بالإضافة إلى الصعوبات السياسية غير المتوقعة فيها، وأما بالنسبة للمنطقتين الثانية والثالثة فإن احتياطاتها النفطية غير معروفة، كما أن موقعيهما الطبيعيين يجعلان عملية تطويرها شبه مستحيلة من ناحية المعدات والتجهيزات، حتى وإن ثبت وجود النفط فيهما، ووفقاً للبرقية عدّ الوفد الياباني أن الجانب السعودي قد أظهر بادرة إيجابية، وذلك بالترحيب بدخول اليابان في معاهدات حقوق الإمتياز بغية تفادي احتكار الشركات البريطانية والأمريكية. (٨٨)

ومن جانبها ردت الحكومة اليابانية باقتراحات بديلة للسعوديين تقضي بالسماح لليابان بإجراء مسح جيولوجي لدراسة جدوى احتمال إنتاج النفط في المملكة، وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها فإن الحكومة اليابانية ستقدم رداً رسمياً على الاقتراح السعودي، وكان رد السعوديين أن الولايات المتحدة الأمريكية وقعت على عقود امتياز في منطقة الخليج العربي من دون إجراء أي مسح مسبق، ولذا فإنه لم يكن أمام المملكة من خيار سوى احتتام مفاوضاتها الحالية مع الشركة الأمريكية، إلا إذا وافقت اليابان وفي غضون ثلاثة أيام على دفع مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه ذهبي، فرفض الوفد الياباني الموعد النهائي الذي قدمه يوسف ياسين، وعدّ ذلك نوعاً من التفاوض على طريقة لعبة البوكر، وبأنه ليس أكثر من أسلوب للمساومة، وكان في نية البعثة بعد زيارة الرياض زيارة كل من الإحساء والبحرين والكويت وصولاً إلى العراق عن طريق رأس التنورة والمنطقة المحايدة، إلا أنها فشلت في الحصول على تصاريح الدخول من السلطات البريطانية، بالإضافة إلى أن السعودية أبلغتهم أنها تجد صعوبة في منحهم أي مساعدة ما لم تبدي اليابان استعدادها لشراء حقوق الإمتياز، وعدّت أن الرحلة اليابانية سوف تضر بعملية التفاوض الجارية مع البريطانيين والأمريكان. وفي ظل عدم وصول توجيهات صريحة من طوكيو قرر الوفد الياباني مغادرة الرياض، فسلّك الطريق ذاته الذي قدم منه عن طريق جدة، وفي تقريره النهائي لوزارة الخارجية حاول يوكوياما تفسير الدوافع السعودية الذي قدرها برأيه، وهي بأن السعودية، وبسبب عجزها عن تطوير مواردها النفطية بنفسها، سوف تحذو حذو كل من إيران والعراق في منح حقوق الامتيازات لشركات النفط الأجنبية مقابل نسبة معينة من

(٨٨) أوضح تقرير مايلز لامبسون السفير البريطاني في مصر (١٩٣٦-١٩٤٦م) أن إبرام معاهدة الصداقة السعودية اليابانية لا يخلو من دوافع شريرة، وخاصة بعد أن كرست اليابان قدراً كبيراً من الاهتمام لدعاية معاداة بريطانيا للإسلام في السنوات الأخيرة، وأن دوافع اليابان من هذه المعاهدة سياسية وليست تجارية.

الأرباح، لكن السعودية تريد الاستفادة من تجارب تلك الدول من خلال الضغط على الشركات الأجنبية لمطالبتها برسوم امتياز ضخمة من خلال توسيع منطقة الامتياز دون مراعاة لجدوى تطوير النفط الاقتصادية، وظهر ذلك من خلال الحذر الذي كانت تبديه في تعاملها مع المفاوضين الأجانب، كما حاول الجانب السعودي دفع اليابان إلى منافسة الجانبين الأمريكي والبريطاني للمزايدة على شروط الامتياز، حيث قدمت السعودية عروضاً مماثلة لكل من ألمانيا وإيطاليا، وخلص التقرير إلى أنه لا يوجد شك بأن الولايات المتحدة الأمريكية في وضع أفضل لتنفيذ الامتياز من ناحية رأس المال والمعدات التكنولوجية.^(٨٩)

وفي جدة قدم السيد عبد الله سليمان وزير المالية اقتراحاً رسمياً في شكل مذكرة مكتوبة ليترك الباب مفتوحاً للتفاوض، وهو تقديم منطقة امتياز مساحتها ٣٠٠ ألف كم^٢ تقع في المنطقة الجنوبية الغربية الحدودية للمملكة، وطالبوا يوكوياما بالحفاظ على سرية المناطق والشروط التي نوقشت خلال المحادثات التي جرت في الرياض وجدة^(٩٠). ثم توقفت المحادثات مع اندلاع الحرب العالمية الثانية بسبب قطع العلاقات بين البلدين، وإعلان السعودية الحرب على اليابان، وخلال الرحلة لاحظ الوفد انتشار السلع اليابانية في أرجاء المملكة بداية من أكواب الشاي، وحتى الخيام التي أعدت لهم من صنع اليابان، وكان مكتوباً عليها عبارة (صنع في اليابان أوساكا)، بالإضافة إلى السجاد، والسائر، والمحابر، وعلب الطعام، والشاي الياباني الأخضر، وفي محل لبيع الأقمشة في الرياض كانت الأقمشة الحريية والصناعية في معظمها مصنوعة في اليابان.^(٩١)

– التطورات الرئيسة بين اليابان والمملكة العربية السعودية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية:

وقعت المملكة على معاهدة سلام مع اليابان في عام م ١٩٥١م ودخلت حيز التنفيذ في آذار ١٩٥٤م، حيث استأنفت اليابان المفاوضات مع المملكة فوراً. وفي عام ١٩٥٣ أرسلت الحكومة اليابانية أول وفد اقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، وترأس البعثة كل من رئيس شركة الشحن نيبون يوسن كايشا (NYK) وشركة إسو، بالإضافة إلى عدد من المسؤولين الحكوميين ومديري ورؤساء

(٨٩) في ذلك الوقت كانت الحكومة السعودية مدينة بحوالي ١٥٢ ألف جنيه إسترليني لعدد من الشركات الأجنبية من ضمنها السادة جيلاتلي، هانكي وشركاه، هاري سنت جون فليبي شارك ليمنت، وبالإضافة إلى ذلك عانت المملكة من سوء المحاصيل في شتاء أعوام ١٩٣٦/١٩٣٧م وشتاء أعوام ١٩٣٧/١٩٣٨م نظراً لعدم كفاية الأمطار، ولم تكف الدفعة المسبقة التي قدمتها سوكال للمملكة في عام ١٩٣٨م والتي تقدر ٥٠ ألف جنيه إسترليني.

K. Sugihara and j.a. Allan, japan in the contemporary middle east, p.40.

(٩٠) k. Katakura, the yokoyama mission: japanese diplomacy for oil 1939, p. 263-269.

(٩١) السعودية واليابان شهادات للتاريخ، الملحقية الثقافية السعودية في اليابان، ص ١٧١.

أقسام الصناعات اليابانية وبعض الشركات التجارية، زارت البعثة كل من السعودية ومصر وإيران والعراق وتركيا وسوريا ولبنان والأردن، وطالب الوفد حكومات الشرق الأوسط بإلغاء سياساتها الاقتصادية التمييزية التي أقامتها لمعاقبة اليابان خلال الحرب العالمية الثانية، كما قام الوفد بدراسة أوضاع أسواق هذه البلدان من الناحية التجارية، وفي حزيران ١٩٥٥م تأسست العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين، وفي عام ١٩٥٦م عينت الحكومة اليابانية سفيرها لدى مصر السيد يوتاكا توشيدا ليعمل في الوقت نفسه سفيراً لها في المملكة العربية السعودية، وفي كانون الثاني ١٩٥٨م أنشأت الحكومة السعودية سفارة لها في طوكيو، وقامت بتعيين السيد أسعد الفقيه سفيراً لها هناك، وردت الحكومة اليابانية بترقية يوتاكا إلى رتبة سفير، وفي كانون الثاني ١٩٦٦م أنشأت السفارة اليابانية في جدة بواسطة السفير شوجي تامورا، ومنذ ذلك الوقت حافظت الدولتان على علاقات دبلوماسية طيبة. (٩٢)

ومن الدلائل على العلامات المميزة للعلاقات الثنائية هو منح السعودية حق امتياز التنقيب عن النفط لشركة يابانية هي شركة الزيت العربية والاستخراج الناجح للنفط فيما بعد، حيث تم التوقيع على اتفاقية حقوق الامتياز في كانون الأول ١٩٥٧م بواسطة رجل الأعمال الياباني تارو ياماشيتا الذي أسس شركة تحت مسمى (شركة النفط التجارية اليابانية) في حزيران ١٩٥٦م، وكان من مهامها التجارية استيراد النفط الخام وإعادة تصدير منتجاته. وفي ١١ شباط ١٩٥٧م غادر ياماشيتا، رئيس الشركة، والمستشار أوكازاكي ومرافقهما مطار هانيدا، متجهين إلى المملكة العربية السعودية، للبحث عن أسواق لشركة النفط التجارية اليابانية. وخلال الزيارة توصل الوفد إلى عقد اتفاقية الامتياز للتنقيب عن النفط في المنطقة البحرية، من المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والكويت، وبعد توقيع الاتفاقية ظهرت حسامة المهمة الضخمة ذات الأخطار وهي التنقيب عن النفط واستكشافه تحت قاع البحر خلال مدة محددة، وعندما أعلنت الحكومة اليابانية مساندتها للمشروع، انضمت أربعون من كبريات الشركات اليابانية العاملة في ميادين الطاقة الكهربائية، وصناعة الصلب، والتجارة العامة، إلى قائمة المستثمرين في المشروع، وعقد الاجتماع التأسيسي الأول للشركة في ٩ تموز ١٩٥٧م، وفي ٢٦ تموز ١٩٥٧م زار ياماشيتا ومرافقوه المملكة العربية السعودية مرة أخرى. (٩٣)

في ١٢ تشرين الأول ١٩٥٧م وافقت الحكومة السعودية على الخطوط العريضة للاتفاق مع شركة ياماشيتا، وبعد ذلك بشهر أعد الفريقان المسودة النهائية للاتفاق، التي شملت ستين بنداً، وكان من

(٩٢)السعودية واليابان شهادات للتاريخ، الملحقية الثقافية السعودية في اليابان، ص ١٧٢.

(٩٣)المرجع السابق، ص ٢٣-١٠١ / ١٢٦-١٢٨-١٤٠.

ضمن الشروط دفع إيجار سنوي خلال فترة التنقيب، ودفعة إضافية عند العثور على النفط بكميات تجارية، إضافة إلى الضرائب، والحصة من الأرباح، التي ينبغي دفعها للحكومة السعودية بعد بدء العمليات، وأصر ياماشيتا على تأسيس الشركة الجديدة في اليابان.^(٩٤)

وعلى الرغم من الهجوم غير المجدي، الذي شنته الشركات النفطية الغربية خلال المراحل النهائية للاتفاق، أقر جلالة الملك سعود بن عبد العزيز الاتفاق في العاشر من كانون الأول ١٩٥٧م، وفي الخامس من شباط ١٩٥٨م عقدت شركة الزيت العربية المحدودة اجتماعها الافتتاحي، وفي ٨ أيار ١٩٥٨ حصلت اليابان على امتياز للتنقيب عن النفط خارج حدودها لتنفيذه باستخدام التكنولوجيا اليابانية عندما سلمت إلى الرئيس ياماشيتا مذكرة تفيد بمنح حق امتياز التنقيب عن النفط لشركة الزيت العربية المحدودة في الحصة المملوكة للكويت في المنطقة المحايدة، وتم إجراء اكتشاف تجريبي للنفط في كانون الثاني.^(٩٥)

وفي عام ١٩٦٠م بدأت الزيارات المتبادلة للشخصيات المهمة من كلا البلدين عندما قام الأمير سلطان بن عبد العزيز بزيارة لليابان في تشرين الأول ١٩٦٠م، حين كان يشغل منصب وزير المواصلات، وأجرى مفاوضات رسمية مع الجانب الياباني، حيث ناقش أربعة أقسام من مشروع كوساكا: وهي الشبكة الهاتفية، واستخدام وتطوير الغاز والحديد والصلب، ومصادر الأسماك، وطلب تعاون الحكومة اليابانية لدراسة هذه المشاريع من خلال إرسال فريق من الخبراء اليابانيين إلى المملكة، إلا أن الحكومتين فشلتا في التوصل إلى تفاهم لتنفيذ هذه المشاريع، كما قام وزير النفط والثروة المعدنية أحمد زكي يماني بزيارتين إلى اليابان في أيار من عامي ١٩٦٢-١٩٦٥م، قبلها زيارة رئيس الوزراء الياباني شينسوكي كيشي في أيار من العام ذاته.^(٩٦)

شهد صيف عام ١٩٦٥م وقوع حادث مأساوي في مرفأ تحميل شركة الزيت العربية، إذ اشتعلت النار في الناقل اليابانية عابرة المحيطات (كايزو مارو) المستأجرة لشركة زيت دايكو، والتي كادت تتسبب بوقوع أكبر كارثة بحرية في منطقة الخليج عندما اشتعلت اثنتان من العوامات الأربع في الجهة الجنوبية من مرفأ التحميل واحترقتا مع الرصيف الأوسط من المرفأ، وأوشكت الأنابيب البحرية في منطقة المرفأ بالانفجار، وقتل ١٢ شخصاً في الحادث، وعانى أربعون آخرون من جروح مختلفة، وقررت وكالة التحقيق في الحوادث البحرية في اليابان، وهي هيئة حكومية تولي التحقيق في سبب الانفجار، حيث تبين أن الناقله نفسها كانت هي السبب في الحادث، وبعد أن دمرت النيران مرفأ

(٩٤) السعودية واليابان شهادات للتاريخ، الملحقية الثقافية السعودية في اليابان، ص ١٧٥.

(٩٥) المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٩٦) المرجع السابق ص ١٧٧.

التحميل بنت الشركة مرسىً بحرياً متعدد العوامات على مسافة أبعد داخل البحر، وأنجز بناؤه في ستة عشر يوماً فقط من وقوع الحادث.

واستمرت زيارات المسؤولين من كلا البلدين كزيارة مساجيرو كاواشيما نائب رئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي في شباط ١٩٦٦م الذي سلم الملك فيصل رسالة شخصية من رئيس الوزراء الياباني، وفي المقابل زيارة وزير الاتصالات السعودي محمد عمر توفيق في تشرين الأول ١٩٦٧م، وتبعه في تشرين الثاني من ذات العام وزير الزراعة حسن المشاري، وفي تشرين الأول ١٩٦٨ زيارة وزير التجارة الدولية والصناعة إستوتسبورو شينا. (٩٧)

وشهد عام ١٩٧٠ نشاطاً دبلوماسياً واسعاً، حيث قام بزيارة اليابان كل من وزير التجارة والصناعة محمد الشيخ ووزير النفط والثروة المعدنية أحمد زكي يماني ومحافظ المؤسسة العامة للنفط والمعادن (بترومين) عبد الهادي طاهر وقام شينسوكي كيشي رئيس الوزراء الياباني بزيارة المملكة، كما شاركت السعودية في العام نفسه في المعرض الدولي الذي أقيم في أوساكا، حيث استقطب الجناح السعودي المشارك عدداً كبيراً من الزوار اليابانيين، وتوجت كل هذه النشاطات بزيارة الملك فيصل الرسمية لليابان بين ٢٥ و٢٠ أيار ١٩٧١م، التي عززت الصداقة بشكل كبير بين البلدين، وشكلت نقلة نوعية في تاريخ العلاقة بينهما. وكان في مقدمة مستقبلي الملك فيصل الإمبراطور هيروهيتو، وأجرى الملك بعد ذلك مباحثات سياسية واقتصادية مع المسؤولين اليابانيين، وقام بزيارة المنشآت الصناعية الحديثة، واجتمع مع ممثلي العديد من رجال الأعمال اليابانيين، وفي نهاية الزيارة صدر عن اليابان والمملكة العربية السعودية بيان مشترك، ومع أن مضمون البيان الذي حمل توقيع كل من ايساكو ساتو رئيس الوزراء والملك فيصل، كان مملوءاً بكلمات المجاملة من وجهة النظر العامة، وكان هناك فقرة، أصرت المملكة العربية السعودية على إدخالها في البيان تؤكد فيها اليابان الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وبذلك تكون اليابان أولى الدول الصناعية التي تستخدم هذه اللغة القوية. كما قامت البعثة الاقتصادية للخليج العربي برئاسة السيد سوهي ناكاياما في حزيران من العام نفسه بزيارة المملكة (٩٨). وشهد عام ١٩٧٢م زيارة وزير الدولة ورئيس منظمة التخطيط المركزي هشام محي الدين في شباط والأمير سعود الفيصل نائب وزير النفط والثروة المعدنية في أيار والأمير محمد الفيصل نائب وزير الزراعة والمياه في حزيران. (٩٩)

(٩٧) رافقه الأمير نواف بن عبد العزيز المستشار الخاص لجلالة الملك فيصل. أنظر: السعودية واليابان شهادات للتاريخ، ص ١٧٢.

(٩٨) كوني، ياناچيدا، اليابان وأزمة النفط ١٩٧٣، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٩١م، الطبعة الأولى، ص ٥٨.

(٩٩) K. Tokumasu, Cultural Relations Between Saudi Arabia and Japan, P.2.

٢- العلاقات اليابانية مع سلطنة عمان :

يعود تاريخ العلاقة بين اليابان وعمان بحسب الوثائق الموجودة والتي تعود إلى أكثر من ثلاثة قرون أي منذ القرن السابع عشر، حيث كانت السفن التجارية اليابانية تقوم برحلات وصل بعضها إلى مسقط. وفي أقدم موسوعة يابانية تعود إلى عام ١٧١٢م نجد أسماء الأماكن العربية مفصلة مثل الموصل، بغداد، مكة المكرمة، موكا، صحار، مرباط، وتشير إلى اللبان في شرح صحار، والعمامة في شرح مرباط.^(١٠٠) ويمكن أن يعد ذلك مؤشراً على المعرفة اليابانية لعمان على أقل تقدير.

وشهد عام ١٨٨٠م زيارة أول رحلة بحرية يابانية إلى عمان، حيث وصل الكابتن في الجيش الياباني سنيو فوروكارا إلى ميناء مسقط من كراتشي في ٢٥ حزيران ١٨٨٠م في طريقه إلى بلاد فارس، ونزل إلى ميناء مسقط برفقة الرائد جرانت والقنصل البريطاني المقيم في مسقط، وتحوّل في أرجاء المدينة، وتم إرشاده بواسطة مرافق جرانت، وبعد عدة أيام رست السفينة الحربية اليابانية المسماة "هيئيه"، والتي كانت تحت قيادة النقيب في البحرية يوكي شوكي (Yukie Suehiro) ^(١٠١) في ميناء مسقط، وخلال مدة إقامة السفينة اليابانية قام السلطان تركي بن سعيد آل بوسعيد بزيارة قائد السفينة مع مجموعة من الهدايا، وفي المقابل قام القائد (شوكي يوكي) ومرافقيه بزيارة ودية إلى القصر قدموا خلالها الكراسي والمزهريات اليابانية كهدية، وسجل الضابط في البحرية اليابانية إينوري هونجوكو (Ienori Honjuku) ^(١٠٢) تقريراً بهذه الزيارة والذي يعدّ أقدم تقرير لرحلة بحرية يابانية إلى الخليج العربي، وأول تقرير لشاهد عيان ياباني للمنطقة، وكان تحت عنوان " الرحلة البحرية إلى الخليج الفارسي"، ونشر هذا التقرير في مجلة طوكيو الجغرافية فور عودة الرحلة، وكانت جميع المعلومات السابقة للمنطقة تأتي من مصادر ثانوية خارجية، ومع أن التقرير تجنب الإشارة إلى الهدف الحقيقي للبعثة وهو إجراء عمليات استطلاع للأوضاع المحلية للمنطقة مع التركيز على احتمال فتح

^(١٠٠) المقدم، محمد بن سعيد: العلاقات التاريخية بين عمان واليابان، ورقة عمل قدمت خلال ندوة العلاقات العمانية اليابانية ضمن فعاليات الأيام الثقافية في طوكيو، والتي عقدت بجامعة الأمم المتحدة في طوكيو في ٢١ كانون الأول ٢٠١٠م، بدون طبعة، ص ٢.

^(١٠١) يحمل درجة الدكتوراه في دراسات النظم الاجتماعية من جامعة كيتاكيوشو اليابانية. .

Ienori Honjuku, A Sea Voyage to the Persian Gulf(1880), Shingetsu Electronic Journal of Japanese-Islamic Relations, Vol. 2, September 2007, p.41.

^(١٠٢) لينوري هونجوكو (١٨٥٢-١٨٩٠م) ويرد اسمه في بعض الأحيان تاكومي هونجوكو، قضى معظم حياته المهنية في البحرية اليابانية الوليدة في العصر الميجي. I. Honjuku, A Sea Voyage to the Persian Gulf. (1880), p.42.

تجارة مباشرة مع دول الخليج العربي، فقد كان على متن السفينة مسؤول وزارة الخارجية ماسهارو يوشيدا والوفد المرافق له، الذين زاروا كل من بوشهر وطهران وبغداد قبل العودة إلى اليابان. يتضمن التقرير وصفاً للسلطان تركي بن سعيد آلبوسعيدي وأفراد حاشيته، كما يقدم التقرير العديد من الملاحظات المثيرة للاهتمام حول وضع المرأة والمجتمع والاقتصاد والجيش والجغرافية والتاريخ العماني، وقد أسهب في وصف الأهمية الفائقة لمضيق هرمز، ويعدُّ هذا التقرير على درجة من الأهمية لكيفية نظرة اليابان الميحية للعالم الإسلامي في فترة مبكرة جداً، وفي ٢٦ أيار ١٨٩٦م، وفي عهد السلطان فيصل بن تركي آلبوسعيدي قام القائد في الجيش الياباني الكولونيل (ياسوماسا فوكوشيمما) بزيارة ميناء مسقط، وذلك خلال جولته التفقدية في كل من بلاد فارس وآسيا الوسطى والدولة العثمانية والهند وبورما وبحر قزوين والقوقاز وأوروبا الوسطى، وفي ١٩ حزيران ١٩٠٠م وصل إلى ميناء مسقط الباحث الصيدلاني تويوكيتشي إيناكو (Toyokichi Ienaga) برفقة موظف الحكومة اليابانية في تايوان وذلك في طريقهما إلى بلاد فارس. (١٠٣)

وشكلت زيارة الجغرافي والمفكر الياباني المعروف شيجيتاكا شيجا (Shigetaka Shiga) إلى سلطنة عمان في ٢٨ شباط ١٩٢٤م عهداً جديداً في تاريخ العلاقة بين البلدين، وكانت زيارته لعمان جزءاً من زيارته إلى العديد من البلدان الإسلامية في سبيل إيجاد حل لعدة قضايا كانت تشغله، مثل تزايد عدد السكان في اليابان، وشراء النفط، وموقف اليابان بين الشرق والغرب، ولدى وصوله إلى مسقط قادماً من الهند، قام بزيارة القصر دون أي موعد، وكشف للتاجر الذي تعامل معه عند وصوله أنه من اليابان التي تبعد كثيراً عن عمان، وللاستفادة من هذه الفرصة كان يتمنى منحه فرصة للقاء السلطان بهدف اقتراح توثيق الصداقة بين البلدين، وبعد ٢٣ دقيقة عاد إليه الرجل وأخبره بموافقة السلطان على لقائه، حيث خاطبه السلطان تيمور بن فيصل آلبوسعيدي قائلاً: "أرحب بكم في عمان، إن كلاً من بلاد العرب واليابان ينتمون إلى آسيا، وعلينا أن نتعامل مع القضايا الآسيوية بأنفسنا لماذا لا تأتي اليابان إلى بلاد العرب لممارسة الأعمال التجارية وتطوير الصناعة؟ والذي سيعمل على توثيق الصداقة بين البلدين، ويسهم في تطوير وتنمية البلاد العربية حيث نستطيع أن نحقق سوية نجاحاً منقطع النظير"، ورد عليه شيجا بالقول: "إن ما قلته لي أيها السلطان هو بالضبط ما كنت أود أن أقترحه عليكم، كن متأكداً أنني سوف أنقل كلماتك إلى الشعب الياباني." (١٠٤)

(103) I. Honjuku, A Sea Voyage to the Persian Gulf(1880), p.42.

(104) Haruo Endo, Oman and Japan, the Oman-Japan Friendship Association, Muscat, 2004, p. 8.

بقي شيغا في القصر الملكي محاطاً بمشاعر عميقة من الود من قبل الحاضرين والاستماع للكلمات الدافئة من قبل السلطان تيمور، ولدى عودته إلى اليابان كتب عن عمان كتاب بعنوان "الدول المجهولة" والذي نشر في عام ١٩٢٦م، وعرف اليابانيين بعمان للمرة الأولى.^(١٠٥)

وبعد تنازله عن العرش زار السلطان تيمور بن فيصل آلْبوسعيد اليابان في عام ١٩٣٥م ضمن رحلته العالمية مدفوعاً برغبته بزيارة اليابان بعد اجتماعه مع شيغا، وخلال إقامته في كوبي قام بالتعرف على سيدة يابانية شابة عند حضوره لإحدى حفلات الرقص بمدينة كوبي التي تحتضن ميناءً كبيراً، و تدعى كيوكي أوياما^(١٠٦) وخلال الحرب العالمية الثانية شاركت الغواصات اليابانية نتيجة للطلب الألماني الملح في عملية قطع الطريق البحري على السفن البريطانية المتجهة إلى الهند، ففي ٢٨ حزيران ١٩٤٣م أغرقت غواصة يابانية السفينة النرويجية (دافو) في ميناء مسقط. وقبل نهاية عام ١٩٦١م عقدت الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وناقشت اللجنة السياسية الخاصة بعمان (القضية العمانية) بعد أن ألقى الشيخ طالب بن علي الهنائي خطاب الوفد العماني قام اليابانيون بالتصويت ضد كل فقرات القرار الثلاث. وفي عام ١٩٦٣م عندما عاودت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها

(105) Haruo Endo, oman and japan, the oman-japan friendship association, muscat, 2004, p. 9

(١٠٦) كانت تعمل موظفة في جمر كوبي وطلب يدها؛ إلا أن أمها عارضت زواج ابنتها له. غادر السلطان تيمور اليابان متجهاً إلى عمان لإجراء ترتيب الأمور في عمان للعيش في اليابان بقية حياته بعد وعده لهم بالعودة إلى اليابان، وفعلاً عاد إلى اليابان مرة أخرى في عام ١٩٣٦م، وطلب يدها من جديد، فوافقت أمها أخيراً على الزواج، وفي الخامس من أيار جرى حفل زواج السلطان من تلك الفتاة والتي كانت تبلغ ١٩ عاماً في ذلك الوقت، كان منزلهم يحتوي على سخان الماء و الثلاثية وفرن وهي أشياء كان من النادر وجودها وقتئذ. وهناك قضايا أياماً سعيدة في كوبي بالرقص وحضور الحفلات على المراكب، وفي العام التالي ١٩٣٧م أنجبت كيوكي فتاة تم تسميتها باسم بثينة على حسب ما قالت أخوات كيوكي، وعاش في كوبي لمدة أربعة أعوام. ورغم معارضة الحكومة البريطانية زاره في كانون الثاني ١٩٣٨م ولده السلطان سعيد بن تيمور آلْبوسعيد مع أخوه غير الشقيق السيد طارق، ورافقه أيضاً لحظة مغادرتهم عمه السيد حمد بن فيصل إضافة إلى بعض أفراد حاشيته الذين اتجهوا أولاً إلى الهند وعن طريق سنغافورة وهونغ كونغ إلى كوبي في اليابان، وأمضوا هناك سبعة عشر يوماً مع السلطان تيمور بن فيصل، وكانت زيارتهم زيارة خاصة، ولم يجر عقد أي مباحثات رسمية مع الحكومة اليابانية. إلا أن السعادة لم تدم طويلاً إذ توفيت كيوكي بالمرض فجأة أثناء تواجد السلطان في عمان مؤقتاً، وفور سماع السلطان بذلك عاد إلى اليابان، ثم رجع إلى عمان في كانون الأول ١٩٤٠م مصطحباً ابنته لإجراء عملية تحويل ثرواته لها، وقالت الطفلة الأميرة خلالها الثلاث باللغة اليابانية عند مغادرتها اليابان: "سأعود إليك يا خالاتي ومعني جمل صغير في حقيبي".

Ibid.p10

الثامنة عشرة مناقشة القضية العمانية كانت اليابان من ضمن الدول التي صوتت بالموافقة على مشروع القرار بالاعتراف بحق شعب عمان في إعلان استقلاله وتقرير مصيره.^(١٠٧) كما قام السلطان قابوس بن سعيد آل بوسعيد بزيارة إلى اليابان في عام ١٩٦٤م في طريق عودته إلى عمان بعد الانتهاء من مهمته في الجيش البريطاني، وعلى الرغم من أن رؤساء دول الخليج لم يزورا اليابان إلا خلال فترة السبعينيات، فإنه لا توجد أية دولة عربية أخرى قام فيها ثلاثة أجيال من ملوكها بزيارة اليابان. أما بالنسبة للتجارة فقد كتب الكولونيل في الجيش الياباني فوكوشيميا الذي زار عمان في عام ١٨٩٦م في كتابه حول عيدان الثقاب اليابانية التي تم بيعها في بورما والهند وأفغانستان وبلاد فارس وتركيا وسلطنة عمان وفي كل مكان، حيث شعر بالغضب والأسف لنوعيتها الرديئة. أما بالنسبة للتجارة خلال فترة شوا (١٩٢٦-١٩٨٩م) حيث تم إنشاء أول سفينة خدمة شحن يابانية في عام ١٩٣٤م، مما عزز عملية تصدير المنتجات اليابانية إلى شبه الجزيرة العربية، وذلك بسبب رخص أسعارها، وحتى عام ١٩٣٠م كانت أهم المواد المصدرة من اليابان إلى عمان هي الإسمت، الأرز، المنتجات القطنية، المنتجات الزجاجية والخزفية وعيدان الثقاب. أما بالنسبة للواردات اليابانية من عمان فيأتي اللبان وهو إنتاج عماني خالص منذ القرن الثالث عشر الميلادي، حيث تم استخدامه مع البخور في الطب الياباني حسب ما ذكر في الموسوعة اليابانية. كما بدأت الصادرات اليابانية بالوصول إلى عمان في عام ١٩٤٩م بعد الحرب العالمية الثانية، وفي عام ١٩٦٧م بدأت اليابان باستيراد النفط الخام من السلطنة وذلك بمجرد بداية قيام عمان بتصدير النفط، ومنذ عام ١٩٧٢م توسعت التجارة بين البلدين بشكل مستمر.^(١٠٨)

(١٠٧) الحارثي، موسوعة عمان الوثائق السرية، المجلد الخامس، ص ٣١.

(١٠٨) H. Endo, oman and japan, p. 9.

٣- العلاقات اليابانية مع مملكة البحرين:

في أوائل عام ١٩٣٤م تم البدء ببناء المنشآت البحرية لشحن النفط من ميناء سترة في الوقت الذي كان يجري فيه بناء وتركيب منشآت الإنتاج التجاري للنفط في حقل البحرين. وفي ٧ حزيران ١٩٣٤م اختتمت إل سيكوندو، ناقلة النفط التابعة لشركة سوكال^(١٠٩) رحلتها عندما غادرت رصيف سترة متوجهة إلى ميناء يوكوهاما في اليابان وتحمل أول شحنة من نفط البحرين الخام التي بلغت ٢٥,٠٨٢ برميلاً عقب اكتشافه عام ١٩٣٢م.^(١١٠)

ونتيجة لزيادة الطلب على النفط والمنافسة الدولية الشديدة ازدادت أهمية البحرين بالنسبة لليابان، وخاصة عند بناء مصفاة البحرين، وتشديد أول وحدة لتقطير النفط الخام بمعدل ١٠,٠٠٠ برميل في اليوم، حيث بدأ تشغيلها في ١٢ تموز ١٩٣٦م، وارتفعت طاقة التكرير في العام التالي إلى ٢٥,٠٠٠ برميل في اليوم عندما قام الشيخ حمد بن عيسى بافتتاح المصفاة رسمياً في ١١ كانون الأول ١٩٣٧م^(١١١). ومع بداية الحرب العالمية الثانية اكتسبت البحرين أهمية إستراتيجية بالنسبة لليابان والدليل على ذلك الغارة التي قامت بها حليفتها إيطاليا لقصف مصفاة وآبار النفط في البحرين في تشرين الأول ١٩٤٠م انطلاقاً من إريتريا وما نتج عن هذه الغارة، حيث قلصت شركة أرامكو من أعمالها في السعودية، وأصبح النفط العربي الخام ينقل إلى مصافي البحرين، وفي مطلع عام ١٩٤١م، ظلت آبار البحرين تعمل وحدها، كما بقيت تمون الحلفاء وبخاصة البحرية الأمريكية طوال فترة الحرب.^(١١٢) ويذكر السير تشارلز بلجريف (Charles Belgrave) مستشار حكومة البحرين في مذكراته عن انتشار البضائع اليابانية بكثرة في البحرين "كانت تكاليف المعيشة في تلك السنوات منخفضة،

^(١٠٩) شركة النفط الأمريكية المعروفة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال) التي تمكنت من الحصول على حقوق الامتياز المنطقة الشرقية والبحرين في عام ١٩٢٨م بعد مفاوضات مكثفة مع شركة نفط أيسترن غلف المتفرعة عن غلف أويل كوربوريسن. كما قامت شركة سوكال بتأسيس شركة نفط البحرين (بابكو) وتسجيلها في كندا في ١١ كانون الثاني ١٩٢٩م. أنظر: صناعات التكرير والبتروكيماويات في مجلس التعاون الخليجي، مملكة البحرين، الهيئة الوطنية للنفط الغاز، إدارة الأبحاث الاقتصادية، ٢٠٠٥م، ص ٢٤.

^(١١٠) المرجع السابق، ص ٢٥.

^(١١١) نشرة خاصة من قبل دائرة العلاقات العامة بشركة نفط البحرين ش.م.ب. (مقفلة)، الخميس ١٣ كانون الأول ٢٠٠٧م.

^(١١٢) دولوناي، جاك: الجانب الخفي من تاريخ البترول، ترجمة: محمد سميح السيد، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ١٩٨٦، ص ٨٨.

وبدأت المتاجر والدكاكين باستيراد البضائع المتنوعة من الخارج خاصة اليابان، لأن السلع اليابانية معروفة برخص ثمنها، وجمال منظرها، ورداءة نوعيتها، حتى أن كلمة يابانية أصبحت تستخدم لوصف المرأة سيئة السمعة، وقد تعودت على سماع هذه الكلمة بهذا المعنى في المحكمة عند مناقشة قضايا النساء".^(١٣) كما قامت شركة ميتسوبيشي اليابانية وشركة بواخر ياماشيتا وشركة النقل البحري ميتسو بوسان كايشا المحدودة بإنشاء وكالات لها في البحرين، وقام ممثلوهم بزيارات متعددة للبحرين، حيث بدأت تظهر ناقلات النفط اليابانية في الخليج العربي إلى جانب الناقلات البريطانية والأمريكية، والتي كانت بمعظمها متجهة إلى اليابان. وساهم بناء معسكر النفط الأمريكي في الظهران في تشجيع التجارة اليابانية، حيث زودت اليابان المعسكر بالإسمنت ومواد البناء، وذلك من خلال وكلائهم الجدد في البحرين من التجار المحليين والبارزين أمثال يوسف كانو ومحمد اليتيم الذين تمتعوا بعلاقات تجارية مع المصالح البريطانية والأمريكية بالإضافة إلى الشركات اليابانية.^(١٤) وبعد الحرب العالمية الثانية وتوقيع اليابان اتفاقية السلام عام ١٩٥١م، عادت السلع اليابانية إلى الأسواق البحرينية بقوة خلال فترة الخمسينيات والستينيات، وتوثقت العلاقات بين البلدين بعد اعتراف اليابان باستقلال البحرين في ٢٤ آب ١٩٧١م وإقامة العلاقات الدبلوماسية في عام ١٩٧٢م.

٤- العلاقات اليابانية مع الكويت :

بدأت العلاقات بين اليابان والكويت قبل استقلال الكويت حين قامت شركة الزيت العربية "شركة يابانية" بإدارة حصة الكويت من الحقول النفطية المشتركة بين الكويت والسعودية منذ عام ١٩٥٨م بموجب اتفاقية كويتية مع الشركة نصت على حصول الشركة اليابانية على ٤٠% من النفط الخام المستخرج ومن تسهيلات الإنتاج، حيث اجتمع المجلس الاستشاري الأميري الأعلى في ٥ أيار ١٩٥٨م، واتخذ قراراً بمنح حق الامتياز إلى شركة الزيت العربية المحدودة. وقد نجحت الشركة في اكتشاف النفط في كانون الثاني ١٩٦٠م، وبدأت في إنتاجه في شباط ١٩٦١م، وقامت في نيسان سنة ١٩٦١م بتصدير أول شحنة من النفط من الكويت إلى اليابان، وذلك بحضور أمير الكويت السابق الشيخ عبد الله السالم الصباح. ويذكر لليابان أنها صممت على الاعتراف باستقلال الكويت عام ١٩٦١م، رغم أن العراق كان قد أصدر قراراً بفرض عقوبات اقتصادية عليها يقضي بمنع دخول البضائع اليابانية إلى الأسواق العراقية، كان القرار الياباني مبنياً على موازنة مصالح اليابان مع الكويت،

(١٣) بلحريف، تشارلز: مذكرات بلحريف، ترجمة: مهدي عبد الله، الطبعة الأولى، ١٩٩١م، ص ٦٢.

(١٤) The United Arab Emirates: a modern history, muhammad morsy (114) Abdullah, London, 1978, p.62.

وبخاصة بعد حصولها على امتياز إدارة حصة الكويت في الحقول النفطية المشتركة مع السعودية، ومصالحها مع العراق في تفادي العقوبات الاقتصادية العراقية، وعدت اليابان أن مصالحها مع الكويت أهم من العقوبات الاقتصادية العراقية، وهو درس يثبت أن الدول تبني سياساتها على أساس المصالح قبل كل شيء. واعترف مجلس وزراء اليابان في كانون الثاني ١٩٦١م باستقلال الكويت، وتم الاتفاق بين الدولتين على تبادل السفراء. وفي شباط ١٩٦٢م وصل أول سفير كويتي إلى طوكيو كما تم افتتاح السفارة اليابانية في الكويت في آذار ١٩٦٣م.^(١١٥) واستمرت العلاقات التجارية بالنمو، حيث بلغ حجم صادرات النفط الخام ٩٩,٢% من مجموع الصادرات الكويتية إلى اليابان في عام ١٩٦٧م، واستوردت الكويت في عام ١٩٧٠م قوارب وسفن يابانية بقيمة ٥,٠٩٩ مليون ين.^(١١٦)

٥- العلاقات اليابانية مع الإمارات العربية المتحدة وقطر:

لا توجد بيانات تجارية منفصلة للصادرات اليابانية إلى كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر، فقد كانت بياناتها التجارية تدرج من ضمن البيانات التجارية للمملكة العربية السعودية، وذلك خلال فترة ما بين الحربين، أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد تغير الوضع، فبالنسبة للإمارات كان لإنشاء البنك البريطاني للشرق الأوسط الذي كان يسمى في تلك الفترة "البنك الإمبراطوري الإيراني" فرعاً له في دبي في عام ١٩٤٦م عاملاً قوياً في تنشيط التجارة الخارجية، حيث أصبحت هناك حركة مالية متداولة بين التجار والمصدرين، وأصبح هناك حسابات بنكية، وتحويلات مالية، وفتح اعتمادات بنكية لجلب البضائع، وغيرها من المعاملات. وهذا بدوره حوّل النشاط التجاري التقليدي إلى حركة تجارية تتم وفق الأسس الحديثة، وكان البنك البريطاني صلة الوصل بين التجار المحليين والمصانع والشركات اليابانية. ويشير أحد التقارير إلى حجم التعاملات التي قام بها البنك البريطاني من خلال أرقام الاستيراد الضخمة من اليابان، فخلال عام ١٩٥١م مثلاً، انخفضت الواردات من بريطانيا بشكل كبير وارتفعت الواردات من البضائع اليابانية، ويؤكد التقرير أن المنافسة اليابانية تمثل إغراء للمستهلك من خلال البضائع اليابانية الأرخص سعراً، والتي تتميز بألوان أكثر جاذبية للمستهلك، فضلاً عن أن نوعيتها لا تقل عن نوعية البضائع البريطانية، وكانت المنافسة اليابانية والدخول للأسواق الخليجية بلا شك أحد أهم إنجازات البنك الذي فتح أسواقاً جديدة كسرت احتكار البضائع البريطانية التي فرضت نفسها بسبب دعم السلطة البريطانية.^(١١٧)

^(١١٥) سليم، محمد السيد: نصف قرن من العلاقات الكويتية - اليابانية، جريدة النهار، العدد ١٢٤٦، ١٥ أيار

٢٠٠١م. ص ٢.

(٩٥) المرجع السابق، ص ٣.

^(١١٧) الفارس، محمد فارس: دبي الخمسينات قلب الخليج التجاري، جريدة الخليج، ٢٥/٢/٢٠١١م. ص ٢.

يمكننا أخذ مثال على تفاعل التجار مع السوق التجارية في اليابان، والبنك الذي كان يربط البائع بالمشتري، وتأثر تعاملات التجار بالتغيرات الاقتصادية ما يعني تحول سوق دبي من سوق محدودة وبسيطة إلى سوق عالمي منذ الخمسينيات، كما تميزت دبي عن كل مدن الخليج بتجارة إعادة تصدير البضائع الواردة إليها، وكانت هذه التجارة هي العمود الفقري لاقتصاد دبي، وأصبحت معظم البضائع الواردة يعاد تصديرها إلى إيران التي كانت تقوم بهذا الدور سابقاً، وأصبحت تجارة إعادة التصدير تمثل ٦٥% من مجمل تجارة دبي التي وصلت في بداية الخمسينيات إلى ١٠ ملايين روبية في العام تقريباً، وتضاف إلى هذه البضائع، السلع المستوردة من عدن، ولا تمر عبر المعاملات المصرفية، وتصل قيمتها إلى ١٥ ألف جنيه إسترليني في الشهر، وكانت معظم البضائع التي تصل من عدن من أصل ياباني وتذهب كلها إلى إيران. وشهد عام ١٩٥٤م قيام اليابان بخفض قيمة منسوجاتها بما يعادل ٢٥% بسبب فقدانها لأسواق إندونيسيا، ما أدى إلى خسائر كبيرة بين التجار في دبي، وخاصة الذين كانوا يحتفظون بكميات ضخمة من البضائع في مخازنهم، لدرجة أن بعضهم عجز عن تسديد قيمة الفواتير، وأدى هذا الوضع المتردي إلى لجوء البنك البريطاني إلى اتخاذ إجراءات مشددة لأول مرة، حيث رفض الفواتير التي قدمها التجار للمرة الأولى في تاريخ المنطقة، وكإجراءات احتياطية أكثر تشدداً، قام البنك بمنع فتح حسابات لاستيراد سلع استهلاكية لحين تحسن الوضع.^(١١٨)

أما في مجال قطاع النفط فكانت شركة نفط أبو ظبي المحدودة (أدنوك) أول شركة يابانية تدخل إلى أبو ظبي، وقد تأسست أدنوك في عام ١٩٦٨م حين قام الشيخ زايد بن سلطان بمنح امتياز منطقتي ميرز ودلم البحريتين لثلاث شركات يابانية، وهي: شركة نفط ماروزين المحدودة، وشركة نفط دايكو المحدودة، وشركة نفط نيبون المحدودة من أجل القيام بعمليات تطوير المكامن النفطية بموجب الامتياز الممنوح لهم، وقامت الشركات الثلاث بتأسيس شركة نفط أبو ظبي المحدودة (اليابان أدنوك).^(١١٩)

وشهد كانون الأول ١٩٧١م إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين والذي عزز الروابط الاقتصادية بشكل كبير، ففي عام ١٩٧٢م أصبحت شركة تطوير النفط اليابانية المحدودة (جودكو) باعتبارها شريكاً في شركة "أدما العاملة" أول شركة نفط يابانية تشارك في تنمية الحقول البحرية في أبو ظبي. أما بالنسبة لقطر فكان حالها كحال جيرانها من دول الخليج، حيث كانت تأتيها السلع اليابانية الرخيصة عن طريق الموانئ الهندية، وخاصة مومباي، وكذلك عن طريق عدن خلال فترة ما بين الحربين. وبعد اكتشاف النفط بكميات تجارية في منتصف الستينيات بدأت الشركات العالمية بدخول

^(١١٨) الفارس، محمد فارس: دبي الخمسينيات قلب الخليج التجاري، جريدة الخليج، ٢٥/٢/٢٠١١م. ص ٣.

^(١١٩) موقع شركة نفط أبو ظبي الوطنية (أدنوك)، الذكرى الأربعين لتأسيس أدنوك، أخبار أدنوك، ٢٥/٨/٢٠٠٨.

السوق القطرية ومن ضمنها الشركات اليابانية، حيث وقعت قطر وشركة نفط اليابان في عام ١٩٧٠م اتفاقاً للتنقيب البري عن النفط كما تم في العام نفسه تأسيس شركة البندق المحدودة في إطار شراكة بين إمارة أبو ظبي ودولة قطر من جهة واليابان من جهة أخرى، والتي شاركت من خلال شركة تطوير النفط المتحدة المحدودة، وهي كونسيريوم من ثلاث شركات نفط يابانية. كما ساهمت قطر في دعم المركز الإسلامي في طوكيو الذي تأسس في عام ١٩٦٥م، واستمر الدعم فيما بعد عن طريق الأستاذ حمد الهاجري أول سفير لدولة قطر في اليابان.^(١٢٠) وتعززت العلاقة بين البلدين بإقامة العلاقات الدبلوماسية في أيار ١٩٧٢م.

(١٢٠) السامرائي، صالح مهدي: الإسلام في اليابان، المركز الإسلامي في اليابان، طوكيو، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣،

نتائج الفصل الأول:

١- كانت المعرفة اليابانية بمنطقة الخليج ثمرة الاتصال المباشر مع القوى الغربية التي أحدثت تغيراً جذرياً في نظرة اليابان إلى العالم والتي كانت بداياتها من خلال المصادر الغربية البرتغالية والهولندية، إلا أن البداية الحقيقية لاكتشاف الخليج العربي من قبل اليابانيين كانت في عام ١٨٨٠م حين قامت بعثة يابانية برحلة بحرية استكشافية خاصة لهذه المنطقة، في وقت بدأت اليابان التفكير والسعي لمنافسة الدول الغربية في الوصول إلى هذه المنطقة وبخاصة قبيل احتلال بريطانيا لمصر ١٨٨٢م والسيطرة على قناة السويس، ويمكن القول أن حاجة اليابان للتوسع الاقتصادي ولاسيما بعد أن استكملت تطوير صناعاتها المختلفة كانت الدافع الأكبر في رغبة اليابان لاكتشاف منطقة الخليج العربي عن قرب.

٢- لعب تحول روسيا كعدو أول لليابان ولاسيما بعد انتصار اليابان في الحرب الصينية-اليابانية (١٨٩٤-١٨٩٥م) دوراً بارزاً في إيلاء اليابان مزيداً من الاهتمام بمنطقة الخليج العربي وبصورة خاصة إيران التي تملك حدوداً برية مع روسيا، فتدفق الرحالة اليابانيون إلى إيران على شكل ضباط وتجار ومراسلين صحفيين لجمع المعلومات عن النشاطات العسكرية الروسية في سيبيريا وتركستان، ونجحت اليابان خلال الفترة نفسها باستغلال الوضع الاقتصادي المتردي في منطقة الخليج أما على الصعيد الاقتصادي فقد بدأت السلع اليابانية تدخل إلى أسواق المنطقة عن طريق ميناء عدن الذي كان أول ميناء في المشرق العربي وصلته السفن اليابانية بصورة منتظمة في عام ١٨٩٦م، عندما بدأت شركة الشحن اليابانية (NYK) على الخط البحري بين اليابان-أوروبا بالوصول إلى هذا الميناء مرة كل أسبوعين.

ونجد هنا أن نظرة اليابان إلى منطقة الخليج كانت ذات بعد اقتصادي أما بالنسبة لإيران فكانت ذات بعد عسكري اقتصادي نظراً لمجاورتها لروسيا عدو اليابان الرئيس في هذه الفترة.

٣- ساهم انتصار اليابان على روسيا في الحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥م) الذي أثر تأثير كبير على إيران والإمبراطورية العثمانية ودول الخليج العربي، في صعود الحركة الدستورية في إيران، وتشجيع اليقظة القومية العربية؛ لكن خلال هذه الفترة ظهر اهتمام ياباني بإرسال قوات عسكرية إلى سيستان وبلوچستان في بلاد فارس، إضافة للهند وأفغانستان نتيجة لتجديد التحالف البريطاني-الياباني في عام ١٩٠٥م، والذي كان يهدف إلى توسيع نطاق التحالف ليشمل الممتلكات والمصالح البريطانية مقابل تقديم الدعم لليابان في شرقي آسيا.

٤- نجحت اليابان من زيادة التوسع التجاري من خلال الكميات الكبيرة من السلع اليابانية التي تدفقت إلى دول الخليج العربي من الموانئ الهندية قبيل وخلال العشرينيات وذلك باستغلال عاملين مهمين: الأول مشاعر الود والاحترام من قبل شعوب المنطقة وحكوماتها نتيجة الانتصارات والمكانة التي حققتها خلال فترة قصيرة، والعامل الثاني هو كونها أحد دول الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية

الأولى وبدأ ذلك بتأسيس شركة الخط البحري اليابان- ليفربول في أيار ١٩١٧م حيث بدأت الشركة بخدمة شهرية بين يوكوياما- ليفربول عبر عدن بسبب توافر خدمات النقل البحري في الميناء، وبدأت السلع القطنية اليابانية بتفريغ حمولتها في هذا الميناء بكميات كبيرة.

٥- نجحت اليابان في استغلال انخفاض مستوى المعيشة في معظم دول الخليج نتيجة انهيار الاقتصاد الخليجي برمته حين طورت اليابان صناعة اللؤلؤ الصناعي، وترافق ذلك مع الأزمة العالمية الكبرى عام ١٩٢٩م، حيث أغرقت اليابان الأسواق الخليجية بالسلع الرخيصة، وعرفت هذه السياسة في ذلك الوقت بسياسة الإغراق الياباني، وكان ذلك على حساب السلع الأوروبية المرتفعة السعر، مما سبب نتائج كارثية على الصناعات التقليدية المحلية، ويعود سبب هذا التوسع الياباني خلال هذه الفترة إلى فشل اليابان في حل المشكلة السكانية عن طريق الهجرة، خاصة بعد إقرار الكونغرس البرازيلي لقانون مكافحة الهجرة اليابانية في عام (١٩٢٣-١٩٢٤م) ووجدت اليابان أن الطريقة الأكثر فعالية للتعامل مع فائض السكان هو زيادة حجم الصادرات التجارية، وتطوير الشركات اليابانية في البلدان الأجنبية، وقد أدى هذا إلى الاستحواذ على الأسواق الخليجية بدرجة كبيرة،

٦- أدى نجاح اليابان في اختراق الأسواق الخليجية إلى حدوث خلافات حادة مع بريطانيا صاحبة المصالح الاقتصادية الأولى في المنطقة ما دفع الأخيرة لمحاولة كبح جماح المنافسة التجارية اليابانية، ووضعها تحت السيطرة البريطانية، فعقدت مؤتمراً في أوتاوا في صيف عام ١٩٣٢م بضغط من لانكشير، وتم في المؤتمر الأخذ بنظام الحصص الاستعمارية بالنسبة للسلع والبضائع القطنية والحرير الصناعي ذات المصدر الأجنبي في المستعمرات البريطانية وكانت تنوي إدخال هذا النظام في الدومينيون^(١٢) والأسواق المحايدة، وتنفيذاً لهذه المقررات انسحبت بريطانيا في أيار ١٩٣٣م من المعاهدة التجارية البريطانية- اليابانية لعام ١٩١١م، كما انسحبت الهند في العام ذاته من المعاهدة التجارية مع اليابان، ووقعت بدلاً منها معاهدة تجارية جديدة عام ١٩٣٤م حددت التجارة اليابانية بحصة سنوية، كما رفعت ماليزيا في حزيران ١٩٣٣م من رسوم الواردات على السلع القطنية الحريية، وتبعتها استراليا في ٢٩ حزيران برفع معدلات الرسوم الجمركية على السلع القطنية والخزفية والمصاييح الكهربائية، وبطبيعة الحال نظر اليابانيون إلى جميع هذه التدابير كجزء من استراتيجية أوتواوا البريطانية التي تهدف إلى استبعاد السلع اليابانية من جميع أرجاء الإمبراطورية البريطانية.

(١٢) اصطلاح يطلق على كل الدول الأعضاء في الكومنولث- باستثناء المملكة المتحدة الإنكليزية - التي لم تتبع النظام الجمهوري في تسير شؤونها. أنظر: الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، المجلد الثاني، ص ٧٣١ .

٧- فشلت بريطانيا في منع اليابان من دخول الأسواق الخليجية بل وانعكست جميع الخطوات التي قامت بها لصالح التجارة اليابانية وذلك نتيجة للتدابير الفورية التي قامت بها اليابان، حيث بدأت شركة بواخر ياماشيتا بتوفير خدمات النقل البحري على طريق اليابان-الخليج العربي بصورة غير منتظمة نتيجة الطلب الشديد لشركة ميتسوبيشي التجارية (MTC) التي كانت تعاني من الإجراءات البريطانية في المنطقة وخاصة في العراق وإيران. وفي كانون الثاني ١٩٣٤م أصبحت خدمات النقل منتظمة وفي وقت لاحق من هذا العام قامت شركة (NYK) بتمديد الخط البحري يوكوهاما- بومباي ليشمل بعض موانئ الخليج، بينما قام قسم الشحن البحري لكل من شركة ميتسوبي المحدودة وشركة أوساكا شوزن كايشا (OSK) بتشغيل خدمة شهرية لمنطقة الخليج منذ منتصف الثلاثينيات، وساهمت جميع خدمات الشحن هذه بتسليم البضائع اليابانية بشكل أسرع وفي خفض تكاليف النقل وبالتالي الحد من التدابير البريطانية وزيادة قدرة السلع اليابانية على المنافسة، كما أدى ذلك إلى فقدان شركات الشحن البريطانية الكثير من تجارة الشحن على طريق بومباي وكاليكوتا-الخليج العربي لصالح شركات الشحن اليابانية، بالإضافة أن اليابان أصبحت أكبر مصدر للسلع القطنية في العالم في عام ١٩٣٣م.

٨- عجزت بريطانيا بعد مغادرة اليابان الرسمية من عصبة الأمم في آذار ١٩٣٥م من فرض رسوماً باهظة على الواردات اليابانية في محمياتهم الخاصة في منطقة الخليج، وذلك لسببين: الأول: لأن لها مصالح سياسية واقتصادية في الشرق الأقصى. ثانياً: لأنها كانت تخشى من العواقب السياسية والاجتماعية المتمثلة في حرمان المواطنين الفقراء من مصدر رخيص للوازم والسلع الاستهلاكية.

٩- كان لاندلاع الحرب الصينية-اليابانية في أيار ١٩٣٧م دوراً مهماً بإيلاء اليابان اهتمام جاد لمنطقة الخليج العربي باعتبارها مصدراً محتملاً للنفط لتلبية احتياجاتها الصناعية الثقيلة واستهلاكها العسكري المتزايد خاصة في ظل الجو المعادي لليابان في نهاية الثلاثينيات، لاسيما بعد أن بدأت اليابان تجد صعوبة كبيرة في الحصول على النفط الخام من الخارج لتعزيز مخزونها الاحتياطي الداخلي للاستخدام العسكري، ولذلك بذلت اليابان في تلك المرحلة جهوداً مستميتة للحصول على نفط الخليج العربي، وتوجت هذه الجهود بإرسال بعثة إلى المملكة العربية السعودية، وإقامة مفوضية يابانية في بغداد عام ١٩٣٩م.

١٠- تأثر التوجه الياباني إلى المنطقة خلال العشرينيات بالعامل الداخلي، وترافق النشاط الدبلوماسي مع التوسع التجاري، أما في الثلاثينيات، فنجد تأثر اليابان بالعامل الخارجي وهو مواجهة المنافسة البريطانية ومتطلبات التوسع الإقليمي.

١١- لجأت اليابان في نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات إلى تنفيذ سياستها الإسلامية بهدف تعبئة القوات الإسلامية بصورة رئيسية ضد بريطانيا والصين والاتحاد السوفييتي في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، حيث بدأت شخصيات عسكرية يابانية تعلن إسلامها! وتقوم بزيارة مكة المكرمة، في سبيل تحسين صورتها أما المسلمين ولكي تتعرف عن قرب لطريقة تفكيرهم.

- فشلت اليابان في استغلال الحركات الثورية المناهضة لبريطانيا في منطقة الخليج العربي ولاسيما في العراق رغم قيامها بتقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لحكومة رشيد عالي الكيلاني في عام ١٩٤١م، والذي كان أحد رموز القومية العربية وكانت تهدف من وراء ذلك إلى خلق حكومات موالية لها.

١٢- فشلت اليابان بالاحتفاظ بالمكاسب الاقتصادية والسياسية التي حققتها في منطقة الخليج العربي نتيجة دخولها الحرب إلى جانب دول المحور خلال الحرب العالمية الثانية، ونتيجة للضغط البريطاني القوي قطعت كل من إيران والعراق والسعودية علاقاتها الدبلوماسية مع اليابان، ولم تعد هذه العلاقات إلا بعد التوقيع على معاهدة سان فرانسيسكو في عام ١٩٥١م.

١٣- حاولت اليابان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية استعادة المكانة الاقتصادية التي كانت تتمتع بها في السابق وذلك عن طريق إرسال البعثات الاقتصادية والدبلوماسية، ففي أوائل عام ١٩٥٣م أرسلت اليابان أول بعثة اقتصادية إلى المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية زارت كل من إيران والعراق والسعودية بهدف إعادة العلاقات الاقتصادية السابقة، ودراسة أوضاع الأسواق في هذه البلدان من الناحية التجارية، كما شهد منتصف الخمسينيات إعادة فتح السفارات اليابانية في دول الخليج العربي الأساسية. ويُعدُّ الاتفاق التي وقعتها كل من السعودية والكويت مع شركة الزيت العربية اليابانية في عام ١٩٥٧م في المنطقة المحايدة خطوة جديدة في عالم اتفاقيات النفط حيث بلغت حصة الدولتين ٥٦% من أرباح الشركة، وتوثقت علاقات اليابان مع دول الخليج العربي خلال الستينيات بتوقيع العديد من الاتفاقيات التجارية. وبعد حصول باقي دول الخليج العربي على استقلالها في بداية السبعينيات سارعت اليابان بإقامة العلاقات الدبلوماسية، معها خاصة بعد أن بلغ حجم واردات النفط اليابانية من هذه المنطقة مستواه الأعلى بنسبة ٨٤,٧% في عام ١٩٧٠م.

(الفصل الثاني)

العوامل المؤثرة في توجهات السياسة

الخارجية اليابانية تجاه الخليج العربي

أولاً: العوامل الداخلية.

كثيرة هي العوامل الداخلية التي تؤثر في السياسات الخارجية للدول، ولاسيما الدول العظمى منها، والتي تمتلك شبكة علاقات دولية واسعة ومصالح متشعبة. غير أن هذا الحال لا ينطبق على اليابان بالرغم من أنها تعدّ واحدة من القوى الدولية العظمى، على الأقل في المجال الاقتصادي، بحكم الظروف الخاصة التي تعيشها هذه الدولة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث شرعت سلطة الاحتلال الأمريكية كل الإجراءات والقيود التي فرضتها على هذه الدولة في مواد تضمنها الدستور الياباني. من هنا سيجري التركيز في دراسة العوامل الداخلية على دراسة دور هذا الدستور، لأنه يختصر كل العوامل الأخرى ويتضمنها في الوقت ذاته.

١- دور الدستور في توجيه السياسة الخارجية اليابانية والحفاظ على المصالح اليابانية في الخارج.

تعدّ اليابان أول بلد آسيوي يملك دستوراً حديثاً مكتوباً تم اعتماده رسمياً في ١١ شباط ١٨٨٩م، ودخل حيز التنفيذ في عام ١٨٩٠م، وعرف بدستور مييجي أو الدستور الإمبراطوري وجاء كجزء من إصلاحات الإمبراطور مييجي (١٠٠) الذي أمر بوضعه، وتم ذلك بعد التمهيد له بإنشاء مجلس وزاري في عام ١٨٨٥م، وقد قام الإمبراطور بتسمية أعضائه، وشرع المجلس بالتحضير لنص دستور جديد كانت مواده مستوحاة من الدستور الألماني (بروسيا) المحافظ، حيث منح الدستور صلاحيات واسعة للإمبراطور، وأصبح مقامه مقدساً، ويجمع بيده عدة سلطات في آن واحد. (١٠١)

أما دستور البلاد المعتمد حالياً فقد تمت صياغته بمساعدة الاحتلال الأمريكي، فبعد استسلام اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحديداً في ٢٥ تشرين الأول ١٩٤٥م، وبتوجيهات من الجنرال ماك

(١٠٠) الإمبراطور مييجي نيّنو (١٨٥٢-١٩١٢م) الذي قضى على سلطة القادة العسكريين (الشوغن) وعلى النظام الإقطاعي، وجعل من طوكيو عاصمة الإمبراطورية اليابانية، وأعلن عن مشروع إصلاح في ميثاق عرف باسم ميثاق البنود الخمسة، ومنح البلاد دستوراً في عام ١٨٨٩م. انظر: الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، المجلد السادس، ص ٥٠٨.

(١٠١) عوديشو، وليم: النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدمارك، كوينهاغن، ٢٠٠٨م، ص ٢٤.

آرثر، أسس رئيس مجلس الوزراء الياباني كيجوري شيديهارا (Kijuro Shidehara) (١٠٢) اللجنة المعنية بالتحقيق في المسائل الدستورية، وكانت اللجنة برئاسة الخبير ماتسوموتو جوجي (Joji Matsumoto) الذي وضع مسودة مشروع دستور جديد تم الكشف عنها في شباط ١٩٤٦م، حيث أبقى على المبادئ الأساسية لدستور ميحي الذي يعطي الإمبراطور جميع السلطات، كما أنه لم يغير من المواد المتعلقة بالجيش، وعلاوة على ذلك كان ضعيفاً فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان الأساسية (١٠٣)، وبعد اطلاع الجنرال ماك آرثر عليه، أدرك أن الحكومة اليابانية ليست لديها النية، القدرة على صياغة دستور جديد يقوم على مبادئ الديمقراطية والليبرالية، فأمر موظفيه إضافة إلى خمسة وعشرين عضواً من الخبراء والمشرعين، وخلال تسعة أيام فقط بوضع مشروع دستور جديد يتضمن ملاحظاته، فصدر في ٣ تشرين الثاني ١٩٤٦م، ودخل حيز التنفيذ في ٣ أيار ١٩٤٧م. (١٠٤) وكانت له عدة أسماء هي: دستور ما بعد الحرب ودستور السلام، بسبب نبذه لفكرة إعلان الحرب في اليابان بحسب الفقرة التاسعة منه، ودستور ماك آرثر لأنه صيغ من قبل موظفي الجنرال دوغلاس ماك آرثر القائد الأعلى لقوات الحلفاء الذي أمر بكتابته.

يقوم دستور اليابان الحالي على ثلاثة مبادئ أساسية هي: سيادة الشعب، واحترام حقوق الإنسان الرئيسة، ونبد الحرب، وينص الدستور أيضاً على استقلالية السلطات الحكومية الثلاث: التشريعية (المجلس التشريعي)، التنفيذية (مجلس الوزراء)، والقضائية (الحاكم)، ويعد المجلس التشريعي البرلمان

(١٠٢) كيجوري شيديهارا (١٨٧٣-١٩٥١م) دبلوماسي ياباني قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، وخدم فس سفارات كل من بريطانيا وأمريكا وهولندا ثم تم تعيينه وزيراً للشؤون الخارجية في عام ١٩٢٤م، ويعد من كبار مؤيدي النزعة السلمية في اليابان وعضو في جمعية الكازوكو. انظر: الموسوعة العالمية الحرة

http://en.wikipedia.org/wiki/Kijūrō_Shidehara

(103) Toshiyuki Nishikawa, The Future of the Japanese Constitution From the MacArthur Constitution to What, Baldwin Wallace College, Berea, Ohio, USA, p. 53

(١٠٤) يتكون الدستور الياباني من أحد عشر فصلاً، ويتناول وضع الإمبراطور ورفض الحرب، وحقوق الشعب وواجباته، والبرلمان ومجلس الوزراء، والسلطة القضائية وإدارة الموارد المالية، والحكم المحلي، وتعديل الدستور، والقانون الأعلى وحماية الأمة، إضافة إلى المواد التكميلية الأخرى. انظر: دستور اليابان، دار مصباح الحرية، بلا تاريخ، ص ٢-١٩.

القومي لليابان، وهو أعلى هيئة في سلطة الدولة، والجهة الوحيدة المسؤولة عن إعداد التشريعات والقوانين في الدولة. (١٠٥)

تعدُّ المادة التاسعة أهم مواد الدستور فهي تنص على أن " الشعب الياباني المتطلع بصدق إلى سلام عالمي يقوم على العدالة والنظام يتخلى إلى الأبد عن الحرب كحق من حقوق سيادة الأمة، كما يتخلى عن التهديد باستخدام القوة كوسيلة لحل المنازعات الدولية " (١٠٦). ولكي توضع هذه الفقرة موضع التنفيذ تقرر إلغاء القوات البرية والبحرية والجوية، وتلغى أية وسيلة للحرب، وتجرد الدولة من حق إعلان الحرب. (١٠٧)

إن أحد العوامل التي ساهمت في قبول هذه الوثيقة هو تجنب التعويضات القاسية مثل تلك التي فرضت على ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، والتي كانت أحد الأسباب وراء قرار ألمانيا في شن الحرب مرة ثانية، ومما يجعل الدستور الياباني فريداً من نوعه هو أنه يضع اليابان تحت سيطرة حكومة عالمية وهي الأمم المتحدة. (١٠٨)، وبرأي الدول الغربية غير هذا الدستور الديمقراطي الحكومة اليابانية تغييراً جذرياً، فقد نقل السلطة من الإمبراطور إلى الشعب، وضمن الكثير من الحريات كحرية الرأي والدين والصحافة والأحزاب، وضمن الدستور حق النساء في الانتخاب، أما بالنسبة للقوميين اليابانيين يعد هذا الدستور رمزاً لسقوط اليابان من مكانة الدولة العظمى على أيدي الأجانب، وفقدانها لسيادتها، وهزيمتها الروحية؛ ولذا يعده الكثير من اليابانيين زائدة يجب استئصالها من جسد اليابان إذا قدر لها أن تعود إلى مجدها مرة أخرى. (١٠٩) فالجميع يعرف أن الأمريكيين فرضوه على اليابانيين، دون أن يكون في العملية شبهة ديمقراطية؛ لكن الطريقة المهذبة التي تستخدم في الحديث عنه هو القول بأنه كتب

(١٠٥) عوديشو: النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، ص ٢٥.

(١٠٦) دستور اليابان، ص ٤.

(١٠٧) عوديشو: النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، ص ٢٦.

(108) Bradley Gibbs, Future relations between the United states and Japan, Pacific Affair, Harvard University, 1999, p.141.

(١٠٩) سميث، باتريك: اليابان رؤية جديدة، ترجمة: سعد زهران، عالم المعرفة، العدد ٢٦٨، ٢٠٠١م، ص ٤٠٢

تحت الإشراف الأمريكي، أو الوصاية الأمريكية، وهكذا يتجنبون الإشارة إلى طبيعة تلك الوثيقة كشيء من مخلفات الاحتلال الأجنبي.(١١٠)

لقد تحولت المادة التاسعة إلى إحدى المحرمات التي يجب عدم الاقتراب منها أو مناقشتها أو تعديلها لدى اليابانيين، وكانت المادة التاسعة من الدستور الياباني تعني ضمناً تحمل الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية الأمنية والدفاعية في اليابان، وهذا ما يفسر الارتباط الوثيق للسياسة الخارجية اليابانية بالسياسة الخارجية الأمريكية، وحرص اليابان على التنسيق الكامل مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص مواقف سياستها الخارجية.(١١١)

ورغم ذلك جرت في اليابان عدة محاولات لتعديل الدستور فقد كانت المشاعر المؤيدة لذلك تظهر من حين لآخر في الساحة السياسية اليابانية، فقد جرت المرة الأولى في وزارة هاتوياما إيشيرو(١٩٥٤-١٩٥٦م) الذي احتاج من أجل تحويل قوة الشرطة اليابانية إلى قوة دفاع عام ١٩٥٤م إلى جهود سياسية وبرلمانية كبيرة، وضغط من الولايات المتحدة الأمريكية، والاستناد إلى مخاوف مرتبطة بالحرب الكورية الدائرة آنذاك لتبرير هذه الخطوة، وبعد فترة طويلة نسبياً في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين عادت فكرة تعديل الدستور خلال وزارة ياسوهيرو ناكاسوني (Yasuhiro Nakasone) (١٩٨٢-١٩٨٧م)(١١٢) الذي لم تمض سوى أشهر قليلة على توليه منصب رئيس الوزراء إلا وكان قد طرح هذا الموضوع للبحث في اجتماع الليبراليين الديمقراطيين؛ لكن ذلك أثار موجة معارضة كبيرة من جانب الشعب والسياسيين، عندئذ تراجع ناكاسوني ولم يكن تراجعاً إلا لتلافي ما أسماه فيما بعد فوراً اجتماعياً فيه مضیعة للجهد والطاقة، وأما المرة الثالثة كانت في تسعينيات القرن العشرين، وكان السبب في إجهاض كل هذه المحاولات هو أن الدستور الياباني ينص على أن أي تعديل فيه يتطلب ثلثي الأصوات في كلا مجلسي البرلمان، ثم أغلبية الأصوات

(١١٠) سميت، اليابان رؤية جديدة، ص ٤٠٦.

(١١١) عوديشو، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، ص ٢٦.

(١١٢) سياسي ياباني ولد عام ١٩١٨م، من أعضاء الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني، تقلب في مناصب وزارية كثيرة، وتولى رئاسة الوزارة خلال أعوام(١٩٨٢-١٩٨٧م). انظر: الموسوعة العالمية الحرة

http://en.wikipedia.org/wiki/Yasuhiro_Nakasone

في استفتاء عام، ولذلك اتبعت اليابان طريقتين بديلتين لتعديل الدستور والتغلب على القيود المفروضة على عمل النظام هما: الإصلاح الإداري والإصلاح الهيكلي عن طريق لجنة الإصلاح الإداري.(١١٣) ولعبت الأزمات التي شهدتها منطقة الخليج العربي دوراً هاماً في دفع اليابان لتعديل دستورها بشكل تدريجي، كما مثلت تلك الأزمات فرص سانحة لبعض القوى السياسية اليابانية للضغط على الحكومة في سبيل التحرر من القيود الدستورية والتي تحول دون تحول اليابان إلى دولة طبيعية.

أ- موقف الدستور الياباني من الحرب العراقية- الكويتية:

احتدم الجدل بشدة حول تفسير المادة التاسعة من الدستور الياباني أثناء الغزو العراقي للكويت، حيث استغرق إخراج قرار مشاركة اليابان لأول مرة بقوات خارج حدودها، وتحت إشراف الأمم المتحدة، عشرين شهراً من المناقشات داخل البرلمان،(١١٤) حيث قدمت الحكومة اليابانية، وتحت ضغط شديد من سكرتير عام الحزب الحاكم إيتشيرو أوزاوا (Ichiro Ozawa)(١١٥)، مشروع قانون للموافقة على إرسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية، للمساهمة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وقدمت الحكومة تفسيراً جزئياً للمادة التاسعة من الدستور، مفاده أن هذه المادة تحظر استخدام القوة، أو التهديد بها، وتركز على الدفاع الجماعي، في حين أن المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة تؤكد على حق الدول الأعضاء، في الدفاع الشرعي عن النفس فرادى أو جماعات، الأمر الذي يسمح لليابان، بالمشاركة في عمليات الأمم المتحدة الخاصة بالأمن الجماعي؛ غير أنه إزاء ضغوط البرلمان، ووجود معارضة من الرأي العام الياباني لمبدأ إرسال قوات إلى الخارج، والذي ظهر جلياً من خلال الاستطلاع الذي أجرته صحيفة الأعمال الرائدة نيكون كيزاي شيمبون حيث بلغت

(113) Hiraki Tanaka, Administrative Reform In Japanese Local Government, Shizuoka University of Art and Culture, 2009, p.4

(١١٤) البستاني، نصره عبد الله: اليابان والخليج، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٥٧.

(١١٥) سياسي ياباني ولد عام ١٩٤٢م، شغل سابقاً منصب الأمين العام للحزب الليبرالي الديمقراطي، وقائد المعارضة اليابانية كرئيس الحزب الديمقراطي الياباني حتى استقالته في عام ٢٠٠٩م على إثر فضيحة سياسية تتعلق بتمويل الحملات السياسية. انظر: الموسوعة العالمية الحرة http://en.wikipedia.org/wiki/Ichirō_Ozawa

Ichirō_Ozawa

نسبة المؤيدين لمشروع قانون التعاون ٢٣% فقط (١١٦). وأمام كل ذلك اضطرت الحكومة اليابانية إلى سحب ذلك المشروع بعد أن فشلت في تقدير توازنات الأحزاب، والقوى المختلفة في البرلمان لاسيما أحزاب المعارضة الرئيسة وهما: الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي، كما فشلت في التوصل إلى إجماع بين قادة الحزب الديمقراطي الليبرالي الذين كانوا غير متحمسين للدفاع عن مشروع القانون، وتركوا رئيس الوزراء توشيكي كايفو (Toshiki Kaifu) (١١٧) يتحمل مسؤولية الهزيمة التشريعية الكبيرة عندما تم سحب مشروع القانون من البرلمان في أوائل تشرين الثاني ١٩٩٠م، إلا أن الحكومة لم تياس، ففي عام ١٩٩١م قدمت مشروع قانون التعاون في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (United Nations Peace Cooperation bill)، على أساس أن ذلك لا يمثل تهديداً، أو استخداماً للقوة، وقد مرر هذا المشروع، وتم إقراره بعد إدخال عدة تعديلات عليه في حزيران ١٩٩٢م، ومن أهم التعديلات ضرورة موافقة البرلمان (الدايت) مسبقاً، في حالة المشاركة في عمليات شبه عسكرية، واقتصار المشاركة على تقديم الدعم اللوجستي. (١١٨)

كان تأثير أزمة الخليج على سياسة اليابان الخارجية، والنظام السياسي الداخلي بعيد المدى، كما خدمت هذه الأزمة اليابان حيث شكلت حافزاً قوياً للتوفيق بين الآراء داخل الأحزاب اليابانية المختلفة لوجوب أن تلعب اليابان دوراً سياسياً أكثر فعالية بما يتناسب مع قوتها الاقتصادية، كما ساهمت في معالجة حساسية الشعب الياباني، وأحزاب المعارضة تجاه المسائل العسكرية، وأحدثت تغيرات كبيرة في الرأي العام الياباني حتى بات الجميع يتحدث عن أن الصراع في الخليج العربي قد بدأ يغير كل شيء، بمعنى أنه بدأ يغير حتى أفكار الناس (١١٩). وكان لها تأثير على النظام السياسي الياباني الداخلي، حيث كان بمثابة قوة دفع لمحاولات الحكومة المتكررة في مجال الإصلاح الإداري

(116) A. Niksch and Robert G. Sutter, Japan's Response to the Persian Gulf Crisis, Larry A. Niksch Specialist in Asian Affairs Foreign Affairs and National Defense Division, p. 15.

(١١٧) سياسي ياباني ولد عام ١٩٣١م، وشغل منصب رئيس الوزراء الياباني في أعوام (١٩٨٩-١٩٩١م).

انظر: الموسوعة العالمية الحرة http://en.wikipedia.org/wiki/Toshiki_Kaifu

(١١٨) البستكي، اليابان والخليج، ص ١٥٨.

(١١٩) سميث، اليابان رؤية جديدة، ص ٤١٣.

والدستوري. (١٢٠) ومنذ عام ١٩٩٢م قامت اليابان بسن واحد وعشرين قانوناً تشريعياً يتعلق بالمسائل الأمنية تسعة منهم في عام ٢٠٠٤م لوحده. (١٢١)

وفي عام ١٩٩٧م وبمناسبة الذكرى الخمسين لكتابة الدستور اقترح أعضاء الأحزاب أن يتم عقد جلسة خاصة لمناقشة الدستور في البرلمان فأدت هذه الحركة إلى إنشاء لجان أبحاث الدستور في كلا المجلسين التشريعيين مجلس الشيوخ ومجلس النواب في عام ٢٠٠٠م، بعد ذلك قدمت الأحزاب ونشرت مشروع قانون التعديلات الدستورية، وكالعادة عارض الحزب الاشتراكي الديمقراطي والحزب الشيوعي الياباني بشكل صريح أية محاولة لمراجعة الدستور، وإنشاء لجان للبحوث في البرلمان؛ إلا أنه ورغم ذلك، بدأت مناقشات اللجان في عام ٢٠٠٠م وعلى مدى السنوات الخمس التالية بحثت اللجان المشكلات الدستورية المختلفة، بما في ذلك ضرورة تعديل الدستور الحالي. (١٢٢)

وشكلت عملية الحرب على الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ضغطاً كبيراً على اليابان دفعتها إلى إصدار قانون الإجراءات الخاصة بمكافحة الإرهاب (Measures Law Anti-terrorism Special) الذي أقره البرلمان الياباني في ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠١م والذي مثل الأساس الرئيس لمشروعية الدعم الياباني للحرب الأمريكية في أفغانستان. (١٢٣)

(120) Tokyo's Policy Responses During the Gulf War and the Impact of the "Iraqi Shock" on Japan, Courtney Purringto, Pacific Affair, Harvard University, March 1992, p.161.

(١٢١) تشارميلز، جونسون: ليس بعد الآن من قوة عالمية واحدة، ترجمة: علي حسين باكير، معهد دراسات السياسة اليابانية بالتعاون مع جامعة سان فرانسيسكو، مركز الحزام الباسيفيكي، ٢٠٠٦م، ص ٢.

(122) major legislation & treaties, jan- dec., 2007, p.12

(١٢٣) فرحات، محمد فايز: حدود التورط الياباني والكوري في العراق، مجلة تعليقات مصرية، العدد ١٢، ٢٨ نيسان، ٢٠٠٤م، ص ٤.

ب- موقف الدستور الياباني من إرسال قوات يابانية إلى العراق:

قررت الحكومة اليابانية ممثلة برئيس وزرائها جونيتشيرو كويزومي (Jun ichiro Koizumi) (١٢٤) الذي رفع شعار إصلاح دون قرايين مقدسة قاصداً بذلك دستور السلام الياباني في ٢٥ تموز ٢٠٠٣م تحرير مشروع قانون الإجراءات الخاصة بالمساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار في العراق (Law concerning The Special Measures on Humanitarian And Reconstruction Assistance In Iraq) إلى الدايت الياباني والذي يسمح لليابان بإرسال ألف عنصر من قوات الدفاع الذاتي الياباني إلى العراق، وعلى الرغم من رفض نواب أحزاب المعارضة لمشروع القانون، ونشوب معركة بالأيدي بينهم وبين نواب الحزب الحاكم، إلا أن الحكومة استطاعت تمرير القانون بنسبة موافقة لا تزيد عن ٦٠% من إجمالي أعضاء مجلس الدايت بعد تعهدها بأن تكون مهام هذه القوات منصبة على حفظ السلام، ومساعدة القوات الأمريكية في تدمير ما قد عثر عليه من أسلحة التدمير الشامل العراقية، وقررت الحكومة اليابانية تنفيذاً لهذا التعهد إرسال لجنة لتقصي الحقائق إلى العراق في الأول من أيلول ٢٠٠٣م لمعاينة المناطق التي يتوقع نشر القوات اليابانية فيها، وإعداد تقرير بذلك لعرضه على مجلس الوزراء والدايت، وكان إرسال هذه القوات مشروطاً بإرسالها إلى أماكن بعيدة عن العمليات القتالية، مما أثار الرأي العام في اليابان لأن هذا يمثل انتهاكاً للدستور الياباني الذي أرسنه اليابان في عام ١٩٤٧م، خاصة وأن اليابان ترفض في هذا الدستور الحرب تماماً، وتعليقاً على ذلك يقول جوناثان هيد مراسل BBC في طوكيو: "بدأت الأنظار تتحول إلى تعديل الدستور بما يسمح لليابان مستقبلاً بالمشاركة بسهولة أكبر في أية عمليات عسكرية متعددة الجنسيات" (١٢٥). كما قام كويزومي باستغلال حادثة اغتيال الدبلوماسيين اليابانيين في بغداد للتأكيد على نقطتين مهمتين: النقطة الأولى، هي ضرورة التعجيل بتعديل الدستور

(١٢٤) سياسي ياباني ورئيس وزراء أسبق ولد ١٩٤٢م، شغل منصب رئيس وزراء اليابان في الفترة ما بين (٢٠٠١-٢٠٠٦م) عمل خلال فترة وزارته على تفعيل دور قوات الدفاع الذاتي وتنشيطها في مهام خارج البلاد، حيث أرسلت بعض القوات إلى العراق للمشاركة في عمليات إعادة الإعمار. كما أن حكومة كويزومي هي التي قدمت اقتراح إلى البرلمان لتغيير وضع وكالة الدفاع الياباني إلى وزارة، الأمر الذي تمت الموافقة عليه في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٧م.

انظر: الموسوعة العالمية الحرة http://en.wikipedia.org/wiki/Junichiro_Koizumi

(١٢٥) نذير شكر، نعم: انعكاسات ونتائج الوجود الياباني في العراق، مجلة النبأ، حزيران ٢٠٠٤م، ص ٨.

الياباني لتحويل قوات الدفاع الذاتي إلى جيش وطني طبيعي، والتعجيل بتعديل قانون قوات الدفاع الذاتي للسماح باستخدام القوات العسكرية لحماية البعثات الدبلوماسية اليابانية في الخارج. (١٢٦)

حاول كوزومي استغلال الحرب الأمريكية على العراق من أجل التخلص من الكوابح الدستورية التي قيدت المشاركة اليابانية في الأمن الجماعي العالمي لسنوات طويلة، حيث تعهد رئيس الوزراء كوزومي خلال الحملة الانتخابية لمجلس النواب وفق سياسة الحزب الديمقراطي الليبرالي الجديدة بوضع خطط لتعديل الدستور في تشرين الثاني ٢٠٠٥م في الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الحزب، وبعد ذلك بدأ النقاش حول خطط ملموسة يتم بعدها تنظيم نقاط محددة للنظر فيها في حزيران من العام نفسه، فأمر الحزب الديمقراطي الليبرالي لجنة البحوث الدستورية البدء بالعمل على صياغة الخطوط العريضة للمقترحات الدستورية الجديدة، كما أن المراقبين والمحللين السياسيين، يعتقدون أن الجهود التي تبذل لتعديل الدستور خلال هذه الفترة، ترتبط بمساعي اليابان لاحتلال مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. (١٢٧)

وفي عهد شيتزو آبي Shinzo Abe (٢٠٠٦-٢٠٠٧م) وهو أول رئيس وزراء لليابان يولد بعد الحرب تمت مراجعة دستور عام ١٩٤٧م، حيث أقر مجلس المستشارين الياباني في يوم ١٤ أيار ٢٠٠٧م مشروع قانون يحدد تدابير إجراء استفتاء على تعديل الدستور الياباني الذي بدأ تطبيقه منذ ستين عاماً، وقد تم تمرير مشروع القانون بأغلبية ١٢٢ صوتاً مقابل ٩٩، وينص القانون من حيث المبدأ على أنه يحق للمواطنين اليابانيين ممن يبلغون ١٨ عاماً فما فوق التصويت في الاستفتاء على الدستور، وكانت أهم نقطة في التعديل الدستوري في عهد آبي هي تحويل وكالة الدفاع إلى وزارة للدفاع في ٥ كانون الثاني ٢٠٠٧م، ومثل ذلك تحولاً مهماً في جهوده لتغيير دور بلاده في شؤون الأمن العالمي، وهو الدور الذي كان محدوداً لعقود من الزمن بسبب المادة التاسعة من الدستور السلمي. (١٢٨)

(١٢٦) فرحات، حدود التورط الياباني والكوري في العراق، ص ٥.

(١٢٧) البستكي، اليابان والخليج، ص ٥٧.

(١٢٨) عوديشو، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، ص ٢٧.

وشهد عام ٢٠٠٩م تحقيق الحزب الديمقراطي الياباني (١٢٩) فوزاً كاسحاً بحصوله على ٣٠٨ من أصل ٤٨٠ مقعداً، ليتسلم السلطة من الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي ظل مسيطراً على الحياة السياسية لأكثر من نصف قرن، وشكل ذلك تحولاً مهماً، ولاسيما في المجال الدستوري، ورغم أن الحزب الديمقراطي استفاد من الاستياء العام من سياسات الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي كان يسعى لتحرر من القيود الدستورية؛ إلا أنه وبعد تسلمه السلطة اعتمد سياسات مماثلة له تقريباً (١٣٠).

ثانياً: العوامل الخارجية:

١- تأثير العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ترتبط اليابان بعلاقات إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية تتجسد في المعاهدات والاتفاقيات الأمنية والاقتصادية المنبثقة عنها والموقعة بين البلدين، وكانت بداية هذه العلاقة عبر كتابة وثيقة الدستور تحت إشراف الجنرال ماك آرثر، والتي أصبحت قانوناً في عام ١٩٤٧م، وبسبب الدور المهم الذي لعبته اليابان كموقع متقدم في الحرب الكورية تم توقيع اتفاقية الأمن في عام ١٩٥١م، هذه المعاهدة وضعت اليابان تحت الحماية العسكرية الأمريكية، وعززت تبعية اليابان للولايات المتحدة الأمريكية بشكل أكبر، ووفرت الولايات المتحدة الأمريكية بموجبها الضمانات الكفيلة بحماية أمن اليابان، من خلال تركيز القوات الأمريكية ضمن الأراضي اليابانية، وتضمنت هذه المعاهدة عدداً من القواعد المنظمة لعلاقة تبعية تكاد تكون مطلقة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ووقعت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على معاهدة جديدة شكلت تحالفاً استراتيجياً يرسم العلاقات بين البلدين وعرفت بمعاهدة التعاون المشترك والأمن، وتم التوقيع عليها في ١٩ كانون الثاني

(١٢٩) تشكيل سياسي ياباني تأسس في عام ١٩٩٨م، وهو نتاج اندماج أربعة أحزاب مستقلة معارضة للحزب الليبرالي الديمقراطي. كما ضم الحزب كذلك عدة تشكيلات سياسية صغيرة تكون أغلبها خلال عامي (١٩٩٢-١٩٩٣م) إثر انشقاقات من الحزب الليبرالي الديمقراطي، وبعد تراجع الحزب الاشتراكي الياباني الذي ظل يمثل المعارض الرئيسي على مدى نحو أربعة عقود يعد الحزب الديمقراطي ثاني أكبر حزب في مجلس النواب، وأكبر حزب في مجلس المستشارين، ويصنف الحزب ضمن تيار الوسط. عوديشو، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، ص ٣١.

(130) James T. Sultenfuss, Japan's Constitutional Reform Debate and the Potential for Collective Self-Defense, Naval War College, May 2011, p.2

١٩٦٠م، (١٣١) وبموجب البند السادس من هذه المعاهدة الإستراتيجية تم التوصل إلى اتفاقية أمنية بين الطرفين سميت باتفاقية وضع القوات الأمريكية، ولذلك تعد اليابان الركيزة الأساسية في الإستراتيجية الأمريكية في آسيا، وقد ازدادت أهميتها، وتزداد لعدة عوامل أهمها انتقال مركز الثقل الاقتصادي الإستراتيجي في العالم إلى المحيط الهادي، وترافق ذلك مع التحول في الاهتمام الأمريكي من الأطلسي (أوروبا الغربية) إلى الهادي (اليابان ومنطقتها الإقليمية) إضافة إلى بروز اليابان كإحدى القوى الإقليمية الرئيسية في المنطقة، ومن جانب آخر تتمتع اليابان بالمظلة النووية الأمريكية التي تشكل ضماناً كلية لأمنها، مقابل منح اليابان للولايات المتحدة الأمريكية قواعد وتسهيلات عسكرية لقواتها، ولقد برهنت المصالح المشتركة القائمة بين الطرفين على أن اليابان لا يمكن لها أن تنفصل عن النظام الأمني والاقتصادي الأمريكي، بل لابد من الحفاظ على العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ومنطقة المحيط الهادي بأسرها مما يؤكد أنه لا يمكن أن تنفصل الصلة الوثيقة بين الدولتين؛ لأن الانفصال من شأنه أن يعرض حالة الاستقرار في آسيا إلى التهديد، وقد أشار لذلك وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر فيما يخص استمرار الوجود العسكري الأمريكي في آسيا إذ ادعى وآخرون معه أن اليابان ستملأ الفراغ الناجم عن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة، كما وصفها جورج كينان في توجيه مجلس الأمن القومي الأمريكي، وكما قال قائد ياباني فيما بعد: حاملة طائرات لا يمكن إغراقها. (١٣٢)

لقد كانت اليابان تستجيب وتتجاوب مع المطالب الأمريكية خاصة حينما كان الاتحاد السوفييتي يمثل تهديداً للإمدادات النفطية القادمة إلى اليابان من منطقة الخليج العربي، وفي ضوء انتهاء الحرب الباردة لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة ترتيب إستراتيجيتها في المنطقة، والقيام بترتيبات أمنية جديدة تشارك بها القوى الإقليمية الرئيسة ومنها اليابان، وبالمقابل بدأت التوجهات اليابانية بالتجاوب مع هذه الترتيبات من خلال قيامها بدور عسكري أوسع إضافة لدورها الاقتصادي من

(١٣١) تسبب تجديد المعاهدة الأمنية في قيام حركات احتجاج في جميع أنحاء البلاد، حيث حاصر مئات الآلاف من المتظاهرين مبنى المجلس التشريعي في طوكيو، وقبل موعد وصول أيزنهاور بأحد عشر يوماً استخدمت طائرة هليكوبتر عسكرية لإنقاذ السكرتير الصحفي للرئيس الأمريكي من المتظاهرين الذين أحاطوا بسيارته وهي في طريقها القادمة من المطار إلى المدينة، وبعد ذلك مباشرة، وسط مناوشات عنيفة بين المتظاهرين واليمينيين الذين جندتهم الحكومة، ألغت طوكيو زيارة أيزنهاور. أنظر: سميث: اليابان رؤية جديدة، ص ٤٢.

(١٣٢) المرجع السابق، ص ٢٩.

خلال زيادة إنفاقها الدفاعي ومشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في أمن منطقة الخليج العربي وإسهامها في استقرار هذه المنطقة عبر المساعدات الاقتصادية المتزايدة التي تقدمها لهذه الدول. (١٣٣)

وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهدف دوماً إلى تحويل اليابان إلى ما يدعو المحافظون الجدد بريطانيا الشرق الأقصى لكي يتم استخدامها فيما بعد لمواجهة كوريا الشمالية والصين، وقد تصاعد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية لدور ياباني عالمي وتشاركي وهذا ما أكدته مايكل جرين أحد جماعة ريتشارد آرميتاج (١٣٤) في ١١ تشرين الأول عام ٢٠٠٠ م بقوله " نرى العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى كنموذج للتحالف -الأمريكي الياباني." (١٣٥) ، وفي ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٥ م أبرم البلدان تحالفاً استراتيجياً شاملاً، يعد نقطة تحول في العلاقات الثنائية على الصعيد العسكري، وما يعنيه من تقليل الفجوة بين الدولتين من خلال الرفع الجزئي للحظر المفروض على نقل التكنولوجيا العسكرية الأمريكية المتطورة إلى اليابان. (١٣٦)

أ- خلال أزمة النفط عام ١٩٧٣ م.

كانت الأزمة النفطية في عام ١٩٧٣ م أول اختبار للعلاقات اليابانية-الأمريكية فيما يخص منطقة الخليج العربي، فقد أثار قرار حظر النفط العربي في ٢٧ تشرين الأول ١٩٧٣ م، رغم محدوديته، جدلاً واسعاً في اليابان، وأرادت اليابان وانطلاقاً من مصالحها الخاصة اتخاذ موقف أكثر تعاطفاً مع العرب؛ لتجنب النتائج الاقتصادية المحتملة لإجراءات الحظر العربي، وبعد أن تم فرض خفض الإنتاج على شركة الزيت العربية والذي يعني أن اليابان لن تعامل كدولة صديقة، قررت وزارة الخارجية اليابانية إيفاد مبعوثين سرّيين للقيام بالاتصالات السرية مع المملكة العربية السعودية، في ذلك الوقت بالذات، تلقت اليابان، عن طريق ياسوكاوا سفير اليابان لدى الولايات المتحدة الأمريكية، طلباً غير رسمي بأن على اليابان أن تظل في موقف المراقب من صراع الشرق الأوسط، مبررة ذلك أنه في حالة قيام اليابان

(١٣٣) نذير شكر، الدور الياباني الجديد على الساحة الدولية، ص ١٧.

(١٣٤) نائب وزير الخارجية الأمريكية المعروف بعلاقته الجيدة باليابان منذ أن كان جندياً ضمن قوات مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) المنتشرة في اليابان، وتعتبره طوكيو خبيراً في الشؤون اليابانية واستقبلت خبر تعيينه

بترحيب حار. انظر: نذير شكر، انعكاسات ونتائج الوجود الياباني في العراق، ص ٩.

(١٣٥) المرجع السابق، ص ١١.

(١٣٦) غوديشو، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، ص ٨١.

بتحركات تسبق تحركات الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد حل للتزاع، فإن ذلك يضع العراقيل في طريق جهودها السلمية، لاعتقادها بأن التحركات اليابانية ستكون بمثابة الطلقات الفارغة، كما أبلغت الولايات المتحدة الأمريكية اليابان، بأن كيسنجر سيزورها في يومي ١٤ و١٥ تشرين الثاني، بعد أن يزور الدول العربية والصين، لذلك ازداد موقف التحرك الياباني صعوبة، وكان على اليابان أن تتفهم ما تفكر به الولايات المتحدة الأمريكية، وما ستتخذه على سبيل المثال فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن الدولي المشهور رقم ٢٤٢، ولقد أبدت اليابان موقفها من الحل المطروح دولياً لمشكلة الشرق الأوسط، مؤيدة تنفيذ بنود القرار الدولي المذكور تحت الرقم ٢٤٢، ولوحظ بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مستاءة من الموقف الياباني، لذا كان من المطلوب أن تستفسر الحكومة اليابانية من كيسنجر عن نوايا الولايات المتحدة الأمريكية. (١٣٧)

أكد وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر أثناء زيارته لطوكيو في ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٣م، على رأيه المنظور عن مستقبل تطور قضية السلام في الشرق الأوسط، وضرورة التضامن والتنسيق وتوحيد الصف في مسألة النفط بين الدول المستوردة ليكون هذا الموقف الموحد مقدمة لمشروع كيسنجر، الذي سيعرض في العام التالي حول مؤتمر الدول المستورة للنفط، وبعبارة أخرى ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على اليابان من أجل عدم الانصياع للمطالب العربية، حيث هدد وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر اليابان قائلاً: "في حال اتخذت اليابان سياسة أكثر تعاطفاً مع العرب، فسوف يتأثر أمريكيون من الطائفة اليهودية، مما يؤدي إلى خلق فجوة في العلاقات اليابانية-الأمريكية".^(١٣٨) وفي المقابل طلبت اليابان من كيسنجر ضمانة لتوريد النفط من مخزونات الطوارئ الأمريكية إن تم وقف تدفق النفط من منطقة الخليج العربي، وعندما لم يُعطِ كيسنجر لليابان مثل هذه الضمانة الصريحة أو الالتزام رأت اليابان ذلك كمبرر لتغيير سياستها. (١٣٩)

(١٣٧) ياناچيدا، اليابان وأزمة النفط ١٩٧٣م، ص ٦٦.

(١٣٨) المرجع السابق، ص ٦٧.

(139) Yaacov Cohen, Japanese-Israeli Relations, The United States, And Oil, Jewish Political Studies, Review, Spring 2005, p. 2

وكانت هناك مؤشرات تعزز جدية التهديد وفق المعلومات والأخبار التي حصلت عليها وزارة الخارجية اليابانية، والتي تظهر بأن الكونغرس الأمريكي، الذي يسود جوه تأييد غير محدود للكيان الصهيوني، قد أجمع أعضاؤه على إبداء قلقهم؛ لأن اليابان ستتخذ زمام المبادرة في سياستها نحو العرب، كما نشرت الصحافة الأمريكية كتابات تشير إلى احتمال قيام التجار اليهود وشركائهم بمقاطعة البضائع اليابانية.(١٤٠)

تجدر الإشارة إلى أن التغير في السياسة اليابانية ترافق مع المطالب الأمريكية بفتح الأسواق اليابانية أمام المنتجات الأمريكية، وذلك بهدف خفض العجز التجاري حيث ادعى الأمريكيون بأن اليابان التي استفادت من المظلة الأمنية الأمريكية، وتتمتع بقدرة تنافسية غير عادلة مع الشركات الأمريكية داخل الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ سياسة خارجية تتعارض مع السياسة الأمريكية، هذا ما يفسر الاختلاف في الرأي داخل المؤسسة اليابانية، وعدم امتثالها لكل المطالب العربية وهي قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الكيان الصهيوني، وبيع الأسلحة للعرب، والضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتغير سياستها تجاه الكيان الصهيوني(١٤١) ولذلك قررت اليابان اعتماد صيغة سياسية تصريحية مؤيدة للعرب دون حدوث انشقاق مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث استبدلت كلمة العلاقات إلى كلمة سياسة في البيان الذي أصدرته في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٣م- قبل يومين من انقضاء المهلة السعودية لقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني- فكانت كما يلي: "وحكومة اليابان، إذ تأسف لاستمرار احتلال (إسرائيل) للأراضي العربية، تحث (إسرائيل) على الإمتثال لهذه المبادئ، وستستمر حكومة اليابان مراقبة الموقف في الشرق الأوسط بقلق جدي، وقد تضطر، على أساس التطورات المستقبلية، إلى إعادة النظر في سياستها تجاه (إسرائيل)" (١٤٢)

كما تأثر الموقف الياباني بالموقف الأمريكي خلال أزمة اقتحام السفارة الأمريكية في طهران في تشرين الثاني ١٩٧٩م، وأزمة الرهائن التي زادت من حدة التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران،

(١٤٠) ياناچيدا، اليابان وأزمة النفط ١٩٧٣م، ص ٧١.

(141) Y, Cohen, Japanese-Israeli Relations, The United States, And Oil, p.2

(١٤٢) ياناچيدا، اليابان وأزمة النفط ١٩٧٣م، ص ٧٧.

حيث اضطرت اليابان إلى اتخاذ تدابير تعبر عن استيائها من هذا الوضع، كما توقفت صادرات النفط الإيراني إلى اليابان بعد نيسان ١٩٨٠م، وألغت اليابان اتفاقية إلغاء التأشيرة مع إيران في حزيران من العام نفسه لكن بمجرد الإفراج عن الرهائن الأمريكيين تم إعادة تطبيع العلاقات بين البلدين في كانون الثاني ١٩٨١م. (١٤٣)

ب- خلال الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨م)

كان للولايات المتحدة الأمريكية دور كبير في دفع اليابان للمساهمة في تهدئة الحرب، ولذا قام وزير الخارجية الياباني شنتارو آبي (Shintaro Abe) وبعد التشاور مع وزير الخارجية الأمريكي جورج شلتز خلال الحرب العراقية-الإيرانية بإعلان مبادرة سلام بين العراق وإيران، وذلك في آب ١٩٨٣م عندما قام الوزير آبي وبصحبة ابنه شيترو بزيارة للعراق وإيران وتركيا في محاولة لإحداث تقارب بين البلدين في سبيل إيقاف الحرب، وبعدها قامت وزارة الخارجية اليابانية بدعوة كبار المسؤولين من كلا البلدين لزيارة اليابان في سبيل دفع مبادرة السلام. (١٤٤). ونستطيع القول: إن اليابان لم تكن راغبة في الاضطلاع بدور رئيس في الصراع لعدة أسباب أهمها: أولاً: كانت اليابان تفتقر لأي مصلحة حقيقية في وضع حد للصراع على الرغم أنه كان ينظر على أن الشقاق بين الدول المنتجة للنفط سيكون مصدراً محتملاً لعدم الاستقرار مما يعرض إمدادات النفط اليابانية للخطر؛ إلا أن هذا الشقاق ساهم في الحد من أسعار النفط والركود خلال سنوات الحرب الثمانية، وقد خدم ذلك المصالح اليابانية فضلاً عن مصالح الدول الأخرى المستهلكة للنفط، ومما ساعد على ذلك قيام المملكة العربية السعودية بزيادة إنتاج النفط خلال سنوات الحرب، مما حال دون حدوث أي نقص، كما أن سلوك الدول العظمى خلال الحرب يدعم هذا الرأي، حيث لوحظ أن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد

(143) Nobuaki kondo, Diplomatic and Commercial Relation with Iran, Encyclopaedia Iranica, Columbia University, Online Edition, December 15, 2008, p15

(144) Ibid. p.16.

السوفييتي حافظت على موقف الحياد، وعدم التدخل في النزاع مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بكل منها تجاه كل من إيران والعراق.^(١٤٥)

ثانياً: بما أن أحد الشروط الأساسية للوساطة في أي صراع هو أن تعترف الأطراف المعنية بقدرة الوسيط للتوصل إلى تسوية لذلك رفضت كل من إيران والعراق فكرة الوساطة اليابانية، وذلك بسبب إدراكهم لافتقار اليابان لهذه القدرة، وعدم رغبتها بدفع ثمن سياسي من أجل التوصل إلى حل شامل للصراع، ففي حالات عدة رفضت إيران لقاء دبلوماسيين يابانيين، وحتى أنها أعاققت دخولهم بمجرد أنهم كانوا قد سافروا إلى العراق، ونتيجة لذلك أوضح وزير الخارجية شينتارو آبي في لقاء مع موظفين إيرانيين في اليابان في آب ١٩٨٣م بأن الحكومة اليابانية ليست لديها النية للتوسط بين إيران والعراق، كما أكد رئيس الوزراء ياسوهيرو ناكاسوني على موقف آبي في إحدى دورات مجلس المستشارين في ٩ شباط ١٩٨٤م عندما قال: إن اليابان ليس لديها مؤهلات للتوسط في الحرب، ومع ذلك سوف نحاول وقف توسع الحرب وخلق مناخ للسلام.^(١٤٦)

كانت القضية الوحيدة التي شكلت دافعاً لليابان للمساهمة المباشرة في وضع حد للحرب هو ضرورة حماية ممرات الملاحة عبر مضيق هرمز، لاسيما عندما هددت الحكومة الإيرانية بأنها ستسعى إلى منع أي دولة أخرى من تصدير النفط عبر الخليج العربي عن طريق إغلاق مضيق هرمز إذا تم تخفيض صادراتها النفطية بشكل كبير، وهذا ما أحدث مشكلة كبيرة بالنسبة لليابان؛ لأن النفط الإيراني ليس النفط الوحيد الذي يمر عبر هذا المضيق بل هناك الإمدادات الأكثر أهمية بكثير والتي تأتي من السعودية والكويت وقطر والإمارات، وجاء الرد الياباني على التهديدات الإيرانية عن طريق وزير التجارة الدولية والصناعة اليابانية أونو سوزوكي في تشرين الثاني ١٩٨٣م عندما قال: "إذا تم إغلاق المضيق يمكن لليابان أن تعوض أي نقص للنفط من مصادر أخرى".^(١٤٧) وعلاوة على ذلك فإن الحالة الجيدة نسبياً لاحتياجات اليابان النفطية من الممكن أن تجعل استجابة اليابان على نحو أكثر هدوءاً على عكس العهود الماضية، كما أن اليابان كانت على استعداد لدفع الثمن والتخلي عن سلامة الملاحة في

(145) John de Boer, Gauging Japan's Role in the Middle East, The Asia-Pacific Journal: Japan Focus, 2005, p.17.

(146) Ibid. p.18.

(147) Ibid. p.19.

الخليج العربي بشكل عام ومضيق هرمز بشكل خاص على المدى القصير خشية أن تعرض إمدادات نفطها المستقبلية للخطر، وعندما لاحظت الولايات المتحدة الأمريكية السلبية النسبية لليابان بشأن موضوع إغلاق المضيق طالبت اليابان بتكثيف جهودها لتهدئة الحرب (١٤٨)، ورغم ذلك اقتصر دور اليابان خلال هذه الحرب على الإعلانات السياسية، ولذلك لم يتردد بعض نواب الكونغرس من الادعاء بأن العمليات البحرية الأمريكية خلال الحرب العراقية-الإيرانية كانت دفاعاً عن اليابان بثمن الدماء الأمريكية. (١٤٩)

ج- خلال الحرب العراقية- الكويتية (١٩٩١-١٩٩٢م).

أكدت استجابة اليابان المترددة وجهة النظر لدى العديد من المسؤولين الأمريكيين الذين طالما شككوا في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التعاون الوثيق مع اليابان؛ نظراً لما رأوه من تباين وتنافس بين المصالح الاقتصادية الأساسية وغيرها للبلدين، وسجل الرأي العام الأمريكي انخفاضاً ملحوظاً في الاحترام الذي قدمه لليابان، كما أصيب زعماء الحكومة اليابانية على أعلى المستويات بالإحباط؛ لأن المساهمة المالية الكبيرة والدعم السياسي المستمر في الأمم المتحدة وغيرها من الإجراءات الداعمة تم تجاهلها من قبل العديد من القادة الأمريكيين والرأي العام الأمريكي.

وظهرت بداية الضغوط الأمريكية عندما ترددت الحكومة اليابانية في اتخاذ إجراءات بشأن العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق حتى اتصل الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) هاتفياً مع رئيس الوزراء توشيكي كايفو في الرابع من آب، وكانت الحكومة اليابانية في انتظار تحرك الأمم المتحدة الرسمي بفرض العقوبات قبل الانضمام للولايات المتحدة الأمريكية، ثم اتصل رئيس الوزراء كايفو بالرئيس بوش في الخامس من آب ليخبره بأن اليابان ستشارك في فرض عقوبات اقتصادية ضد العراق، وأصدرت الأمم المتحدة العقوبات على العراق في ٦ آب، وفي أواخر آب أعلنت إدارة كايفو مجموعة من تدابير الدعم البالغة قيمتها حوالي مليار دولار، وكان رد فعل الرئيس بوش فاتراً عندما اتصل به كايفو هاتفياً، وحث اليابان على بذل المزيد من الجهد. (١٥٠)

(148) J. Boer, Gauging Japan's Role in the Middle East, p.17

(١٤٩) ايشيهارا، شينتارو: اليابان تقول لا، دار الحمراء، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص ٦٢

(150) Niksch and Robert, Japan's Response to the Persian Gulf Crisis, p.6.

وفي أوائل أيلول طلب وزير الخزانة الأمريكية برادي أيضاً رسمياً من إدارة كايفو المزيد من الدعم المالي، وفي ١٣ أيلول أعلنت الحكومة اليابانية مجموعة من التدابير لدعم قوات التحالف ودول المواجهة واللاجئين تصل قيمتها إلى ٤ مليارات دولار، وجاء ذلك بعد يومين من تعديل مجلس النواب لقانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية ١٩٩١م الذي تتطلب من اليابان دفع جميع تكاليف نشر القوات الأمريكية في اليابان أو مواجهة انسحاب القوات الأمريكية من اليابان بمعدل ٥ آلاف كل عام.(١٥١)

كانت اليابان بطيئة في إدراك أهمية هذه الأزمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، فقد كان رد الفعل الأولي لليابان هو التركيز على ادعائها بأن الأزمة لن يكون لها تأثير كبير على اليابان وفي الواقع أكدت الأزمة وجود سوء فهم كبير بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فرأت الولايات المتحدة الأمريكية أن اليابان لديها مصلحة حيوية في أزمة الخليج نظراً لأن حوالي ٧٠% من النفط الياباني يأتي من هذه المنطقة، كما قدر عدد كبير من أعضاء الكونغرس الأمريكي؛ نظراً لاعتماد اليابان الكبير على نفط الشرق الأوسط فإنه ينبغي لليابان أن تستجيب بطرق مشابهة للغرب في التعامل مع التهديد العراقي، لأن النفط هو شريان الحياة بالنسبة لليابان، في المقابل كان المسؤولون اليابانيون حريصين على الإشارة إلى أن اليابان أصبحت أقل اعتماداً بكثير على نفط الخليج العربي لاحتياجاتها من الطاقة مما كانت عليه في الماضي، ويعتقدون أن النفط سيكون عاملاً ثانوياً على نحو متزايد في سياسة الطاقة اليابانية؛ بسبب الكفاءة المتزايدة في استخدام الطاقة البديلة مثل الطاقة النووية، كما أن القوة الاقتصادية لليابان تعزل البلاد عن تأثيرات مثل هذه الأزمات، فمنذ الصدمة النفطية الثانية في عام ١٩٧٩م واليابان تسعى بشدة لتوفير الطاقة، علاوة على ذلك أدى ارتفاع قيمة الين مقابل الدولار في عام ١٩٨٥م إلى انخفاض فاتورة واردات النفط اليابانية بمقدار النصف، كما تم خلال هذه الفترة تضاعف حجم الاقتصاد الياباني من حيث الناتج القومي الإجمالي وهو ما يعني أن تأثير عامل النفط على اقتصاد اليابان خلال هذه الفترة هو أقل من ربع ما كان عليه قبل عشرة سنوات، بالإضافة إلى ذلك كان لدى اليابان احتياطي نفطي يكفيها لمدة ١٤٢ يوماً وتفترض أن أي نظام

(151) Niksch and Robert, Japan's Response to the Persian Gulf Crisis, p.6

سياسي يسيطر على نفط الخليج العربي ويريد بيع النفط فإنه يمكن لليابان أن تتحمل ارتفاع الأسعار.
(١٥٢)

ولم يكن أمام إدارة كايفو إلا أن تضع نفسها في موقف رد الفعل في انتظار الضغوط الخارجية، لاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية لتزويدها بالحجج السياسية القوية لإجبار البيروقراطية المتنازعة والمصالح السياسية الداخلية وغيرها في اليابان على التوصل إلى اتفاق بشأن زيادة مساهمات الحكومة اليابانية لجهود التحالف ولذلك ليس من المستغرب أن يرى المسؤولون الأمريكيون أن الحكومة اليابانية ضعيفة وغير قادرة على اتخاذ إجراءات حاسمة دون توجيه أو ضغط قوي من الولايات المتحدة الأمريكية. (١٥٣)

ونتيجة لتلك الضغوط قامت اليابان بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية بعدة طرق بالإضافة للمال مثل توفير الملجأ الآمن للدبلوماسيين الأمريكيين الستة عشر وأسرهم في السفارة اليابانية في الكويت، والتأكد من أن الشركات اليابانية قدمت المكونات الرئيسة والمعدات التي يستخدمها الجيش الأمريكي خلال الحرب. ولم يخلُ ذلك من ظهور بعض الاستياء الموجه للضغوط الأمريكية ورفض مقترحات أمريكية محددة فكان رد فعل أحزاب المعارضة وعدة صحف رئيسية والرأي العام على هذه الضغوط عبر انتقادات موجهة لإدارة بوش لأن الضغوط كانت شديدة الوطأة كما تم توجيه انتقادات للحكومة اليابانية بسبب خنوعها للطلبات الأمريكية حتى أنها أطلقت على رئيس الوزراء كايفو لقب زر بوش في معظم الصحف. (١٥٤) وفي الثاني من آب ١٩٩٠م اجتاحت القوات العراقية أرض الكويت، وعندما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعبئ الدعم الدولي لرد عسكري على صدام حسين، أصبح الخليج العربي ساحة حرجة بالنسبة لليابان، لاسيما فيما عليها فعله في ظل الكوابح الدستورية التي تمنعها من الاشتراك في أي أعمال عسكرية، ودخلت اليابان في حالة من التردد قابله تصاعد هياج واشنطن، وظهر زعماء طوكيو كما لو كانوا بلهاء من المنظور الأمريكي فلم يرسلوا جنوداً إلى الخليج العربي حتى فات الأوان، ثم تبرعت اليابان بمبلغ ١٣ مليار دولار، ولم تنال في مقابلها إلا مزيداً من الانتقادات. فقد كان عدد الدول التي ساهمت في عملية حرب الخليج تسعاً

(152) Niksch and Robert, Japan's Response to the Persian Gulf Crisis, p. 7

(153) Ibid, p.8.

(154) Ibid .p.22.

وعشرين دولة، وكانت واشنطن تقدم لثمان وعشرين منها بيانات موجزة ومنظمة لسير العمليات العسكرية، كما قدمت أماكن شرفية لكل منها في الاحتفالات التي أعقبت ذلك متجاهلة اليابان. ويعود سبب ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية توقعَت الكثير من اليابان ولطالما حث السفير الأمريكي مايكل ارماكوست اليابان مراراً وتكراراً على زيادة مساهمتها إلى مستوى يوازي مكانتها الاقتصادية في العالم، مشيراً إلى أن استجابة اليابان السيئة سيكون لها أثر كبير في سعيها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، واعترف مسؤولون أمريكيون في وقت لاحق بأنهم فوجئوا وخاب أملهم في كيفية ظهور الحكومة اليابانية بكل هذا الضعف والتردد، لاسيما في المراحل الأولى من الأزمة وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى هذه الأزمة على أنها فرصة أرسلتها السماء لتحصل اليابان على مركز للعب دور دولي أقوى إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية. بما يتناسب مع قوتها الاقتصادية. (١٥٥)

د- خلال الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣ م.

كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من إرسال قوات يابانية إلى العراق مشجعاً، وداعماً لهذه الخطوة، بل إنه يعد قراراً أمريكياً اتخذته اليابان، فقد رحبت بقرار اليابان إرسال قوات يابانية إلى العراق على لسان الناطق باسم الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر الذي رحب بقرار البرلمان الياباني بإيفاد قوات المساعدة في إعادة إعمار العراق، حيث جاء في تصريح مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون جنوب ووسط آسيا ريتشارد باوتشر: "إننا نرحب بالمساعدات المالية والمساعدات العسكرية اليابانية لإشاعة الاستقرار في العراق، ونحن مدركون مدى أهمية هذه المسألة وكيف يشكل هذا تطوراً مهماً لليابان، ونحن نرحب بهذا ونعتقد بأن قدرة اليابان على لعب هذا الدور الإيجابي في العراق هو انعكاس لنوع الدور الذي يمكنها أن تمارسه في الشؤون العالمية". (١٥٦)

لقد لعبت الضغوط الأمريكية دوراً فعالاً في دفع عجلة تنفيذ هذه السياسة ضد جهود العملية البيروقراطية، ولذا فإن قرارات عديدة بهذا الخصوص تمت في كثير من الأحيان عن طريق اتصال

(155) Niksch and Robert, Japan's Response to the Persian Gulf Crisis, p.24.

(١٥٦) نذير شكر، انعكاسات ونتائج الوجود الياباني في العراق، ص ١٠.

الساسة اليابانيين مع نظرائهم في الولايات المتحدة الأمريكية، والدليل على ذلك أن قرار مشاركة قوات الدفاع الذاتي في العراق كان استجابة لزيارة وكيل وزارة الخارجية الأمريكية ارميتاج (Richard Armitage) لليابان والذي تم اتخاذ قرار زيارته في نهاية آب ٢٠٠٢م وتم إعلان ذلك رسمياً مع صدور القانون المعدل لإرسال سفينة الإيجيس (١٥٧) التي غادرت المياه اليابانية في اليوم الذي عقد فيه اجتماع وزاري بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان حول القضايا الدبلوماسية والأمنية في منتصف كانون الأول ٢٠٠٢م، كما أن قرار اليابان بتقديم مساهمة مالية وقدرها خمسة مليارات دولار جاء استجابة للمطالب الأمريكية. (١٥٨) ورغم ذلك لم تسلم اليابان بكل المطالب الأمريكية لاسيما عندما تراها تعارض مصالحها الخاصة، وتم ذلك عندما رفضت الحكومة اليابانية إغلاق السفارة العراقية في طوكيو كذلك عندما رفضت اليابان إشراك قوات الدفاع الذاتي في الأنشطة الأمنية على الرغم من إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك. (١٥٩) ومن جهة أخرى شكلت المعايير الخاصة بالنسبة لليابان حافزاً آخر، حيث خدمت المطالب الأمريكية للتعاون العسكري مع اليابان صناع القرار اليابانيين في تفعيل الدور العسكري الياباني كما أدت المطالب الأمريكية لتقديم مساعدات مالية لإعادة إعمار العراق إلى زيادة حصة اليابان في الاقتصاد العراقي. (١٦٠) وخلال هذه الفترة نشر أحد القوميين الجدد وهو شينتارو إيشيهارا بالاشتراك مع أكيو موريتا رئيس شركة سوني كتاب (اليابان التي تستطيع أن تقول لا) والذي أحدث بمجرده صدوره ضجة كبيرة في واشنطن، حيث قامت وزارة الدفاع البنتاجون بتلخيصه، للتوزيع الحدود وقرأه الكونجرس وأثبتته في سجلاته باعتباره وثيقة رسمية. (١٦١)

(١٥٧) نظام السلاح إيجيس (Aegis) هو نظام متعدد المهام من الطراز الأول، يمتلك قدرة الدفاع الجوي والصاروخي البالسيتية المدججة IAMD. في الوقت نفسه من المنصة البحرية نفسها وفي وقت متزامن. انظر: موقع الأمن والدفاع العربي، <http://www.sdarabia.com>

(158) Miyagi, Japan's Middle East Security Policy, University of Sheffield, British, 2008, P.122.

(159) Ibid. p.103.

(160) Ibid. p.104.

(١٦١) سميث، اليابان رؤية جديدة، ص ٤١١.

٢- تأثير العلاقة مع الصين وكوريا الجنوبية:

أ- الصين:

في سبعينيات القرن العشرين كانت الصين تسعى إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع دول الخليج العربي، ولم تكن الطاقة تمثل دافعاً ذا قيمة بالنسبة لها، فقد كان الهدف هو تعظيم الحشد الدبلوماسي والتأييد للصين على الساحة الدولية، وهذا ما أوقعها في العديد من الأخطاء في هذه المنطقة كان أهمها قيامها بتقديم الدعم لحركة التمرد في منطقة ظفار بعمان في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. أما في الثمانينيات منه، فقد نجحت الصين في استغلال الحرب العراقية- الإيرانية للتغلغل في سوق السلاح الخليجية الأكثر ربحاً في العالم، حيث احتلت الصين المرتبة الأولى إلى جانب الاتحاد السوفيتي في مجال بيع الأسلحة إلى دول المنطقة، والتي بلغت ذروتها في عام ١٩٨٨م، ثم انخفضت أرباح الصين من مبيعات الأسلحة إلى دول الخليج بشكل حاد لمدة سبع سنوات تالية، وصدرت الصين خلالها إلى إيران أنظمة من الصواريخ الباليستية شكلت الأساس التاريخي لبرامج إيران الصاروخية، إذ زودت الصين عام ١٩٨٧م إيران بصواريخ سيبلك وورم (دودة القز) المضادة للسفن، والتي يمكنها إغلاق مضيق هرمز، وتعد أهم أوراق إيران الردعية، والتي شكلت خطراً كبيراً على إمدادات النفط اليابانية، لاسيما أثناء ما سمي بحرب ناقلات النفط، حيث وقع هجوم على ثماني عشرة ناقلة نفط يابانية قتل فيه اثنان وجرح تسعة عشر شخصاً. (١٦٢) كما زودت السعودية في عام ١٩٨٨م بصواريخ ربح الشرق CSS-2 الباليستية. (١٦٣) وعلاوة على ذلك قامت الصين بالضغط على الكويت لقبول صفقة معها لشراء مدافع الهاونز الصينية بقيمة تقارب ٣٠٠ مليون دولار، وذلك عندما هددت بسحب دعمها لفرض عقوبات جديدة ضد العراق لأنها كانت منذ البداية غير راغبة في إدانة الغزو العراقي للكويت بصراحة بخلاف ما تم تداوله في وسائل الإعلام ويعود ذلك للعلاقات الصينية-

(١٦٢) اللباد، مصطفى: الاقتصاد السياسي للعلاقات الصينية - الإيرانية ولحظة الاختيار الآتية، معهد الإمام

الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، ٢٠٠٧م، ص ١٧.

(163) Christopher M. Davidson, Persian Gulf- Pacific Asia Linkages in the Twenty-First Century, Durham University, 2010, p.21.

العراقية المتميزة على الصعيد الاقتصادي ومن خلال استقبال العراق للعديد من الشركات الصينية. (١٦٤)

في تسعينيات القرن العشرين طورت الصين علاقاتها مع دول الخليج العربي بسرعة أكبر، وعلى نطاق أوسع مما كانت عليه في أي وقت سابق، حيث استكملت مشروع تطبيع العلاقات مع جميع دول الخليج التي كانت قد بدأت في أوائل سبعينيات القرن العشرين، فقد اقتضت تلك العلاقات في البداية على الكويت وإيران اللتان كانتا أول دولتين من دول الخليج أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين في عام ١٩٧١م، وبحلول عام ١٩٧٨م بدأت الظروف بالتغير عندما شرعت الصين بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية عرفت بالتحديثات الأربعة (١٦٥) والتي كانت تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي، ودعم التحديث، وأدى ذلك إلى خفض مستوى الأيديولوجيات الماركسية في علاقات الصين الخارجية بشكل كبير مما فتح المجال لبناء العلاقات الدبلوماسية مع دول الخليج العربي الأخرى، فتأسست العلاقات مع سلطنة عمان في عام ١٩٧٨م، ومع الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٨٤م، وقطر في عام ١٩٨٨م، والبحرين في عام ١٩٨٩م، وأخيراً أقامت علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٠م، بعد أن أقامت اجتماعها الرسمي الأول معها على الأراضي العمانية، وكان ذلك انجازاً مهماً للصين لعدة أسباب أهمها محاولة الصين التخلص من العزلة الدولية نتيجة لمذبحة ميدان السلام السماوي عام ١٩٨٩م، والتي حاولت اليابان استغلالها لمحاصرة الجاذبية المتنامية للصين في العالم، فأرادت الصين منافسة اليابان في مناطق وارداتها النفطية الرئيسة وهي الخليج العربي، ورافق ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وتايوان، مما يشكل انتصاراً لسياسة بكين "الصين الواحدة"، وساعد قطع العلاقات السعودية-التايوانية على وضعت الأساس لتوسيع

(164) Ibid. p.22.

(١٦٥) كانت التحديثات الأربعة في مجالات الزراعة والتكنولوجيا والصناعة والدفاع، وكان الهدف منها هو جعل الصين قوة اقتصادية عظمى في القرن الحادي والعشرين.

M. Davidson, Persian Gulf- Pacific Asia Linkages in the Twenty-First Century, p.4.

العلاقات التجارية مع المملكة العربية السعودية الذي من شأنه أن يحفز التجارة مع دول الخليج الأخرى.(١٦٦)

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد بدأت الصين باستيراد النفط الخام العماني في عام ١٩٨٣م كإجراء مؤقت من أجل التخفيف من مشكلة نقل نفطها من المحافظات الشمالية إلى مصافي التكرير على نهر اليانغستي، وبحلول عام ١٩٨٨م، ونظراً للتسارع الكبير في الطلب الصيني على النفط بالتزامن مع تزايد السكان وتكثيف التصنيع، أصبح استيراد النفط العماني يتم باستمرار.(١٦٧)

وكان التوسع في العلاقات الصينية الخليجية خلال هذه الفترة في مجال الطاقة في المقام الأول بفعل التغيرات التي شهدتها الاقتصاد الصيني، والتحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي،(١٦٨) والنمو المتغير لسوق الطاقة العالمية، لاسيما بعد اتساع الفجوة بين احتياجاتها من الطاقة، وقدرتها على الوفاء بها. وعلى الرغم من أن الفحم كان المصدر الرئيس للطاقة في الصين، إلا أن النفط أصبح الأساس لتحقيق رفاه الاقتصاد الصيني، وحث الخبراء الصينيون على تطبيق اقتصاد النفط المفتوح، واعتماد إستراتيجية لنظام أمن الطاقة، وما يترتب عليه من بناء مرافق التحميل والتخزين والمعالجة وأساطيل الناقلات بعد أن وجدوا أن زيادة وارداتها من الطاقة لا يمكن تجنبها، لذلك سعت الصين إلى ضمان استخدام الإمدادات الأجنبية لدعم الإنتاج المحلي في المقام الأول، كما اتخذ المخططون الصينيون خطوات لفرض سيطرة مركزية على شراء النفط الأجنبي، وتسهيل إجراءات الاستثمار للاشتراك في تطوير النفط المحلي، لاسيما أن الصين أصبحت منذ عام ١٩٩٣م وللمرة الأولى في تاريخها الطويل مستورداً صافياً للطاقة، حتى أنها أصبحت بمرور الوقت، تنافس اليابان والولايات المتحدة الأميركية على قمة الدول المستوردة للطاقة في العالم، ودفع هذا التحول التين الصيني المتعطش إلى موارد الطاقة والمنزل في الشرق الأقصى، إلى طرق أبواب الخليج العربي متأخراً. وسبب هذا التوجه هو أن الصين حتى

(166) John Calabrese, china and the persian gulf: energy and security, middle east journal, Vol. 52, No. 3 (Summer, 1998), p.359.

(167) M. Davidson, Persian Gulf-Pacific Asia Linkages in the Twenty-First Century, p.25.

(١٦٨) لوموان، فرانسواز: الاقتصاد الصيني ترجمة: صباح كعدان، ، وزارة الثقافة، العدد ٨٢، شباط ٢٠١٠م،

أوائل تسعينيات القرن العشرين حصلت على معظم وارداتها النفطية من منتجي الطاقة في جنوب شرق آسيا، لاسيما اندونيسيا، لكن ذلك بدأ بالتغير حيث زادت متطلبات الأسواق المحلية لهذه المنطقة من النفط نتيجة ارتفاع معدلات التنمية لديها مما اضطر الصين للبحث عن مصادر أخرى للنفط، وبدأت الصين تنظر لمنطقة الخليج العربي كمصدر رئيس لواردات النفط الخام بسبب احتياطاتها الكبيرة والمؤكد، والفائض الكبير في الإنتاج، وانخفاض تكاليف الإنتاج نسبياً، مما أدى إلى ارتفاع اعتماد الصين على منطقة الخليج العربي بين عامي (١٩٩٤-١٩٩٧م) من ٤٠% إلى ٦٠% من إجمالي وارداتها من الطاقة. (١٦٩)

وهذا مما زاد من المخاوف اليابانية من إمكانية استحواذ الصين على أهم مناطق وارداتها النفطية، ومما شجع على ذلك هو تربة الخلافات الصينية- اليابانية الخصبة تاريخياً والمنافسة الاقتصادية بين البلدين في منطقة شرق آسيا والذي غذى الصراع التنافسي الاقتصادي بين البلدين، لاسيما السباق على بسط النفوذ على مصادر الطاقة أو الاستحواذ عليها، وخاصة أن الصين تسعى إلى دور ريادي في حوارها الآسيوي وهي تستمد نفوذها من قوتها الاقتصادية. (١٧٠)

وبالإضافة إلى ذلك يمكن القول: إن العلاقات الصينية- الخليجية في مجال الطاقة لا تعكس اتجاهات السوق العالمية للطاقة فقط، لكنها تمثل أيضاً تغيرات متكاملة في هياكل وأنماط النمو في الاقتصادين الصيني والخليجي، فسعى دول الخليج العربي إلى تنويع اقتصادياتهم في مجال الطاقة يتقاطع مع سعي المخططين الصينيين المركزين للحفاظ على النمو الاقتصادي لبلادهم. (١٧١)

تعد إيران بؤرة من بؤر التوتر في العلاقات الصينية- اليابانية في مجال الطاقة، وفي إيران حصلت كل من اليابان والصين على امتيازات تطوير حقول نفط رئيسة ومستقلة بين عامي (٢٠٠٣-٢٠٠٥م) حيث حصلت اليابان على امتياز حقل ازاديجان، والصين على امتياز حقل يادارفان، كما كان لإيران دوافع قوية لإجبار الدولتين على المنافسة مع بعضهما البعض، وبالإضافة إلى ذلك استمرت صادرات الأسلحة والتعاون العسكري وخاصة في مجال الطاقة النووية بين الصين وإيران، حيث وقّع الطرفان

(١٦٩) إسماعيل، حسين: واقع ومستقبل العلاقات الصينية- الخليجية، جريدة الوفد، ٢١ آذار، ٢٠٠٩م، ص٣.

(١٧٠) عوديشو، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، ص٧٣.

(171) J. Calabrese, china and the persian gulf: energy and security, p.359.

الصيني والإيراني في عام ١٩٩٢م اتفاقية التعاون النووي الثنائية المشتركة، كما أصبحت الصين الغطاء الدولي لإيران في مجلس الأمن منذ احتدام الأزمة النووية، التي ترافقت مع إبرام الصفقات الضخمة في قطاع الطاقة بين بكين وطهران، والتي بلغت حوالي مئة وعشرين مليار دولار، إذ صارت الصين الراجح الأول من الأزمة النووية الإيرانية حتى الآن، كما أن سياسة الاحتواء المزدوج والمقاطعة التي فرضتها الإدارة الأمريكية ضد إيران، والتجاوب الذي أبدته الدول الغربية ومن بينها اليابان في تنفيذها كانت سبباً رئيساً في نمو العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين إيران والصين في وقت بدأ فيه المسؤولون الصينيون ينظرون إلى إيران على أنها قوة إقليمية، وهو أمر بالنسبة للصين حقيقة جيوسياسية غير قابلة للتغير وهذا ما عدته اليابان زعزعة لأمن واستقرار منطقة الخليج العربي، وبالتالي مناقضاً لسياستها القائمة على تعزيز الاستقرار في أهم مناطق إمدادها النفطية وتهديداً لأمن طاقتها. (١٧٢)

إن روابط الصين الجغرافية والسياسية القوية مع إيران والتي لا يمكن لليابان مضاهاتها نتيجة التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تشكل إحباطاً لتطلعات اليابان المستقبلية تجاه إيران وحتى على علاقة اليابان مع الولايات المتحدة الأمريكية التي ألزمت اليابان بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، والذي أعطى الفرصة للشركات الصينية لدخول السوق الإيرانية على حساب الشركات اليابانية. وعلاوة على ذلك تحتل إيران موقعاً مركزياً في سلم الأولويات الصينية، بسبب تضافر العوامل الجيوسياسية مع تأمين الواردات من الطاقة، والذي يحتل رأس أولويات الأمن القومي الصيني لكون إيران منتج ضخم للطاقة، وسوق كبيرة لتصريف المنتجات الصينية اللازمة لإدامة معدلات التنمية المرتفعة، والتي تشكل الأساس لنموذجها الاقتصادي الحالي، ويسمح التحالف مع إيران بتسهيل المهمة الصينية في دخول الشرق الأوسط المهم في الإستراتيجيات العالمية، وفك عزلة الصين عنه. وتكشف نظرة متأنية على منطقة الخليج العربي وغرب آسيا بوضوح أن إيران هي الحليف شبه الوحيد للصين في هذه المنطقة، التي تؤمن ٤٥% من وارداتها النفطية، كما تنظر الصين إلى إيران باعتبارها المثل المائي المحتمل في الخليج للأسطول الصيني الضخم، وهو المثل المفيد تجارياً وسياسياً، لذا نستطيع القول أنه وعلى الرغم من أن اليابان تعد أكبر مشتر في العالم لنفط الخليج العربي؛ إلا أن

(172) kent e. calder ,sino-japanese energy relations, reischauer center for east asian studies, washington, d.c., march 9-10, 2007, p.24.

طلب الصين المتزايد والسريع من شبه المؤكد أن يغير هذا الوضع، ويظهر ذلك جلياً حين اشتدت المنافسة بين البلدين بين عامي (٢٠٠٤-٢٠٠٧م) لتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي.(١٧٣)

رغم أن الصين لديها دوافع لاستغلال التوترات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران للتعدي على علاقة اليابان الخاصة والتقليدية مع إيران، إلا أنها بدأت جهوداً كبيرة لتوسيع اقتصادها بعيداً عن منطقة الخليج العربي، حيث وصلت نسبة الاعتماد على تلك المنطقة ٤٥% في عام ٢٠٠٥م، واتجهت إلى منتجي الطاقة في إفريقيا، حيث أصبحت أنجولا والمملكة العربية السعودية أكبر مصدري النفط في العالم إلى الصين متبعة في ذلك إستراتيجية التنوع الجغرافي لإمدادات الطاقة، ويعود السبب في ذلك أن الصين أرادت التخلص من هيمنة البحرية الأمريكية التي تسيطر على ٧٠٠٠ ميل من الممرات البحرية من شانغهاي إلى مضيق هرمز والتي بواسطتها يمر نصف إمدادات النفط الصينية في وقت أصبحت فيه العقوبات الاقتصادية أداة مهمة في فترة ما بعد الحرب الباردة.(١٧٤)

على الرغم من أن الصين حاولت بناء علاقات تجارية مع دول الخليج العربي على أن تبقى بعيدة عن المشكلات السياسية المعقدة للمنطقة؛ وجدت الصين أنه من الصعوبة بمكان أن تحصن نفسها عن الآثار السلبية للأحداث في المنطقة فخلال الحرب العراقية- الكويتية أوقفت الكويت قروضاً بقيمة ٣٠٠ مليون دولار للصين رداً على امتناع الصين عن التصويت في الأمم المتحدة على قرار يجيز استخدام القوة ضد العراق، إضافة لتكبتها خسائر في الأصول والأرباح تزيد على ٢٠ مليار دولار، كما تحاول الصين موازنة علاقاتها بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، وخاصة أن علاقاتها العسكرية مع الأخيرة باتت تثير الشكوك والمخاوف بين دول الخليج العربية التي مارست ضغوطاً على الصين لقبول نوع من الصلة بين أمن الطاقة الخاص بها والأمن العسكري للشركاء في منطقة الخليج، حيث طلبت دول مجلس التعاون الخليجي ضمانات أمنية من الصين مقابل الحصول على تعهدات

(173)k.calder ,sino-japanese energy relations, p.25.

(174) Ibid, p.15.

للاستثمار في مجال الطاقة الصينية. ورغم ذلك فإن التحولات الإقليمية في المنطقة العربية، والتحولات الداخلية في إيران تجعل تطور العلاقات الصينية- الإيرانية لا يتعارض مع علاقتها العربية.(١٧٥)

الفرق بين الجانبين الصيني والياباني هو أن الصين تسعى على المستوى الحكومي إلى الحصول على عقود أو وعود من الدول المنتجة للنفط، بالإضافة إلى دفعها بالعديد من الشركات الصينية إلى شراء أو الاستحواذ على شركات منتجة للنفط في دول المنشأ وفي مناطق بعيدة نسبياً عن بؤر التوتر السياسي مثل الخليج العربي، كما أن انعدام الديمقراطية في الصين أعطى الحكومة الصينية مرونة كبيرة في صنع القرار وسرعة اتخاذه وعلاوة على ذلك كون الصين عضواً دائماً في مجلس الأمن الأمر الذي يعطيها قوة إضافية في التفاوض مع الدول النفطية، بينما تبقى اليابان محافظة على سياسة تتحرك فيها الشركات اليابانية بشكل انفرادي دون تنسيق كبير فيما بينها لتأمين النفط والغاز من مصادر تُعدُّ تقليدية.(١٧٦) كما أن التعاون التجاري الصيني-الخليجي تعزز أكثر كنتيجة غير مباشرة لأحداث ١١ أيلول، حيث أصبح المستثمرون الخليجيون موضع رقابة وشكوك في الغرب، كما أن ابتعاد الصين عن حملة الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب كان له قبول بين دول الخليج العربي؛ ولذلك فإن توسيع الأواصر مع الصين يأتي متوافقاً مع الإستراتيجية العامة لدول الخليج العربي في تنويع علاقاتها الدولية والتقليل من الاعتماد على القوى الغربية ومن بينها اليابان، حيث احتلت السعودية الموقع الأول في مجال تصدير النفط إلى الصين بنسبة ١,٢% في عام ١٩٩٤م، ونسبة ١٧,٥% في عام ٢٠٠٥م، وبنسبة ٣٠% في عام ٢٠٠٩م من إجمالي واردات النفط الصينية، يتم شحنها من قبل شركة النفط والكيماويات الصينية(سينوبك)، بينما تحتل إيران الموقع الثالث بذلك، وعلاوة على ذلك أصبحت الإمارات محطة مهمة للصين في مجال إعادة التصدير حيث تتواجد ٥٠٠ شركة صينية في جبل علي، كما يوجد في دبي حوالي ٢٠٠ ألف صيني، وهي أكبر جالية صينية تقيم بشكل دائم في الخارج حسب إحصاءات عام ٢٠٠٨م.(١٧٧)

(175) j. calabrese, china and the persian gulf, p. 366.

(١٧٦) ديب، علي: طوكيو اليابان والبحث عن النفط، شركة إريكو المحدودة، ٢٠٠٨، ص ١٢.

(١٧٧) عثمان بن صقر، عبد العزيز: تنامي دور الصين في الشرق الأوسط، مركز أبحاث الخليج، تشرين الثاني

٢٠٠٩م، ص ١٠.

وتخشى اليابان من محاولات الصين الجديدة في السيطرة الاقتصادية على منطقة الخليج العربي، لاسيما بعد محاولة الصين بالتعاون مع الحكومة الباكستانية لإعادة بناء طريق كاراتكورام البري السريع الذي يتبع طريق الحرير القديم، حيث سيربط هذا الطريق الصين بميناء جوادر الباكستاني في بلوشستان هذا الميناء الذي تم افتتاحه في عام ٢٠٠٥م ويجري توسيعه باستمرار ليحوي ١٠ أرصفة، يملك ميزة الوصول المباشر إلى خليج عمان، ويقع على بعد ٢٥٠ ميل من مدخل الخليج العربي وبالتالي سيوفر اتصالاً فعالاً بين الصين ودول الخليج العربي. (١٧٨) كما تم تفسير إطلاق الصين لأول قناة فضائية باللغة العربية في عام ٢٠٠٩م على أنه جهد قوي من الصين لأن تلعب دوراً أكثر فعالية في المنطقة العربية عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة، حيث تحاول الصين خلق انطباع أفضل عن سياستها وثقافتها لشركائها الاقتصاديين في هذه المنطقة. (١٧٩)

٢- كوريا الجنوبية:

بنت كوريا الجنوبية أسس علاقاتها الحالية مع دول الخليج العربي خلال فترة ستينيات وسبعينيات القرن العشرين بعناية، وقد جاءت في ذلك بعد اليابان، وقبل الصين، فأقامت علاقاتها الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية في عام ١٩٦١م، ومع إيران عام ١٩٦٢م، ومع عمان عام ١٩٧٤م، ثم مع قطر والبحرين عام ١٩٧٤م، والكويت في عام ١٩٧٩م، وأخيراً مع الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٨٠م. (١٨٠)

والاقتصاد الكوري شأنه شأن العديد من اقتصاديات دول شرق آسيا وخاصة اليابان، يعتمد اعتماداً أساسياً على الخارج في الحصول على إمدادات الطاقة والغاز الطبيعي، وتؤكد أهمية هذه الحقيقة إذا علمنا أن كوريا هي ثامن مستهلك وخامس مستورد للنفط على الصعيد العالمي، وتشكل منطقة

(178) M. Davidson, Persian Gulf-Pacific Asia Linkages in the Twenty-First Century, p.28

(179) Ibid p.24.

(180) Ibid. P.5.

الخليج أهم مورد للنفط إلى كوريا، لاسيما المملكة العربية السعودية.(١٨١) فقد كان اعتماد كوريا على واردات النفط الخام من المنطقة يصل إلى ٩٩% في عام ١٩٨٠م، وعلى الرغم من الخطوات الجادة لتنويع مصادر الإمدادات بقي الاعتماد على ذات المنطقة حوالي ٧٤% في عام ١٩٩٢م، وما يقارب من ٧٥% في عام ٢٠٠٩م، وكانت أكبر الدول المصدرة للنفط إلى كوريا الجنوبية هي المملكة العربية السعودية بنسبة ٢٧% تليها الإمارات بنسبة ١٤% ثم الكويت بنسبة ١٣% من واردات كوريا النفطية في عام ٢٠٠٨م.(١٨٢)

أما بالنسبة للغاز فتأتي كوريا الجنوبية بعد اليابان حيث تعدّ ثاني أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال، وتستورد أكثر من ٩٨% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، وتلعب دول الخليج العربي أيضاً دوراً مهماً لأنها توفر جزءاً كبيراً من واردات كوريا من الغاز الطبيعي، وتأتي قطر في المقدمة بنسبة ٣٢% تليها عمان بنسبة ١٧%.(١٨٣)

أما أهم شركاء كوريا الجنوبية بين دول الخليج العربي بشكل عام هي البلدان الخليجية العربية النفطية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والإمارات، وبدرجة أقل الكويت وعمان، علماً أن جميع دول الخليج العربي تحقق فائضاً تجارياً مع كوريا الجنوبية بسبب تعاضد صادرات النفط، وعلى صعيد ترتيب الواردات الكورية الجنوبية تحتل السعودية الموقع الرابع وبنصيب نسبي قدره ٤٥% خلال عام ١٩٩٣م.(١٨٤)

أما بالنسبة لتطور العلاقات بين كوريا الجنوبية ودول الخليج العربي فقد راهنت كوريا الجنوبية في البداية على ورقة الإنشاءات لتقلص من خسارة الميزان التجاري مع دول هذه المنطقة وقد شهدت حركة الإنشاءات دفعة ذات طابع طفري في أعقاب ارتفاع أسعار النفط بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣م، وقد امتدت الذروة الإنشائية بمشاركة كورية رئيسة طوال عقدي سبعينات وثمانينات القرن

(١٨١) عبد الشفيق عيسى، محمد: المحددات الاقتصادية والتكنولوجية للعلاقات بين كوريا الجنوبية والشرق العربي، السياسة الدولية، العدد ١٤٦، تشرين الأول، ٢٠٠١م، ص ٧.

(182) Shirzad Azad, South Korea's Quest for Energy Security in the Persian Gulf, Middle East Center, 28 December, 2009, P.3.

(183) Ibid P.3.

(184) Ibid P.4.

العشرين، وخاصة حتى أوائل الثمانينات منه، أي حتى بدء انكسار موجة الارتفاع التصاعدي في أسعار النفط، وقد انصبت الدفعة الإنشائية الكورية الجنوبية في سبعينات وأوائل ثمانينات القرن العشرين على قنوات متعددة في مقدمتها هياكل البنية الأساسية بما في ذلك الطرق والجسور والموانئ وشبكات الاتصالات ونقل وتوزيع الطاقة وكذلك بناء مدن جديدة كاملة أو إجراء التوسعة لمدن قائمة، وإنشاء المرافق التعليمية والعلمية والصحية من مدارس وجامعات ومشافي ومراكز بحثية متنوعة، بالإضافة إلى المباني السكنية والإدارية المركبة، وأخيراً إقامة مجمعات صناعية ضخمة للمعادن الأساسية، لاسيما الحديد والصلب والألومنيوم، كما أقامت مجمعات للبتر وكيمياويات وفي مقدمتها المجمعات التي أنشأت في السعودية في منطقتي حبييل وبنبع، وفي الإمارات في المنطقة الحرة بجبل علي في إمارة دبي وفي قطر والبحرين والكويت بالإضافة إلى مستودعات التخزين بالمناطق الحرة، وعلاوة على ذلك الإنشاءات المتعلقة بقطاع النفط ومعامل تكريره وإنتاج الزيوت والمنتجات النفطية المتنوعة، وتشير البيانات المتاحة على أن الدفعة الإنشائية الكورية الجنوبية في الخليج العربي والمشرق عموماً رغم تباطؤها الظاهر منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين، فإن قوتها لم تستنفد حتى الآن، وما تزال المنطقة العربية تستأثر بمعظم استثمارات كوريا الجنوبية التشييدية من خارج الحدود، وتشير الإحصاءات أن السعودية استحوذت وحدها على ٥٠ مليار دولار أي نصف قيمة العقود الكورية الجنوبية الخارجية جميعاً. (١٨٥).

وقد كانت معظم عقود التشييد الكورية الجنوبية، عقوداً خليجية عربية وخاصة سعودية، وكما أن معظم تجارة كوريا الجنوبية العربية تتم مع دول الخليج العربي وخاصة السعودية وبفائض تجاري لصالح بلدان الخليج العربي مكونة خاصة من صادرات النفط حيث قدرت مصادر المركز التجاري الكوري الجنوبي في دبي مثلاً أن تجارة كوريا الجنوبية الإجمالية من صادرات وواردات بلدان مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٩٥م قد بلغت ١٥ مليار دولار بنسبة ٥٣% من إجمالي تجارة كوريا الجنوبية الخارجية، ومن هذا المبلغ فإن واردات كوريا الجنوبية تمثل ١٢٣ مليار دولار في حين لا تزيد صادراتها عن ٢٥ مليار وبفائض لصالح مجلس التعاون يقدر بـ ٩٥ مليار دولار، وبناءً على ذلك فإننا نستطيع القول أن نمط العلاقة الاقتصادية الكورية الجنوبية-الخليجية يتمثل في مبادلة استثمارات

(١٨٥) عبد الشفيق عيسى: المحددات الاقتصادية والتكنولوجية للعلاقات بين كوريا الجنوبية والمشرق العربي، ص ٨.

التشييد بتجارة النفط، لكن هذا النمط يشهد تغيراً تدريجياً بهبوط حصة التشييد وارتفاع أسهم الاستثمار في الصناعات المتعلقة بالإلكترونيات الاستهلاكية وخاصة التلفزيونات والسيارات وأجزائها والمنسوجات والملابس، لاسيما في السعودية. حيث يلاحظ تماماً النشاط الواسع لشركة هيونداي (Hyundai Motor Company) في تصدير السيارات إلى دول الخليج العربي، وتصنيعها أو تجميعها في مصر، ونشاط سامسونج (Samsung) في الإلكترونيات الاستهلاكية، بل إن كوريا الجنوبية بحثت إمكانية طرح سيارة باسمها في عام ١٩٩٨م إضافة إلى قيامها بالتعاقد على بناء ثلاث سفن لنقل الحاويات بالسعودية. (١٨٦)

وعندما وجدت كوريا الجنوبية أن ورقة العقود الإنشائية لم تعد تكفي لحماية مصالحها الخاصة في منطقة الخليج العربي، لاسيما بعد المنافسة اليابانية الشديدة وتفوقها في الاستحواذ على معظم العقود التجارية والإنشائية في دول الخليج العربي مستغلة الكفاءة العالية التي تتمتع بها، وجدت كوريا الجنوبية في الحرب على العراق فرصة لا يمكن تعويضها، لاسيما في السماح لها بالمشاركة في إعادة الإعمار، ولذلك أكد القرار الكوري بنشر قوات عسكرية في العراق رغبة كوريا الجنوبية بدخول المنطقة بقوة لتوسيع مصالحها الاقتصادية في منطقة الخليج العربي فقد كانت كوريا الجنوبية من أكثر القوي الآسيوية دعماً للحرب الأمريكية ضد العراق، وقد أخذ هذا الدعم قمته مع موافقة الحكومة الكورية علي نشر قوات عسكرية داخل العراق، وعلى الرغم من أن الدفعة الأولى من تلك القوات قد وصلت إلى العراق بعد سقوط بغداد، فضلاً عن طابعها غير القتالي، إلا إنها تميزت بسمتين رئيسيتين ميزتاها عن المشاركة اليابانية: الأولى هي أن صدور قرار إرسالها إلى العراق حدث قبل انتهاء العمليات العسكرية الرسمية، حيث صدرت موافقة الجمعية الوطنية الكورية الجنوبية على قرار الحكومة الكورية الجنوبية بإرسال تلك القوات في الثاني من نيسان ٢٠٠٣م بينما وصلت تلك القوات إلى العراق في منتصف شهر أيار، وذلك بالمقارنة بتأخر صدور موافقة البرلمان الياباني على إرسال القوات العسكرية اليابانية حتى تموز ٢٠٠٣م، وتأجيل إرسال تلك القوات إلى بداية عام ٢٠٠٤م، السمة الثانية: هي الحجم الكبير نسبياً لتلك القوات، والذي وصل إلى ٦٧٥ جندياً، والتي تمركزت حول مدينة الناصرية، كما ضمت مهندسين عسكريين وعناصر طبية، وقد جاء إرسال كوريا الجنوبية لتلك

(١٨٦) المانع: عبد الرحمن، مستقبل العلاقات الخليجية اليابانية، جريدة الحياة الجديدة، العدد ٥٤٠٥، الأحد

٢٠٠٩/١١/٢١م، ص ٢.

القوات بناء على طلب مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية في شهر آذار ٢٠٠٣م. (١٨٧) وكانت المكاسب الكورية الجنوبية من ذلك كبيرة، حيث توافدت الشركات الكورية الجنوبية العملاقة أمثال شركة (STX) للصناعات الثقيلة وشركة (LSIS) للخدمات الكهربائية على العراق لتستأثر بعقود البنية التحتية للطاقة، وهي المرة الأولى في السنوات الستين الماضية التي تفوز فيها شركات غير أوروبية بعقود في العراق في مجال صناعة الطاقة. (١٨٨) ولم يقتصر النشاط الكوري الجنوبي على العراق فقط بل تعداه إلى بقية دول الخليج العربي الأخرى حيث أبرمت الشركات الكورية الجنوبية في عام ٢٠٠٦م عقوداً بقيمة ١٧ مليار دولار في هذه الدول، تشتمل على اتفاقات بناء بقيمة قاربت خمسة مليارات دولار في الإمارات، وأخرى في الكويت بقيمة ١,٦ مليار دولار، وفي السعودية بقيمة ١,٥ مليار دولار، ولدى كوريا الجنوبية في الوقت الراهن ١٧٥ مشروعاً استثمارياً موزعة على دول مجلس التعاون الخليجي الست كما قامت ثلاثة من كبار الشركات الكورية الجنوبية وهي: دايليم للصناعة، و (SK) للهندسة والإنشاء، وسامسونج للهندسة ببناء مصافي جديدة للنفط ومصنع للبتروكيماويات في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٨م، كما فازت كل من شركة هيونداي للهندسة والإنشاء، وشركة (GS) للهندسة، وشركة هيونداي للصناعات الثقيلة في عام ٢٠٠٩م بعقود ضخمة بلغ إجمالي قيمتها ٤,٩ مليار دولار في دولة الإمارات العربية المتحدة. (١٨٩)

على الرغم من أن دول شرق آسيا كانت ولا زالت تمثل سوقاً مهمة للصناعات والصادرات اليابانية، إلا أن بلداً مثل كوريا الجنوبية أصبح منافساً كبيراً للمصدرين وشركات المقاولات اليابانية الضخمة في منطقة الخليج العربي، كما إن المصالح المتزايدة لكل من الصين واليابان في منطقة الخليج العربي خلال عقد التسعينيات والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين والذي ألهم تنافساً جدياً بينهما في تلك المنطقة وقد تجلّى هذا التنافس بشكل واضحاً خلال الصراع على عقد تطوير حقل ازاديجان

(١٨٧) فرحات، حدود التورط الياباني والكوري في العراق، ص٦.

(188) Lina Saigol, Spoils of Iraq war evade US and UK, The Financial Times, December 15, 2011, p.3.

(189) M. Davidson, Persian Gulf–Pacific Asia Linkages in the Twenty–First Century, p.19 .

النفطي الإيراني، وبذلك لم تترك القوة السياسية والعسكرية للصين، والقوة المالية والتكنولوجية لليابان للقدامين الجدد إلى منطقة الخليج العربي مثل كوريا الجنوبية سوى مجال ضيق جداً لحماية مصالحها في المنطقة، مما دفع كوريا الجنوبية أن تستخدم أهم أوراقها وهي ورقة التكنولوجيا النووية حيث تحاول كوريا الجنوبية ومن خلال إبرام عقود كبيرة لإنشاء أول محطتين نوويتين سلميتين لإنتاج الكهرباء في منطقة الخليج العربي بقيمة ٤٠ مليار دولار، وذلك في دولة الإمارات العربية المتحدة بواسطة اتحاد شركات كورية جنوبية بقيادة شركة الطاقة الكهربائية الكورية (كيبكوك). (١٩٠) وهذا ما منحها بعداً جديداً في المنطقة، كما تأمل كوريا الجنوبية من وراءه أن تحدث صدعاً في الاحتكار الثنائي الياباني الصيني في منطقة الخليج العربي، لاسيما بعد ما وجدت أنها تمثل خياراً أقل إثارة للجدل بالنسبة لجميع الأطراف، ومن خلال تشجيع نفسها على أنها وسيلة ثالثة، وعلى الرغم من كونها حليفة للغرب، نجحت في تنأى بنفسها عن الخلافات السياسية المثيرة للانقسام وفي الوقت ذاته الاستفادة من الفرص التي توفرها كونها ذات توجه غربي. (١٩١) كما تتوقع كوريا الجنوبية أن تحدث الاتجاهات الجديدة لبلدان دول الخليج العربي تجاه الهند ودول الآسيان وخاصة ماليزيا واندونيسيا اتساعاً بهذا الصدع. (١٩٢)

ويظهر الجدول التالي القيمة الإجمالية لتجارة النفط والغاز السنوية بين الخليج العربي وآسيا المحيط الهادئ في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ م. بمليارات الدولارات. ونستطيع أن نلاحظ تقدم اليابان وكوريا على الصين ويعود ذلك إلى إتباع الصين لسياسة تنويع مصادر وارداتها النفطية بعكس اليابان وكوريا التي تعتمد على دول الخليج اعتماداً كبيراً. (١٩٣)

(١٩٠) المانع، مستقبل العلاقات الخليجية اليابانية، ص ٢.

(191) Mona, Sukkarieh":Korea makes its presence felt in the Middle East" *the Korea Herald Newspaper*, 2012,p.2.

(192) S, Azad, South Korea's Quest for Energy Security in the Persian Gulf, P.6.

(193) M. Davidson, Persian Gulf-Pacific Asia Linkages in the Twenty-First Century, p.8.

	كوريا الجنوبية	الصين	اليابان	الإجمالي
السعودية	٢١,٠	١٥,٠	٣٣,٠	٦٩,٠
الإمارات	١٣,٠	٤,٥	٤٧,٠	٦٤,٥
إيران	١٢,٢٥٣	٢٦,٦٥٣	١٨,٦٨٧	٥٧,٥٩٣
الكويت	٨,١	٠,٧	١٥,٠	٢٣,٨
قطر	٧,٠	١,٠	١٧,٠	٢٥,٠
عمان	٥,١	١,٥	٢,٦	٩,٢
البحرين	٠,٣	-	٠,٤	٠,٧
الإجمالي	٥٤,٥	٢٢,٧	١١٥,٠	١٩٢,٢

ويمكن القول: إن أزمة الخليج العربي في عام ١٩٩٠م سلطت الضوء على وجود تأثير واضح على العلاقة بين اليابان وعدد من الحكومات في شرق آسيا خاصة عندما لاحظت تطور الحضور الياباني في هذه المنطقة من حضور اقتصادي بحث إلى حضور اقتصادي أمني، لاسيما عند نشر قوات عسكرية يابانية خارج الأراضي اليابانية، ففي حين أن الرئيس الأمريكي جورج بوش وغيره من المسؤولين الأميركيين حثوا الحكومة اليابانية على إرسال أفراد قوات الدفاع الذاتي والسفن البحرية إلى منطقة الخليج العربي، حذرت حكومات الصين وكوريا الجنوبية والعديد من دول جنوب شرق آسيا الحكومة اليابانية من عدم اتخاذ مثل هذا الإجراء، كما أظهرت مؤشرات الرأي العام في هذه البلدان عن معارضة لهذا الأمر، وظهر ذلك في مقابلة مع مسؤول كوري جنوبي تحدث عن موجة كبيرة لوسائل الإعلام السلبية والشعور العام المعادي الذي نشأ في كوريا الجنوبية عندما قدم كايفو رئيس الوزراء مشروع قانون للتعاون والسلام إلى البرلمان، كما أبدت الحكومة الصينية معارضتها من خلال عدد من التصريحات العلنية، والتصريحات الخاصة حسبما ورد. (١٩٤)

كما أن تجربة الاستعمار الياباني والاحتلال العسكري قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية تعد بما لا شك فيه دافعاً مشتركاً لجميع دول شرق آسيا، حيث بدا أن المسؤولين والمواطنين في هذه الدول يعتقدون

(194) Niksch and Robert, Japan's Response to the Persian Gulf Crisis, p.24

بأن قراراً يابانياً بالتخلي عن الحظر المفروض على إرسال قوات إلى خارج الأراضي اليابانية، وحتى لو كانت منطقة بعيدة كمنطقة الخليج العربي، يمكن أن يفتح الطريق لانتهاج سياسة عسكرية يابانية حازمة في شرق آسيا والتي يمكن أن تثير مشكلات أو حتى تهديد لأمن بلدانهم، وتنبع وجهة النظر هذه أيضاً من مخاوف من أن ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية ستدفع اليابان باتجاه أن تصبح قوة عسكرية، أو أن اليابان قد تسعى لملء الفراغ العسكري الذي تركه الانسحاب العسكري الأمريكي من غربي المحيط الهادئ، ولم تكن المشاركة اليابانية في منطقة الخليج العربي إلا ميداناً للتدريب، ومما يدعم هذا الرأي هو كون اليابان وعلى النقيض من ألمانيا، لم تملك أي نوع من أنواع علاقات التحالف طويلة المدى مع دول الجوار غير الشيوعية والتي كان من شأنها بناء ثقة إقليمية في السياسات الدفاعية اليابانية.

في المرحلة الأولية من صياغة مشروع قانون التعاون من أجل السلام أعرب مسؤولون يابانيون عن القلق من أي تحرك لإرسال أفراد قوات الدفاع الذاتي إلى منطقة الخليج العربي، والذي سيؤدي إلى ردود فعل سلبية من حكومات شرق آسيا، وبعد عرض مشروع القانون في البرلمان أعرب كايفو عن أسفه بقوله: "إنه لم يكن لدينا الوقت الكافي لشرح هذا المخطط بشكل كامل إلى الدول الآسيوية".^(١٩٥) وقال وزير الخارجية ناكاياما: إنه إذا تم إقرار مشروع القانون فإن الحكومة اليابانية سوف ترسل بعثة دبلوماسية خاصة إلى دول شرق آسيا لشرح السياسة اليابانية، واستشهد معارضو نشر قوات الدفاع الذاتي بما في ذلك زعيم الحزب الليبرالي الديمقراطي شين كانيمارو والمراقبون المعتدلون برأي دول شرق آسيا في الخطب وفي افتتاحيات وأعمدة الصحف.

وفي أول رحلة له إلى دول جنوب آسيا والصين مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية جعل زعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي ميشيو واتانابي هذه القضية محور المحادثات التي أجراها مع قادة هذه الدول في نهاية حرب الخليج، وكانت هناك مؤشرات على أن بعض الحكومات في شرق آسيا قد تعيد النظر في مواقفها، خاصة بعد تلويح اليابان بتقديم بعض المساعدات، حيث أبلغ رئيس اندونيسيا سوهارتو ميشيو واتانابي بأن مشاركة أفراد يابانيين في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لن تتعارض

(195) Niksch and Robert, Japan's Response to the Persian Gulf Crisis, p.25

مع السياسة الإندونيسية، ومع ذلك لم يشير سوهارتو إلى أفراد قوات الدفاع الذاتي تحديداً، ولما أرادت اليابان إرسال طائرات قوات الدفاع الذاتي إلى الخليج العربي في شباط ١٩٩١م وافقت الحكومة الفلبينية على الطلب الياباني بالسماح لهذه الطائرات باستخدام المجال الجوي الفلبيني، كما صرح وزير الإعلام الكوري الجنوبي تشويون تشانغ في آذار بأن المشاركة اليابانية في عمليات حفظ السلام هو أمر طبيعي، لكنه تراجع عن هذا البيان بسرعة بسبب الانتقادات التي تلقاها من الرأي العام؛ لكن ذلك يشير إلى وجود آراء مختلفة داخل الحكومة الكورية الجنوبية، ويمكن أن تكون هناك أرضية لتسوية بين هذه الدول. إلا أن بعض الدول استمرت في ذلك حيث أعلن الزعيم السنغافوري (لي كوان يو) ، "أن من شأن تمكين اليابان من المشاركة في بعثات حفظ السلام أن يكون أشبه بإعطاء المدمن على الكحول حبات شوكولا مشحونة بالويسكي". (١٩٦)

كما أن المحادثات بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية حول دور اليابان المستقبلي في مجال حفظ السلام الدولي والأمن الجماعي، لاسيما في منطقة الخليج العربي أثار العديد من الحساسيات لدى جيران اليابان الآسيويين والذين أكدوا أنه ينبغي التفاوض بشأنها هذه المسألة في إطار أوسع من مجرد علاقات أمريكية يابانية ثنائية، حيث اقترح وزير خارجية سنغافورة وونغ أن تقوم اليابان ودول شرق آسيا بعقد اجتماع بشأن هذه القضية. ومع ذلك إذا لم تتوصل هذه الحكومات إلى توافق في الآراء فإن المعارضة الشرق الآسيوية لمقترحات دور ياباني موسع في منطقة الخليج العربي من المرجح أن تحمل أهمية أكبر للجانب الياباني، بينما تواصل اليابان دمج اقتصادها مع تلك المنطقة، وفي حال عدم وجود إجماع إقليمي قد تثبت الصين أنها مستعصية في التصدي لأي دور أمني ياباني موسع وحتى تحت رعاية الأمم المتحدة في هذه المنطقة، كما أن الاختلافات الأمريكية الصينية يمكن أن تشهد تصادماً مباشراً في أي موقف مستقبلي في الخليج العربي. وإضافة إلى تأثير البعد الأمني على علاقة اليابان أعربت هذه الدول عن انزعاجها من قيام اليابان بتقديم ٥٠٠ مليون دولار من أجل تعويض الهبوط الذي حصل نتيجة ارتفاع سعر صرف الين في التسعة مليارات دولار التي قدمتها اليابان مسبقاً لقوى التحالف الغربي على شكل تعويض عن مشاركتها في الحرب في منطقة الخليج العربي في الوقت

(١٩٦) كاتزنشتاين، بيترجي: الحضارات في السياسة العالمية، ترجمة: فاضل جتكر، عالم المعرفة، العدد ٣٨٥، شباط

الذي امتنعت فيه اليابان عن تقديم تخفيضات في مجال الاستدانة بالارتباط مع ارتفاع سعر صرف الين. (١٩٧)

نتائج الفصل الثاني:

١- لعب العامل الدستوري الذي حدد وقيد دور اليابان لمدة تزيد على نصف قرن في علاقاتها على الصعيد الدولي ومنها منطقة الخليج العربي، والذي وصفه أستاذ التاريخ الياباني جون داونز بأنه درة تاج برنامج الإصلاح الأمريكي في اليابان، دوراً داخلياً مقيداً لدور ياباني متكامل وأكثر فعالية في منطقة الخليج العربي؛ ورغم ذلك فقد وافق هذا الطموحات اليابانية التي اكتفت بجني مكاسب الدور الاقتصادي وتجنب دفع أي ثمن سياسي أو أمني بحجة أن الدستور الياباني لا يسمح بذلك؛ لكن تغير الظروف الدولية، لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة وانخفاض الاهتمام الياباني والأمريكي بمشكلات شرق آسيا كان نقطة تحول مهمة، وعزز ذلك نشوب حرب الخليج الثانية التي كانت بمثابة الاختبار لقابلية اليابان على التحرر من القيود الدستورية التي تحول دون مشاركتها الفعالة في مشكلات التي تعاني منها أهم مناطق وارداتها النفطية.

٢- نجحت اليابان من الإنعقاد لأول مرة من شرقتها الدستورية وذلك بإقرار مشروع التعاون من أجل السلام في عام ١٩٩٢م رغم فشلها في البداية بتمرير القانون في عام ١٩٩٠م؛ لتبدأ اليابان بالمشاركة بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، واستمرت اليابان تدريجياً بعد ذلك وبجراًة أكبر بسن العديد من التشريعات والقوانين والتي ساهمت بتحرر جزئي من القيود الدستورية سهل فيما بعد على الحكومة اليابانية إجراء التعديل الأهم في تاريخ اليابان وهو إعادة تفسير المادة التاسعة من الدستور الياباني، وإقرار مشروع قانون الإجراءات الخاصة بالمساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار في العراق، والذي سمح بإرسال قوات الدفاع الذاتي البرية لأول مرة خارج الأراضي اليابانية ولتصبح اليابان بذلك دولة طبيعية على الصعيد الدولي.

٣- تتفق السياسة اليابانية بشكل عام مع السياسة الأمريكية إلا أنها تراعي في الوقت ذاته علاقاتها ومصالحها مع دول العالم الأخرى لذا فهي تحاول اتخاذ مواقف متوازنة في تعاملها مع القضايا الدولية

(١٩٧) كيستانوف، ف.و.: اليابان في منطقة المحيط الهادي، ترجمة: محمد حبيب صالح، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ٢٠٠٠م، ص ١٦٠.

المختلفة، رغم اتسامها بالتردد في كثير من الأحيان نتيجة الضغوط والطلبات الأمريكية التي تدرجت من الرغبة في تقييد اليابان عن التدخل السياسي في المنطقة، لاسيما عندما أرادت اليابان اتخاذ موقف أكثر تعاطفاً مع العرب لتجنب النتائج الاقتصادية المحتملة لإجراءات الحظر العربي، إلى القيام بدور الوساطة في عام ١٩٨٠م، وإلى ممارسة الضغوط خلال الحرب العراقية- الكويتية لدفعها إلى المشاركة الفعلية في هذه الأزمة، وخلال الحرب على العراق، أما من الناحية الاقتصادية فيرتبط البلدان بشراكة اقتصادية مهمة كونهما الأقوى اقتصادياً بين دول العالم كما يتمتعان بعلاقات واسعة في مختلف المجالات الأخرى.

٤- أدى وجود مصالح اقتصادية هامة للصين في حدوث تصادمات مع المصالح اليابانية في العديد من المناطق ومنها منطقة الخليج العربي التي تحوي أهم مكامن الطاقة العالمية فلم تتردد الصين في استغلال التناقضات السياسية في هذه المنطقة لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية ولو على حساب أمن واستقرار المنطقة وقامت في تسعينيات القرن العشرين بإقامة بإنشاء علاقات خاصة مع مفاصل هذه المنطقة وهما إيران والسعودية لتشكيل بذلك منافساً حقيقياً لليابان في أهم أماكن وارداتها النفطية مدفوعة بتزايد حاجتها من الطاقة، ولعبت الظروف الدولية دوراً مهماً لصالح الصين وعلى حساب اليابان وخاصة بعد أحداث ١١ أيلول ومشاركة اليابان في الحرب على الإرهاب، كما أن امتلاك الصين لمقعد دائم في مجلس الأمن منحها أفضلية سياسية واقتصادية في منطقة تعد من أكثر مناطق العالم تعقيداً سياسياً، كما منح القرب الجغرافي للصين، لاسيما بعد تأهيل طريق كراكورام البري ميزة إضافية وتعمل الصين على موازنة علاقاتها بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران وعلى الرغم من ذلك تحاول الصين إتباع سياسة التنوع الجغرافي لوارداتها النفطية نتيجة لهيمنة البحرية الأمريكية على الطريق البحري التي يمر فيها نصف إمدادات الصين النفطية.

٥- نجحت كوريا الجنوبية في إيجاد فرص اقتصادية مهمة في منطقة الخليج العربي رغم اشتداد المنافسة اليابانية-الصينية للاستحواذ على الامتيازات النفطية في هذه المنطقة فأقامت في البداية علاقة تتمثل بمبادلة استثمارات التشييد بتجارة النفط لتقليص العجز في الميزان التجاري مع دول المنطقة، ثم قامت بتوسيع وحماية مصالحها الاقتصادية عن طريق المشاركة الفورية في الحرب على العراق، وعندما وجدت أنها لم تجني من مشاركتها كل ما كانت تتوقعه بدأت باتخاذ خطوة جريئة وهي بيع

التكنولوجيا النووية لدول المنطقة والتي قدمها كمنافس حقيقي ليس فقط لدول شرق آسيا فقط بل أمام أهم الدول الأوروبية في هذه المنطقة.

(الفصل الثالث)

العلاقات الاقتصادية والثقافية بين اليابان ودول الخليج العربي

(١٩٧٣-٢٠٠٩م)

أولاً: العلاقات الاقتصادية

١- الدبلوماسية الاقتصادية اليابانية تجاه دول الخليج العربي.

تعدُّ الدبلوماسية الاقتصادية (١٩٢) أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية اليابانية، ونظرة عامة على دبلوماسية اليابان الاقتصادية تكشف أن منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها منطقة الخليج العربي لم تكن تحتل الأولوية في سلم اهتمامات الدبلوماسية الاقتصادية اليابانية في الفترة (١٩٥٦-١٩٦٨م)، وذلك قبل الاهتمام الجدي من اليابان بهذه المنطقة في أعقاب حرب تشرين عام ١٩٧٣م، وما تلاها من حظر النفط.

ويلاحظ ذلك أيضاً من العدد المحدود للبعثات الاقتصادية اليابانية التي كانت تأتي من اليابان إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة نفسها، فمن بين ثلاثة وتسعين بعثة يابانية، لم يصل إلى الشرق الأوسط منها سوى تسع بعثات (اثنتان منها تم إرسالها إلى إيران) أو ما يعادل ٧.٥% من جملة بعثاتها، كما أن منطقة الخليج العربي كانت لا تمثل مكاناً يتناسب مع أهميتها في سلم اهتمامات الدبلوماسية الاقتصادية اليابانية، ومنذ الحظر النفطي العربي في عام ١٩٧٣م بدأت البعثات الاقتصادية اليابانية تجوب دول الخليج العربي بكثافة والتي قاربت السبعة عشر بعثة مما يعدّ تحولاً كبيراً في الدبلوماسية الاقتصادية اليابانية تجاه هذه المنطقة من العالم، حيث يمكننا اعتبار عدد البعثات الاقتصادية التي ترسلها اليابان كمؤشر على تطور دبلوماسية اليابان الاقتصادية، وبعبارة أدق نستطيع القول أن منطقة الخليج العربي أصبحت في دائرة الضوء اليابانية.^(١٩٣)

وللدبلوماسية الاقتصادية شكلان أحدهما هو سياسة الترغيب والتي تعني منح المساعدات الاقتصادية للدول الممثلة أي التي تتماشى سياساتها مع مطالب الدولة المانحة، وكانت اليابان قد بدأت باستخدام هذه الدبلوماسية عقب الصدمة النفطية في عام ١٩٧٣م، وكانت تهدف إلى خطب ود الدول

(١٩٢) ويقصد بها استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى، وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة، وتستخدم هذه الدبلوماسية من قبل الدول الغنية في مواجهة الدول الفقيرة، استناداً إلى قاعدة أن من لا يملك خبزه لا يملك قراره السياسي. أنظر: وهبان، أحمد: مقدمة في علم السياسة، بدون تاريخ ومكان نشر، ص ٢.

(١٩٣) البستكي، اليابان والخليج، ص ٢٠٢.

الخليجية لإعادة تدفق النفط إليها حيث قدمت اليابان آنذاك عن طريق وزير التجارة الخارجية والصناعة ناكاسوني مبلغاً وقدره مليار ونصف دولار لكل من إيران والعراق على شكل مساعدات اقتصادية.^(١٩٤)

كما كان تأسيس وكالة خاصة هي الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) في الأول من آب ١٩٧٤م خطوة مهمة لتطبيق الدبلوماسية الاقتصادية، وعلاوة على ذلك قدمت اليابان ما يقارب ١٠ مليون دولار للتوسط في الحرب العراقية-الإيرانية، وعرضت تقديم المساعدة لإعادة الإعمار لكلا الطرفين شرط وقف الأعمال العدائية بين البلدين، واتخذت هذه السياسة شكلاً أكثر وضوحاً بعد أزمة الخليج العربي حيث أرادت اليابان تأكيد حضورها الدولي بالمساهمة بعمليات حفظ السلام عن طريق سياسة الترغيب والتشجيع بالمساعدات الاقتصادية. ويمكن أن يطلق على هذا الوجه من الدبلوماسية الاقتصادية أيضاً مسمى دبلوماسية المساعدات.^(١٩٥)

أما الوجه الثاني للدبلوماسية الاقتصادية فهو التهريب : ويعني منع المساعدات وفرض العقوبات على الدول المناوئة والمناهضة أو التي لا تتماشى سياساتها مع مطالب الدولة المانحة، وقد اتبعت اليابان هذه السياسة مع كل من العراق وإيران أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، حيث فرضت اليابان على العراق عقوبات طوعية عقب الغزو العراقي للكويت في آب ١٩٩١م، ورافق فرض العقوبات الاقتصادية تراجع في المساعدات اليابانية المقدمة إلى العراق فأصبحت مساعدات هامشية، حيث قدمت للعراق أقل من مليون دولار ما بين ١٩٩٤-١٩٩٨م، بالإضافة إلى عدم رغبة الحكومة اليابانية بإعادة العلاقات مع العراق بعد حرب الخليج الثانية، كما أن اليابان استخدمت هذه السياسة أيضاً ضد إيران حيث اشترطت اليابان على إيران لتطوير حقل آزاديجان النفطي التوقيع على البروتوكول الإضافي لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، والتي تسمح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء عمليات تفتيش مباغتة وشاملة لكل منشآتها النووية خلال مهلة تتراوح بين ساعتين و ٢٤ ساعة من تقديم الطلب بالتفتيش، ومع توقيع إيران للبروتوكول في ١٨ كانون أول ٢٠٠٣م ، عاد وزير التجارة الياباني للقول بعد التوقيع الإيراني بيوم واحد إن هذا التوقيع سيفيد المحادثات بين طوكيو

(١٩٤) ياناچيدا، اليابان وأزمة النفط ١٩٧٣، ص ٢٢٥.

(195) Dennis T. Yasutomo, Why Aid? Japan as an "Aid Great Power",
Smith College, Massachusetts, October 1989, p.498.

وطهران بشأن تطوير حقل آزاديجان، وبالإضافة إلى ذلك فرضت اليابان عقوبات اقتصادية على إيران تماشياً مع الحزمة الأولى من العقوبات الدولية التي صدرت في عام ٢٠٠٦م للضغط على إيران للاستجابة للمطالب الدولية بشأن برنامجها النووي، حيث قامت اليابان بخفض اعتمادها على النفط الإيراني بشكل مطرد منذ عام ٢٠٠٦م، ودخلت العقوبات حيز التنفيذ عندما قامت شركة إنسبكس بتخفيض حصتها بشكل جذري في العام نفسه من ٧٥% إلى ١٠%، ومنذ عام ٢٠٠٧م خفضت اليابان وارداتها من طهران بنحو ٤٠٪، وفقاً لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية أي إلى نحو ٥٠٠ ألف برميل يومياً من النفط الخام الإيراني، كما أن الواردات تضاءلت إلى ٣١٦ ألف برميل يومياً خلال هذه الفترة حيث تعمل اليابان لكي يصل التخفيض إلى معدل ١١% سنوياً بحلول عام ٢٠١٠م لتتحول بذلك عقود شراء النفط لأداة مساومة.^(١٩٦)

ولذلك بدأنا نجد أن الحضور الاقتصادي الياباني المتزايد في آسيا العربية دأب على تعزيز فكرة أن اليابان قد بدأت منذ ثمانينيات القرن العشرين، أي منذ "اتفاقية بلازا" في عام ١٩٨٥م التي جعلت الين عملة عالمية تفعل بالوسائل الاقتصادية السلمية ما لم تستطع فعله بوسائل العنف العسكرية في الثلاثينيات (١٩٧)، كما أن الكثير من التقارير ترى أن هدف هذه الإستراتيجية الاقتصادية اليابانية هو السيطرة على الاقتصاد العالمي وقيادته، والتي كانت بدايتها انطلاقاً من نظرية "سرب البط الخلق" التي تم تطويرها منذ ثلاثينيات القرن العشرين على يد أستاذ الاقتصاد أكاماتسو كانامه والذي لعب دوراً مهماً في شرعنة مشروع نظرية الازدهار المشترك لآسيا الشرقية الكبرى والذي كان يهدف في حقيقته إلى تحقيق السيطرة الاستعمارية بغطاء اقتصادي.^(١٩٨) هذه الحقائق تكشف بكل جلاء ووضوح الدواعي الحقيقية التي تشدق بها اليابان دوماً من أن هذه المساعدات تهدف لتعزيز أواصر الصداقة مع دول المنطقة.

(196) Nobuaki Kondo, Diplomatic And Commercial Relations With Iran, Encyclopaedia Iranica, Columbia University, Online Edition, December 15, 2008, p. ٢١.

(١٩٧) كاتزنشتاين، بيترجي: الحضارات في السياسة العالمية، ترجمة: فاضل جتكر، عالم المعرفة، العدد ٣٨٥ شباط

٢٠١٢م، ص ١٩١

(١٩٨) المرجع السابق، ص ١٩٣.

٢- سياسة اليابان الاستثمارية تجاه دول الخليج العربي.

تعدّ السياسة الاستثمارية الخارجية اليابانية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية اليابانية، ولكونها مرتبطة بشدة وتمثل جزءاً من سياستها التجارية، فقد استهدفت تلك السياسة الاستثمارية عموماً السيطرة على إمدادات وتوزيع الموارد الطبيعية الإستراتيجية، ونلاحظ أن الاستثمارات اليابانية في منطقة الخليج العربي خلال الفترة من ١٩٥١م إلى ١٩٨٨م اتسمت تاريخياً بالضآلة والحدودية، حيث لم تزد نسبة الاستثمارات اليابانية فيها عن ١% من إجمالي استثمارات اليابان في دول العالم الخارجي، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى سيطرة شركات النفط الكبرى على تجارة واستثمار النفط في هذه المنطقة، بالإضافة إلى ذلك وعت اليابان ومن خلال وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية (MITI) في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين أن الاعتماد على الشركات النفطية الكبرى الأنجلوسكسونية في توزيع وإمداد النفط الخام المكرر يضع الاقتصاد الياباني رهينةً لسياسات تلك الشركات، ومن هنا جاء إنشاء شركة النفط العربية (Arabian oil company aoc) في عام ١٩٥٧م والتي تعدّ أول استثمار حقيقي ورئيسي لليابان فيما وراء البحار في مجال استغلال الموارد الطبيعية، كما تعد أول سياسة استثمارية رئيسية خارجية لليابان في منطقة الخليج العربي، حيث اتفقت اليابان مع حكومي المملكة العربية السعودية ودولة الكويت على استثمار نفط المنطقة المحايدة في المياه البعيدة عن الشاطئ، وأتاح ذلك الاتفاق شروطاً سخية يتم بموجبها منح العربية السعودية والكويت ٥٧% من الأرباح بدلاً من ٥٠% قبل الاتفاق، وكان لشركة النفط العربية (AOC) رأس مال متواضع قدره عشرة ملايين دولار أمريكي، غير أنه بحلول عام ١٩٦٥م كانت هذه الشركة تمد اليابان بنسبة ١٥% من احتياجاتها النفطية، وتجدد الإشارة إلى أن اليابان رفضت تسميتها باسم " شركة النفط العربية- اليابانية" لاعتبارات تكتيكية.^(١٩٩)

وفيما عدا تلك الاستثمارات اليابانية المبكرة، ظلت استثمارات اليابان في الشرق الأوسط، وخاصة في الخليج العربي غير ذات أهمية مقارنة باستثماراتها في أمريكا اللاتينية، أو مناطق أخرى من العالم عدا أفريقيا، ويوضح الجدول التالي توزيع الاستثمارات اليابانية في الخارج بملايين الدولارات حيث يلاحظ

(١٩٩) البدراني، عدنان حميد: الأبعاد الاقتصادية والثقافية للسياسة اليابانية تجاه دول الخليج العربي، مجلة جامعة

الموصل، ٢٠٠٧م ص ٤.

النسبة المتدنية لحجم تلك الاستثمارات ويدل ذلك على ضعف الاهتمام الياباني بتطور هذه المنطقة التي لم ترسخ مكانتها السياسة بعد من وجهة النظر اليابانية. (٢٠٠)

المنطقة	تدفق الاستثمارات عام ١٩٧٠م	حجم الاستثمار المتراكم
أمريكا الشمالية	١٩٢	(٢١٠٠)
أمريكا اللاتينية	٤٦	(٥٠٠)
آسيا	١٧٦	(١٩٠٢)
أوروبا	٣٣٦	(٣٦٠٧)
الشرق الأوسط	٢٨	(٣٠٠)
أفريقيا	١٤	(١٠٥)
منطقة المحيطات	١٢٣	(١٣٠٤)
الإجمالي	٩١٥	(١٠٠٠٠)

* الأرقام بين الأقواس تمثل النسب المئوية.

ومنذ بداية التسعينيات من القرن العشرين بدأ الطابع الاستثماري يغلب على علاقة اليابان الاقتصادية مع دول الخليج العربي، حيث تم تأسيس العديد من المشاريع المشتركة، وتزايد عدد الشركات الهندسية العاملة في الخليج، وبلغ مستويات متقدمة، وتمكنت هذه الشركات من تنفيذ مئات المشاريع في دول المنطقة، وإن كان من الملاحظ أن النصف الأول من التسعينيات من القرن العشرين، قد شهد تحسناً ملموساً، حيث أصبح عدد من الدول العربية في قائمة الدول المستقبلية للاستثمارات اليابانية في الشرق الأوسط، بينما شهد النصف الثاني من عقد التسعينيات تطورات إيجابية بشأن الاستثمارات اليابانية في منطقة الخليج، حيث دخلت دولتان عربيتان خليجيتان، ضمن قائمة أهم الدول المستقبلية للاستثمارات اليابانية في الشرق الأوسط، وهما قطر والسعودية، إلى جانب تركيا والكيان الصهيوني

(200) Makoto SATO, Japanese Aid Diplomacy in Africa: An Historical Analysis, College of International Relations, Ritsumeikan University, Kyoto, Japan, p.3.

ويظهر الجدول التالي أهم الدول المستقبلية للاستثمارات اليابانية في الشرق الأوسط في عام ١٩٩٧م. (٢٠١)

الدولة الأولى	تركيا
الدولة الثانية	قطر
الدولة الثالثة	الكيان الصهيوني
الدولة الرابعة	المملكة العربية السعودية

(المصدر: دراسة مخاطر الاستثمارات في الشرق الأوسط، منظمة التجارة الخارجية، طوكيو، ١٩٩٧م)

ونستطيع أن نلاحظ احتلال قطر للمرتبة الثانية ويعود ذلك للاهتمام الياباني الشديد بثروات الغاز القطرية ولاسيما بعد اتجاه اليابان للاعتماد على الغاز كمصدر للطاقة النظيفة، أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية والتي تملك إحدى أضخم الاحتياطات النفطية العالمية لذا تعد بالغة الأهمية كمصدر مضمون لأي احتياجات يابانية مستقبلية.

ومن جانب آخر، بدأت حركة انتقال في رأس المال العربي من الغرب إلى اليابان مما فتح فرصاً جديدة للاستثمار، فقد بلغت استثمارات دول الخليج العربي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية في بورصة طوكيو في بداية القرن الواحد والعشرين أكثر من ٥٠ مليار دولار شكلت ٣٠% من الاستثمارات الأجنبية في اليابان، ويعد البنك العربي السعودي (ساما) من أهم عملاء سندات الحكومة اليابانية، ومن أهم الاستثمارات اليابانية في السعودية شركة الميثانوي السعودي (الرازي)، والشركة الشرقية للبتر وكيمياويات، والمصنع السعودي للأجهزة الكهربائية، والشركة السعودية اليابانية للصيدلة، كما استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة جذب العديد من الاستثمارات اليابانية المباشرة نتيجة لامتلاكها ميزات كبيرة كتواجد الأسواق الحرة ولاسيما في دبي. (٢٠٢) ومن جانب آخر أضحت اليابان أحد أكبر المستثمرين في البنية التحتية للعراق، وأحد أبرز المانحين الماليين له، وفي الجمل فإن النشاط الاستثماري الياباني غطى تقليدياً كافة دول الخليج، بما فيها العراق وإيران، وبالإضافة إلى ذلك أنجزت الشركات اليابانية سلسلة طويلة من المشروعات الكبيرة، في دول مجلس التعاون

(٢٠١) البستكي، اليابان والخليج، ص ٢٠٤.

(٢٠٢) التقرير السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) الواردة إلى المملكة العربية السعودية ٢٠٠٩م، الهيئة العامة للاستثمار، مركز التنافسية الوطني (٢٠/١١/٢٠٠٩م)، ص ٩.

الخليجي، شملت صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات والألنيوم والاتصالات والإنشاءات، كما تعتزم اليابان تشييد مصافي لتكرير النفط في دول الخليج بهدف تكرير النفط الخام التي تشتريه من دول المنطقة، أو جزء رئيس منه، ونقله مكرراً إلى اليابان.(٢٠٣) كما بدأت اليابان منذ بداية القرن الواحد والعشرين سياسة جديدة مع دول الخليج، تقضي بإنشاء مجمعات تخزين مشتركة للنفط في الجزر اليابانية، يمكن لليابانيين استخدامها في حالات الطوارئ، كما يمكن لدول الخليج الاستفادة منها في تسويق النفط في الدول المجاورة في شرق وجنوب شرق آسيا، كما تعتزم اليابان إنشاء "بيت خبرة" في منطقة الخليج العربي، يضم مجموعة من الخبراء اليابانيين المتقاعدين، وذلك بهدف تقديم المشورة إلى دول الخليج في المجالات الصناعية والزراعية والعلمية عامة.(٢٠٤)

وفيما يلي أهم المشاريع اليابانية في منطقة الخليج العربي.

١- استثمارات شركة النفط العربية (Arabian oil company aoc)

تم إنشاءها في عام ١٩٥٧م ولكنها أخذت أهمية مضاعفة وشهدت تطورات مهمة عقب الأزمة النفطية في عام ١٩٧٣م، حيث ارتفعت نسبة مشاركة الحكومتين السعودية والكويتية من عمليات الشركة إلى ٦٠% في عام ١٩٧٤م، كما تم تأسيس شركة تطوير الطاقة المحدودة (AOC) وهي شركة تابعة لهذه الشركة بنسبة ١٠٠% في عام ١٩٨٣م، ومن الأحداث المهمة التي شهدتها تاريخ هذه الشركة في عام ١٩٩١م إعلان وقف مؤقت للعمليات منذ أوائل حزيران قبل اندلاع حرب الخليج.(٢٠٥)

وخلال عام ٢٠٠٠م اشتركت شركة الزيت العربية المحدودة في مفاوضات طويلة وشاقة مع الجانب السعودي لتجديد العقد استمرت طوال عامين، وقد طالبت الحكومة السعودية الشركة ببعض الشروط التي تتعلق بمصالحها الوطنية نظير تجديد العقد منها: المساهمة في زيادة تسويق النفط السعودي في اليابان، وزيادة الاستثمارات اليابانية في المملكة العربية السعودية وخاصة إقامة مصانع ببتروكيماوية في منطقة الحفجي، واستثمار اليابان في إنشاء خط سكة حديدية لنقل المعادن والبضائع من مدينة

(٢٠٣) البستكي، اليابان والخليج، ص ٢٠٧.

(٢٠٤) المرهون، عبد الجليل: الخليج والدور الياباني الجديد، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠/٩/٢٠١١م، ص ٣.

(٢٠٥) موقع شركة الزيت العربية على الشابك. <http://www.aoc.co.jp>

القريات(٢٠٦) الغنية بالفوسفات إلى ميناء الجبيل(٢٠٧) حيث مصانع الأسمدة، وبعد فشل المفاوضات تولت شركة أعمال الخليج المحدودة وهي شركة متفرعة من أرامكو السعودية، مهامها لتمثيل الجانب السعودي في العمليات المشتركة بالمنطقة المحايدة اعتباراً من ٢٨ شباط ٢٠٠٠م، وبهذا فقدت اليابان أكبر امتياز نفطي لها، وتولت شركة أرامكو السعودية من خلال إحدى شركاتها الفرعية إدارة العمليات النفطية هناك واستقال ١١٧٠ موظف سعودي من مجموع ١٣٠٠ موظف من أعمالهم بشركة الزيت العربية، والتحقوا بالشركة الجديدة. (٢٠٨)

وفي أيلول ٢٠٠١م وقعت الكويت و اليابان مذكرة تفاهم تقضي بإلغاء حقوق الامتياز والتنقيب الممنوحة لشركة الزيت العربية ابتداءً من ٤ كانون الثاني ٢٠٠٣م حيث بدأت الشركة الكويتية لنفط الخليج أعمالها في الحقول البحرية المشتركة، وبانتهاء أعمال شركة الزيت العربية تكون جميع الحقول النفطية الكويتية تحت إدارة مؤسسة النفط الكويتية، وبذلك أنهت الكويت آخر امتياز نفطي لشركة أجنبية. (٢٠٩)

٢- شركة زيت أبو ظبي اليابانية (جودكو) ١٩٧٢م.

في مستهل عام ١٩٧٢م قامت شركة النفط البريطانية (British Petroleum) ببيع ٤٥% من حصتها في شركة أبو ظبي العاملة في المناطق البحرية (أدما العاملة) (التي كانت تُعرف حينها باسم أدما المحدودة) إلى مجموعة شركات يابانية أصبحت تعرف في ما بعد باسم شركة اليابان لتطوير النفط (جودكو) وهي شركة مملوكة لشركة إينييوكس، ونتيجة لذلك أصبحت شركة جودكو شريكاً فاعلاً في شركة أدما، وتعمل جودكو في مجال استكشاف وإنتاج وتطوير وبيع النفط المستخرج من منطقة

(٢٠٦) القرىات محافظة سعودية في منطقة الجوف شمال المملكة وتبعد عن الحدود الأردنية ٣٠ كلم، ويتميز موقعها بالوقوع على الطريق الدولي الرابط بين الخليج وبلاد الشام وأوروبا، وفيها منفذ الحديثة البري لعبور البضائع والمسافرين والذي يعتبر أكبر منفذ حدودي بري في الشرق الأوسط، وتبعد عن مدينة سكاكا ٣٦٠ كم.أنظر:

الموسوعة العالمية الحرة على الشابك، /القرىات/wiki/ wikipedia.org

(٢٠٧) هو ميناء الملك فهد الصناعي بالجبيل يقع في شرق السعودية على ساحل الخليج العربي ويحتوي على ٢٧ رصيفاً يعمل منها ١٩ بشكل كامل ويخدم مدينة الجبيل الصناعية تم إنشائه في عام ١٩٧٤. أنظر: الموسوعة العالمية الحرة على الشابك، ميناء الجبيل /ar.wikipedia.org/wiki/

(٢٠٨) شركة الزيت العربية المحدودة(١٩٩١م)، موضوعات اقتصادية <http://www.moqatel.com>

(٢٠٩) الشركة الكويتية لنفط الخليج /http://ar.wikipedia.org/wiki/

امتياز أدما العاملة، ويشمل إنتاج النفط خمسة حقول في منطقة الامتياز، وقد بدأ الإنتاج من حقل زكم العلوي أكبر حقول منطقة الامتياز في عام ١٩٨٢م، ثم حقل أم الدخ عام ١٩٨٥م فحقل سطح الرزبوط عام ١٩٨٧م، وتشارك جودكو في تطوير هذه الحقول، ولا يزال حقل أم الشيف وحقل زكم السفلي ينتجان النفط الخام بوتيرة منتظمة منذ عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٧ على التوالي، وحافظت الشركة اليابانية على عقد الاستثمار حتى عام ٢٠٠٩م (٢١٠).

٣- مشروع مصنع البتروكيماويات

(Iran-Japan Petrochemical Company).

خلال فترة السبعينيات شهدت العلاقات التجارية اليابانية-الإيرانية نجاحاً جديداً تمثل بزيادة الاستثمارات اليابانية في إيران، وخاصة بعد أزمة النفط عام ١٩٧٣م حيث اعتبرت إيران واحدة من أكثر البلدان أماناً فيما يتعلق بالاستثمارات، كما ساهمت العلاقات الإيرانية الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية بجذب العديد من المستثمرين اليابانيين، حيث بلغت قيمة الاستثمارات اليابانية في إيران خلال أعوام (١٩٧٣ - ١٩٧٤م/١٩٧٥-١٩٧٦م) حوالي ٢.٦ بليون ريال بما يشكل ٤٩.٨% من مجموع الاستثمارات الأجنبية؛ فأصبحت اليابان بذلك أكبر دولة مستثمرة في إيران، حيث تم افتتاح أكثر من ١٠٠ مكتب للشركات اليابانية في طهران ويأتي في مقدمة تلك الاستثمارات مشروع مصنع البتروكيماويات (IJPC) الذي ترافق مع شراء اليابان لامتياز استخراج النفط في حقل لورستان في تموز عام ١٩٧١م حيث كانت اليابان بأمر الحاجة لحقول نفط جديدة تقوم باستثمارها بنفسها؛ لأن سعر النفط شهد في تلك الفترة تزايداً مستمراً، وكانت اليابان ترغب في الحفاظ على تأمين إمدادات النفط، ووافقت الحكومة الإيرانية على منح امتياز التنقيب عن النفط بشرط أن تقوم اليابان ببناء مصنع للبتروكيماويات في بندر شابور (بندر إمام) في نيسان ١٩٧٣م وقد أدى اندلاع الحرب الإيرانية-العراقية في أيلول ١٩٨٠م إلى وضع اليابان في موقف محرج حيث توقعت الشركات اليابانية أن الأوضاع في إيران سوف تعود للاستقرار بعد الثورة الإيرانية لكنها ازدادت سوءاً بسبب الحرب، كما أن اليابان كان لديها علاقات اقتصادية مع كل من إيران والعراق، وكانت الصعوبة تكمن في الحفاظ على موقف محايد من الحرب، وتسببت الحرب بأضرار جسيمة

(٢١٠) موقع شركة أدما المحدودة على الشابك <http://www.adma-opco.com>

للاستثمارات اليابانية في إيران وكذلك للمشاريع المشتركة، فعلى سبيل المثال تم قصف مصنع البتروكيماويات (IJPC) ما يزيد على عشرين مرة من قبل القوات الجوية العراقية، وبالتالي بقي المصنع غير مكتمل، وأخيراً وفي تشرين الثاني ١٩٨٩م انسحبت الشركات اليابانية تماماً من المشروع ودفعت ١٣٠ بليون ين للشركة الوطنية الإيرانية كتسوية نهائية.^(٢١)

٤- حقل آزاديجان الإيراني.

عندما خسرت اليابان في شباط عام ٢٠٠٠م امتياز شركة الزيت العربية الذي منح لها منذ عام ١٩٥٧م ضمن حقل الخفجي في المنطقة السعودية- الكويتية المحايدة دفع ذلك اليابان في محاولة منها لتعويض الخسارة إلى مغالبة إيران لكسب حقوق حقل آزاديجان الإيراني، وكان الكونسورتيوم الدولي الياباني الذي ضم كلاً من شركة جابان بتروليم اكسبلوريشن وشركة انبكس كورب وشركه تومين كورب في مقدمة الشركات التي وافقت على المشاركة في استثمار حقل آزاديجان لكن مشكلة الملف النووي الإيراني بدأت تلقي بظلالها على العلاقات الاقتصادية بين البلدين حالت دون إتمام التوقيع النهائي لعقد الاستثمار، فبينما كان من المنتظر أن يتم التوقيع النهائي على عملية تطوير حقل آزاديجان النفطي في ٣٠ حزيران ٢٠٠٣م بصفقه تصل قيمتها إلى نحو ملياري دولار أمريكي، تأخر هذا التوقيع لدرجة أن وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحی قام بزيارة عاجلة لطوكيو في نهاية شهر آب ٢٠٠٣م لحث اليابان على تجاهل الضغوط الأمريكية؛ ومع توقيع إيران للبروتوكول في ١٨ كانون أول ٢٠٠٣م، استجابت الحكومة اليابانية وأكدت نيتها الاستمرار في تطوير الحقل، إلا أنها عادت للقول في بداية عام ٢٠٠٤م بأن محادثات الكونسورتيوم الياباني بشأن تطوير حقل آزاديجان تعثرت بسبب خلافات حول الجدوى الاقتصادية للمشروع وأن الأمر قد يحتاج لطرف ثالث لكسر هذا الجمود، وبدا أن هذه وسيلة يابانية لمحاولة توزيع المخاطر على أكثر من طرف وعدم الدخول وحدها في جدال مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تطوير الحقل، وفعلاً أعلن المسؤولون الإيرانيون التوقيع في شهر شباط على الاتفاق النفطي لتطوير النصف الجنوبي من حقل آزاديجان بقيمة

(21) Kaoru Sugihara and J.A.Alla, Japan in the contemporary Middle East, the SOAS Centre of Near and Middle Eastern Studies, London, 1993, p. ٨١

ملياري دولار المتفق عليها منذ البداية، وكان نصيب اليابان ٧٥% من إجمالي الأسهم، وهو ما يعد أضخم اتفاقات النفط الدولية في إيران منذ قيام الثورة في عام ١٩٧٩م، وبسبب الخلاف الدولي حول البرنامج النووي الإيراني وتماشياً مع الحزمة الأولى من العقوبات الدولية التي صدرت في عام ٢٠٠٦م قامت شركة إينبكس بتخفيض حصتها بشكل جذري في العام نفسه من ٧٥% إلى ١٠%، واستمر سيل الزيارات الإيرانية إلى اليابان خلال السنتين التاليتين للتخفيف من نتائج العقوبات الدولية الجديدة، كما قام كبير مستشاري الرئيس نجاد المستشار محيي سمارة هاشمي بزيارة لليابان في كانون الثاني عام ٢٠٠٩م، إلا أن الضغوط الأمريكية كان لها القول الفصل في تحديد العلاقة الاقتصادية بين البلدين حيث أعلنت المجموعة النفطية اليابانية "إينبكس" في تشرين الأول ٢٠٠٩م الانسحاب من أكبر حقل نفطي إيراني في قرار ناتج على الأرجح عن حرصها على عدم إدراجها على قائمة شركات تخضع لعقوبات أمريكية واستجابة للحزمة الرابعة من العقوبات الدولية المفروضة على إيران، بالنظر إلى أن استمرارها في المشاركة ولو بنسبة ضئيلة في تطوير هذا الحقل النفطي الضخم كان يهدد بإدراجها على اللائحة السوداء الأمريكية لشركات تتعامل مع الجمهورية الإسلامية، مما كان سيحد من إمكانية وصولها إلى السوق الأمريكية وإلى مناطق أخرى من العالم.(٢١٢)

وبالرغم من أهمية هذه الاستثمارات اليابانية في منطقة الخليج العربي ومحاولة كلا الطرفين تحسين شروطها وإمكانيات نجاحها واستمرارها؛ مازالت هناك تعقيدات تواجه المستثمر الياباني في هذه المنطقة أهمها: الإجراءات والقيود المفروضة على حياة الأجني، ومن ثم المناخ الاستثماري لاسيما في الدول الخليجية ناهيك عن الصراعات التي تشهدها الساحة العربية خلال هذه المدة، وبالمجمل نستطيع القول أن الاستثمارات اليابانية في المنطقة العربية، وفي منطقة الخليج العربي بوجه خاص، تبقى دون المأمول، وذلك بالنظر إلى أن الحكومة اليابانية لا تحث المستثمرين على الاستثمار في منطقة بعينها، وإنما تترك لهم حرية الخيار، لذلك فإن أي تطور ملحوظ في حجم الاستثمارات اليابانية في الخليج، يظل رهناً بإرادة المستثمرين اليابانيين، ومن هنا تبدو أهمية تواصل الحوار بين الخليجيين واليابانيين، وتوجيه الدعوات لرجال الأعمال اليابانيين لزيارة المنطقة، وتشجيعهم على الاستثمار عبر تسهيل سبل الاستثمار أمامهم.

(212) N. kondo, diplomatic and commercial relations with Iran ,p16.

كما أن دول الخليج تفتقر للعوامل الأساسية التي تدفع الشركات اليابانية للاستثمار يأتي في مقدمتها عدم وجود مكاتب لهذه الدول في اليابان لجذب الاستثمارات اليابانية المباشرة، كما أن اليابان أصبحت أكثر حذراً في الاستثمار بعد التجربة الفاشلة لمشروع البتروكيماويات الإيراني (IJPC) والذي تسبب بخسائر فادحة للشركات اليابانية؛ بسبب عدم الاستقرار السياسي للمنطقة، وهناك عوامل خاصة تتعلق بطبيعة الشركات اليابانية، والتي تختلف عن الشركات الأوروبية والأمريكية حيث تأخذ الشركات اليابانية وقتاً طويلاً جداً للتوصل إلى قرارات نهائية.^(٢١٣)

ومن جهة أخرى، ينبغي على دول الخليج أن تلتفت إلى سن تشريعات اقتصادية جديدة، ووضع تسهيلات كبيرة، تمثل نوعاً من الحافز الاقتصادي لجذب الاستثمارات اليابانية، وتشجيعاً للقطاع الصناعي الاستثماري في اليابان على المضي إلى الخليج العربي لا لفتح أسواقها أمام منتجاتها فقط، ولكن أيضاً لخلق بني إنتاجية صناعية تمثل امتداداً للشركات اليابانية الكبرى، بالشروط التي تضمن استقلالية القرار الخليجي، وبشروط أخرى مركبة تتعلق بمشروع تنموي خليجي يحجب الآفاق بحرية وحياد وبفهم قائم على التعاون والتبادل، لا على الاحتكار وخلق القابلية للتأثير على القرار السياسي.^(٢١٤) وإذا نظرنا إلى سياسة اليابان الاستثمارية في منطقة الخليج بكل تجرد يمكننا ملاحظة تشابه أهدافها مع نظرياتها الغربية من حيث مقايضة الثروات النفطية بإقامة مشاريع مشتركة يكون المستفيد منها بديهاً دول الشركات المنفذة لهذه المشاريع من خلال تأمين عقود ضخمة لها مما يساهم في تطويرها وزيادة أرباحها وتوسيع أعمالها، مما يعود بالنفع على اقتصاديات دولها، ويجب أن لا يغيب عنا أيضاً أن دول الخليج تقوم بمقايضة سلع غير متجددة بخبرات متجددة.

(213) Promotion of Private Investment in the middle East, Training and education in international affairs :Japan, Palestine and the Middle East (1999), p. 5.

(٢١٤) البستكي، اليابان والخليج، ص ٢٠٧.

٣- التجارة اليابانية مع دول الخليج العربي.

تعدّ التجارة من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تتميز بها منطقة الخليج العربي، وكان نوع هذه التجارة مع اليابان قد تحدد تبعاً لحاجة كل من الطرفين للآخر، وقد جاءت تجارة الموارد الطبيعية كالنفط والغاز في مقدمة التفاعلات التجارية المتبادلة، كما بدأت التجارة السلعية غير النفطية تأخذ أهمية أكبر هي الأخرى وزاد من هذه الأهمية ارتفاع مستوى المعيشة، وتنوع السلع والخدمات في منطقة الخليج العربي. فبالنسبة للتجارة النفطية فقد فرض تغير اعتماد اليابان على موارد الفحم المحلية التي ظلت قائمة حتى أواخر الخمسينيات لصالح الاعتماد على الموارد النفطية بداية منذ أوائل الستينيات وحتى الآن فرض على اليابان التوجه إلى أهم موردي الطاقة العالمية، والتي تأتي في مقدمتها دول الخليج العربي التي تملك الاحتياطات الضخمة والمضمونة والاعتماد عليها للوفاء بمتطلبات اليابان الهائلة من الطاقة باعتبارها من أهم الدول الصناعية العالمية، ومن هنا استأثرت التجارة النفطية بحصة الأسد من إجمالي حجم التجارة بين المنطقتين، وقد اكتسب هذا النوع من التجارة أهمية خاصة منذ الأزمة النفطية في عام ١٩٧٣م، وأخذ مناحي متصاعدة شجع على ذلك قدرة اليابان على تخطي شركات النفط الكبرى والتعامل المباشر مع دول المنطقة، وكذلك رغبة دول الخليج بالتححرر من قيود هذه الشركات، والتي كانت تمثل بنظرهم شكلاً آخر من أشكال السيطرة الاستعمارية بغطاء اقتصادي؛ لذلك بدأ حجم التجارة النفطية بالنمو خلال سنوات السبعينيات ويوضح الجدول التالي هيكل واردات اليابان النفطية من الخليج العربي ونسبتها المئوية من مجمل وارداتها النفطية.^(٢١٥)

العام	إيران	السعودية	الكويت	المنطقة المحايدة	أبو ظبي	عمان	دول أخرى
١٩٧٣م	٣٣.٤	١٨.٧	٨.١	٥.٨	٩.١	٢.٢	٠.٨
١٩٧٤م	٢٥.٦	٢٢.٤	٩.٣	٥.٦	١٠.٧	١.٩	١.٥
١٩٧٥م	٢٤.٨	٢٥.٥	٨.٦	٥.١	٩.٢	—	٥.٠
١٩٧٦م	٢٠.١	٣٠.٧	٦.٦	٤.٢	١١.٤	—	٦.٣

(٢١٥) البستكي، اليابان والخليج، ص ١٩٤.

ونستطيع أن نلاحظ تفوق إيران على جميع الدول الخليجية العربية في عام ١٩٧٣م ويعود ذلك إلى استفادة إيران من سياسة الحظر النفطي العربية على اليابان حيث أصبحت بديلاً لا غنى عنه، ولكن مع زوال هذا الحظر عادت نسبة الواردات العربية للارتفاع مجدداً بشكل كبير على حساب الواردات الإيرانية ولاسيما في الأعوام التالية.

كما استمر حجم التجارة النفطية بين دول الخليج العربي واليابان بالنمو خلال فترة الثمانينيات بفعل تطور القاعدة الصناعية لليابان، ونجاح دول الخليج العربي بالوفاء بمتطلبات الشركات اليابانية المتزايدة، رغم تأثر الإمدادات النفطية خلال حرب الخليج الأولى، ولاسيما بالنسبة للعراق وإيران فقد لجأت اليابان إلى الاعتماد على دول خليجية أخرى كالمملكة العربية السعودية لسد النقص في الإمدادات النفطية، ويظهر الجدول التالي إجمالي واردات النفط اليابانية من منطقة الخليج العربي منذ بداية السبعينيات وحتى أواخر الثمانينيات مقدراً بملايين الدولارات.^(٢١٦)

الدولة	١٩٧٠م	١٩٨٠م	١٩٨٥م	١٩٨٩م
إيران	١.٤٦٩.٧٢٦	٢٦٧.٨٩٥	٢٤٦.٤٦٦	٢٩٢.٩٤٨
السعودية	٤٨٩.٥١٢	١.٣٩٧.٣٥٧	٥٩٤.٠٠٠	٤٧٢.٢٥٩
المنطقة المحايدة	٣٤٩.٠١٩	٢٣٥.٠٤٣	٢٢١.٥٨٦	١٩٩.٢٩٣
الكويت	٢٨٦.٨١١	١٣٧.٠٦٤	٤٤.٤٤٨	١٦٦.٧٢٤
العراق	—	٣٢٩.٥٠١	٧١.٦٠٣	٢١٦.٨٦٢
الإمارات	١٦٢.٩٣٥	٦٠٤.١٦٣	٧٢٧.٧٩٣	٧٣٧.٤١٤
قطر	٣.٥٠٢	١١٠.١٧٣	١٩٩.٠٥٣	٢١٣.٠٨٦
عمان	٩٢.٩١٢	١٣٧.٩٢٦	٣٠٢.٠١٧	٢٥٤.٨٨٠

ونستطيع أن نلاحظ بوضوح الانخفاض الحاد في واردات النفط اليابانية من إيران والعراق نتيجة التأثير بظروف الحرب القاسية بين البلدين.

(216) The Japanese Approach To The Contemporary Middle East, The Japan Research Centre and The Center OF Near and Middle Eastern Studies, October 1990, p.39.

ورغم المشكلات الاقتصادية التي واجهت اليابان في التسعينيات وخاصة ارتفاع أسعار النفط ودخول الاقتصاد الياباني في مرحلة الركود والتراجع فيما سمي "بالأزمة العجيبة" نتيجة تبدل قواعد اللعبة الاقتصادية الناجم عن العولمة، وتزعزع النموذج الياباني بعد انطلاق فقاعات المضاربة في أسواق الأوراق المالية والعقارية التي أدت إلى ذبول حيوية الاقتصاد الياباني^(٢١٧) ظلت اليابان محتفظة بموقعها كأكبر شريك تجاري لدول الخليج العربي، حتى أنها أزاحت أوروبا لسنوات عن هذا الموقع، وبحسب تقرير أصدرته "منظمة أونكتاد" فإن ١٧% من صادرات دول الخليج تذهب إلى اليابان، أي ما يعادل نحو ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج^(٢١٨) ويظهر الجدول التالي حجم التجارة الخارجية لليابان مع دول الخليج العربي بملايين الدولارات خلال أعوام (١٩٨٩-١٩٩٥م).^(٢١٩)

الإمارات	السعودية	الكويت	إيران	الأعوام
١.٢٨٩	٢.٧٥٠	٦٦٨	٩١٩	١٩٨٩م
١.٥٥٣	٣.٣٥٠	٤١٨	١.٦٢٠	١٩٩٠م
٢.٥١٨	٣.٩٠٢	٤٣٧	٢.٤٧٦	١٩٩١م
٢.٧٣٠	٤.٨٤٣	٧٦٦	١.٦٥٣	١٩٩٢م
٢.٥٤٨	٤.١٠٧	٩٧٤	١.٤٦٠	١٩٩٣م
٢.٢٥٠	٣.٢٤٦	٦٨٠	٩١٤	١٩٩٤م
٢.١٠٥	٢.٧٠٤	٦٢٣	٦٦٣	١٩٩٥م

نستطيع أن نلاحظ ارتفاع نسبة الواردات بشكل كبير بالنسبة لمعظم الدول على الرغم من حدوث حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١م والذي يبدو أنها كانت ذات تأثير محدود للغاية على دول المنطقة باستثناء العراق.

فبالنسبة للمملكة العربية السعودية تعدّ اليابان أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة، فهي تعدّ ثاني أكبر شريك تجاري لها حيث بلغ إجمالي التجارة بين البلدين ما يقرب من ١٥ مليار دولار في عام

(٢١٧) فير، ايفلين دوريل: الاقتصاد الياباني، تعريب: صباح كعدان، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٠م، ص ٦٧.

(٢١٨) المرهون، الخليج والدور الياباني الجديد، ص ٢.

(219) sezai Qzcelik, the Japanese Foreign Policy of the Middle East Between 1904-1998, cankiri Karatekin University, Humanity & Social Sciences Journal, 2008, p.140.

١٩٩٧م، ثم انخفض معدل النمو إلى ١١.١ مليار دولار في عام ١٩٩٨م، ويعود هذا الانخفاض أساساً إلى انهيار أسعار النفط لأن معظم الصادرات من المملكة العربية السعودية تتكون من النفط والمنتجات النفطية، ويظهر الجدول التالي حجم التجارة بين اليابان والمملكة العربية السعودية خلال سنوات التسعينيات مقدراً بملايين الدولارات.(٢٢٠)

١٩٩٩م	١٩٩٨م	١٩٩٧م	١٩٩٦م	١٩٩٥م	
٣٣٢٣	٣٩٩٢	٣٠٧٢	٣٠١٠	٢٧٠٤	صادرات اليابان للمملكة
٨٣٩٤	٧١٧٦	١١٨٨٦	١٠٦٧٢	٩٧١٨	واردات اليابان من المملكة
٥٠٧١-	٣١٨٤-	٨٨١٤-	٧٦٦٢-	٧٠١٤-	الميزان التجاري
١١٧١٧	١١١٦٨	١٤٩٥٨	١٣٦٨٢	١٢٤٢٢	إجمالي التجارة

ويمكن أن نلاحظ أن الميزان التجاري هو لصالح المملكة العربية السعودية، ومن المرجح أن اليابان سعت إلى زيادة وارداتها النفطية نظراً لقدرة المملكة على استيعاب الطلبات المتزايدة للشركات اليابانية من جهة، وإلى تميز المملكة بالاستقرار السياسي، ونجاحها في عدم التطور المباشر في الصراعات التي شهدتها المنطقة.

كما بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو ٤٥.٦ مليار دولار، ويبلغ عدد المشاريع المشتركة في المملكة أربعة وعشرين مشروعاً، يتجاوز تمويلها ١١.٩ مليار دولار، وتشير البيانات الرسمية إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين تطور بشكل متنامي وبمتوسط نمو سنوي بلغ أكثر من ١٠% خلال السنوات العشر الأخيرة ما عدا عام ٢٠٠٩م الذي شهد انخفاضاً كبيراً في حجم التجارة بين البلدين بلغت نسبته ٥٧% مقارنة بعام ٢٠٠٨م، وذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية ورافق ذلك بتدهور أسعار النفط، كما أن السعودية تعدّ المورد الرئيس للنفط للسوق الياباني، حيث تستورد اليابان حالياً نحو ١.٣ مليون برميل من النفط يومياً من المملكة العربية السعودية، أي أكثر من ٣١% من

(٢٢٠) صندوق النقد الدولي، إحصاءات التجارة للأعوام (١٩٩٥-١٩٩٩م).

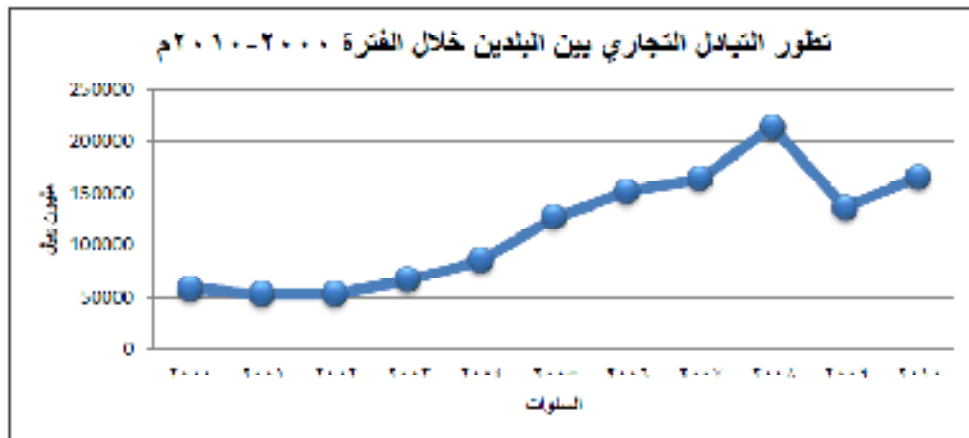
إجمالي واردات اليابان من النفط، وبلغت قيمتها ما يقرب من ٣٣ مليار دولار سنوياً، وبذلك تعدّ اليابان الشريك الاستراتيجي الأهم والمستورد الأول من المملكة، كما تشكل الصادرات السعودية إلى اليابان ما نسبته ١٤.٤% من إجمالي صادرات المملكة وفق بيانات ٢٠٠٩م، ويعد النفط الخام ومنتجاته السلعة الرئيسة في هيكل السلع المصدرة لليابان، حيث شكلت ما نسبته ٩٩% من الصادرات لليابان، أما أهم تلك الصادرات فهي المنتجات البتروكيميائية مثل الميثانول والبولي إيثيلين، وكلور الايثيلين.^(٢٢١)

أما بالنسبة للتجارة السلعية غير النفطية فتعدّ المملكة ثاني أكبر شريك تجاري لليابان وقد بدأ هذا النوع من التجارة بالنمو بعد أن قام البلدان بتوقيع اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني في عام ١٩٧٥م، وقد بلغ إجمالي حجم التجارة أكثر من خمسة مليارات دولار تتكون بمعظمها من واردات المملكة من السيارات والآلات والسلع الاستهلاكية المعمرة كما تتكون من واردات اليابان من المعادن السعودية،^(٢٢٢) وبحسب تقرير التبادل التجاري بين المملكة وشركائها التجاريين الرئيسيين بلغت الواردات السعودية من اليابان ٢٩.٩ مليار ريال في عام ٢٠٠٧م، بتحسّن بلغت نسبته ١٠% مقارنة بعام ٢٠٠٨م، وقد شكلت سيارات الجيب النصيب الأكبر من إجمالي السلع المستوردة من اليابان بما نسبته ١٦.٤%، تأتي بعدها سيارات خاصة بنسبة ١١.٥% من إجمالي واردات المملكة من اليابان، إضافة إلى إطارات السيارات وقطع غيارها، ويظهر الجدول التالي حجم التبادل التجاري بين اليابان والمملكة العربية السعودية بملايين الريالات.^(٢٢٣)

(٢٢١) واقع وآفاق العلاقات التجارية والاستثمارية بين المملكة العربية السعودية وإمبراطورية اليابان، تقرير لمجلس الغرف السعودية، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، كانون الثاني، ٢٠١٢م، ص ٣.

(222) Christopher M. Davidson, Persian Gulf-Pacific Asia Linkages in the Twenty-First Century, Durham University, 2010, p.12

(٢٢٣) واقع وآفاق العلاقات التجارية والاستثمارية بين المملكة العربية السعودية وإمبراطورية اليابان، ص ٤.



ونستطيع أن نلاحظ الارتفاع التدريجي لحجم التبادل التجاري بداية من عام ٢٠٠٠م حيث يبدو أن البلدين نجحا في تجاوز أزمة إلغاء عقد اليابان في شركة العربية للزيت خلال العام نفسه، ويمكن أن يعود ذلك إلى استفادة المملكة من مشكلات إيران السياسية وما نجم عنها من فرض العقوبات الاقتصادية عليها، فانعكس ذلك على حجم التجارة مع المملكة العربية السعودية والذي وصل ذروته في عام ٢٠٠٨م.

أما بالنسبة لإيران فخلال فترة السبعينيات شهدت العلاقات التجارية نمواً كبيراً فخلال هذه الفترة كانت اليابان ثالث أكبر مستورد للمنتجات الإيرانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا الغربية، وأكبر مستورد للنفط الإيراني في العالم، ويظهر الجدول التالي حجم الواردات والصادرات اليابانية-الإيرانية في منتصف السبعينيات. (٢٢٤)

الواردات والصادرات الإيرانية من وإلى اليابان خلال ١٩٧٦م					
الواردات	بالألف دولار	النسبة المئوية	الصادرات	بالألف دولار	النسبة المئوية
آلات	٥٨٢,٦٤٢	٣٤,١	نفط	٤,١٩٠,٠٥١	٩٤,٢
صناعات فولاذية	٥٥٣,٠٤٠	٣٢,٤	منتجات نفطية	١١٤,٣٤٢	٢,٦

(224) N. Kondo, diplomatic and commercial relations with iran, p14.

٢,١	٩٥,٢١٠	غاز طبيعي	١٣,٥	٢٣٠,١٨١	سلع نسيجية
٠,٢	٩,١٨٤	مواد غذائية	٦,٠	١٠٢,٣٧٩	سلع معدنية
٠,٩	٣٩,٢٩٠	مواد أخرى	٤,٥	٧٥,٩٤٤	إطارات داخلية
			٩,٥	١٦٢,٣٧٤	مواد أخرى
١٠٠,٠	٤,٤٤٨,٠٧٧	الإجمالي	١٠٠,٠	١,٧٠٦,٥٦٠	الإجمالي
(المصدر: منظمة التجارة الخارجية اليابانية ١٩٧٧)					

ومن المرجح أن نمو العلاقات التجارية بين البلدين خلال هذه الفترة يعود بشكل أساسي إلى العلاقات الإيرانية-الأمريكية الجيدة في عهد الشاه.

وفي نيسان عام ١٩٧٣م تم تأسيس (IJPC) مناصفة بين الشركة الوطنية الإيرانية للبتر وكيموايات (NPC) ومجموعة من الشركات اليابانية تتزعمها شركة ميتسوي حيث بلغ رأس مال المشروع في المرحلة الأولى ٦٠٠ مليون دولار، وتم البدء ببناء المصنع في أيلول عام ١٩٧٦م حيث استخدمت الشركة المنفذة أكثر من ٣٠٠٠ عامل ياباني فضلاً عن العمال الإيرانيين والكوريين، وفي كانون الثاني ١٩٧٧م أسست الحكومة اليابانية قنصلية تابعة لها في مدينة كرمنشاه لخدمة رجال الأعمال والعمال اليابانيين، ومنحت قرضاً بقيمة ٢٨.٨ مليار ين لإيران، كما منحت قرضاً آخر في آذار ١٩٧٦م بغية معالجة مشكلة زيادة تكاليف الإنشاءات وبناء محطة جديدة، وقد شملت المشاريع المشتركة بناء اثنين من المصانع من قبل شركة توشيبا راسست ومصنع الإطارات الذي أقامته شركة بريد جستون في شيراز، كما كانت شركة فارس توشيبا تحتكر سوق المراوح الكهربائية في إيران واحتكرت شركة مصباح فارس توشيبا التي تحظى بحصة سوقية تصل إلى ٥٠٪ سوق المصابيح الكهربائية ومصابيح النيون، بالإضافة إلى ذلك، نظم موظفون من المؤسسة الاستشارية مشروعاً لاستصلاح بحيرة هامون، وانعكس ذلك بشكل كبير على حجم الإجمالي التجاري بين البلدين، وازداد تطور العلاقات التجارية بين البلدين بزيارة رئيس الوزراء الياباني تاكيو فوكودا لإيران في أيلول ١٩٧٨م حيث اتفق الطرفان في بيان مشترك على وجوب استمرار اليابان باستيراد المنتجات الإيرانية بصورة منتظمة، واستمرار اتفاقية التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا.^(٢٢٥)

(225) N. Kondo, diplomatic and commercial relations with Iran ,p16.

في شباط ١٩٧٩م وبعد أن اعترفت الحكومة اليابانية رسمياً بالحكومة الإيرانية الجديدة، استؤنفت في آذار صادرات النفط الإيرانية إلى اليابان، كما قررت الحكومة اليابانية دعم مشروع (IJPC) واعتباره مشروعاً وطنياً، ورغم الثورة والحرب العراقية-الإيرانية ظلت اليابان شريكاً تجارياً حقيقياً لإيران، وبين عامي (١٩٨٣-١٩٨٤م) كانت اليابان ثاني أكبر دولة مصدرة لإيران بعد ألمانيا الغربية، كما كانت أكبر مستورد من إيران في الوقت نفسه، ويظهر الجدول التالي حجم الواردات والصادرات الإيرانية-اليابانية خلال منتصف الثمانينيات.^(٢٢٦)

الواردات والصادرات الإيرانية من وإلى اليابان خلال عام ١٩٨٤م					
الواردات	بالألف دولار	النسبة المئوية	الصادرات	بالألف دولار	النسبة المئوية
آلات	٩٩٠,٢٤٥	٥٨,٥	النفط	٢,٨١٥,٩٨٦	٩٨,٢
سلع نسيجية	٢٣٩,٠١٩	١٤,١	منتجات نفطية	٣٢,٥٩٢	١,١
صناعات فولاذية	١٩٢,٧٧٨	١١,٤	مواد معدنية	١١,٧٦٦	٠,٤
منتجات كيميائية	٦٩,٨٥٣	٤,١	مواد غذائية	٣,٠٧٩	٠,١
سلع معدنية	٣٦,٧٤٤	٢,٢	مواد أخرى	٥,٤٢٦	٠,٢
مواد أخرى	١٦٣,٤٨٤	٩,٧			
الإجمالي	١,٦٩٢,١٢٣	١٠٠,٠	الإجمالي	٢,٨٦٨,٨٤٩	١٠٠,٠
(المصدر: الخدمة العالمية للمعلومات الاقتصادية)					

ويمكن ملاحظة حجم التجاري الكبير بين الدولتين وربما يكون ذلك نتيجة للطلب الإيراني الشديد على الآلات وقطع الغيار اليابانية نتيجة تعرض الكثير من منشأها النفطية للقصف العراقي من جهة، وقيام إيران بخفض أسعار نفطها الخام من جهة أخرى. وبعد نهاية الحرب بين إيران والعراق في عام ١٩٨٨م استعادت الصادرات اليابانية إلى إيران مستواها الذي كانت عليه قبل الثورة، وبقيت اليابان ثاني أكبر دولة مصدرة لإيران بعد ألمانيا حتى العام ١٩٩٥م، ومنذ ذلك الحين حافظت اليابان على المرتبة الأولى بين الدول المستوردة من إيران على الرغم من أنها لم تستعد مستوى ما قبل الثورة إلا بعد عام ٢٠٠٣م، وبالرغم من أن العلاقات السياسية كانت ملائمة بين البلدين نسبياً في هذه الفترة

(226) N. Kondo, diplomatic and commercial relations with Iran.P17.

ولاسيما بعد أن قامت اليابان في عام ١٩٩٣م بمنح إيران قرضاً بقيمة ٣٨ مليار ين لبناء سد كارون الرابع؛ إلا أن قانون داماتو (٢٢٧) الذي أقرته الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٦م والذي فرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تتعامل مع كل من إيران وليبيا بقيمة أكبر من ٤٠ مليون دولار سنوياً وهو مبلغ هزيل لا يفي بحاجات إيران لتطوير صناعة النفط والغاز فيها؛ وهذا ما منع اليابان من إقامة علاقات تجارية أوثق مع إيران، ويظهر الجدول التالي نمو حجم الواردات والصادرات اليابانية-الإيرانية في منتصف التسعينيات بآلاف الدولارات. (٢٢٨)

الواردات والصادرات الإيرانية من وإلى اليابان خلال ١٩٩٤م					
الواردات	بالألف دولار	النسبة المئوية	الصادرات	بالألف دولار	النسبة المئوية
آلات	٦٢٢,٢٠٠	٦٨,٣	النفط	٢,٦٣٦,٢٠٠	٩٥,٦
منتجات فولاذية ومعدنية	١١٧,٣٠٠	١٢,٩	سلع نسيجية	٤٠,٥٠٠	١,٥
منتجات كيميائية	٨٣,٣٠٠	٩,١	مواد الغذائية	٣٦,٧٠٠	١,٣
سلع نسيجية	٣,٩٠٠	٠,٤	منتجات معدنية	١٩,٠٠٠	٠,٧
مواد أخرى	٨٤,٢٠٠	٩,٣	مواد أخرى	٢٥,٩٠٠	٠,٩
الإجمالي	٩١٠,٩٠٠	١٠٠,٠	الإجمالي	٢,٧٥٨,٣٠٠	١٠٠,٠
(المصدر: الخدمة العالمية للمعلومات الاقتصادية)					

(٢٢٧) قانون داماتو وهو القانون الذي وضعه عضو مجلس الشيوخ لولاية نيويورك الفونسو داماتو المعروف بميله اليهودية الليكودية، ونسب القانون إليه بعدما نال موافقة مجلس الشيوخ؛ ويلزم قانون «داماتو» رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبتين يختارهما من لائحة تتضمن ستة بنود، ضد كل شركة أجنبية تستثمر على الأقل ٤٠ مليون دولار خلال فترة عام واحد في قطاعي النفط والغاز في الجمهورية الإسلامية في إيران وليبيا. علماً أن مجلس النواب الأميركي أقر بالإجماع قانون «داماتو» بعد أسبوع واحد من مصادقة مجلس الشيوخ عليه. أنظر: الموسوعة العالمية الحرة، العلاقات الأمريكية-الإيرانية، قانون داماتو، ص ٥.

(228) N. Kondo, Diplomatic And Commercial Relations With Iran ,P19.

ويمكن أن نلاحظ من خلال المقارنة بين حجم التبادل التجاري خلال عام ١٩٨٤م في الجدول السابق وبين الحجم التجاري بين البلدين خلال عام ١٩٩٤م في الجدول التالي أن الحجم التجاري لم يرتفع بشكل ملموس وأغلب الظن أن السبب في ذلك يعود إلى الأضرار الجسيمة التي لحقت بمصافي النفط الإيرانية ولاسيما في جزيرة خرج الذي يصدر منها النفط الإيراني بالإضافة إلى تدمير مصفاة عابدان التي كانت تعد من أكبر مصافي النفط في العالم والتي تحتاج على الأقل إلى عشرة سنوات لإعادة صيانتها.

أما بالنسبة للتجارة غير النفطية فقد بقيت الجهود الإيرانية لتصدير السجاد والمنسوجات عنصراً أساسياً بالإضافة إلى المواد الغذائية مثل الفستق، كما ظهر أن حجم المنسوجات اليابانية من السلع التي كانت تشكل فيما مضى مادة رئيسية من الواردات الإيرانية قد انخفض بشكل كبير، وفي عام ١٩٩٩م قررت الحكومة اليابانية منح إيران قرضاً إضافياً بقيمة ٧,٥ مليار ين لمشروع سد كارون الرابع، وفي تشرين الأول ٢٠٠٠م تم إعلان بيان مشترك مُنحت اليابان بموجبه حقوق الاستخراج الأولي لحقل نفط آزاديجان في حين تعهدت اليابان بتقديم ٣٠ مليار دولار لإيران سلفاً لمدة ثلاث سنوات عن قيمة واردات النفط علماً أن هذه الفترة شهدت توتراً في العلاقات اليابانية مع كل من السعودية والإمارات، ولقد تغير هيكل التجارة اليابانية الإيرانية الهامشية منذ فترة الثمانينيات، ومع ذلك فإن مجموع الصادرات الإيرانية إلى اليابان خلال منتصف العقد الأول من القرن الحالي تجاوز ضعف تلك التي كان عليها في فترة التسعينيات.^(٢٩)

كما تم الإعلان في شهر آذار ٢٠٠٤م عن أن البنك الياباني للتعاون الدولي التابع للدولة إضافة إلى بنوك تجارية يابانية سيقوم بتقديم قرض بقيمة ١.٢ مليار دولار لإيران مقابل إمدادات نفطية، وقال المتحدث باسم البنك الياباني للتعاون الدولي إن البنك سيقدم ٨٥% من القرض فيما تتكفل أربعه بنوك تجارية يابانية أخرى بتقديم باقي القرض، وأضاف أن القرض سيقدم لإيران بشكل رسمي لاحقاً، وهي المرة الثانية التي تقدم فيها اليابان قرضاً لإيران مقابل نفط خام، إذ أنها أقرضتها ثلاثة مليارات دولار عام ٢٠٠١م، وأضاف المتحدث بأن القرض سيقدم لشركة النفط الوطنية الإيرانية التي ستقوم بتوريد كميات من النفط لشركات تجارية يابانية ستولى بدورها سداد دفعات للبنك الياباني، ونتيجة

(229) N. Kondo, Diplomatic And Commercial Relations With Iran ,P.20.

لذلك شهدت الحركة التجارية بين البلدين نمواً ملحوظاً خلال هذه الفترة، ويظهر الجدول التالي قيمة ونسبة الواردات الإيرانية-اليابانية خلال منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.^(٢٣٠)

الواردات والصادرات الإيرانية من وإلى اليابان خلال ٢٠٠٤م					
الواردات	بالألف دولار	النسبة المئوية	الصادرات	بالألف دولار	النسبة المئوية
آلات	٦٣٩,٣٠٠	٥٧,٢	النفط	٧,٩٦٤,٧٠٠	٩٦,٤
منتجات فولاذية/معدنية	٢٨٩,٩٠٠	٢٦,٠	غاز طبيعي	٢٠٠,٦٠٠	٢,٥
منتجات كيميائية	٤٩,٥٠٠	٤,٤	سلع نسيجية	٢٥,٥٠٠	٠,٣
مواد نسيجية	٤٣,٩٠٠	٣,٩	مواد غذائية	١٠,٥٠٠	٠,١
مواد أخرى	٩٤,٥٠٠	٨,٥	مواد أخرى	٥٨,٧٠٠	٠,٧
الإجمالي	١,١١٧,١٠٠	١٠٠,٠	الإجمالي	٨,٢٦٠,٠٠٠	١٠٠,٠
المصدر: خدمة المعلومات الاقتصادية العالمية					

ونستطيع القول إن حجم التجارة النفطية خلال هذه الفترة عاد إلى ما كان عليه قبل الحرب العراقية-الإيرانية ويعود ذلك لمساهمة اليابان بإعادة تأهيل المنشآت الإيرانية وتوقيع عقد آزاديجان في عام ٢٠٠٠م الذي وفر لإيران المال والخبرة اليابانية من خلال آلاف الخبراء اليابانيين العاملين في تلك المنشآت.

أما بالنسبة للعلاقات التجارية بين اليابان ومملكة البحرين فتعدّ البحرين أصغر شريك تجاري لليابان بين دول الخليج العربي، ومع ذلك تعدّ اليابان الشريك التجاري الرئيس للبحرين وتحوز على ٨٠% من تجارة البحرين مع العالم، ولقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦م لتحتل بذلك المرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، كما أن تجارتها تزايدت بشكل ملحوظ من ٧٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٧م إلى ما يقارب ١.٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٩م، حيث اشتملت واردات اليابان الرئيسية من البحرين على المنتجات النفطية والألمنيوم، وتتميز مملكة البحرين عن بقية دول المنطقة بقدرتها على تصدير الألمنيوم إلى الأسواق

(230)N. Kondo, Diplomatic And Commercial Relations With Iran, p.21.

اليابانية، كما اشتملت واردات البحرين الرئيسية من اليابان على الآلات والمعدات والسيارات، وفيما يلي عرض لحجم التبادل التجاري بين اليابان والبحرين (ملايين، آلاف الدولارات) خلال الأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٨ م).^(٢٣١)

العام	صادرات اليابان	واردات اليابان	حجم التبادل التجاري
٢٠٠٥ م	٤٣٠	٣١٧	٧٤٧
٢٠٠٦ م	٥٤٠	٥٣٨	١٠٧٨
٢٠٠٧ م	٦٧٦	٤٣٠	١٠١٠٦
٢٠٠٨ م	٩٣٢	٤١٥	١٠٣٤٧

كما قامت البحرين في سبيل زيادة صادراتها غير النفطية إلى اليابان بإنشاء اللجنة الاقتصادية المشتركة بين وزارتي المالية والصناعة البحرينية وبنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC)، كما ساعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين اليابان ومجلس التعاون الخليجي على نمو حجم هذا النوع من التجارة بين البلدين، ونتيجة لذلك بلغ حجم التبادل التجاري بين اليابان والبحرين نحو مليار دولار في عام ٢٠٠٩ م.^(٢٣٢)

كما شهدت العلاقات التجارية بين اليابان ودولة الكويت ازدهار كبيراً خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، ودخلت هذه العلاقات طوراً جديداً في بداية القرن الواحد والعشرين حيث بلغ حجم التبادل التجاري الكويتي- الياباني حسب تصريحات رئيس وزراء اليابان شيترو آبي أثناء زيارته للكويت في ١ أيار ٢٠٠٧ م حوالي ٩٣٠ مليار ين ياباني منها ٨٠٠ مليار ين صادرات كويتية ما يعني أن الميزان التجاري بين الدولتين هو لصالح الكويت، ويمكن القول إن النفط هو أساس العلاقة بين الكويت واليابان كما قال سمو الشيخ ناصر المحمد رئيس الوزراء أثناء زيارته لليابان في تموز

(٢٣١) موقع السفارة اليابانية في مملكة البحرين على الشابك، العلاقات التجارية بين اليابان ومملكة البحرين.

<http://www.bh.emb-japan.go.jp/Arbic/ArbicMain.htm>

(232) M. Davidson, Persian Gulf-Pacific Asia Linkages in the Twenty-First Century, p.12.

٢٠٠٨م، وهو تقييم يعبر عن واقع العلاقات التجارية، إذ أن ٩٩% من صادرات دول الخليج العربية (بما فيها الكويت) إلى اليابان هي صادرات نفطية تشكل حوالي ٧٢% من واردات اليابان من النفط بقيمة إجمالية حوالي ٩٢ مليار دولار، ومن خلال بيانات وزارة الصناعة والتجارة اليابانية تعد اليابان أكبر مستورد للنفط الكويتي، كما أن الكويت هي ثالث أكبر مصدر للنفط إلى اليابان، فضلاً عن أن اليابان هي ثالث أكبر مصدر للكويت، وبالإضافة إلى ذلك هناك تعاون صناعي من أهم ملامحه مشاركة شركتي ميتسوبيشي اليابانية مع شركة الخليج للاستثمار الكويتية لتنفيذ مشروع الشقيق لتوليد الكهرباء وتخليق المياه في السعودية بقيمة ١.٩٦ بليون دولار، كما وقعت الكويت واليابان في ١٧ شباط ٢٠٠٩م اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل بين الدولتين مدتها خمس سنوات، وهي اتفاقية تهدف إلى تخفيف العبء الضريبي على التجارة الكويتية - اليابانية المتبادلة، وتقر خضوع التاجر لضريبة واحدة على نشاطه وأرباحه، وذلك بعد أن بلغ حجم التبادل التجاري بين اليابان والكويت نحو ١٣.٣٩ مليار دولار عام ٢٠٠٩م. (٢٣٣)

وتصدر الإمارات العربية المتحدة الدول الخليجية من حيث حجم الصادرات إلى اليابان، إذ تمثل ٣٦% من الإجمالي التجاري، تليها السعودية بنسبة ٣٠%؛ وفي أحدث المؤشرات التجارية، ارتفعت المبادلات التجارية بين الإمارات واليابان لتصل إلى ٣٦.٦٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٥م، مقابل ٢٩.٢١ مليار دولار في العام ٢٠٠٤م، كما ارتفع التبادل التجاري بين اليابان ودولة الإمارات في النصف الأول من العام ٢٠٠٩م بنسبة ٢٣.٥%، ليصل إلى ٢٣.٧٤ مليار دولار، مقارنة بـ ١٨.٢ مليار دولار عن الفترة ذاتها من العام السابق حيث تصدر الإمارات ٨٠٠ ألف برميل من النفط لليابان سنوياً يأتي معظمه من إمارة أبوظبي حيث تتجه أكثر من ٦٠% من صادراتها إلى اليابان عن طريق شركة نفط أبو ظبي الوطنية (أدنوك) كما كانت أبو ظبي لسنوات عديدة من أهم موردي الغاز لليابان ولاسيما لشركة كهرباء طوكيو التي تشتري أكثر من ٤ ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال عن طريق شركة أبو ظبي لإسالة الغاز (أدجاز) وهي شركة تابعة لشركة (أدنوك) وتسعى اليابان لتحقيق الاستقرار في عائدات الغاز من أبو ظبي منذ انخفاض أسعار الغاز في أواخر فترة التسعينيات، أما بالنسبة للتجارة غير النفطية فتعدّ الإمارات العربية المتحدة أكبر شريك تجاري لليابان في منطقة الخليج

(٢٣٣) سليم، محمد السيد: نصف قرن من العلاقات الكويتية - اليابانية، جريدة النهار، العدد ١٢٤٦، ١٥ أيار

العربي حيث استطاعت الإمارات الاستفادة من تجربتها التاريخية في الوساطة التجارية (إعادة التصدير) ولاسيما في إمارة دبي، كما كان لنشاط إمارة أبو ظبي في مجال بناء المنشآت غير النفطية الثقيلة والصناعات ذات الصلة دوراً مهماً في نمو الحجم التجاري بين البلدين والذي بلغ ١١ مليار دولار في عام ٢٠٠٩م. (٢٣٤)

أما بالنسبة لحجم التجارة الثنائية اليابانية-العمانية التي تسيطر عليها تجارة النفط الخام والغاز الطبيعي فقد استمر في النمو بشكل مطرد على مدى العقود الماضية والذي قدر حجمها بـ ٢٨٠٣.٢٧ مليون دولار خلال النصف الأول من ٢٠٠٧م، محققاً نسبة ٥٣.٤٤٪، وزادت الصادرات اليابانية إلى السلطنة بنسبة ٤٣.١٩٪ لتبلغ ١٠٦٠.٠٤ مليون دولار استحوذت فيه صادرات معدات النقل على نسبة ٤٤.٥٣٪ لتبلغ ٨٠٤.٠٧ مليون دولار، وزاد حجم الواردات ككل من السلطنة بنسبة ٦٠.٤٢٪ لتبلغ ١٧٤٣.٢٣ مليون دولار، حيث شكل النفط الخام منها ٥٦.٩٪ بزيادة ٣٧.٤٦٪ في القيمة، وتضاعفت واردات الغاز الطبيعي من السلطنة لتصل إلى ٧٢١.٥٢ مليون دولار في ذات العام. (٢٣٥) كما وصل حجم التبادل التجاري بين اليابان و عمان إلى ذروته في عام ٢٠٠٨ فبلغ حوالي ١٠ مليارات دولار؛ بسبب ارتفاع أسعار النفط والنمو الاقتصادي السريع الذي شهدته عمان، وفي عام ٢٠٠٩ حدث انخفاض في قيمة التبادل التجاري بنسبة ٤٠٪ نتيجة تراجع في أسعار النفط، ونتيجة للأزمة المالية العالمية، أما بالنسبة للتجارة غير النفطية فقد جاءت تجارة الألمنيوم في المرتبة الأولى، بعد إقامة مصفاة الألمنيوم في صحار التي بدأت عملها في عام ٢٠٠٩م. ثم تأتي المنتجات النفطية ذات الصلة، كما تصدر السلطنة الحبار، والفاصولياء الخضراء وسمك التونة (المحمد)، ومن الجدير بالذكر أن الفاصولياء الخضراء التي يتم جنيها في فصل الشتاء في عمان لاقت رواجاً في اليابان، كما تشمل صادرات اليابان الرئيسة لسلطنة عمان السيارات والآلات والأجهزة الكهربائية. (٢٣٦)

أما بالنسبة للعراق الذي بدأ بعلاقات اقتصادية قوية مع اليابان عقب توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي مع اليابان في عام ١٩٧٤م، قامت اليابان بتقديم قرض للعراق بقيمة مليار دولار لتمويل ست مشاريع

(234) M. Davidson, Persian Gulf-Pacific Asia Linkages in the Twenty-First Century, p.13.

(٢٣٥) الحجم التجاري بين سلطنة عمان واليابان، صحيفة الوطن العمانية، ١٤/٧/٢٠٠٧م، ص ٤.

(٢٣٦) موقع السفارة اليابانية في سلطنة عمان على الشاباك - <http://www.oman.emb-japan.go.jp/economy.htm> . ٠٣-٤

تشمل معامل الإسمنت، و الألمنيوم والأسمدة الكيماوية وغاز النفط السائل والبتروكيماويات ومصفاة للنفط إضافة إلى قبول اليابان بالمتدربين الفنيين من العراق مقابل إمداد العراق بـ ٩٠ مليون برميل إلى اليابان خلال عشر سنوات، ونتيجة لذلك دخلت عشرات الشركات اليابانية في مختلف المجالات إلى العراق ونما حجم التجارة بين البلدين بشكل كبير.^(٢٣٧) ويظهر الجدول التالي الصادرات والواردات اليابانية من وإلى العراق بملايين الدولارات خلال الأعوام (١٩٨٢-٢٠٠٣م).^(٢٣٨)

تدفق التجارة	١٩٨٢م	١٩٨٤م	١٩٨٦م	١٩٨٨م	١٩٩٠م	١٩٩٢م
صادرات اليابان	٧٠٣.٦	١٥٤.٨	٨٨٢.٧	٧٥٣.٦	٨١٢.٠	١.٢
واردات اليابان	٣.٠١٩.٤	٨٨٣.٧	١.٣٤٦.٢	٤٤٦.٩	٢٩٨.٠	٠.٥
الميزان التجاري	٢.٣١٥.٨	٧٢٨.٩	٤٦٣.٥	٣٠٦.٧	٥١٤.٠	٠.٧
إجمالي التجارة	٣.٧٢٣.٠	١.٠٣٨.٦	٢.٢٢٨.٩	١.٢٠٠.٦	١.١١٠.١	١.٦

نستطيع أن نلاحظ تراجع الصادرات النفطية للعراق في منتصف الثمانينيات بسبب ظروف الحرب العراقية الإيرانية، وكذلك في النصف الأول من عقد التسعينيات بسبب الحصار الاقتصادي الذي عانى منه العراق نتيجة حرب الخليج الأولى في عام ١٩٩١م. كما بلغت قيمة الصادرات اليابانية إلى العراق ١٥٧ مليار ين، وكذلك بلغت قيمة الواردات اليابانية ٢١ مليار ين خلال عام ٢٠٠٨م.^(٢٣٩)

(٢٣٧) ياناجيدا، اليابان وأزمة النفط ١٩٧٣، ص ٢٢٩.

(238) Vivian C. Jones, Iraq's Trade with the World: Data and Analysis, CRS Report for Congress, September 23, 2004, p.45.

(٢٣٩) موقع وزارة الخارجية اليابانية على الشابك.

http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/iraq/index.html

تدفق التجارة	١٩٩٤م	١٩٩٦م	١٩٩٨م	٢٠٠٠م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م
صادرات اليابان	٠.٠	٠.٠	٨٠.٥	٦٠٠.٨	٩٦.٣	٩٩.٥
واردات اليابان	١.٢	٠.٤	١٠.٩	٤٦.٨	٣١١.٣	٨٤.١
الميزان التجاري	١.٢	٠.٣	٦٩.٦	٥٥٤.٠	٢١٥.٠	١٥.٤
إجمالي التجارة	١.٢	٠.٤	٩١.٤	٦٤٧.٦	٤٠٧.٦	١٨٣.٧

كما تعدّ قطر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال إلى اليابان، وترتبط دولة قطر مع اليابان بعقود طويلة الأجل منذ عام ١٩٩٢م، لتوريد ٦ ملايين طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال، وكانت قطر قد أوضحت في عام ٢٠٠٩م المصدر الأول للغاز الطبيعي المسال في العالم، مع وصول إنتاجها إلى مستوى ٧٧ مليون طن سنوياً، وتحصل العديد من شركات الكهرباء اليابانية على الغاز القطري المسال من أربعة عشر ميناء مختلفاً، وتعد شركة شوبو للطاقة الكهربائية أكبر زبائن "قطر للغاز" في اليابان، واتفقت شركة قطر للغاز مع طوكيو على إمدادها بأكثر من ٦٠ شحنة إضافية من الغاز المسال لمدة عام بداية من نيسان ٢٠٠٩م، مع العلم أن اليابان استهلكت نحو ٣٥% من الغاز الطبيعي المسال في العالم عام ٢٠٠٩م، ويتوقع أن يكون الطلب الياباني الإضافي خمسة مليارات متر مكعب في نهاية العام ذاته، وسيظل في السنوات المقبلة أعلى بمقدار ملياري متر مكعب من مستويات ما قبل آذار والبالغة نحو ٨٨ مليار (٢٤٠) وبذلك تستحوذ اليابان على ٤٠% من الصادرات القطرية، أي ١٥% من الناتج الإجمالي، مما يجعل قطر الدولة الأكثر ارتباطاً بهذه الصادرات بين دول الخليج (٢٤١).

(٢٤٠) المرهون، الخليج والدور الياباني الجديد، ص ١.

(٢٤١) المرجع السابق، ص ٢.

٤- المعونات اليابانية لدول الخليج العربي.

بدأت عملية تقديم المساعدات اليابانية منذ خمسينيات القرن العشرين كترتيبات تعويض أو كتعاون اقتصادي بدلاً من دفع تعويضات للدول الآسيوية (دول جنوب وشرق آسيا) التي احتلتها اليابان خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م، وبالتالي ركزت سياسة المساعدات اليابانية منذ البداية على المنطقة الآسيوية، وكان الهدف منها اقتصادياً وتم ذلك من خلال انضمام اليابان إلى منظمة خطة كولومبو (٢٤٢) في نيسان ١٩٥٤م والبدء ببرنامج التعاون التقني (٢٤٣) مع أن هذه المساعدات وضعت ضمن الإطار السياسي للحرب الباردة وللتحالف الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ومع إلحاح أمريكي قوي تدفقت المساعدات الإنمائية الرسمية اليابانية على الدول غير الشيوعية في شرق وجنوب شرق آسيا، ولم تقدم اليابان أية مساعدات لدول اشتراكية حتى عام ١٩٧٣م.

ومن الواضح أن الأهداف التجارية طغت بشكل كبير على الأهداف الدبلوماسية والسياسية الإستراتيجية حيث اقتصرت على تعزيز صادراتها ومساعدة صناعاتها في مجال الاستثمار في الخارج، وتعزيز المصالح التجارية والصناعية.

أما في المرحلة الثانية لتطور سياسة المساعدات والتي بدأت ما بين ١٩٧٣-١٩٧٩م فقد وصلت المساعدات إلى درجة كبيرة من الوضوح والفائدة بالنسبة للأهداف الأوسع للسياسة الخارجية، وكان هناك تطوران بالغ الأهمية بالنسبة لليابان مثلاً نقطة الانطلاق لهذه المرحلة وهما: الصدمة النفطية في

(٢٤٢) تأسست في عام ١٩٥٠م باقتراح كل من استراليا وسريلانكا، وهي خطة طموحة تقدم المعونات من أجل التطوير الاقتصادي لدول جنوبي آسيا وجنوب شرقها والدول المطلة على المحيط الهادئ، وتشمل هذه المعونات تدريب الموظفين، والبحث العلمي في مجالي الزراعة والصناعة، وتقديم الخدمات الاستشارية بالإضافة إلى المعونات المالية. أنظر: موسوعة الجياش <http://alencyclopedia.net>

(243) Dennis T. Yasutomo, Why Aid? Japan as an "Aid Great Power, p.491

شتاء ١٩٧٣-١٩٧٤م، ورحلة الآسيان التي قام بها رئيس الوزراء الياباني تاناكا في كانون الثاني ١٩٧٤م (٢٤٤)

أعطت الصدمة النفطية اليابان درساً مهماً بأنه يمكن للمساعدات أن تكون أداة دبلوماسية فعالة خارج آسيا، حيث ساعدت المعونات على استرضاء دول الأوبك (الدول المصدرة للنفط) وعلى تدفق النفط مجدداً إلى اليابان، وقد تسببت أزمة النفط بعولمة لسياسة المساعدات اليابانية التي كانت تتركز في آسيا لتصبح القضية الأساسية هي "دبلوماسية الموارد" والتي سعت بشكل حثيث وجديد إلى مصادر بديلة للنفط، ومصادر للطاقة الأخرى في جميع أنحاء العالم الثالث، وانخفضت حصة آسيا من المساعدات إلى نحو الثلثين لصالح منطقة الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج العربي. (٢٤٥) حيث ازدادت تلك المساعدات في أعقاب أزمة النفط الأولى عام ١٩٧٣م من ٠.٨% في عام ١٩٧٢م إلى ١٠,٦ في عام ١٩٧٥م وإلى حوالي ٢٤.٥% في عام ١٩٧٩م من جملة المساعدات الإنمائية اليابانية الرسمية. (٢٤٦) كما قامت اليابان بتأسيس وكالة خاصة هي الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا) في الأول من آب ١٩٧٤م والتي أصبحت وكالة حكومية مستقلة عن وزارة الخارجية في تشرين الأول ٢٠٠٣م كما وصفها شيكارايشي جورو، مدير عام مكتب الإعلام والعلاقات العامة، في هيئة التعاون الدولي اليابانية بأنها هي قوة اليابان الناعمة في دعم علاقاتها الدولية والحفاظ على أمنها واستقرارها، وتلعب دوراً كبيراً في دعم موقعي اليابان الإقليمي والدولي، وتحمي أمنها والموارد التي تأتيها من مختلف دول العالم. (٢٤٧)

(٢٤٤) أثارت رحلة رئيس الوزراء تاناكا أعمال شغب في بانكوك وجاكرتا، حيث صُدمت طوكيو بعد عشر سنوات من الأنشطة الرامية إلى كسب التأييد بين الدول المجاورة التي غزتها اليابان خلال الحرب العالمية الثانية، وردت اليابان على ذلك بإيلاء مزيد من الاهتمام بآسيا، وذلك بالاستناد إلى نهج سياسة مساعدات مركزة، وزيادة كميات المساعدات مع تحسين شروطها وظروفها، وتعززت هذه الجهود الدبلوماسية مع مبدأ فوكودا عام ١٩٧٨م والذي أكد من خلاله على نية اليابان على أن تبقى قوة غير عسكرية، وعلى التعاون مع دول الآسيان، والتوسط في الخلاف بين الآسيان والهند الصينية. Ibid.p.492

(٢٤٥) D. Yasutomo Why Aid? Japan as an "Aid Great Power", p.493.

(٢٤٦) البستكي، اليابان والخليج، ص ٢٠٨.

(٢٤٧) الهواري، محمد طلعت: الجايكا قوة اليابان الناعمة وبديل مكلف عن لغة العسكر والقتال، مجلة المصري

اليوم، ٢٠٠٩م، ص ١٢.

ويظهر الجدول التالي المساعدة الإنمائية اليابانية الرسمية لدول الخليج العربي في عام ١٩٨٨م. (٢٤٨)

	مساعدات بالمنح	تعاون تقني	قروض	الإجمالي الثنائي بالملايين الدولارات
البحرين	-	٠,٥١	-	٠,٥١
إيران	-	٢,٢٠	-	٢,٢٠
العراق	-	٢,٣٠	١٢,٤٣	١٠,١٣
الكويت	٢,٣٠	٠,٥٢	-	٢,٨٢
عمان	-	١,٩٧	-	١,٩٧
قطر	-	٠,٤٦	-	٠,٤٦
السعودية	٢,٩٩	٣,٤٦	-	٦,٤٥
الإمارات العربية	-	١,٧٠	٠,١٣	١,٥٦

ونجد أن معظم المساعدات انحصرت في مجال التعاون التقني ويعود ذلك لغنى دول الخليج العربي وحاجتها فقط إلى تطوير منشآتها النفطية.

وخلال حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م حدث تطور مهم في سياسة المساعدات اليابانية حيث تم إعدادها للإسهام الفوري والمرن والمباشر لاستعادة السلام في المنطقة، كما واصلت تحسين خطط المساعدات التي تقوم بها، وتعزيز القدرة على التنفيذ، وجعل اليابان تلجأ إلى تشكيلة واسعة من خيارات المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للاقتصاد، حيث كانت اليابان تسعى أن تكون مشاركاً شريفاً في المجتمع الدولي، وما يؤكد ذلك قيام اليابان في العام نفسه بإعادة صياغة المبادئ العامة

(248) K.Sugihara and J.A.Alla, Japan in the contemporary Middle East, p.95.

للمساعدات الإنمائية الرسمية حيث أجري تفصيل لمبادئ وأهداف وأولويات هذه المساعدات،(٢٤٩)، وبدأ سيل من مختلف أنواع المساعدات اليابانية يتدفق إلى منطقة الخليج العربي فتم إرسال مواد الإغاثة الطارئة إلى الكويت بعد التحرير مباشرة عام ١٩٩١م، وشارك الخبراء اليابانيون في بعثة منظمة الصحة العالمية في المنطقة، وقدمت مساهمات بقيمة ٦٠ مليون دولار لمنظمات دولية مثل مكتب الإغاثة من الكوارث واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة وإنقاذ العمال ونقل المشردين، واستجابت اليابان بسرعة لتحدي أزمة اللاجئين الأكراد في العراق التي بدأت في آذار ١٩٩١م حيث قدمت ١٠٠ مليون دولار، وأرسلت فرق الإغاثة من الكوارث إلى إيران، كما أرسلت فرقاً من الخبراء في إطار برنامج التعاون التقني للمساعدة في إعادة إنتاج النفط الخام من الآبار الكويتية المدمرة وحماية محطات تحلية المياه وقامت بإجراء دراسات علمية لتلوث الهواء وآثاره على الغطاء النباتي والحياة البرية في المنطقة، وأرسلت ١٠ كاشطات ومصاصات للنفط إلى المملكة العربية السعودية وقطر والبحرين، وساهمت بمبلغ ٢٦١ مليون دولار للصندوق الدولي الخاص لدراسة وتحسين مشكلة التلوث في الخليج كما تم نشر كل الوسائل الممكنة لتقديم المساعدة في إطار البرنامج الحالي للتعاون الاقتصادي.(٢٥٠) وتجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاثة أنواع من المساعدات اليابانية للتنمية وهي التعاون بالقروض، والتعاون بالمنح، والتعاون التقني، وبما أن البلدان الخليجية تعتبر خارج نطاق مجال التعاون الاقتصادي لدخولها المرتفعة من النفط فقد اقتصر نوع المساعدة المقدمة لها على المساعدات التكنولوجية والفنية في إطار التعاون التقني لهذه الدول. وعلاوة على ذلك أدركت دول الخليج العربي أن الاعتماد على مورد اقتصادي واحد تسبب بمشكلات أمنية واقتصادية لها كما أن التقديرات تشير أن الاحتياطي النفطي لديها سوف ينفذ في غضون السنوات الخمسين القادمة ولذا تسعى دول الخليج العربي للبحث عن قطاعات اقتصادية جديدة بالاعتماد على التكنولوجيا اليابانية ولذا تسعى اليابان من خلال مساعدات التنمية الرسمية إلى تقديم المساعدة التقنية وتعزيز اعتماد دول هذه المنطقة على التكنولوجيا اليابانية حيث تفضل وزارة الشؤون الخارجية استخدام "الاعتماد

(249) Cameron M. Otopalik, Japan's Overseas Development Assistance: Assessing Conformance With Shifting Priorities, International Journal of Politics and Good Governance, Volume 1, No. 1.1 Quarter 2010, p.4.

(250) K.Sugihara and J.A.Alla, Japan in the contemporary Middle East, p.107 .

المتبادل" لتبرير تقديم تلك المساعدات ولا يخفى دور المساعدات الاقتصادية في توفير الحوار الثقافي والسياسي بين الجهتين. (٢٥١) ويظهر الجدول التالي حجم مساعدات التنمية الرسمية اليابانية لدول الخليج العربي في التسعينيات مقدراً بملايين الدولارات. (٢٥٢)

الأعوام	١٩٩٠م		١٩٩١م		١٩٩٢م		١٩٩٣م	
	منح	تقني	منح	تقني	منح	تقني	منح	تقني
البحرين	١.٣	٠.٥	٠.٦	٠.٩	٠.٩	٣٣.٩	٠.٩	١٢.٨
إيران	٧.٤	١٠.٢	٩.٢	١١.٣	١١.٣	٤٢٠.٤	١١.٣	٢٦٨.٥
العراق	٤.٠	٠.١	٠.٢	٠.٢	٠.٢	٧٠.٢	٠.٢	١.٣
الكويت	٠.٦	٠.٣	٠.٢	٠.٤	٠.٤	٣٥.٠	٠.٤	٣٨.٥
عمان	٣.٤	٤.٠	٤.٠	٤.٧	٤.٧	٥.١	٤.٧	٦٠.٧
قطر	٠.٧	٠.٦	٠.٦	٠.٤	٠.٤	٠.٩	٠.٤	١٩.٧
السعودية	٧.١	٦.٤	٤.٩	٨.٢	٨.٢	٦٧.٩	٨.٢	٩١٤.٠
الإمارات	١.٢	٤.٨	١.٩	١.٨	١.٨	٣٧.٣	١.٨	٧٢.٣

وفي سبيل تعزيز وتوجيه المساعدات اليابانية قامت اليابان في تشرين الأول ١٩٩٩م بتشكيل بنك اليابان للتعاون الدولي نتيجة لاندماج بنك التصدير والاستيراد الياباني وصندوق التعاون الاقتصادي الخارجي ويقوم البنك بتقديم قروض ميسرة للمشروعات البيئية ومشروعات الطاقة المتجددة والإنتاج الأنظف. (٢٥٣)

(٢٥١) البستكي، اليابان والخليج، ص ٢٠٩.

(252) S. Qzcelik, the Japanese Foreign Policy of the Middle East Between 1904-1998, p.14.

(253) Joan Carling, Japan Bank for International Cooperation, JBIC Guidelines for Confirmation of Environmental and Social Considerations, p.1.

ويظهر الجدول التالي المساعدة الإنمائية اليابانية الرسمية لدول الخليج العربي حتى عام ٢٠٠٧ م. (٢٥٤)

مساعدات القروض	منح المعونة	تعاون تقني	
-	٠,٤٤	١٧,٣٧ مليون	البحرين
٨١,٠٢٨	٣,٦٢٩	٢١,١٦١ مليار	إيران
			العراق
	٢٩٤ مليون ين	٩٣٥ مليون ين	الكويت
	١٠٧ مليار ين	١٣.٨ مليار ين	عمان
	٢٦٤ مليون ين	١٠.٧٢ مليار ين	قطر
		١,٨٩٤ مليار ين	السعودية
			الإمارات العربية

وفي تشرين الأول ٢٠٠٨ م تم دمج الجايكا مع بنك اليابان للتعاون الدولي لتصبح واحدة من أكبر منظمات التنمية الثنائية في العالم، وبالنسبة للأهداف الحقيقية لهذه المساعدات يأتي في المقدمة تعزيز وحماية المصالح الوطنية، والحفاظ على علاقات سياسية مميزة وموروثة عن الحقبة الاستعمارية، وربط اقتصاد دول الخليج العربي بالاقتصاد الياباني من خلال السيطرة على الأسواق عبر اختراقها، كما توجد أهداف بعيدة المدى من خلال إقامة نظم وطنية واقتصادية وسياسية مشاهمة لتلك النظم الموجودة في اليابان وذلك من خلال تشجيع بلدان المنطقة على تقليد النموذج الياباني. (٢٥٥)

ثانياً: العلاقات الثقافية

لما كان المجال الثقافي هو أحد المجالات المهمة لدعم أواصر العلاقات بين اليابان ودول الخليج العربي لاسيما وأن تصور كل من الجانبين عن الآخر هي صور مشوهة غير موضوعية، حيث اقتصرت نظرة اليابان لدول الخليج على أنها مجرد دول تمتلك ثروات نفطية لا تحسن استثمارها، وتعاني من تخلف

(٢٥٤) موقع وزارة الخارجية اليابانية على الشابك.

http://www.mofa.go.jp/region/middle_east

(255) S. Qzcelik, the Japanese Foreign Policy of the Middle East Between 1904-1998, p.15.

حضاري وثقافي، ونظراً لأن تعميق الروابط الثقافية بين الجانبين يشكل أحد الدعائم الأساسية التي تركز عليها عملية تفعيل العلاقات المشتركة، بحيث تصبح نوعاً من العلاقات الإستراتيجية التي لا تعتمد على النفط، وعلى المصالح وحسب، وإنما تتجاوز ذلك إلى التفاعل والاهتمام المشترك تجاه كل القضايا والهموم والآمال والطموحات التي تشغل بال المواطن الخليجي والمواطن الياباني على السواء، في ضوء ذلك زاد الاهتمام المتبادل بين اليابان ودول الخليج العربي منذ فترة مبكرة نسبياً، حيث قامت اليابان بعقد اتفاقية ثقافية مع إيران في آب ١٩٥٧م، ومع العراق في آذار ١٩٧٨م، وعلاوة على ذلك نظمت اليابان عدة مؤتمرات علمية لإجراء حوار ثقافي عربي- ياباني وصولاً إلى تجاوز الصورة السلبية السائدة لدى كل من الطرفين عن الطرف الآخر، وكانت أبرز الحوارات تلك التي جرت في طوكيو في عامي ١٩٧٨م و١٩٧٩م، ثم في عُمان وطوكيو في عامي ١٩٩٠م و١٩٩٢م، وقد ساهمت تلك الحوارات في تقديم صورة أقرب ما تكون إلى الدقة والموضوعية عن اليابان، وكان هدف هذه الحوارات تكثيف الحوار بين رموز الحركة الفكرية في اليابان ودول المشرق الأخرى، ونظيراتها العربية والإسلامية. (٢٥٦) بالإضافة إلى ذلك لعب مفهوم حوار الحضارات الذي ظهر في إطار الاهتمام العالمي بالبعد الثقافي في العلاقات الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، والافتراض الذي يقوم عليه هذا الاهتمام وهو أن الخصائص الثقافية للشعوب تؤثر في العلاقات بين الدول، وأن تحقيق التعاون الدولي يتطلب توظيف تلك الخصائص بحكم الترابط بين السلوكيات السياسية والاقتصادية من ناحية والسلوكيات الثقافية من ناحية أخرى، وعلاوة على ذلك أثرت المناقشات التي دارت آنذاك على الساحة الأمريكية والأوروبية، حول هذا المفهوم، وأكدت أن الحوار بين الثقافات يهدف إلى التحرر من رد الفعل الذي أفرزته، مقولة صموئيل هنتجتون (٢٥٧) حول صدام الحضارات، والتي كان من أهم

(256) Kodansha Encyclopedia of japan, Tokyo, 1983, vol. 5, p. 167.

(٢٥٧) صامويل فليس هنتجتون (١٩٢٧-٢٠٠٨م)، أستاذ علوم سياسية اشتهر بتحليله للعلاقة بين العسكر والحكومة المدنية، وبحوثه في انقلابات الدول، ثم جاءت أطروحته في عام ١٩٩٣م التي أشعلت نقاشاً مستعراً حول العالم في العلاقات الدولية والتي نشرت في مجلة العلاقات الخارجية مقالاً شديد الأهمية والتأثير بعنوان "صراع الحضارات" التي ارتكزت على فكرة أن الصراع في العالم الجديد لن يكون أيديولوجياً أو اقتصادياً، بل سيكون الانقسام الكبير بين البشر، والمصدر الغالب للصراع سيكون ثقافياً.

أنظر: هنتجتون، صامويل: صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، دار سطور، القاهرة، طبعة ثانية ١٩٩٩م، ص ١٠.

أطرافها العالم الإسلامي وبقية دول العالم، فكان دور حوار الحضارات مع العرب والمسلمين نقطة انطلاق وفرصة مناسبة لتأسيس علاقات ثقافية وحضارية بين الدول الإسلامية وبين جميع الدول والحضارات. (٢٥٨)

ومن هنا جاء اهتمام اليابان والدول الإسلامية بإجراء حوار بين الطرفين في إطار "التصعيد الثقافي" الذي مثلته مقولة صراع الحضارات، وما تلاها من تركيز على المواجهة بين الإسلام والغرب، فقد شعرت اليابان بأهمية فهم الإسلام والعالم الإسلامي لضمان مصالحها في الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا من ناحية، ولاستكشاف آفاق الدور الياباني في صنع مقولة المواجهة بين الإسلام والغرب من أن تتحول إلى واقع، كما كان لليابان إسهامات كثيرة في الدراسات الإسلامية بهدف فهم الثقافة الإسلامية وتأثيراتها على علاقة المسلمين بغيرهم، وكانت قد بدأت بمشروع الإسلام في مواجهة التحديث الذي بدأ في النصف الأول من الثمانينيات، ومشروع التطور المدني في الإسلام بإشراف الأستاذ إيتاغاكي، وأشرف تسوغيتاكا ساتو من جامعة طوكيو على إنجاز مشروع "الدراسات الإسلامية المنطقية" خلال الفترة من ١٩٩٧م وحتى ٢٠٠٢م، وصدرت أعماله باليابانية، صدرت منها خمسة مجلدات باللغة الإنجليزية، وفي عام ٢٠٠٦م حصل الأستاذ ساتو على تمويل جديد للمرحلة الثانية من المشروع، والتي تمتد لمدة خمس سنوات بدءاً من العام ٢٠٠٧م، بالإضافة لمشروع بعنوان "الشرق الأوسط في إطار آسيا: القضايا الحقوقية والاقتصادية" بإشراف الأستاذ هيروشي كاتو.^(٢٥٩)

ومن ناحية أخرى رأت الدول الإسلامية في اليابان قوة اقتصادية كبرى، وقطباً دولياً صاعداً يمكن أن يشكل عنصراً من عناصر إعادة التوازن للنظام العالمي في حقبة القطبية الأحادية، ومن ثم فإن فهمه وإقامة حوار معه أمر ضروري لتحقيق هدف تنويع الشركاء وإيضاح حقيقة الإسلام، ومن هذا الأساس ترى اليابان أن تعميق علاقاتها مع دول الخليج العربي يتأتى عن طريق الحوار مع الإسلام حيث يشكل عدد المسلمين أكثر من خمس سكان العالم، وأن ما يشجع على ذلك وجود علاقات قديمة بين اليابان وبلاد الإسلام تعود إلى القرن السابع الهجري، كما أن المعرفة حول الإسلام في اليابان قد ازدادت من خلال تطوير النقل وتنشيط السفر، وترى اليابان أن معرفة الإسلام يجب أن تتم

(٢٥٨) عبد الحليم، أميرة محمد: الحوار الحضاري بين اليابان والعالم الإسلامي، السياسة الدولية، القاهرة، كانون الثاني، ٢٠٠٣م، ص ٥.

(٢٥٩) العرب يتجهون شرقاً، مرجع سابق، ص ٧٦.

عن طريق الدول الإسلامية وليس كما جرى في السابق عن طريق الغرب، ولا سيما أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم كانت الصورة عن فهم العالم الإسلامي غير دقيقة إذ أن الفهم الحقيقي للعامة في اليابان لم يبتعد عن الصور الخيالية، كما أن الشعب الياباني قد عرف دول الخليج العربي بوصفها دولاً مصدرة للنفط، ولكنها صورة غير كافية لإدراك أكبر وأعمق للعلاقات بين اليابان ودول المنطقة، ولهذا ترى اليابان بأنه من الضروري إقامة آليات للحوار بين اليابان والدول الإسلامية على أساس حوار الحضارات، ويتم ذلك عن طريق إقامة شبكة اتصالات بين النخبة المثقفة في اليابان والعالم الإسلامي، والعناية بالتبادل الثقافي عن طريق الجامعات وتبادل الشباب، ومعرفة صورة كل طرف من قبل الآخر، وكذلك يمكن نقل رسالة الإسلام من خلال تكنولوجيا المعلومات، وترى اليابان أنه طالما أن العولمة تعد إحدى نتائج التطورات العالمية المعاصرة الثقافية فيجب ألا تفقد إشعاعها. (٢٦٠)

وقد شهد عام ٢٠٠٠م تحركاً من الطرفين في هذا الاتجاه، ففي شباط عام ٢٠٠٠م شكل وزير الخارجية الياباني آنذاك، يوهي كونو (Yohei Kono) فريق عمل تحت إشرافه برئاسة اثنين من أهم أساتذة الدراسات الإسلامية في اليابان هما إيتاجاكي، وياما أوتشي ليتولي صياغة اقتراحات لتعزيز العلاقات بين اليابان والعالم الإسلامي، وقد قدم فريق العمل للوزير الياباني تقريراً ارتكز على عدة محاور أهمها إقامة شبكات بحثية تربط مثقفي اليابان بـ مثقفي العالم الإسلامي يتضمن عقد أنشطة لتعزيز الفهم المتبادل، ونتيجة لتطور الأحداث العالمية ولا سيما بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م قامت اليابان بإيلاء مزيد من الأهمية للأمور الثقافية بين المنطقتين ولذا أعلنت اليابان عن طريق السفير الياباني في البحرين ياسواكي أنو (Yasuaki Ano) في عام ٢٠٠١م عن مبادرة للحوار مع دول الخليج العربي، تحت اسم "العلاقات المتحدة مع دول الخليج" بهدف تنمية التعاون بين طوكيو والدول الخليجية في مجالين: الأول، تعزيز الحوار بين الحضارات وبخاصة مع العالم الإسلامي، والثاني: تعزيز سياسة الحوارات واسعة المدى، وفي هذا الشأن قامت الحكومة اليابانية بسلسلة من الإجراءات الجديدة لفهم الإسلام. (٢٦١) بالإضافة إلى ذلك زار يوهي كونو منطقة الخليج العربي في كانون

(٢٦٠) ضاهر، مسعود: آفاق الحوار الدائر بين الحضارتين اليابانية والإسلامية، صحيفة المستقبل، العدد

٢٥٨٦، الأحد ١٥ نيسان ٢٠٠٧م، ص ١٠.

(٢٦١) البدراني، الأبعاد الاقتصادية والثقافية للسياسة اليابانية تجاه دول الخليج العربي، ص ٧.

الثاني ٢٠٠١م مطلقاً مبادرة ثقافية مهمة حول اليابان والعالم الإسلامي ترمي إلى تأسيس حوار ثابت ومنتظم بين الطرفين، وقدم تلك المبادرة في قطر لإجراء هذا الحوار الثقافي مع دول الخليج العربية، فتلقفت دولة البحرين الفكرة وعملت على إنجاحها بمساعدة دول عربية وإسلامية أخرى حيث عقد دورته الأولى فيها في ١٣-١٤ آذار عام ٢٠٠٢م، ثم انتظمت أعمال تلك المؤتمرات بصورة دورية منذ العام ٢٠٠٢م، وتحت عنوان واحد هو حوار الحضارات، وعقدت تباعاً في البحرين وطوكيو وطهران وتونس. (٢٦٢) وتجد الإشارة إلى أن هذا الحوار جاء بناء على مبادرة يابانية، ومثلت فيه اليابان والدول الإسلامية على مستوى الخبراء المختارين من حكوماتهم، واتسم تمثيل الدول الإسلامية باقتصاره على الدول العربية وإيران. (٢٦٣)

ومناسبة زيارة رئيس الوزراء الياباني كوزومي للسعودية في أيار ٢٠٠٣م تم إنشاء منتدى الحوار الياباني العربي كمنتدى غير رسمي بهدف تعميق الحوار بين اليابان والدول العربية والبحث عن سبل لتعزيز التعاون في المستقبل، وعقد هذا المنتدى أول لقاء له في طوكيو في أيلول عام ٢٠٠٣م، كما أنشأ كوزومي في العام نفسه بعثة المبادلات الثقافية والحوار بين اليابان والشرق الأوسط، حيث يتم إرسال شخصيات ثقافية وغير ثقافية من اليابان إلى دول عربية لإقامة حوارات مع العلماء والمتقنين والمرجعيات الدينية وغيرها، حيث تم إرسال بعثات إلى كل من السعودية ومصر. (٢٦٤)

وفي الوقت نفسه أظهر اليابانيون موقفاً إيجابياً تجاه العرب والمسلمين، ورفضوا نظرة الغرب إلى الإسلام باعتباره معقلاً للإرهاب، وهو ما دفع لحوار ثقافي عربي ياباني على مدى العقد الأخير من القرن العشرين، تجسد من خلال الندوات والمؤتمرات الثقافية التي كانت تحت رعاية جمعيات الصداقة المشتركة، وخلال ذلك تزايد عدد المؤسسات الثقافية اليابانية المهتمة بالعالم العربي والإسلامي، فتوسعت دائرة اهتمام المستعربين اليابانيين في دراسة القضايا العربية، وتزايد عدد الباحثين اليابانيين المتخصصين بشؤون الشرق الأوسط، خاصة بعد قرار الحظر النفطي العربي، حيث باتوا يعدون بالعشرات بدعم من المراكز البحثية التي تهتم بالقضايا العربية والإسلامية في اليابان، فوصل عددهم إلى

(٢٦٢) مسعود، آفاق الحوار الدائر بين الحضارتين اليابانية والإسلامية، ص ١٠.

(٢٦٣) سليم، محمد السيد: متطلبات نجاح حوار الحضارات مع الإشارة إلى خبرة المؤتمر الأول للحوار الحضاري

بين اليابان والعالم الإسلامي، منشورات السفارة اليابانية في مصر، ٢٠٠٢م، ص ١٢.

(٢٦٤) العلاقات اليابانية العربية، منشورات وزارة الخارجية اليابانية، تشرين الثاني، ص ٣.

قراءة الستمائة في نهاية عام ٢٠٠٥م، ووصل عددهم إلى أكثر من سبعمائة دارس مع نهاية ٢٠٠٩م، منهم نحو مائة وثلاثين متخصصاً في دراسات العالم العربي، وتصدر الإشارة إلى أن اليابانيين يكرهون أن يوصفوا بالمستشرقين نظراً للمركزية الغربية لهذا المصطلح، ويفضلون بأن يطلق عليهم دارسو الشرق الأوسط. (٢٦٥)

كما بدأ عدد الباحثين العرب المهتمين بالثقافة اليابانية يتزايد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت تعقد ملتقيات ثقافية عربية يدعى إليها باحثون يابانيون، وهناك مشروع لترجمات من اليابانية إلى العربية، ورغم ذلك، يلاحظ أن الدول الخليجية ما زالت مقصورة في ما يتعلق بالتلاقي مع العلاقات الثقافية اليابانية، فلم تنجز إلا القليل من الترجمات عن الثقافة اليابانية ومن لغات وسيطة، أو بمساعدة المؤلفين اليابانيين العارفين بالعربية، ولذا أكد الطرفان على أهمية التلاقي مع الثقافة اليابانية باعتبارها النموذج الوحيد الذي نجح خارج إطار المركزية الأوروبية، وأنها استطاعت أن تقيم التوازن بين الأصالة والمعاصرة بما يشبه المهم العربي. (٢٦٦)

١- دور المراكز الثقافية في تعزيز العلاقات الثقافية بين اليابان ودول الخليج العربي

على الرغم مما تمثله المراكز الثقافية من أهمية في تطوير العلاقات الثقافية بين بلدان العالم، فإن الشرق الأوسط على امتداده بما فيه الدول العربية والخليجية لا يوجد فيه سوى مركزين ثقافيين في القاهرة وطهران، ومن ثم كان على الدول العربية وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي أن تسعى حثيثاً لحث اليابان على إقامة مراكز ثقافية يابانية على أراضي تلك الدول، نظراً للأهمية البالغة لمثل تلك المراكز في بث النشرات الإعلامية، وعرض الأفلام اليابانية، وتوفير الكتب والمراجع اليابانية، ومن ثم الفهم الصحيح للثقافة اليابانية لدى المواطن العربي والخليجي، بما يصب أساساً في دعم روافد

(٢٦٥) العرب يتجهون شرقاً، ص ٧٤.

(٢٦٦) ضاهر، مسعود: آفاق التواصل الثقافي بين العرب واليابان في المرحلة الراهنة، محاضرة أُلقيت بدعوة من المركز الثقافي الإعلامي لسمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان، جريدة الاتحاد الإماراتية، الخميس ٢٢ أيلول، ٢٠١١م، ص ٥.

العلاقات بين الجانبين العربي والياباني، وعلى أن تقوم الدول العربية والخليجية بوجه خاص بإنشاء مراكز ثقافية عربية وخليجية في طوكيو لنفس الغرض.(٢٦٧)

وفي سبيل تقوية العلاقات الثقافية بين اليابان ودول الخليج العربي اعتمدت اليابان على مؤسسة اليابان(Japan's Foundation) وهي منظمة إدارية مستقلة، أسستها الحكومة اليابانية عام ١٩٧٢م للقيام ببرامج التبادل الثقافي الدولي، ولتعميق التفاهم بين اليابان والأمم الأخرى، وللمؤسسة أنشطة عدة تدرج تحت ثلاثة مجالات رئيسة هي: الفنون والتبادل الثقافي، وتعليم اللغة اليابانية في الخارج، والدراسات اليابانية في الخارج والتبادل الأكاديمي، ويتم تمويل المؤسسة عن طريق منح من مصادر حكومية يابانية، وبدعم سنوي من الحكومة، بالإضافة إلى تبرعات مقدمة من القطاع الخاص.(٢٦٨) ومن بين الأنشطة المتعددة لمؤسسة اليابان، على المستوى الإقليمي والدولي، نلاحظ أن منطقة الشرق الأوسط، بما فيها المنطقة العربية، ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص، تحظى بأهمية ملحوظة لدى المؤسسة، كون منطقة الخليج، تعد المركز الرئيس لإمدادات العالم النفطية وبخاصة اليابان، وكون المنطقة العربية، ومنطقة الشرق الأوسط ٣% من إجمالي ما أنفقته المؤسسة متنوعة، ورغم ذلك لم تتجاوز نسبة الإنفاق على الشرق الأوسط ٣% من إجمالي ما أنفقته المؤسسة عام ١٩٩٥م، والدول العربية التي تستفيد من برنامج مؤسسة اليابان لا تزيد على تسع دول، وإضافة إلى أنشطتها المذكورة المتعددة تقوم المؤسسة كذلك بتنظيم الأسابيع الثقافية والفنية والمهرجانات.(٢٦٩)

ولجأت اليابان إضافة للمراكز الثقافية إلى تأسيس جمعيات الصداقة التي كانت فاتحتها جمعية الصداقة اليابانية- العمانية التي تم إنشائها في عام ١٩٧٣م في اليابان وجمعية الصداقة اليابانية- السعودية في عام ١٩٦٠م ثم تلتها في بقية دول الخليج العربي، وفي خطوة مهمة في هذا الجانب قامت المملكة العربية السعودية في عام ١٩٧٧م بإنشاء المعهد العربي الإسلامي في طوكيو، ويعد هذا المعهد من أهم مراكز

(٢٦٧) البدراني، الأبعاد الاقتصادية والثقافية للسياسة اليابانية تجاه دول الخليج العربي، ص ٩.

(٢٦٨) موقع مؤسسة اليابان على الشابك. <http://jfcairo.org/arabic>

(٢٦٩) البدراني، الأبعاد الاقتصادية والثقافية للسياسة اليابانية تجاه دول الخليج العربي، ص ١٠.

تدريس اللغة العربية للطلاب اليابانيين، ويلتحق بالمعهد سنوياً مئات الطلاب الراغبين في تعلم اللغة العربية في الدورات المكثفة أو الدورات المسائية التي يقدمها المعهد. (٢٧٠)

وفي مجال التبادل الشباني شهد عام ١٩٩٠م مشاركة الشباب العماني في "سفينة شباب العالم" المشروع المقدم من الحكومة اليابانية حيث شارك أكثر من ثلاثين شاباً عمانياً في رحلات في أرجاء اليابان ساهمت كثيراً في تعميق التفاهم المتبادل وتعزيز الصداقة بين شباب البلدين، وتبع ذلك تأليف العديد من الكتب من قبل الباحثين اليابانيين كان أبرزها كتاب عمان اليوم، الذي نشر في عام ١٩٩٥م في اليابان، وكتاب الأستاذ هارو اندو "مصلح على العرش" وكتاب "العرب وجهة نظر يابانية" للكاتب الياباني نوتاهارا الذي يعد من أكثر المناصرين للقضايا العربية والمدافعين عنها في الأوساط الثقافية اليابانية لسنوات طويلة. (٢٧١)

كما انعكست قوة العلاقات الاقتصادية بين اليابان وقطر على العلاقات الثقافية، حيث ينظر الجانبان بارتياح إلى التقدم المحرز في التبادلات الثقافية بين البلدين، ويعملان على استكشاف المزيد من التوسع في التعاون الثقافي الثنائي في مجالات مثل الفن والتراث المعارض والمتاحف وتعزيز تعلم اللغة اليابانية من قبل المواطنين القطريين. (٢٧٢)

وبالنسبة للعلاقات الثقافية بين اليابان ومملكة البحرين فمنذ عام ١٩٩٤م، ذهب حوالي ثلاثة وعشرون طالباً بحرينياً من خريجي الجامعات البحرينية إلى اليابان لإكمال بحوثهم ودراساتهم العليا من خلال منحة حكومية يابانية، ولا يزال هناك سبعة طلاب يدرسون في اليابان حتى تشرين الأول ٢٠٠٩م، كما تم فتح دورات مسائية لتدريس اللغة اليابانية في عام ١٩٩٠م وفتح دورات صباحية في جامعة البحرين عام ١٩٩١م، وذلك بدعم ومساندة صندوق نومورا للصداقة البحرينية-اليابانية، كما تم افتتاح مركز الدراسات اليابانية في جامعة البحرين في عام ٢٠٠٠م، وبالإضافة إلى ذلك تقدم مؤسسة اليابان إلى المركز مواد تعليمية وكتب دراسية وكتب متعلقة باليابان باللغة الإنكليزية، ومنذ

(٢٧٠) وكالة الأنباء السعودية، تقرير عن العلاقات السعودية-اليابانية، ص ١.

(271) Haruo Endo, oman and japan, the oman-japan friendship association, muscat, 2004, p. 2.

(٢٧٢) موقع وزارة الخارجية الياباني، بيان مشترك حول تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية.

http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/qatar

عام ١٩٩٨م شارك أكثر من ستون شاباً وشابة من البحرين في برنامج سفينة شباب العالم، وأسسوا الجمعية البحرينية لخرجي برنامج سفينة شباب العالم في آذار ٢٠٠٠م، حيث عملوا على تنمية أواصر الصداقة التي تربط بين البلدين، كما لجأت اليابان إلى عدد من الأنشطة الأخرى كعروض الموسيقى اليابانية والرقص التقليدي والكاراته بالإضافة إلى عروض فن تنسيق الزهور اليابانية والخط الياباني.^(٢٧٣)

أما بالنسبة للعراق فقد بلغ إجمالي مبالغ المنح المقدمة للمشاريع الثقافية الشعبية حوالي ٧٥.١ مليون ين خلال أعوام (١٩٧٥-٢٠٠٤م).^(٢٧٤) وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عملت اليابان على زيادة المنح الثقافية وعملت على تفعيلها وخاصة المشاريع الثقافية الصغيرة، كما عملت اليابان على إعادة البنى التحتية التي دمرت بعد عام ٢٠٠٣م في الجانب الثقافي فيما سمي بإعادة الأعمار الثقافي.^(٢٧٥)

كما تقوم السفارة اليابانية بعقد عدة مناسبات ثقافية في الكويت، والتي يتم من خلالها عرض التراث والفولكلور الخاص بالثقافة اليابانية، حيث أقامت سفارة اليابان لدى الكويت في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٢ "عام اليابان"، كما قام سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (وزير خارجية الكويت آنذاك) عند زيارته إلى اليابان في تشرين الأول ١٩٩٨م بافتتاح معرض "تعرف على الكويت" ولعل من أهم أشكال التفاعل الثقافي الكويتي الياباني هو مشاركة الكويت في حوار الحضارات بين اليابان والعالم الإسلامي حيث استضافت الدورة السابعة للحوار في عام ٢٠٠٨م، وكان موضوع الحوار هو قضية البيئة، وقامت وزارة الأوقاف الكويتية بتنظيم الحوار محلياً، كما تشارك بوفود في الحوارات التي تستضيفها اليابان والدول الإسلامية الأخرى.^(٢٧٦) أما بالنسبة لإيران فيوجد تعاون وثيق بينها وبين اليابان في المجال الثقافي والعلمي، حيث وضعت إيران التعاون مع

(٢٧٣) موقع السفارة اليابانية في مملكة البحرين، العلاقات التجارية بين اليابان ومملكة البحرين.

<http://www.bh.emb-japan.go.jp/Arbic/ArbicMain.htm>

(٢٧٤) موقع وزارة الخارجية اليابانية على الشابك.

http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/iraq/index.html

(٢٧٥) اليابان تساهم في إعادة الأعمار الثقافي، تقرير في الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني،

١٨/٥/٢٠٠٨م، ص ٥.

(٢٧٦) محمد السيد، نصف قرن من العلاقات الكويتية - اليابانية، ص ٢.

طوكيو ضمن إستراتيجيتها، كضرورة حتمية، ساعية في ذلك إلى الاستفادة من التقدم التكنولوجي والعلمي الياباني في إطار حوار ثقافي علمي بناء وهو الذي تجلت مؤشرات في النقاط التالية: أولاً موافقة إحدى مؤسسات وزارة الإرشاد الإسلامي لنشر اللغة الفارسية على استضافة باحثين يابانيين بالدراسات العليا لدراسة اللغة الفارسية في إيران على نفقة الدولة وذلك في بداية عام ٢٠٠٠م، كما تم منح الرئيس خاتمي شهادة الدكتوراه الفخرية في تشرين الثاني ٢٠٠٠م من الجامعة الصناعية في طوكيو وهي أول شهادة تمنح من هذه الجامعة لرئيس أجنبي، وكذلك جرى توقيع مذكرة تفاهم في نوفمبر عام ٢٠٠٠م بين جامعة صنعتي شريف الإيرانية والجامعة الصناعية بطوكيو، وكان من أهم أهداف هذه المذكرة إجراء أبحاث مشتركة وتبادل المعلومات في المجالات التي يحتاجها الطرفين، وتبادل الأساتذة والطلاب، بالإضافة إلى تبادل الزيارات بين الباحثين والمشاركة في المؤتمرات العلمية.

(٢٧٧)

علاوة على ذلك، تشترك إيران واليابان في الرؤية بشأن حوار الحضارات، ففي ضوء حرص منظمة المؤتمر الإسلامي على إظهار الصورة الحقيقية للإسلام كدين وحضارة تسامح ودعوة تعايش وتعاون وسلام وانفتاح على الآخر وحوار معه، طرحت الرئاسة الإيرانية على المؤتمر الإسلامي في تشرين الثاني عام ١٩٩٧م مبادرة الحوار بين الحضارات عام ٢٠٠١م وعلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٨م، إلا أن دولاً أخرى ساهمت في تبني مشروع القرار المعني بالحوار أو غيرهما من محافل دولية سياسية وثقافية، وبرز بشكل خاص اهتمام الدول التي لها حضارات عريقة مثل اليابان واليونان وإيطاليا. (٢٧٨)

٢- التبادل الطلابي والمنح الثقافية مع دول الخليج العربي.

يعدّ التبادل الطلابي بين الدول رافداً أساسياً من روافد تمتين العلاقات الثقافية، ومؤشراً في الوقت نفسه على التطور الحاصل في التعاون المشترك في ميدان الثقافة، وإذا أخذنا حجم التبادل الطلابي بين الجانبين الخليجي والياباني كأحد المؤشرات على مدى الاهتمام بتطوير العلاقات الثقافية المشتركة، فسوف نلاحظ أنه من بين نحو ٥٠ ألف طالب من مختلف دول العالم تستقبلهم اليابان سنوياً، لا يمثل

(٢٧٧) العلاقات الإيرانية-اليابانية من الانغلاق إلى الانطلاق، مختارات إيرانية، العدد ٤٥، نيسان ٢٠٠٤م، ص ٧.

(٢٧٨) المرجع السابق، ص ٨.

حجم طلاب الشرق الأوسط بما فيه الدول الخليجية سوى ٥% وذلك حسب إحصائيات عام ١٩٩٧م. (٢٧٩) ولذا قامت اليابان لتعويض ذلك بدعم مختلف النشاطات الثقافية مع دول الخليج العربي، وكان أبرزها الزيارات المتبادلة التي جرت من قبل مجموعة من الشباب والرياضيين من اليابان ودول مجلس التعاون الخليجي في أيلول ١٩٨٥م، كما تنوعت الجهود اليابانية لسد النقص في الاحتياجات الثقافية مع بعض الدول الخليجية الأخرى فمثلاً بالنسبة للمملكة العربية السعودية تم في عام ١٩٩٣م إنشاء قسم اللغة اليابانية في كلية اللغات والترجمة في جامعة الملك سعود وحتى عام ٢٠٠٧م درس حوالي ١٥٠ طالباً سعودياً في اليابان في إطار برنامج المنح الدراسية المقدمة من الحكومة السعودية، أما بالنسبة لإيران فإن خير دليل على التعاون الثقافي بين البلدين أن عدداً كبيراً من الطلاب الأجانب الذين يدرسون باليابان هم إيرانيو الجنسية، كما أن هناك اتفاقية بين وزارة التعليم اليابانية ووزارة التعليم العالي في الكويت، تنص على تقديم المنح الثقافية والتبادل الطلابي بين الجانبين، حيث تقوم اليابان بتقديم المنح لعدد من الطلاب الكويتيين سنوياً لدراسة اللغة اليابانية في جامعات اليابان، كذلك تقوم جامعة الكويت بقبول عدد من الطلاب اليابانيين لدراسة اللغة العربية، إلى جانب ذلك، تقوم الجامعة بتقديم دورات لتعليم اللغة اليابانية للمهتمين بدراسة الثقافة اليابانية، وتدعم السفارة اليابانية في الكويت هذه الدورات من خلال توفير المدرسين اليابانيين، والمواد التعليمية الخاصة باللغة اليابانية كمنحة من قبل مؤسسة اليابان. ويظهر الجدول التالي عدد الطلاب العرب الموفدين لليابان خلال عامي (١٩٩٢م-١٩٩٦م) (٢٨٠)

الدولة	عدد الطلاب	
	١٩٩٢م	١٩٩٦م
العراق	٨	٧
العربية السعودية	—	٢٥
الإمارات	—	٣

(٢٧٩) البستكي، اليابان والخليج، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

(٢٨٠) محمد السيد، نصف قرن من العلاقات الكويتية - اليابانية، ص ٣.

٢	—	عمان
١	—	الكويت

أما بالنسبة للمنح الثقافية لدول الخليج العربي فعلى الرغم من أن فرص منطقة الشرق الأوسط بما فيها الدول العربية والخليجية في الحصول على منح ثقافية يابانية تتجه إلى الازدياد، إلا أن تلك الفرص ظلت محدودة مقارنة بمعظم مناطق العالم الأخرى، وتشير إحصائيات عامي ١٩٩٧م - ١٩٩٨م إلى أن منطقة الشرق الأوسط، بما فيها الدول العربية قد حصلت على نسبة تتراوح بين ١٠.٩% و ١٣.٤% من إجمالي المنح الثقافية اليابانية. (٢٨١)

نتائج الفصل الثالث:

١- بدأت السياسة الاقتصادية اليابانية تجاه دول منطقة الخليج العربي فعلياً منذ الحظر النفطي في عام ١٩٧٣م والتي بدأتها بإتباع دبلوماسية اقتصادية كان الممهد الأول لها إرسال البعثات الاقتصادية التي لا تخلو أهدافها البعيدة المدى من محاولة السيطرة على اقتصاديات الدول الخليجية بوجود الفارق الكبير في التطور الاقتصادي والتقني، وامتلك اليابان لسياسات اقتصادية عميقة قامت باتباعها من خلال استخدام سياسة الترغيب والترهيب على دول المنطقة.

٢- اتخذت اليابان في تعاملها مع الدول الخليجية شكل الدولة البراغمية من خلال استغلال المشاكل السياسية لتحقيق أهداف اقتصادية، وكان من الطبيعي وتحت ضغط الدول الخليجية أن تلجأ اليابان إلى سياسة استثمارية كان في ظاهرها أنها في مصلحة الدول الخليجية من خلال إقامة منشآت ومؤسسات نفطية على أراضيها تزيد من قدرة هذه الدول على التصدير وتوفير الدعم التقني لها؛ ولكن في الحقيقة كانت السياسة الاستثمارية تهدف إلى تأمين الإمدادات النفطية مما يضمن استقرار الاقتصاد الياباني ومما يؤكد ذلك أن هذه الاستثمارات استهدفت الدول الخليجية الكبرى ذات الاحتياطات النفطية الهائلة والمضمونة كالسعودية عبر شركة النفط العربية وإيران عبر مشروع مصنع البتروكيماويات (IJPC) ومشروع حقل آزاديجان.

٢- وأما بالنسبة للتجارة التي تعد من أهم الأنشطة الاقتصادية يمكننا إذا نظر إلى الأمر من الزاوية التاريخية أن نؤكد أن العلاقة التجارية هي المحور الأساسي التي تفرعت عنه بقيت العلاقات المختلفة بين اليابان ومنطقة الخليج العربي، ورغم تميز الحجم التجاري بنوعيه السلعي والنفطي بالضخامة ورجحان الميزان التجاري في أغلب الحالات لصالح الدول الخليجية يجب أن لا يغيب عنا فقدان هذه الدول لرؤية اقتصادية تقوم على التنوع الاقتصادي المستدام والإنتاجية في مختلف القطاعات لأن المكاسب التجارية على المدى البعيد ستكون لصالح اليابان التي تصدر سلع متجددة ذات أسعار مرتفعة مقابل سلع غير متجددة ذات أسعار متدنية، ولم يشذ عن هذه القاعدة سوى مملكة البحرين التي استطاعت اختراق أسواق الألمنيوم اليابانية بكفاءة عالية حتى رجحت صادرات الألمنيوم على الصادرات النفطية مع اليابان وبدأت تعمل على إنتاج مكونات السيارات وبعض مكونات الفضاء لصالح كبرى الشركات اليابانية.

٣- نجحت اليابان باستغلال المعونات التي اقتصرت على التعاون التقني والتي تدخل في مجال قوة اليابان الناعمة من خلال محاولة التأثير السياسي بوسائل اقتصادية ومما يؤكد ذلك أن تأسيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاكيا) تم في عام ١٩٧٤م وأغلب الظن أنها جاءت كرد فعل على الحظر النفطي في عام ١٩٧٣م.

٤- نجحت اليابان باستخدام الوسائل الثقافية التي تعد من الوسائل غير المباشرة التي تنتهجها اليابان بهدف تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج العربي، وتعزيز الديمقراطية حسب المفهوم الياباني،^(٢٨٢) حيث تعمل اليابان من خلال نشر قيمها الثقافية على مراعاة حساسية هذه المنطقة لتقبل الأفكار العلمانية والديمقراطية الغربية، والتي لا تتوافق مع التقاليد الثقافية والتاريخية للمنطقة، ويلاحظ خطورة هذه الأنشطة من خلال تقديم اليابان الدعم غير المباشر للحركات الاستقلالية في المنطقة عبر أنشطة ثقافية لذا كان لزاماً على الدول الخليجية أخذ الحيطة والحذر من أهداف مثل هذه الأنشطة، كما تسعى اليابان من خلال هذه الأنشطة تعزيز فهم أن السياسات والمواقف اليابانية ليست بالضرورة هي المواقف الأمريكية والأوروبية ذاتها تجاه المنطقة وهنا تلعب هذه الأنشطة دور المضلل لأن جميع الأحداث التي شهدتها المنطقة تثبت بما لا يدع مجال للشك على تطابق المواقف اليابانية مع المواقف الأمريكية، كما تسعى اليابان إلى تعزيز قدرة دول المنطقة على تلقي واستيعاب ثقافة وأفكار اليابان، وتعتقد اليابان بأن بعد المسافة الجغرافية والتاريخية بينها وبين هذه

(٢٨٢) تعد اليابان وفق المفاهيم دولة ديمقراطية تتمتع بنظام برلماني، وتعددية سياسية وتجري فيها الانتخابات العامة لاختيار أعضاء مجلس النواب (Lower House) ومجلس المستشارين (Upper House) بطريقة ديمقراطية، وتتمتع بحرية ونزاهة واضحة، وبالرغم من ذلك فإن ممارسة الشعب الياباني للديمقراطية بالمفهوم الغربي مازالت محدودة حيث يمارس اليابانيون الديمقراطية وفقاً لتراثهم الثقافي وتقاليدهم، ومازالت ممارسة الديمقراطية تتم بأسلوب وطريقة يابانية، حتى أن أحد الباحثين المهمين في شئون اليابان هو "جون ورونوف" يتساءل مندهشاً: هل اليابان نموذج للديمقراطية أم هي نظام برلماني على الطريقة الغربية مبني على نظام فصل السلطات؟ أم أنها دولة فاشية ديكتاتورية؟ أم نظام رأسمالي استغلالي وقمعي؟ ويقول في إجابته أن اليابان كل ذلك، ويصف ماكور ماك وسوجيموتو (McCormac, Sugimoto) بأنها ديمقراطية تحكمها طبقة البيروقراطية الحكومية التي تسيطر على كل شيء، في حين يصفها عزرا فوجل صاحب كتاب "اليابان رقم واحد في العالم" باعتبارها "مجتمعاً متناعماً يقوده العمل الجماعي ولا مكان فيه للفردية من القرية إلى ورش العمل إلى البرلمان".

أبو عزام، منصور: ديمقراطية اليابان بين الأفكار الغربية والتراث الثقافي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٠٤، ٣١٢، ص ٣٥.

المنطقة أدى إلى افتقار هذه المنطقة إلى تلقي الرسائل التي تبثها اليابان وبالتالي فإن مهمة تعزيز القدرات وبناء بنية تحتية فكرية هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لها بهدف تعزيز قدرة دول المنطقة على معالجة هذه الرسائل في وقتها أو حتى قبل وصولها، ولذلك سعت اليابان ضمن الأنشطة الثقافية إلى المساعدة على تعليم اللغة اليابانية والدراسات اليابانية في هذه المنطقة، وكذلك ضمان ترجمة الأعمال الأدبية والأفلام اليابانية للحصول على قدرة على فهم التفكير الياباني ليس عند النخب الفكرية والعلماء والصحافيين فحسب بل حتى عند المواطن العادي، لذا يجب على الدول الخليجية بالمقابل بذل المزيد من الاهتمام في فهم الأساليب الجديدة والمتنوعة التي تنتهجها اليابان التي يكتنف أهدافها غموض في الكثير منها (٢٨٣)

وأخيراً لا يخفى على أحد أن تأثير اليابان الثقافي العالمي راح يتنامى، والواقع أن اليابان لديها الآن تأثير ثقافي يمتد من الموسيقى الشعبية إلى المنتجات الاستهلاكية والالكترونية، ومن الهندسة المعمارية إلى الأزياء، ومن الأطعمة إلى الفنون، وظلت الصور اليابانية تسيطر على أحلام الأطفال بشكل مثير تماماً على مدى الأعوام طويلة بخليط من الجاذبية والقوة، كما تستفيد اليابان أيضاً من الجاذبية الثقافية لطرقها الروحية التقليدية كالديانة البوذية (٢٨٤) والفنون العسكرية. (٢٨٥) ويعود ذلك من أن اليابان الساعية للعب دور عالمي والطامحة لأن تصبح قطباً دولياً بارزاً أو أن تعود إمبراطورية معتبرة في ظل عجزها برغم تقدمها التقني عن إحياء إمبراطوريتها ووجدت أنه لا بد لها من نشر ثقافتها عالمياً من

(283) Kazuo Ogoura, Cultural diplomacy in the Middle East, The Japan Times: Wednesday, July 19, 2006, p.2.

(٢٨٤) نشأت البوذية في الهند، ووصلت اليابان عن طريق الصين وكوريا، ودخلت اليابان لأول مرة في القرن السادس الميلادي، ولعبت الدور نفسه الذي لعبته المسيحية في شمال أوروبا، وهي فلسفة تناقش الخلود في حياة لا نهائية من تناسخ الأرواح، وتتسم هذه الحياة بالآلام والمتاعب التي يمكن التغلب عليها بواسطة اتباع تعاليم بوذا حتى يصل الإنسان بعد تدريب شاق إلى مرحلة الرفانا أي التوحد مع القوة العظمى، في حالة من الرضاء والسكينة والسعادة. ولا تعترف البوذية بوجود إله، وإنما على الإنسان أن يجاهد نفسه ليصل إلى السكينة أو كما قال بوذا المعلم: "نساً جمعياً إلا قطرات ماء تنساب في محيط السلام الأبدى، وعلينا أن نسعى جاهدين للوصول إلى هذا السلام.

أنظر: محمد شبانة، عبد الفتاح: اليابان العادات والتقاليد وإدمان التفوق، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ١٤. (٢٨٥) جوزيف، س.ناي: القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد البحري، دار العبيكان، الرياض، ٢٠٠٧م، ص ١٣١.

منطلق أن إنتاج أو إعادة إنتاج الإمبراطورية يقوم على الامتلاك المتزامن في آن واحد لتفوق مطلق أو نسبي في جوانب أربعة تمثل ركائزها، وهي: الاقتصاد و السياسة و العسكرية و التقنية، تجلّ لها الثقافة وتداخل بين ثناياها تداخل الموج بين الصخور لتكاملها مع بعضها، وتحرضها كي يؤازر كل منها الآخر لخلق البنية الإمبراطورية، ولئن كان الزمن بعداً رابعاً للكون؛ فإن الثقافة (إضافة للركائز الأربع الأخرى) تمثل بعداً خامساً للبنية الإمبراطورية. (٢٨٦) وما يؤكد ذلك ما أعلنه رئيس الوزراء الياباني ر. هاسيموتو في عام ١٩٩٧م من أنه حان الوقت بالنسبة لليابان لتبدأ بنشر قيمها. (٢٨٧) كما أن السياسة الخارجية في الميادين الثقافية، وعرض فرص للدراسة والبعثات الجامعية لطلبة من مناطق الخليج العربي تساهم أيضاً بجانب مهامها الثقافية والإنسانية والسياسية في تحفيز العلاقات الاقتصادية بشكل غير مباشر لصالح اليابان.

(٢٨٦) محمود، حسان محمد: مجلة المعرفة السورية، عدد رقم ٥٥٧، شباط ٢٠١٠م، ص ١٩٩.

(٢٨٧) كيستانوف، ف.و.: اليابان في منطقة المحيط الهادي، ترجمة: محمد حبيب صالح، مركز الدراسات العسكرية،

دمشق، ٢٠٠٠م، ص ٤٨١.

(الفصل الرابع)

الأبعاد السياسية والأمنية للعلاقات

الخليجية – اليابانية

أولاً : تطور السياسة الأمنية اليابانية:

١- التجسس الصناعي والاستخباراتي:

يجمع خبراء الاقتصاد العالمي أن الاستراتيجيات الاقتصادية الكلاسيكية الخمس وهي: السعر، الجودة، الابتكار، التسويق، الخدمة، قد أضيفت إليها استراتيجية سادسة ألا وهي السياسة، وفي إطار اقتصاد اليوم، فالشيء الذي لا يمكن اكتسابه أو الفوز به في ميدان السوق والتسويق، يمكن اكتسابه عن طريق السلطة السياسية حتماً، ومن هذا المبدأ سعت الشركات اليابانية للاستفادة من امتداداتها الجغرافية الواسعة لتلعب دوراً في خدمة مصالح اليابان العليا من الناحية الأمنية، وذلك تحت ستار القيام بنشاطاتها الاقتصادية المتعددة، مما يوفر بنكاً غنياً ومتنوعاً من المعلومات في شتى المجالات تم وضعه تحت تصرف الحكومة تستخدمه متى شئت وأينما أرادت، وبخاصة مع تزايد أهمية سرعة وامتلاك المعلومات، وهذا ما أكدّه الفيلسوف الإنجليزي فرانسيس بيكون (٢٨٧) عندما قال: المعرفة هي القوة، وفي ذلك يقول نائب رئيس مجلس المخابرات الوطني الأمريكي في حكومة ريجان هيربرت إ. ماير "إن الشركات التجارية اليابانية أوجدت نظام جمع المعلومات عبر البحار وهو نظام شاسع، إن كل مكتب فرعي لكل شركة تجارية يعمل كمكتبة معلومات، تلتص المعلومات حتى القليل والقال، كما أن بعض عمليات الشركة التجارية هي عمليات أساسية" (٢٨٨) ويضرب هيربرت مثلاً على ذلك أعمال هيئة استخبارات ميتسوبيشي التي تشغل طابقين بالكامل في سكاي سكرير في منهاتن. ويردف ماير قائلاً: "إن هذه المعلومات يتم نقلها يومياً، وأحياناً كل ساعة، أو حتى كل دقيقة إلى اليابان حيث يتقاسم تلك المعلومات المدراء التنفيذيون التابعون للشركات التجارية، وشركاء الأعمال، والحكومة، وأحياناً يتم تصنيف تلك المعلومات بدرجة عالية" (٢٨٩)

وأغلب الظن أن الحكومة اليابانية أرادت الاستفادة من دروس الماضي، وخاصة الصدمة النفطية الأولى عام ١٩٧٣م التي كان المسبب الأول لها من وجهة النظر اليابانية هو نقص المعلومات عن منطقة الشرق الأوسط وتحديدًا منطقة الخليج العربي حول نية العرب باستخدام إستراتيجية النفط؛ مما وضع الحكومة اليابانية في موضع لا تحسد عليه أمام انتشار حالة من التوتر والاضطراب عمت كافة أنحاء البلاد، فكان ذلك بداية الإنطلاق لترتيب عمليات التزود بالمعلومات بكافة الوسائل المتاحة وخاصة

(٢٨٧) فرانسيس بيكون (Francis Bacon) ١٥٦١-١٦٢٦م فيلسوف ورجل دولة و كاتب إنجليزي، معروف بقيادته للثورة العلمية عن طريق فلسفته الجديدة القائمة على " الملاحظة والتجريب " ومن الرواد الذين انتبهوا إلى غياب جدوى المنطق الأرسطي الذي يعتمد على القياس.

أنظر: الشاروني، حبيب: فلسفة فرانسيس بيكون، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨١م، ص٥.

(٢٨٨) شوت، بات: السادة الجدد، تعريب: أحمد عبد الله كساب، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٥م، ص٥٩.

(٢٨٩) المرجع السابق، ص ٦٠.

الذراع الاقتصادي لليابان وهي الشركات، ومما يؤكد ذلك ما ذكره الكاتب الأمريكي (بوب وود وارد) في كتابه الحجاب أنه وفي عام ١٩٨٢م اكتشفت وكالة الأمن القومي أن شركة ميتسوبيشي كانت ترسل إلى طوكيو وثائق أمريكية مصنفة عن الشرق الأوسط حصلت عليها من مؤسسة استشارية أمريكية. (٢٩٠)

كما يقدر الخبراء أن اليابان توجه ٨٠% من إمكانيات جهاز مخابراتها باتجاه التجسس الصناعي لكونها هدفاً لعمليات تجسس صناعي واقتصادي على مستوى الحكومات والشركات على السواء، وحسب تقرير منتصف عام ١٩٩٣م فإن أكثر دول العالم ممارسة للتجسس الاقتصادي هي: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الصين، اليابان، (إسرائيل)، كما تطورت فكرة التجسس الصناعي أو الاقتصادي إلى فكرة الاستخبارات التنافسية التي تقوم على مبدأ جمع المعلومات الصناعية وتحليلها وتوزيعها بل تعدى ذلك إلى تأسيس جمعية محترفي التجسس الصناعي في عام ١٩٨٦م التي بلغ عدد أعضائها نحو ٢٨٠٠ رجل ٨٠% منهم أمريكيون ويابانيون موزعون في ٣١ بلداً، وتشمل عمليات التجسس الاقتصادي والتقني ثلاثة أنشطة رئيسية تتم منفردة أو مجتمعة حسبما تمليه الحاجة وهذه الأنشطة هي: جمع المعلومات، تخريب النظم، تحليل المعلومات. ومن جهة أخرى ترتبط ظاهرة التجسس الاقتصادي عموماً بالمجتمع، وكما أن التجسس الاقتصادي والتقني يرتبطان بالمجتمع بصورة أكبر من التجسس في المجالين السياسي والعسكري، فأية معلومات عن البناء الاجتماعي، وسلوك شرائح المجتمع المختلفة من الممكن لها أن تفيد جاسوس الاقتصاد في عمله، وتعد اليابان رائدة هذا الاتجاه في التجسس الاقتصادي، حيث دأبت على إرسال عملائها إلى مختلف دول العالم لدراسة أساليب حياة الفئات والشرائح المختلفة للاستفادة منها في غزو أسواقها، حيث استطاعت المخابرات الأمريكية في ولاية كاليفورنيا منذ أعوام ضبط طالب ياباني استأجر غرفة لدى إحدى الأسر الأمريكية، وتبين أنه يقوم بتحليل أسلوب حياة الطبقة المتوسطة الأمريكية لحساب أكبر الشركات اليابانية. (٢٩١)

كما نشأت علاقات واسعة بين الشركات التجارية وأجهزة المخابرات بل وامتد الأمر إلى قبول بعض الشركات أن تكون واجهة لنشاط أجهزة مخابرات، كما أن الأمر تعدى ذلك ليصل إلى مرحلة تبادل المعلومات، وفي إطار التغيرات يأتي أيضاً الاهتمام بمؤسسات اقتصادية لم تكن قبلاً موضع اهتمام أساسي من قبل أجهزة التجسس، وهنا يمكن أن نلاحظ غايات الكم الهائل من الطلاب وموظفي الشركات اليابانية الذين يجوبون دول الخليج العربي لدراسة أنماط ومتطلبات الحياة وأنشطة الشركات الاقتصادية الخليجية مما يستدعي من وجهة نظرنا أخذ الحيطة والحذر من قبل الشركات

(٢٩٠) ياناچيدا، اليابان وأزمة النفط ١٩٧٣، ص ٨٦.

(٢٩١) صارم، سمير: التجسس الاقتصادي، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٩م، ص ٥٦.

الخليجية ورفع مستوى أمن المعلومات الخاصة بها وتجنب مشاعر حسن النية في التعامل مع مثل هذه القضايا. (٢٩٢)

ومما يدل على النشاط الاستخباري القوي لليابان في منطقة الخليج العربي هو ما كشفتته وثائق ويكيليكس عن العلاقات الوثيقة بين الاستخبارات الأمريكية واليابانية، فقد كانت إيران المحور الأساسي لوثيقة تعود لعام ٢٠٠٦م حيث قال فيها راندال فورت رئيس مكتب البحوث والاستخبارات في وزارة الخارجية "إن العلاقات الاستخباراتية ذات الجذور العميقة بين البلدين هي جزء من القاعدة المتينة للتحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان كما هي عليه مع حلفائنا البريطانيين والأستراليين" (٢٩٣) وأشار فورت إلى شبكة دولية غير مستغلة من الشركات اليابانية والتي بإمكان اليابان- يساعدها في ذلك تواجهها الاقتصادي والدبلوماسي في بلد مثل إيران- الاستفادة من الأفكار التي من شأنها أن تشكل فائدة كبيرة للولايات المتحدة، ففي ذلك الوقت كانت إدارة بوش تشعر باليأس من الحصول على أية معلومات استخباراتية بخصوص الأحداث الجارية

(٢٩٢) وفي هذا الصدد كان للشركات اليابانية العديد من السوابق كان أشهرها عندما تلقت المخابرات السوفيتية معلومات تفيد بوجود حاوية سكة حديد من بين ١٠٠ ألف حاوية تجوب روسيا تحوي أجهزة تنصت زرعها الأمريكيون، واضطر الروس لتفتيش كل الحاويات التي كانت قادمة من اليابان إلى الشرق الروسي متجهة إلى لينينجراد ثم هامبورغ، وكانت الحاويات تنقل فازات يابانية، حيث قامت المخابرات السوفيتية بتفتيش صناديق الفازات فكتشفت حائطاً مزيفاً يخفي وراءه كاميرات وأجهزة اتصال وبطاريات ومحسات لتحليل الهواء، وثبت أن الحاويات صممها المخابرات الأمريكية لتكون نظاماً متحركاً لكشف المواقع النووية سواء كانت أسلحة أو مصانع أو قطارات تنقل هذه الأسلحة، كما ثبت أن الكاميرات تستطيع التقاط صور للمساحات التي تمر بها الحاوية لمسافة أميال، وبواسطة أجهزة إرسال تنقل الصور محمداً عليها مواقع التقاطها إلى الأقمار الصناعية الأمريكية، وبعد أن اكتشف السوفيت أمر تلك الحاوية توجهوا للشركة اليابانية التي قبلت أن تكون واجهة للمخابرات الأمريكية، ودفعت هذه الشركة نصف مليون دولار للمخابرات السوفيتية مقابل سكوتها، كما قامت شركة توشيبا عام ١٩٨٧م ببيع تكنولوجيا عسكرية محظورة للاتحاد السوفيتي، وهي تكنولوجيا كتم صوت الرصاص (مراوح) بالتعاون مع الشركة النووية (كونجسبيرج فابنا بريك) ويعتقد خبراء الدفاع الأمريكي أن تكاليف إصلاح الخسارة التي تكبدها الدفاعات الأمريكية من الغواصات سيزيد على ٣٠ مليار دولار لرأب الصدع الأمني. أنظر، شوت، بات: السادة الجدد، تعريب: أحمد عبد الله كساب، مكتبة مدبولي، ط ١، ١٩٩٥م، ص ٩.

(٢٩٣) ويكيليكس هي منظمة دولية غير ربحية تنشر تقارير وسائل الإعلام الخاصة والسرية من مصادر صحفية وتسريبات إخبارية مجهولة، بدأ موقعها على الإنترنت عام ٢٠٠٦م تحت مسمى منظمة صن شاين الصحفية، وادعت بوجود قاعدة بيانات لأكثر من ١.٢ مليون وثيقة خلال عام من ظهورها، وتصف ويكيليكس مؤسسها بأنهم مزيج من المنشقين الصينيين والصحفيين، والرياضيين، وتقنيين مبتدئين لشركات عاملة في الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان وأوروبا وأستراليا وجنوب أفريقيا، ومديريها جوليان أسانج وهو ناشط إنترنت أسترالي.

أنظر، الموسوعة العالمية الحرة، ويكيليكس/ar.wikipedia.org/wiki/، ص ١.

في إيران، لذلك سعت واشنطن لتكثيف الضغوط على طهران بما في ذلك توجيه تهديدات بالقيام بهجوم عسكري على منشأتها النووية، ووفقاً لما أشار إليه فورت كان لدى اليابان فرصة فريدة لجمع المعلومات داخل إيران حيث لا يوجد للولايات المتحدة سفارة هناك. (٢٩٤) ولذلك يمكننا القول بدون أي تحن بأن الشركات والقوى الصناعية والتجارية اليابانية لعبت دوراً بالغ الأهمية في إعادة تشكيل مفاهيم الأمن لطوكيو في منطقة الخليج العربي خلال فترة السبعينيات والثمانينيات مستغلة الثقة التي منحتها إياها دول المنطقة باعتبارها من الدول التي لا تملك أي أهداف سياسية أو أمنية في هذه المنطقة.

كما تقوم الاستخبارات اليابانية برصد جميع مجالات التعاون، وخاصة في المجال الصاروخي بين كوريا الشمالية وإيران، وهذا ما أكدته موقع ديبكا فايل الاستخباراتي (الإسرائيلي) الذي أفاد بأن الاستخبارات اليابانية رصدت خروج شحنات من موانئ بيونغ يانغ تحوي صواريخ سكود ذاتية الدفع قصيرة المدى من نوع (SRBM) يصل مداها ما بين ٨٠٠-١٠٠٠ كم ومزودة برأس حربي يحتوي ما بين ٨٠٠ كلغ وحتى طن من المتفجرات، ومن المحتمل أن تكون هذه الميزات قد تم إدخالها على معظم الصواريخ قصيرة المدى التي تعمل بالوقود السائل في إيران، وتعتبر كوريا الشمالية أهم مصدر لتكنولوجيا صواريخ سكود التي بدأت إيران بتطويرها في أواخر الثمانينات ما مكنها من إنتاج صواريخ شهاب متوسطة المدى. (٢٩٥)

كما أشارت العديد من الأحداث التي وقعت في مياه الخليج العربي إلى الحضور الفعال للاستخبارات اليابانية وقوة إمكاناتها، حيث استطاعت كشف المحاولات المتعددة للاستخبارات الإسرائيلية التي سعت بدورها إلى خلق حوادث تدفع فيها لإلقاء اللائمة على إيران، وبخاصة حادثة تفجير ناقلة النفط اليابانية MV M. Star في ٢٨ تموز ٢٠٠٩م بالقرب من مضيق هرمز الاستراتيجي، والتي تسببت بأضرار جسيمة في هيكل الناقلة، وإلى حرج عدد من البحارة اليابانيين، وعندما أعلنت ألوية عبد الله عزام المرتبطة بتنظيم القاعدة مسؤوليتها عن الحادث أثار ذلك سخرية الاستخبارات اليابانية من مدى قدرة هذه المجموعة على تنفيذ مثل هذا الهجوم، وفي هذا المجال ذكرت شبكة الأنباء اليابانية NHK أن البحرية الإسرائيلية نشرت في الخليج العربي الجيل الأقدم من غواصات الديزل من نوع دولفين U-209 والجيل الأحدث U-212 التي حصلت عليها من ألمانيا، حيث تتميز هذه الغواصات بأنها تضم على متنها ١٣ سرباً من القوات الخاصة البحرية تم تدريبهم على القيام بأعمال تخريبية ضد

(294) Oliver Campbell, WikiLeaks cables reveal closer US-Japan intelligence relations, World Socialist Web Site, 18 February 2011, p.2.

(295) A.P "world Council for the cedars Revolution", *Wisconsin Project / Agencies*, Saturday, 15 August 2009, p.3.

الأهداف البحرية والساحلية،(٢٩٦) وهذه المعلومات إنما تدل على قوة وإمكانات وحضور المخابرات اليابانية في منطقة الخليج العربي، كما أن هذه الحقائق تكشف بكل جلاء ووضوح مخاطر الشركات اليابانية من الناحية الأمنية مما يستدعي فرض أنظمة رقابة شديدة على كافة أنشطتها، كما لا يمكن إغفال خطورة تطور العلاقات اليابانية- (الإسرائيلية) على أمن الخليج العربي والتي شهدت نقلة نوعية منذ عام ١٩٨٥م واكتسبت أهمية بالغة الخطورة بعد اشتراك الطرفين في ما يسمى الحرب على الإرهاب في عام ٢٠٠١م وما يترتب على ذلك من تبادل كافة أنواع المعلومات بالإضافة للتعاون الاستخباراتي والأمني الذي تستقدمه بالدرجة الأولى الشركات اليابانية الممتدة في جميع دول الخليج العربي.

٢- تطور الأنشطة العسكرية:

ظهر البعد العسكري للسياسة الأمنية اليابانية في منطقة الخليج العربي بعد فترة الحرب الباردة كوسيلة لتلبية مطالب الولايات المتحدة الأمريكية لمساهمة حقيقية وبطريقة غير مباشرة بواسطة الدعم المالي للشركات الأمريكية في هذه المنطقة، وكان الدور الياباني الجديد منسجماً في هذه الفترة مع توسع الأنشطة العسكرية الدولية بداية بعمليات حفظ السلام التقليدية، وابتجاء عمليات فرض السلام التي تنطوي على المشاركة القتالية ضمن قوات متعددة الجنسيات، وكانت الحرب العراقية-الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨م أول فرصة للمشاركة العسكرية لليابان فالبرغم من أن اليابان قد حافظت نسبياً على سياسة حيادية تجاه كل من العراق وإيران خلال الحرب بين الدولتين؛ إلا أن هذه الحرب أعطت واضعي السياسة اليابانية أهمية متزايدة لاستخدام القوات العسكرية اليابانية، ولاسيما عند تلقيهم طلباً أمريكياً لإرسال السفن البحرية التابعة لقوات الدفاع الذاتي لإزالة الألغام في الخليج العربي؛ بهدف حماية حركة ناقلات النفط هناك؛ لكن الحكومة اليابانية رفضت الاستجابة؛ بسبب الأجواء الحرجة التي كانت ما تزال سائدة ضمن الأوساط اليابانية، وبدلاً من ذلك قامت اليابان بتقديم عشرة ملايين دولار لمجلس التعاون الخليجي لشراء نظام توجيه ملاحي عالي الدقة (Hyperfix system) كما قدمت مئتي مليون دولار كمساعدات لسلطنة عمان(٢٩٧) وفي هذه الأجواء خضعت اليابان لضغوط متزايدة من أجل المشاركة في العمليات العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، والذي

(296) Michael G. Frodl, Attack Against Oil Tanker Shows Why Terrorists and Pirates May Join Forces, National Defense, November 2010, p.4.

(297) Miyagi, Yukiko: Japan's Middle East Security Policy, Routledge, London and New York, 2008, p.46.

ترافق مع زوال القيود الدستورية، وتوسيع دور قوات الدفاع الذاتي، ومن هنا يمكن أن نلاحظ أن المشاركة اليابانية في العمليات العسكرية الدولية قد أخذت شكلاً غير عسكري حتى أواخر الثمانينيات؛ ويعود ذلك إلى القيود الداخلية وخاصة المادة التاسعة من الدستور، وهي شرط التحلي عن " التهديد أو استخدام القوة كوسيلة لتسوية النزاعات" (٢٩٨) وقد فسر هذا بعدم السماح بالمشاركة في النشاطات العسكرية بخلاف الأغراض الخاصة بالدفاع عن النفس، وبالتالي كان محظوراً عليها المشاركة في عمليات الدفاع الجماعي المتعددة الأطراف (٢٩٩)؛ لكن اليابان بدأت بالابتعاد عن هذا التفسير الضيق للدستور بهدف إثبات نفسها حليفاً للولايات المتحدة، وعضواً بارزاً في المجتمع الدولي، وتمهيداً لاتخاذ قرار مشاركة قوات الدفاع الذاتي بدأ الموظفون المدنيون بالمشاركة ضمن بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وبموجب قانون مؤسسة وزارة الخارجية (Foreign Ministry Establishment Law) وبدأ ذلك مع تعيين موظف واحد من وزارة الخارجية اليابانية ضمن بعثة الأمم المتحدة للمساعدى الحميدة في أفغانستان وباكستان من أيار ١٩٨٨م وحتى آذار ١٩٩٠م، والانضمام إلى فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق من آب ١٩٨٨م وحتى شباط ١٩٩١، ثم المشاركة في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت يونيكوم (البعثة الدولية لمراقبة الحدود الكويتية العراقية) من أيار وحتى تشرين الثاني ١٩٩١م، وظلت هذه المشاركات غير واضحة حتى أقرت الحكومة اليابانية قانون تعاون السلام الدولي (International Peace Cooperation law) (PKO Law) الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢م والذي يتضمن شروطاً مثل وجود اتفاقية وقف إطلاق نار بين الأطراف المتحاربة، وقبول الأطراف المتنازعة لعمليات حفظ سلام تحت مظلة الأمم المتحدة، وأن تتمتع تلك العمليات بالتراهة والحياة، والتزام الحكومة اليابانية بسحب القوات اليابانية فوراً في حالة افتقاد أي من الشروط الثلاثة السابقة، وأخيراً أن يقتصر تسليح القوات اليابانية المشاركة في تلك العمليات على الأسلحة الصغيرة بغرض الدفاع عن النفس، وساعد هذا القانون اليابان على إشراك قوات الدفاع الذاتي في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وأنشطة الإنقاذ الدولية للأغراض الإنسانية، والإشراف على

(٢٩٨) دستور اليابان، ، ص ١١.

(٢٩٩) في تموز ١٩٥٨ رفضت اليابان طلباً من الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد لإرسال موظفين يابانيين إلى فريق المراقبة التابع للأمم المتحدة في لبنان بسبب المعارضة الداخلية الشديدة لمبدأ استخدام القوة العسكرية بل حتى لمبدأ إيفاد قوات الدفاع الذاتي لأغراض المراقبة

M. Yukiko: Japan's Middle East Security Policy, p.45.

الانتخابات، ومراقبة فض الاشتباك. وبعد إقرار القانون تم إرسال الموظفين اليابانيين إلى فلسطين والعراق وأفغانستان. (٣٠٠)

وخلال حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١م عندما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية باللجوء إلى التدخلات العسكرية تحت شعار تحالف الدول الراغبة ضمن إطار الأمم المتحدة لتطبيق سياسة الاحتواء المزدوج، وعملية فرض العقوبات، والضربات العسكرية العقابية ضد العراق نتيجة غزو القوات العراقية للكويت في آب عام ١٩٩٠م، رفضت الحكومة اليابانية استخدام القوى الجوية التابعة لقوات الدفاع الذاتي لنقل القوات والمعدات من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الخليج العربي، حيث منعت القيود الداخلية اليابان من المشاركة القتالية المباشرة، وبدلاً من ذلك استأجرت اليابان طائرات شحن تجارية أمريكية لهذا الغرض، كما قدمت الدعم اللوجستي لقوات التحالف الأمريكية خلال العمليات، كما كان هناك بيان رسمي من قبل رئيس الوزراء الياباني استجابة لعمليات القصف الأمريكية والبريطانية المتواصلة للعراق، وبدأت اليابان بالتخلي عن القاعدة التقليدية التي تقضي بعدم الإساءة إلى الدول الغنية بالنفط في منطقة الخليج العربي، كما فرضت الحكومة اليابانية وبسرعة عقوبات طوعية على العراق، وفي أعقاب الغزو التقى رئيس الوزراء الياباني توشيكي كايفو النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي طه ياسين رمضان في عمان في تشرين الأول عام ١٩٩٠م، وقدم له نصائح بعدم إعادة أخطاء الامبراطورية اليابانية في الثلاثينيات، وتدرجياً تشدد موقف اليابان تجاه العراق لدرجة أن اليابان استخدمت تعابير لم تستخدم أبداً تجاه أي دولة نفطية عربية في الماضي مثل وحشية ومعادية، وكانت السفارة اليابانية في بغداد قد أغلقت في عام ١٩٩١م، وجمدت العلاقات بين البلدين خاصة بعد أخذ العراق لرهائن يابانيين، وبعد الحرب أرسلت قوات الدفاع الذاتي كاسحات الألغام إلى الخليج العربي لفتح الممرات البحرية من الألغام التي زرعها العراق، في تناقض واضح لرفض اليابان القيام بذلك في الحرب الإيرانية العراقية السابقة، حيث اتبعت اليابان دبلوماسية المال أو فيما سمي دبلوماسية دفتر الشيكات (Checkbook diplomacy)؛ (٣٠١) حيث

(٣٠٠) شاركت قوات الدفاع الذاتي منذ شباط ١٩٩٦ في بعثة مراقبة وقف إطلاق النار التابعة للأمم المتحدة في هضبة الجولان حيث نشرت ٤٣ جندياً للقيام بالمهام اللوجستية واثنين من الضباط لمهام التخطيط والتنسيق

Kyodo, SDF to end Golan Heights mission, the Japan Times, 2006, p.1.

(٣٠١) أو دبلوماسية الصكوك: هي السياسة التي تتبعها الدولة في علاقاتها الدولية باستخدام المعونة الاقتصادية، وقد تم إطلاق المصطلح على السياسة اليابانية أثناء حرب الخليج الثانية بسبب دستورها الذي يحظر عليها إرسال قوات إلى مناطق الصراع. أنظر: عوديشو: النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، ص ١٢٤.

شاركت بعد ضغوط أميركية بدفع ١٣ مليار دولار(٣٠٢)، وقامت بإرسال أعداد ضخمة من سيارات الدفع الرباعي المدنية، بالإضافة إلى الأدوات المكتنية،(٣٠٣) وعموماً نستطيع القول أن اليابان ظلت غير متورطة نسبياً حتى هذه المرحلة.

ولا تكتمل الصورة دون ملاحظة تطور الأنشطة العسكرية لليابان في المناطق المحيطة لمنطقة الخليج العربي

ففي كانون الثاني ١٩٩٦م أرسلت اليابان سبعة وسبعين موظفاً لمراقبة انتخابات المجلس الفلسطيني، ومسؤول إلى بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان، وفي عام ١٩٩٨م تم إرسال دبلوماسي ياباني للانضمام إلى لجنة مفتشي الأمم المتحدة الخاصة بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل في العراق(٣٠٤)، وسعت اليابان للانضمام إلى فريق التفتيش النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق، وأرسلت أخصائي إقليمي إلى اللجنة المساعدة للأمم المتحدة في أفغانستان عمل كمستشار سياسي كبير ساعد في الإعداد لعقد الاجتماع الطارئ للمجلس الأعلى للعشائر (اللوباجيرغا) في أعقاب مؤتمر بون في ألمانيا لوضع نهاية للحرب الأفغانية، حيث ساعد هذا المؤتمر على تشكيل أول حكومة في أفغانستان بعد حقبة طالبان.(٣٠٥)

وفي أثناء الهجوم العسكري على أفغانستان في عام ٢٠٠١م أقرت اليابان فوراً قانون مكافحة الإرهاب (Measures Law Anti-terrorism Special) الذي صدر في ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠١م، والذي يسمح بتقديم الدعم اللوجستي في المحيط الهندي لعمليات القوات الأمريكية في أفغانستان، حيث قامت اليابان بإرسال وحدات من قوات الدفاع الذاتي البحرية تتألف من ثلاث مدمرات وسفن أخرى رافقت حاملة الطائرات Uss كيتي هوك من المياه الساحلية اليابانية لشغل مهمات في المحيط الهندي في ٢١ أيلول ٢٠٠١م وعلى متنها ما يقارب ١٥٠٠ جندي ياباني بالإضافة

(٣٠٢) جاء معظمها من خلال إصدار الحكومة لتشريع ضريبي خاص حصلت بمقتضاه من كل فرد ياباني على مبلغ ١٠ آلاف ين، أي ما يعادل نحو مائة دولار.

هلال، رضا محمد: السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط عقب أحداث ١١ سبتمبر وحرب الخليج الثالثة، مجلة السياسة الدولية، تشرين الأول، ٢٠٠٣م، ص ٤٥.

(303)M. Yukiko: Japan's Middle East Security Policy, p.51.

(٣٠٤) تشكلت بناء على قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الخاص بوقف إطلاق النار في حرب الخليج وذلك في ٣

نيسان ١٩٩١

Ibid. p.50.

(305) Bonn Agreement (Afghanistan) – Wikipedia, the free encyclopedia, en.wikipedia.org/wiki/Bonn_Agreement_Afghanistan, p1.

إلى إرسال طائرات شحن من طراز C-130 إلى باكستان، حيث عملت القوات اليابانية على توفير الوقود لقوات الولايات المتحدة الأمريكية، وانكلترا وثمانية دول أخرى تصل إلى ٤٠% من كامل الوقود اللازم لقوات التحالف.(٣٠٦) وبذلك تكون اليابان قد خطت خطوة مهمة وخطيرة باتجاه المشاركة العسكرية الخارجية لقواتها بالمقارنة مع مساهمتها السابقة وستكون هذه المشاركة المهدد الحقيقي لمشاركتها في الحرب على العراق بعد أن أصبحت عضواً في الدول المشاركة في الحرب على الإرهاب في جميع أنحاء العالم إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية مما يشكل تهديداً فعلياً على أمن الخليج العربي في ظل اعتبار عدد من دول الخليج كدول داعمة للإرهاب ولاسيما المملكة العربية السعودية، مما جعل هذه الدول في موقف دفاعي وقلص مساحة المناورة في علاقاتها الدولية.

أولاً: العلاقات السياسية والأمنية بين اليابان والعراق.

١- الدعم السياسي المبكر للهجوم العسكري:

لقد كانت السياسة الأمنية اليابانية تجاه الدول المنتجة للنفط تاريخياً تعتمد على مبدأ الموازنة بين مصالحها النفطية وبين تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويظهر النهج الياباني في الحرب على العراق كمثال واضح تماماً على ذلك، فقد قامت اليابان بتقديم المساعدة والتعاون غير المباشر للولايات المتحدة الأمريكية والتي جرت على مستوى عال من المشاركة في خروج واضح عن حالة التردد، كما أخذ الأمر أشكالاً مختلفة مثل التوسع الواضح وغير المسبوق لنطاق المشاركة العسكرية اليابانية في دعم القوات الأمريكية، واستضافة مؤتمر دولي لإعادة إعمار العراق في مرحلة ما بعد الحرب، حيث تعهدت اليابان بتقديم ثاني أكبر مبلغ من المساعدات المالية، وكان هذا الموقف لافتاً وسط شكوك عالمية واسعة النطاق، ومعارضة صريحة من قبل العديد من القوى الكبرى الأخرى، وكان ذلك تحولاً سياسياً عميقاً وخاصاً يؤكد على خطورة النشاطات العسكرية السابقة لليابان ولاسيما في الحرب على أفغانستان التي كانت المقدمة الحقيقية للوصول للخليج. وهدفت الدبلوماسية اليابانية في المقام الأول إلى الحصول على دعم دولي لشن الحرب ثم المساعدة في إعادة الإعمار في عراق ما بعد الحرب، لذا استجابت اليابان وبسرعة وإيجابية لطلب الولايات المتحدة الأمريكية بالمشاركة العسكرية اليابانية في تقديم الدعم اللوجستي لقوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية؛ لكن الحكومة اليابانية رأت بأن قرار الأمم المتحدة الذي يميز الهجوم العسكري كان ضرورياً لتوفير الأسس الدستورية لتأمين تصديق الدايت الياباني على ذلك وإقرار تشريع خاص يتيح

(306) M. Muttaqie, Japan in the Global "War on Terrorism", Global & Strategis. 'Ph1. No. 2, Juli-Desember 2007, p.2.

المشاركة وبتوفر هذا التفويض يمكن للحكومة اليابانية إرسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية تحت تعبير الأمن الجماعي أي أن عمليات اشتراك قوات الدفاع الذاتي المفوضة من قبل الأمم المتحدة والتي كانت قد فسرت دستورياً بمرور الوقت بقانون السلام العالمي في عام ١٩٩٢م على عكس الدفاع الجماعي على المستوى الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وحاولت اليابان إقناع الولايات المتحدة لتأمين أساس قانوني للحرب على العراق من خلال قرارات الأمم المتحدة، وكان ذلك قبل علم اليابان بخطة الهجوم الأمريكية في نهاية آب ٢٠٠٢م، وكان واضحاً لليابان أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنوي الهجوم على العراق حتى بدون تفويض الأمم المتحدة، لذا ركزت الدبلوماسية اليابانية جهودها على إقناع الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على هذا التفويض؛ بحجة أن وضع هذه المسألة ضمن إطار الأمم المتحدة سيكون في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن من شأن ذلك جلب المزيد من الدعم العسكري والمالي من بقية الدول، ونصح صانعو السياسة اليابانية نظرائهم الأمريكيين في مختلف المستويات باستخدام قضية أسلحة الدمار الشامل لتأطير الصراع ليكون بين المجتمع الدولي والعراق بدلاً من أن يكون بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، وفي الواقع أعرب الرئيس الأمريكي في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢ أيلول ٢٠٠٢م عن نيته بتأمين دعم الأمم المتحدة، كما أثمر الموقف الياباني عن صدور قرار من مجلس الأمن رقم ١٤٤١ في الثامن من تشرين الثاني ٢٠٠٢م بدعوة الحكومة العراقية للقبول الفوري وغير المشروط بعمليات التفيتش الدولية، وكان ذلك خطوة هامة نحو إضفاء الشرعية على الهجوم العسكري، ورغم ذلك كان القرار لا يزال غير كاف للسماح بمشاركة قوات الدفاع الذاتي، لذا سعت الحكومة اليابانية لاستصدار قرار آخر يؤيد الهجوم على وجه التحديد، حيث سعت اليابان لإقناع الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على قرار من الأمم المتحدة لإعادة إعمار العراق بعد الحرب. (٣٧)

ونلاحظ هنا أن اليابان لعبت دوراً خطيراً لاستصدار قرار من مجلس الأمن يميز شن هجوم عسكري على العراق، حيث استغلت السياسة اليابانية كل فرصة للضغط على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إصدار قرار جديد بخصوص العراق في انتهاك للقرارات السابقة، وإضفاء الشرعية على العمل العسكري ضد العراق، ورغم أن اليابان لا تشغل مقعداً في مجلس الأمن إلا أن ذلك لم يردعها، فتقدم رئيس الوزراء كيزومي بخطاب في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثاني عشر من أيلول ٢٠٠٢م في نفس اليوم الذي طرحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية مشروع القرار، وعقب الاجتماع الذي عقد بين كيزومي ووزير الخارجية الأمريكي باول في

(307) M. Yukiko: Japan's Middle East Security Policy, p.90.

طوكيو في نهاية شباط ٢٠٠٣م (٣٠٨) تأكدت إمكانية الهجوم العسكري بدون قرار الأمم المتحدة فضاعت الحكومة اليابانية محاولاتها لحشد دعم عالمي لهذا القرار، ونبذ كل دعوى للسعي إلى حل سلمي للقضية، كما أنها أجرت محادثات ثنائية مع عدد من أعضاء مجلس الأمن المعارضين للموقف الأمريكي مثل فرنسا، وألمانيا، وروسيا على مستوى القمة والمستوى الوزاري والمستوى البيروقراطي، وفي نفس الوقت حاولت إقناع الدول الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن والتي كانت موافقة السياسية من القضية ما تزال متناقضة ومتردة مثل تشيلي، والكاميرون، وغينيا، وأنغولا، والمكسيك، وباكستان؛ لأن هذا القرار سيفشل إذا امتنع سبعة من أصل خمسة عشر عضواً أو صوت ضد القرار، وعلى الرغم من استخدام اليابان للمساعدات الإنمائية الرسمية والنفوذ السياسي؛ إلا أن محاولاتها باءت بالفشل حيث ظل تصويت العديد من الدول ضد القرار أو امتناعهم عن التصويت. (٣٠٩)

ويمكن القول بدون أي تحي أنه كان لليابان وجهان حيث كانت مساعي الحكومة اليابانية لحل غير عسكري لقضية أسلحة الدمار الشامل العراقية يتواصل بالتزامن مع سعيها للحصول على قرار من الأمم المتحدة تؤيد فيه الهجوم الأمريكي، واتخذ هذا النموذج شكل مطالبة العراق بالامتنال لقرارات مجلس الأمن، ومطالبة الدعم من الدولة العربية والدول الإسلامية لتفعل الشيء ذاته، وكان الهدف الحقيقي لليابان إظهار أنها سعت لاستنفاد جميع الوسائل السلمية لحل المشكلة من أجل تهدئة الرأي العام الياباني والرأي العام العربي.

وبدأت اليابان باتباع أسلوب جديد يقوم على التخلي عن السياسة اليابانية التقليدية القائمة على تجنب نشوب الصراعات عن طريق الوساطة وتبادل وجهات النظر وأخذت بدلاً من ذلك شكل الطلبات والضغط، وتوقعت اليابان أن تكون التداعيات السلبية لهذا الأسلوب محدودة لكون الحكومة العراقية الحالية سيتم إزالتها، وأما بالنسبة للدول العربية والإسلامية فإنها ستقع فيما بعد تحت

(٣٠٨) أجرى الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش مكالمات هاتفية في وقت لاحق استغرقت نحو عشر دقائق مع رئيس الوزراء كوزومي كأول زعيم أجنبي يحظى بمثل هذه المكالمات الأولى والرفيعة من الرئيس الأمريكي بعد اندلاع العمليات، وانصبت المحادثة حول أهمية الانتهاء من المعركة بأسرع وقت ممكن، وبأقل قدر من الخسائر ومن الإصابات البشرية، والتعاون المشترك بين البلدين في بناء وإعمار العراق بعد توقف الحرب، وعقب انتهاء العمليات العسكرية الأمريكية البريطانية في العراق أعلنت الحكومة اليابانية تشكيل غرفة عمليات طوارئ لمتابعة تطورات الموقف في العراق أولاً بأول برئاسة السيد تشوميتو موتيجي النائب الأول لوزيرة الخارجية، وتعيين مبعوث خاص للحكومة اليابانية لشؤون العراق، والموافقة على تقديم مساعدات يابانية.

هلال، رضا محمد: السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط عقب أحداث ١١ سبتمبر وحرب الخليج الثالثة، مجلة السياسة الدولية، تشرين الأول، ٢٠٠٣م، ص ٤٧.

(309) M. Yukiko: Japan's Middle East Security Policy, p.91.

النفوذ الأمريكي القوي والكبير، وتتوضح لنا معالم هذه السياسة الجديدة لاسيما في طريقة معاملة اليابان للعراق قبيل اندلاع الحرب فبعد اجتماع القادة والمسؤولين اليابانيين مع نظرائهم العراقيين في مناسبات عديدة للمطالبة بقبول العراق الفوري وغير المشروط لعمليات التفتيش التابعة للأمم المتحدة، والامتنال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة رفض الجانب الياباني إدعاء العراق بأن مزاعم الولايات المتحدة الأمريكية بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل لا أساس لها من الصحة حيث تم تدميرها بين نهاية حرب الخليج الأولى وعام ١٩٩٥م، كما أن هناك صعوبة بالنسبة للعراق في تقديم وثائق كاملة عن أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى أن العديد من الملفات قد تم إتلافها خلال حرب الخليج الثانية، كما يخشى العراقيون استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لعمليات التفتيش التابعة للأمم المتحدة للتحسس على العراق كما فعلت في ظل نظام (أونسكوم) لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالعراق، وعلى الرغم من أن كل هذه الادعاءات العراقية كانت صحيحة؛ إلا أن اليابان رفضت اعتماد أي وجهة نظر باستثناء وجهة النظر الأمريكية، وتجاهلت اليابان الطلبات العراقية لكونها بذلت جهوداً صادقة لإيجاد حل غير عسكري للأزمة، كما فعلت مع كوريا الشمالية، وألقت باللوم على الحكومة العراقية لأنها أضاعت الفرصة للتوصل إلى حل سلمي للقضية وفي أعقاب الهجوم العسكري الأمريكي على العراق تجاهلت اليابان مناشدة نائب السفير العراقي قاسم شاكر التي أدلى بها أمام نادي الصحافة في طوكيو في ٢ نيسان ٢٠٠٣م لتتدخل اليابان من أجل وقف القصف الأمريكي العشوائي للمدن العراقية والذي يهدد حياة المدنيين العراقيين، وكانت الدبلوماسية تجاه الدول العربية والإسلامية في الأشهر التي سبقت الحرب روتينية مثل إرسال مبعوثين من قبل رئيس الوزراء مطالبين هذه الدول بمجرد التعاون في الحرب الوشيكة، وفي الحقيقة كان من المتوقع من مهمة المبعوثين أن تحقق نتائج قليلة حتى من قبل الحكومة نفسها لأنها لم تكن تنوي إقامة حوار هادف أو إحداث أي تأثير للتفاوض بشأن هذه المسألة. (٣١٠)

وعندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية الهجوم على العراق بدون موافقة الأمم المتحدة اضطرت اليابان إلى الاختيار بين الالتزام بتحالفها مع الولايات المتحدة وبين الالتزام بميثاق الأمم المتحدة فاختارت اليابان الخيار الأول، فعندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في ١٧ آذار ٢٠٠٣م قرارها بالهجوم على العراق أعربت الحكومة اليابانية في اليوم التالي عن تأييدها وعزمها على تقديم المساعدة في إعادة الإعمار بعد الحرب، وتم إدراج اليابان بين الدول الخمسة والأربعين التي حددتها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لتكوين تحالف الدول الراغبة، وفي غياب قرار من الأمم المتحدة لإضفاء الشرعية بشكل صريح على الهجوم العسكري رأت الحكومة اليابانية أنها لن تستطيع القيام بمشاركة

(310)M. Yukiko: Japan's Middle East Security Policy, p.92.

مباشرة في الحرب، وبدلاً من ذلك قررت استخدام قوانين الأمم المتحدة التي تعود إلى اثني عشر عاماً مضت والتي أقرت مباشرة بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١م على الأسس القانونية لتدخلها غير المباشر إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وهي قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الذي وافق على استخدام القوة في عام ١٩٩٠م وحتى ١٥ كانون ثاني ١٩٩١م، والقرار رقم ٦٨٧ المطالب بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل في العراق، وأوضحت اليابان للرأي العام بأن المجتمع الدولي لا يمكن أن ينتظر امتثال صدام حسين إلى أجل غير مسمى، وأنه يشكل غصة في طريق حل قضية أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي هناك حاجة إلى إزالته، وخمنت وزارة الخارجية اليابانية أن تقرير الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأمم المتحدة بشأن أهداف حربها لن يحتوي تعبيراً له طابع فردي للعمل مثل توجيه ضربة وقائية دفاعية عن الولايات المتحدة؛ بل سيكون له أساس قانوني بالتحديد في قرارات الأمم المتحدة، وكان يشاع في شعبة الشؤون القانونية بوزارة الخارجية أن لها يداً في صياغة إعلان الحرب في ٢٠ آذار ٢٠٠٣م الذي أدلى به السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة جون نيغروبونتي، وخلال هذه الفترة أظهرت الحكومة اليابانية بعض الاستقلالية المصطنعة في تحد لرغبات واشنطن عندما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية طلباً رسمياً للحكومات في جميع دول العالم لإغلاق جميع البعثات الدبلوماسية العراقية وطرد الدبلوماسيين العراقيين من هذه البلدان حتى يمكن للسلطة الجديدة تولي المسؤولية في العراق، حيث رفضت الحكومة اليابانية الطلب بعد أن شهدت ردود الفعل السلبية الكبيرة من قبل العديد من الدول بما في ذلك معظم الدول العربية، ودول الشرق الأوسط، وعدد من الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا وروسيا وحتى دول مثل نيوزيلندا وبولندا والبرتغال التي هي جزء من تحالف الدول الراغبة، وكانت النية اليابانية هي إظهار بعض الاستقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة لا تلحق ضرراً بعلاقتها معها.^(٣١)

ومن جهة أخرى حاولت اليابان إظهار الوساطة في الأمم المتحدة من خلال الجهود الدبلوماسية لاستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي لإعادة الإعمار بعد تحديدها لسلطة الأمم المتحدة، وذلك بدعم الهجوم العسكري على العراق، كما حاولت تأمين قرار مجلس الأمن لتأكيد التعاون الدولي لإعادة إعمار العراق، وكان هذا ضرورياً بالنسبة لها لتوفير الشرعية الداخلية لمشاركة قوات الدفاع الذاتي في مثل هذه القوات، وما إن بدأ الهجوم العسكري حتى بدأت الحكومة اليابانية بالاتصال بالدول الأعضاء في مجلس الأمن وخاصة ألمانيا وفرنسا الذين كانوا الأكثر انتقاداً للسياسة الأمريكية إضافة إلى بريطانيا وروسيا والصين وكان ينظر إلى هذه الجهود على أنها سابقة لأوانها ومتحمسة كثيراً وأعقبت

(٣١) عدد من الدول تجاوبت وطردت "دبلوماسيين عراقيين" تحت ستار التجسس، جريدة الرياض، العدد ١٢٦٩٥،

السنة ٣٨، ٢٥ آذار، ٢٠٠٣م.

من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ورفضت من قبل الرئيس الفرنسي جاك شيراك، كما اتصلت اليابان كذلك بسوريا التي كانت تبدي معارضة شديدة للهجوم العسكري الأمريكي على العراق وهي الدولة العربية العضو غير الدائم في مجلس الأمن حيث زار نائب وزير الخارجية الياباني توشيميتسو موتيجي سوريا لإقناع الحكومة السورية لتأييد قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ الذي يعترف بشرعية احتلال قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، وكذلك القرار رقم ١٥١١ للتعاون الدولي لإعادة إعمار العراق، وشاركت اليابان في رعاية مشروع القرار الأخير مع كل من بريطانيا واسبانيا والكاميرون، وضمنت بذلك إدراج تعبير خاص لتوفير الشرعية الداخلية لمشاركة قوات الدفاع الذاتي، وكانت العبارة التي تضمنت القرار هي المساهمة بأي وسيلة بهدف المساعدة الإنسانية، مما يعني ضمناً إدراج الوسائل العسكرية بناء على طلب محدد من الحكومة اليابانية، وفي هذه المرة أثمرت جهود اليابان مع صدور القرارين، وعندما تم عقد مؤتمر دولي لإعادة الاعمار بعد الحرب لتشجيع الدول على تقديم الدعم المالي ضغطت اليابان والولايات المتحدة ودول أخرى لمنع إدارة الصندوق الدولي من تأسيس سلطة ائتلاف مؤقتة وكان هذا لتجنب الانتقاد العلني للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في حرب تفتقر إلى الشرعية الدولية وكذلك للحفاظ على الشفافية في إدارة الصندوق الدولي تحت إطار الأمم المتحدة غير المنحازة، ونتيجة لذلك قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بتعيين لجنة إدارية يابانية لتكون مسؤولة عن تمويل إعادة اعمار العراق والتي ترأسه اليابان حتى شباط عام ٢٠٠٥ م.^(٣١٢)

وفي سبيل إسترضاء دول المنطقة ولحالة إصلاح الأضرار المحتملة لعلاقتها مع هذه الدول والتي قد يسببها موقفها الموالي لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، أوضحت الحكومة اليابانية أن موقفها لم يكن ضد العالم العربي أو الإسلامي ولكن ضد أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي في ٢٠ آذار ٢٠٠٣ م وفي يوم اندلاع الحرب على العراق أعرب رئيس الوزراء كيوزومي عن نية حكومته بالحفاظ على علاقات جيدة مع الدول العربية والإسلامية، وأكدت الخطة على مواصلة وتعزيز الحوار مع العالم الإسلامي من أجل تجنب الصدام بين الحضارات، وعقد وزير الخارجية كاواجوتشي لقاءً جماعياً مع ١٨ سفيراً من الدول العربية وإيران في طوكيو في ٢٥ آذار؛ لكنه واجه معارضة واضحة حيث امتنعت هذه الدول عن الاستجابة، كما عقد اجتماع مماثل مجدداً في ١٩ كانون الأول ٢٠٠٣ م من أجل شرح نشاطات قوات الدفاع الذاتي في العراق. وإدراكاً لأهمية الصراع العربي الإسرائيلي لدول المنطقة، وإمكانية استخدامها لاستعادة صورة اليابان في المنطقة، أكدت اليابان مراراً وتكراراً عن

(٣١٢) العناني، خليل: مشكلات إعادة الإعمار في العراق، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،

كراسات استراتيجية، السنة الثالثة عشرة، العدد ١٣٤، ص ٣٤.

استعدادها لتقديم الدعم لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، وفي الحقيقة كانت هذه المبادرة تهدف إلى حد كبير إلى مجرد عملية بناء للصورة اليابانية التي سوف تتشوه، ولم تكن لها أية قيمة لأن الحكومة اليابانية كانت تدرك جيداً أنه لم تكن لديها القدرة على التأثير على أطراف النزاع.^{٣١٣}

أما بالنسبة للمعارضة الداخلية التي لم تقتصر على أحزاب المعارضة فقط، خاصة الحزب الشيوعي الذي رفض مبدأ استخدام القوة العسكرية ضد العراق أو دعم اليابان لتلك الحرب، إلا أنها امتدت لتطول بعض الاتجاهات داخل أحزاب التحالف اليميني الحاكم والتي طالبت بتوخي أقصى درجات الحذر قبل اتخاذ القرار النهائي لإرسال تلك القوات. وفي المقابل، حاولت الحكومة اليابانية التخفيف من حدة تلك المعارضة من خلال إعلانها أن قرار تأييدها الحرب ضد العراق سيعتمد على أهداف تلك الحرب ومواقف وردود فعل الدول العربية والأوروبية، واتخذت الحكومة اليابانية موقفاً أكثر تحايلاً على المعارضة الداخلية من خلال ربط استمرارها في تقديم الدعم اللوجستي للجيش الأمريكي في حربه ضد العراق بعدم استخدام الولايات المتحدة الأمريكية الوقود الياباني في عمليات عسكرية مباشرة ضد العراق، وهو شرط لا يخلو من طابعه الدعائي الداخلي قصد به التخفيف من حدة المعارضة الداخلية للدور الياباني في تلك الحرب، وبالتوازي مع هذا الخطاب الدعائي، اقتصر تأثير تلك المعارضة وتدهور البيئة الأمنية داخل العراق على إدخال بعض التعديلات المحدودة على الجدول الزمني لنشر تلك القوات.^(٣١٤)

(٣١٣) نذير شكر، نغم: الوجود الياباني في العراق، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، دراسات دولية، العدد

الأربعون، ص ١٠٥

(٣١٤) المرجع السابق، ص ١٠٧.

٢- دخول اليابان الحرب في العراق:

في تشرين الثاني ٢٠٠٢م طلب وكيل وزارة الدفاع الأمريكية ريتشارد أرميتاج (٣١٥) مشاركة قوات الدفاع الذاتي في العراق، ونتيجة لذلك بدأت الحكومة اليابانية بالتخطيط لأنشطة قوات الدفاع الذاتي تحت مختلف السيناريوهات الممكنة، حيث أعلن رئيس الوزراء الياباني فور بدء تلك العمليات عن تأييد بلاده لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق، مؤكداً على تفهم اليابان لتلك العمليات بسبب رفض النظام العراقي التجاوب مع قرارات الأمم المتحدة والمفتشين الدوليين، كما أكد رئيس الوزراء كويزومي في معرض تبريره لتلك العمليات على أن نزع أسلحة الدمار الشامل يمثل مهمة رئيسية للمجتمع الدولي؛ بسبب ما تمثله تلك الأسلحة من تهديد خطير لاستقرار العالمي. بما في ذلك للشعب الياباني ذاته، وأن الموقف الياباني الداعم لتلك الحرب يأتي كجزء من مسؤولية اليابان في إطار المجتمع الدولي لمواجهة خطر هذه الأسلحة، ولذلك أفرد البيان الصادر عن مجلس الوزراء الياباني في ٢٠ آذار الخاص بخطة الحكومة اليابانية للتعامل مع تلك الحرب بنداً خاصاً أكد على التزام الحكومة اليابانية بتقديم الدعم اللوجستي اللازم لتلك الحرب وفق قانون الإجراءات الخاصة بمكافحة الإرهاب (Measures Law Anti-terrorism Special) الذي أقره البرلمان الياباني في ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠١م والذي مثل الأساس الرئيسي لمشروعية الدعم الياباني للحرب الأمريكية ضد طالبان والقاعدة في أفغانستان، وعملت الحكومة اليابانية على تعديل هذا القانون لتمكين قوات الدفاع الذاتي من إيفاد سفن تتمتع بتكنولوجيا فائقة مجهزة بنظام درع للدفاع الصاروخي متطور لجمع المعلومات الاستخباراتية والذي سيكون متوفراً أيضاً بسفن البحرية الأمريكية؛ بهدف تقديم المعلومات الفورية وهو نظام الـ (Aegis BMD) والذي تم اختباره في عام ٢٠٠٢م، ويستخدم الصاروخ (SM-3) وهو نظام تم تطويره بشراكة أمريكية- يابانية، بيد أن اليابان في البداية تخلت عن هذه الخطة خشية فقدان الدعم الكافي للقانون؛ بسبب وجود أصوات أثارت ضده حتى بين قيادات الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم، ويعزى ذلك إلى القدرة العالية والمثيرة للجدل للسفينة في تحليل المعلومات، والتي يمكن استخدامها بشكل مذهل في قضية الدفاع الجماعي إذا ما استخدمت القوات

(٣١٥) ريتشارد أرميتاج نائب وزير الخارجية الأمريكية، والمعروف بعلاقته الجيدة باليابان منذ أن كان جندياً ضمن قوات مشاة البحرية الأمريكية الماريتز المنتشرة في اليابان، وتعتبره طوكيو خبيراً في الشؤون اليابانية، واستقبلت خبر تعيينه بترحيب حار، وقد صرح أرميتاج بأن على اليابان دخول الملعب في العراق بدلاً من الاكتفاء بالوقوف في صفوف المتفرجين مثلما فعلت في حرب الخليج عام ١٩٩١، عندما قدمت ١٣ مليار دولار، لكنها لم ترسل جندياً واحداً.

أنظر: هلال، رضا محمد: السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط عقب أحداث ١١ سبتمبر وحرب الخليج الثالثة، مجلة السياسة الدولية، تشرين الأول، ٢٠٠٣م، ص ٤٨.

الأمريكية المعلومات التي حلتها السفن لعملياتها القتالية الخاصة، وبموجب القانون المعدل وبعد تأكيد الإدارة الأمريكية خططها لضرب العراق، بدأت اليابان في باتخاذ الإجراءات العملية لتقديم الدعم اللوجستي للحرب فتم إرسال سفن الإيجيس في كانون الأول عام ٢٠٠٢م حيث بدأت المدمرة اليابانية كيريشيما Kirishima والتي تحمل أنظمة دفاعية صاروخية ورادارية متقدمة في التحرك من قاعدتها في يوكوسوكا Yokosuka جنوب غربي طوكيو وعلى متنها مئتان وخمسون جندياً متوجهة إلى القرب من مسرح العمليات العسكرية في الخليج العربي، مع التفهم بأنها ستقوم فقط بمعالجة المعلومات المقدمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وليس تبادل المعلومات مع الجيش الأمريكي للمساعدة في العمليات القتالية، ويمكن ملاحظ أن اليابان قد أرسلت هذه السفن في وقت مبكر؛ وذلك لتجنب تشكل انطباع لدى الرأي العام الياباني يربط ذلك بالحرب على العراق، أو كنتيجة لخضوع اليابان لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية، ثم قامت اليابان بإصدار قانون الإجراءات الخاصة بالمساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار في العراق (Law Concerning the Iraq in Assistance Special Measures on Humanitarian Reconstruction and) في ٢٥ تموز ٢٠٠٣م والذي وافق عليه البرلمان الياباني فوراً حيث سمح للقوات البرية اليابانية بالعمل في الخارج لأول مرة، وخارج إطار قوات حفظ السلام الدولية، وفي مناطق القتال الفعلي، ومن أجل تمكين إرسال قوات الدفاع الذاتي إلى مناطق وقوع هجمات إرهابية ومسلحين استفادت الحكومة من مفهوم المنطقة غير القتالية والتي أحدثت أثناء مشاركة قوات الدفاع الذاتي في أفغانستان وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠١م، كما تم تحديد تعريف القتال بعبارات محددة وضيقة "الاستخدام المنظم والمخطط للقوات من قبل الدول أو الأفراد الذين يمثلون الدولة" وفي هذا التعريف لم تكن المناطق القتالية تعني المناطق الآمنة أو المناطق الخالية من حرب العصابات بواسطة الجماعات غير الحكومية، وهذا يعني إمكانية مشاركة قوات الدفاع الذاتي في هذه المناطق، وكانت اليابان قد صنفت كامل الأراضي العراقية عملياً على أنها منطقة غير قتالية، وبعد ذلك أصبحت مسألة سلامة قوات الدفاع الذاتي المسألة المركزية التي تهم دوائر صنع السياسة، وكان عليهم الاستمرار في النفي العلني بأن القوات اليابانية قد تضطر إلى استخدام القوة إلا في حالات معينة في حين عملت على اختيار منطقة أكثر أمناً لإيفاد هذه القوات لتجنب هذه الحالة، وأصبح الشغل الشاغل هو أمن القوات اليابانية بدلاً من الاحتياجات الأمنية للعراق، وتم اختيار مدينة السماوة باعتبارها المكان الأكثر أمناً، وتملك عدداً من السكان لمطالب كافية لهذا النوع من الدعم التي كانت قوات الدفاع الذاتي تخطط لتقديمه، وقامت الحكومة اليابانية في سبيل توفير بيئة آمنة للقوات اليابانية بالاتصال بزعماء القبائل العراقية، وأكدت لهم بأن مهمة هذه القوات هي مهمة إنسانية وغير عسكرية، ووعدت بأنها سوف تقوم بتأمين الوظائف للسكان المحليين العراقيين، وابتعدت القوات

اليابانية عن طريقهم لتنشئ علاقات صداقة في المجتمع المحلي من أجل كسب موافقة السكان المحليين لتواجد قوات الدفاع الذاتي، وطالبت اليابان أيضاً بتنسيق العمليات الاستخبارية مع الولايات المتحدة وحلفائها للحد من خطر وقوع هجمات على قواها.^(٣١٦)

وكان قد تم التخطيط بشكل أساسي لنشر قوات الدفاع الذاتي في العراق في تشرين الأول ٢٠٠٣م لكن تم تأجيل ذلك حتى نهاية العام بسبب الاستمرار غير المتوقع لحالة عدم الاستقرار في العراق، ومنها تفجير مكتب الأمم المتحدة في آب ٢٠٠٣م، وما تلا ذلك من انسحاب موظفي الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، وما تبعه من انسحاب البعثات الدبلوماسية لهولندا واسبانيا، كل ذلك جعل الحكومة اليابانية أكثر تعقلاً وحذراً، كما تم التأكد بشدة من مشكلة الأمن في العراق بسبب تهديد القاعدة بالهجوم على قلب طوكيو، ولم يثن تدهور الأوضاع الأمنية في العراق وتحذيرات تنظيم القاعدة باختراق عمق طوكيو ومهاجمة العاصمة فور وضع الجنود اليابانيون أقدامهم في العراق، ثم حادث اغتيال الدبلوماسيين اليابانيين علي يد المقاومة العراقية في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٣م أثناء توجههما لحضور أحد المؤتمرات حول إعادة إعمار العراق، الحكومة اليابانية عن قرار إرسال تلك القوات وذلك رغم اتساع نطاق المعارضة الداخلية لإرسال تلك القوات والتي وصلت وفق بعض التقديرات إلى ٨٠% بل على النقيض من ذلك رد رئيس الوزراء الياباني كوزومي على هذه التحذيرات بقوله "إن اليابان لن تدعن للتهديدات الإرهابية"^(٣١٧) وحرص على التوظيف السياسي لحادث اغتيال الدبلوماسيين اليابانيين من خلال التأكيد على نقطتين مهمتين: النقطة الأولى هي ضرورة التعجيل بتعديل الدستور الياباني لتحويل قوات الدفاع الذاتي إلى جيش وطني طبيعي، والتعجيل بتعديل قانون قوات الدفاع الذاتي للسماح باستخدام القوات العسكرية لحماية البعثات الدبلوماسية اليابانية في الخارج، وأكدت الخارجية اليابانية في هذا الإطار على أن كل سفارة في بغداد باستثناء السفارة اليابانية تتمتع بحماية من قوات بلادها الخاصة أو قوة من الشرطة مساوية لقوات الجيش، وأن اليابان هي الدولة الوحيدة التي تعتمد على شركة خاصة للأمن لحمايتها، وبعد كل هذا التردد تم إرسال فرقة من قوات الدفاع الذاتي خلال العام نفسه لإظهار التزام اليابان تجاه الولايات

(٣١٦) نذير شكر: الوجود الياباني في العراق، ص ١٠٤.

(٣١٧) إن الدبلوماسيان القتيلان هما: المستشار كواتسو هيكو أوكيو (٤٥ عاماً) من السفارة اليابانية في لندن، وكان يمثل اليابان في مكتب سلطات احتلال العراق، وهاساموري إينوي (٣٠ عاماً)، وهو السكرتير الثالث في السفارة اليابانية ببغداد.

أنظر: ساموراي اليابان في فخ المقاومة العراقية بتكرت، مجلة الإهرام، تقارير المراسلين، السنة ١٢٧،

العدد ٢٠٠٣، ٤٢٧٣٥، ص ١٨.

المتحدة الأمريكية، حيث أعلنت الحكومة اليابانية في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٣ م تفاصيل مهمة قوات الدفاع الذاتي في وثيقة حملت عنوان "تنفيذ التوجهات الخاصة بالمساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار في العراق التي سميت بالخطوة الأساسية، (٣١٨) ومرت عملية إرسال القوات إلى العراق بمراحل عدة ففي شهر تموز عام ٢٠٠٣ م تم إقرار القانون الخاص بعد أن صوت البرلمان الياباني بتاريخ ٢٦ تموز ٢٠٠٣ م بالموافقة على طلب رئيس الوزراء جونيشيرو كوزوموي بإرسال قوات إلى العراق، في ما يعتبر المرة الأولى التي سترسل فيها اليابان قوات إلى منطقة حروب منذ الحرب العالمية الثانية، وبدأت الحكومة بوضع جدول زمني دقيق لإرسال القوات إلى العراق، بعد ذلك تم إرسال فرق لدراسة الوضع الأمني في مناطق العراق المختلفة، وفي شهر كانون أول ٢٠٠٣ م أقرت الحكومة اليابانية الخطوة الأساسية لإرسال قوات الدفاع الذاتي، وعلى إثر ذلك غادرت مجموعة من قوات الدفاع الذاتي الجوية (JASDF) هم حوالي مائة وخمسون طياراً لنقل الإمدادات بين الكويت والمطارات الأربعة في العراق، تلاها إرسال فرقة من قوات الدفاع الذاتي البحرية قوامها حوالي ثلاثمائة بحار إلى ميناء أم قصر في الجنوب العراقي، وفي شهر كانون الثاني ٢٠٠٤ م غادرت المجموعة المتقدمة من قوات الدفاع الذاتي البرية (JGSDF) حيث وصل أول جندي منها إلى القاعدة العسكرية الهولندية في السماوة في التاسع عشر من كانون الثاني ٢٠٠٤ م، وفي شهر شباط ٢٠٠٤ م غادرت إلى العراق بقية مجموعة قوات الدفاع الذاتي البرية حيث وصل عديدها إلى خمسمائة وخمسون جندياً تمركزت في مدينة السماوة الواقعة في محافظة المثنى لمدة عامين ونصف من شباط ٢٠٠٤ م إلى حزيران ٢٠٠٦ م، وانحصرت مهمتها في ثلاث مهام إنسانية رئيسية، هي: تقديم الخدمات الطبية، وتشمل تقديم خدمات الرعاية الطبية لسكان المناطق المحيطة بمناطق تمرکز تلك القوات وتقديم النصح والإرشادات الطبية للأطباء العراقيين حول طرق إدارة المستشفيات وصيانتها، أما المهمة الثانية فتتخص في توفير المياه وتشمل تنقية المياه وتوزيعها على السكان الذين يعانون من نقص مياه الشرب، وأخيراً تتمثل المهمة الثالثة في إعادة تأهيل وصيانة المرافق العامة كمدارس وقنوات الري والطرق ،

(٣١٨) بدأت عملية نشر القوات بفريق أولي من قوات الدفاع الذاتي الجوية في أواخر كانون الأول ٢٠٠٣ م تبعتهم بعثة في ٢٠٠٤ م وتبع ذلك إرسال فرقة ثانية من قوات الدفاع الذاتي الجوية في منتصف كانون الثاني ٢٠٠٤ م وبعد دراسة الوضع الأمني للعراق تم إرسال الفريق الأولي من قوات الدفاع الذاتي البري في منتصف كانون الثاني ٢٠٠٤ م وتم إرسال الفرقة الرئيسية في بداية شباط ٢٠٠٤ م

M. Yukiko: Japan's Middle East Security Policy, p.97.

وفي آذار ٢٠٠٤م باشرت قوات الدفاع الذاتي الجوية عملها من قاعدة علي السالم الصباح في الكويت وقاعدة الطليل في جنوب العراق. (٣١٩)

ويمكننا القول أن نشر هذه القوة اليابانية ساعد على نشر صورة مفادها أن القوة العسكرية في العراق كانت جزءاً من القوة المتعددة الجنسيات، وأن سلطة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق تمت بشرعية دولية، كما ساعدت في الوقت نفسه على تعزيز التحالف الأمني الياباني-الأمريكي، كما اتضح الهدف الرئيس لليابان باستغلال الأزمة لإضفاء الشرعية على توسيع دور قوات الدفاع الذاتي، وبالتالي تأكد وجود رغبة متعمدة لدى اليابان في استثمار الصراعات في منطقة الخليج العربي.

وكرر فعل على نشر هذه القوات استمرت عمليات مجموعات المقاومة العراقية خلال عام ٢٠٠٤م ضد قوات الدفاع الذاتي البرية حيث تم اختطاف ثلاثة مدنيين يابانيين وهدد الخاطفون الحكومة اليابانية بقتلهم ما لم يتم سحب القوات اليابانية من العراق (٣٢٠)، كما هدد مصعب الزرقاوي في العشرين من تموز من العام نفسه اليابان باستعمال السيارات المفخخة ضد قواتها ما لم تسحبها من العراق مطالباً الحكومة اليابانية أن تحذو حذو الفلبين بذلك، وبالإضافة إلى ذلك سجلت عدة حالات لعمليات قتل لسواح وحراس أمن يابانيين خلال أعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٥م، كما استمر إلقاء قذائف الهاون والصواريخ في أوقات مختلفة على المعسكر الياباني مما تسبب في وقوع أضرار وإصابات عديدة (٣٢١)، ونتيجة لاستمرار هذه العمليات وزيادة الضغوط الداخلية بدأت اليابان في نهاية عام ٢٠٠٥م بالتفكير الجدي بالانسحاب من العراق، حيث أكدت أن أي انسحاب للقوات سيتوقف على قدرة العراقيين على تشكيل حكومة جديدة، وبعد أن تم إنشاء الحكومة العراقية في أيار ٢٠٠٦م أعلن كوزيرومي في ٢٠ حزيران ٢٠٠٦م أنه سيتم سحب الوحدة البرية في غضون عشرة أيام واقترح توسيع خدمات الدعم اللوجستي التي تقدمها القوات الجوية لتشمل كل من بغداد وأربيل بالإضافة إلى جنوب العراق كبديل عن القوات البرية، وفعلاً بدأت الدفعة الأولى من الوحدة البرية في ٢٥ حزيران بالانسحاب من السماوة إلى الكويت وغادرت بقية القوات البرية قبل ١٨ تموز ٢٠٠٦م، والجدير بالذكر أنه حتى آذار عام ٢٠٠٥م عملت قوات الدفاع الذاتي البرية تحت حماية القوات الهولندية، وتحت حماية القوات البريطانية والأسترالية من أيار ٢٠٠٥م وحتى انتهاء المهمة في تموز عام ٢٠٠٦م، ورغم أن جميع القوات اليابانية البرية غادرت العراق استمرت قوات الدفاع الذاتي الجوية في تقديم الدعم اللوجستي حيث تم تمديد عمل هذه القوات عدة مرات ففي حزيران ٢٠٠٧م أقر

(٣١٩) أكيكو يوشيوكا، سياسة اليابان الخارجية تجاه العراق بعد ٢٠٠٣م، المركز الياباني لاقتصاديات الشرق

الأوسط (JIME)، طوكيو ٢٠٠٧م، ص ٢.

(٣٢٠) تم إطلاق سراحهم في الخامس عشر من نيسان من العام نفسه نتيجة لوساطة لجنة علماء المسلمين. أنظر:

الموسوعة العالمية الحرة، Japanese Iraq reconstruction and Support Groop (321)

البرلمان الياباني تمديد العمل بالقانون الخاص لقوات الدفاع الذاتي الجوية العاملة في العراق لمدة عامين (٣٢٢)، وقامت هذه القوات منذ مباشرتها لمهامها في آذار ٢٠٠٤م بنقل المواد والأفراد بين العراق والكويت حيث بلغ مجموع ما تم نقله ما يقارب ٦٧١.١ طناً من الإمدادات، ثم ما لبثت أن ازدادت الضغوط المحلية في اليابان ولاسيما بعد أن حكمت محكمة ناغويا العليا بأن إرسال القوات اليابانية إلى العراق كان غير دستوري جزئياً، وبسبب ارتفاع المشاعر المعارضة ضد الحرب في العراق أعلنت الحكومة اليابانية أنها ستسحب قواتها الجوية من الكويت نتيجة تحسن الوضع الأمني في العراق، وقرب انتهاء قرار مجلس الأمن رقم ١٧٩٠ الذي يسمح لبقاء القوات المتعددة الجنسيات في العراق حتى كانون الأول ٢٠٠٨م، وفعلاً غادرت قوات الدفاع الذاتي الجوية الكويت في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٨م وكان ذلك نهاية التواجد العسكري الياباني في العراق (٣٢٣).

ومن جانب آخر اتخذت اليابان دوراً رئيسياً من خلال التروؤس المشترك جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية في المؤتمر الدولي للمانحين حول إعادة إعمار العراق والذي عقد في مدريد في الفترة ٢٣-٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٣م بعد وقت قصير من صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥١١ حيث تعهدت بتقديم ٥ مليارات دولار أمريكي (منها مليار ونصف دولار كمنحة لعام ٢٠٠٤م، وقرض بقيمة ٣.٥ مليار دولار للأعوام الثلاث (٢٠٠٥-٢٠٠٧م)، (٣٢٤) أي حوالي ١٠% من المبلغ الذي طالبت به الولايات المتحدة الأمريكية والذي قدر بحوالي ٥٥ مليار دولار^(٣٢٥)، وكانت مساهمة اليابان هي ثاني أكبر مساهمة بعد الولايات المتحدة وأكبر بكثير من مساهمات حلفاء الولايات المتحدة الذين شاركوا في الهجوم العسكري، وعلاوة على ذلك تجاوزت إرسالية الموظفين اليابانيين نطاق الأمم المتحدة عندما تم إرسال العديد من الموظفين إلى مكتب الولايات المتحدة لإعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية في العراق. ونستطيع القول أن المشاركة العسكرية اليابانية في الحرب على العراق فتح عهداً جديداً في طبيعة العلاقات اليابانية-الخليجية والتي كان الكثيرون يعتقدون بأنها مجرد علاقات اقتصادية حتى وقت قريب، وهذه المشاركة لا تدع مجالاً للشك على أن هذه العلاقات هي علاقات إستراتيجية بامتياز. (٣٢٦)

(٣٢٢) عوديشو: النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، ص ١٢٤.

(323) Japanese Iraq reconstruction and Support Groop, الموسوعة العالمية الحرة

(٣٢٤) يوشيوكا: سياسة اليابان الخارجية تجاه العراق بعد ٢٠٠٣م، ص ١.

(٣٢٥) المعموري، محمد علي موسى: إعادة إعمار العراق الفرص والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،

الموصل، المجلد ١٣، السنة ٢٠٠٧م، ص ٣٥.

(326) M. Yukiko: Japan's Middle East Security Policy, p.50.

٢- مبررات إرسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى العراق:

إن قرار الحكومة اليابانية بدعم الحرب على العراق ثم الموافقة على نشر قوات يابانية في العراق، إنما يرجع إلى مجموعة مهمة من الدوافع ارتبطت بعضها بتحولات هيكلية مهمة داخل المؤسسة العسكرية اليابانية، بينما ارتبط بعضها الآخر بتحولات طالت صناعة القرار في السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة، ويأتي في مقدمة هذه العوامل أن الحرب ضد العراق جاءت كجزء من حالة التحالف الأمريكي-الياباني ضد الإرهاب منذ وقوع هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١م من ناحية والتي بدأت بصدور القانون الياباني (قانون الإجراءات الخاصة بمكافحة الإرهاب) والذي سمح لوكالة الدفاع الذاتي اليابانية بإرسال سفن حربية إلى المحيط الهندي كنوع من الدعم اللوجستي للعمليات العسكرية في أفغانستان، ومن ناحية أخرى تعتبر السياسة اليابانية إحدى أوجه التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية شريطة أن يستند أي هجوم عسكري على قرار من الأمم المتحدة، حيث هدفت اليابان إلى استغلال الأزمة العراقية لترسيخ مزيد من الثقة لدى الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص مصداقية اليابان التي تحسنت جداً منذ أن قدمت اليابان التعاون اللوجستي السريع والواضح في المحيط الهندي في دعم الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان في عام ٢٠٠١م. (٣٢٧)

والعامل الثاني هو التحول المهم الذي طال المؤسسة العسكرية اليابانية، ونمو جناح قوي داخل تلك المؤسسة يدعو إلى توسيع الدور العسكري الخارجي لليابان، ووفق بعض المصادر قام عدد من قيادات القوات البحرية اليابانية بممارسة الضغط على رئيس الوزراء الياباني كيوزومي من أجل القبول بالمطالب الأمريكية لإرسال اليابان مدمرات متطورة عسكرياً إلى أقرب مكان ممكن من منطقة الحرب، كما تم الكشف في أيار ٢٠٠٣م عن قيام مسؤولين من البحرية اليابانية بتشجيع من نظرائهم الأمريكيين بالضغط على الحكومة اليابانية للسماح بإرسال المزيد من المدمرات اليابانية إلى منطقة المحيط الهندي، وأيضاً لا يمكن إغفال دور العامل الاقتصادي ودور الشركات اليابانية في الضغط على الحكومة اليابانية لدعم الحرب الأمريكية ضد العراق، ويرجع هذا بدوره إلى عاملين رئيسيين: الأول هو حالة الانكماش العام الذي يعاني منها الاقتصاد الياباني خلال الأعوام الأخيرة، والثاني هو رغبة الشركات اليابانية في توفير فرص للاستثمار الخارجي من خلال ضمان حصتها في عمليات إعادة الإعمار على الرغم من حصول الشركات اليابانية على بعض عقود الاستثمار في العراق قبيل وقوع

(327) Natsuyo Ishibash, The Dispatch of Japan's Self-Defense Forces to Iraq: Public Opinion, Elections, and Foreign Policy, Asian Survey, Vol. 47, No. 5 (September/October 2007), p.6.

حرب الخليج الثانية خاصة شركات ميتسوبيشي، وسوميتومو، وماروبيني في قطاعات البنية الأساسية والتشييد والطاقة ونقل النفط والتصنيع، إلا أن بدء الحصار الاقتصادي ضد العراق بعد تلك الحرب واستمراره خلال عقد التسعينيات أدى إلى خروج الاستثمارات اليابانية بالكامل من العراق، وربما يكون من اليسير فهم دور الدافع الاقتصادي في قرار اليابان دعم الحرب على العراق ثم نشر قوات عسكرية في العراق إذا لاحظنا أن حصول شركة ميتسوبيشي في ٢٨ تموز ٢٠٠٣ م على عقد استيراد بحوالي ٤٠ ألف طن برميل يومياً من نفط البصرة خلال الفترة من آب إلى كانون أول ٢٠٠٣ م قد جاء بعد ثلاثة أيام فقط من موافقة البرلمان الياباني في ٢٥ من الشهر نفسه على نشر القوات اليابانية في العراق، ورغم محدودية قيمة هذا العقد إلا أنه اكتسب قيمة رمزية مهمة لدى الشركات اليابانية، كما عبر عن بداية مرحلة جديدة لعوده الشركات اليابانية إلى العراق.^(٣٢٨)

ومن العوامل المهمة الأخرى مشكلة البرنامج النووي لكوريا الشمالية فقد مثلت أحد المحددات المهمة في الموقف الياباني من القضية العراقية إذ يمكن فهم الدعم الياباني للولايات المتحدة في حربها ضد العراق باعتباره نوعاً من مقايضة دعم الموقف الأمريكي من المشكلة العراقية بالدعم الأمريكي للموقف الآسيوي، عامة والياباني والكوري خاصة من المشكلة الكورية والذي يدافع بشدة عن المنهج السلمي لإدارة وتسوية تلك المشكلة، وعلاوة على ذلك تخوف اليابان من القوة المتصاعدة للصين ، ومن العوامل الأخرى رغبة حكومة كويزومي في إحراز بعض التحولات المهمة فيما يتعلق بثلاث قضايا رئيسية هي: تنويع مصادر وارداتها النفطية والتي تتميز بالتركيز على إيران والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، والتحول عن دبلوماسية دفتر الشيكات التي ارتبطت باليابان منذ حرب الخليج الثانية، وأخيراً الحصول على مقعد دائم بمجلس الأمن، وهو ما اقتضى تكريس الدور العسكري الخارجي لليابان في العلاقات الدولية وتحول اليابان إلى قوة طبيعية بل وتطوير عقيدة يابانية في السياسة الإستباقية، وأخيراً تأتي حماية المصالح القومية اليابانية نتيجة الارتباط الشديد بين أمن واستقرار العراق -ومن ثم منطقة الخليج العربي- من ناحية، والمصالح اليابانية، من ناحية أخرى، وهو ما عبر عنه رئيس الوزراء كويزومي بالقول "أن أشاعة الاستقرار وتشكيل حكومة ديمقراطية في العراق يخدم المصالح القومية لليابان" (٣٢٩)، وذلك استمراراً لما أكدت عليه احدي القيادات العسكرية اليابانية في ٥ تشرين الأول ٢٠٠٣ م بأن نشر قوات عسكرية غير مقاتلة خارج اليابان لا يأتي كاستجابة للمطالب الأمريكية بقدر ما هو جزء من حماية المصالح القومية اليابانية

(٣٢٨) فرحات، محمد فايز: حدود التورط الياباني والكوري في العراق، مجلة تعليقات مصرية، العدد ١٢، ٢٨

نيسان ٢٠٠٤

(٣٢٩) المرجع السابق، ص ٨.

بالإضافة لهذه العوامل كانت مشاركة اليابان في الحرب على العراق تكفيراً عن اتخاذها خلال حرب الخليج الثانية والذي سبب لها انتقادات واسعة من العديد من دول العالم، كما لاحظت اليابان أن علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تتغير ولاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة وصعود الصين (٣٣٠) حيث تكون لدى اليابان شعور بالخوف من تخلي الولايات المتحدة عنها فعبرت من خلال مشاركتها في الحرب بأنها حليف يمكن الاعتماد عليه. (٣٣١)

ثانياً: العلاقات السياسية والأمنية بين اليابان وإيران.

تعطي العلاقات السياسية بين اليابان وإيران مثلاً آخر على فشل المبدأ الياباني في إمكانية فصل السياسية عن الاقتصاد والذي انتهجته اليابان منذ بداية الستينيات، وحاولت اليابان انتهاجه في معظم علاقاتها الدولية، ولاسيما في منطقة الخليج العربي، حيث تشابكت العلاقات السياسية اليابانية-الإيرانية بالعلاقات الاقتصادية، وعجزت اليابان عن فصلهما، بعضهما عن الآخر، وكانت بداية مساهمة اليابان بالمشاكل السياسية الإيرانية في خلال أزمة اقتحام السفارة الأمريكية في طهران في تشرين الثاني ١٩٧٩م وأزمة الرهائن التي زادت من حدة التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والذي اضطر اليابان إلى اتخاذ تدابير تعبر عن استيائها من هذا الوضع، وخلال الحرب العراقية-الإيرانية أعلنت اليابان على لسان وزير خارجيتها في أيار ١٩٨٢م عن موقفها حيال هذه القضية فدعت كلاً من إيران والعراق إلى إنهاء حالة الحرب بينهما وإجراء محادثات لعقد الصلح، كما دعت اليابان في عام ١٩٨٥م كل من طارق عزيز وزير الخارجية العراقية وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس النواب الإيراني إلى اليابان كلاً على حدة، وحاولت إقناعهما بالعمل على إنهاء حالة الحرب لكن دون تحقيق أي نجاح. (٣٣٢)

(330) Jack Edward Holden, What factors influenced Japan's decision to dispatch its Self-Defence Forces (SDF) to Iraq in 2004, University Of Leeds, POLIS Journal Vol. 6, Winter 2011/2012, p.15.

(331) Tomoko Ishikawa, Why Japan sent SDF to Iraq, Department of Political Science of Law Faculty, Gakushuin University, 2009, p.19.

(٣٣٢) بدأ العمل بهذا المبدأ منذ بداية الستينيات في ظل حكومة رئيس الوزراء الياباني ايكيذا، ويقوم هذا المبدأ على رؤيتين اثنتين، الأولى هي أن عمل السياسة الخارجية لا ينبغي أن يعرفل حسن سير الأعمال، والثانية تنطوي على رؤية أكثر واقعية وبراماتية، وهي أن السعي وراء العلاقات الاقتصادية يتوج في النهاية ويسهم في تحسن العلاقات السياسية. وفي الحقيقة أن خيارات اليابان فيما يتعلق بهاتين الرؤيتين لم تكن واضحة بل وصلت إلى حد التناقض خاصة بعد الشكوك التي كانت سائدة في اليابان حول التورط في الحرب الباردة.

Masaya Shiraishi, Japan-vietnam a relation under influences, Guy Faure and Laurent Schwab, Waseda University, 2008, p.40.

كما شهدت العلاقات السياسية مع إيران تدهوراً ملحوظاً في نيسان ١٩٩٢م عندما أوقفت اليابان وإيران العمل باتفاقية إلغاء تأشيرة الدخول؛ ولكن في الوقت نفسه حاولت اليابان في سبيل حماية مصالحها النفطية التدخل في حل مشاكل إيران السياسية ولاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية عندما قامت الأخيرة بتشديد العقوبات على إيران في آذار ١٩٩٥م فقامت اليابان بالتدخل لتعديل أحكامها حيث ارتأت إيقاف المساعدة بدلاً من إلغائها وترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية استئنافها رغم الضغوط الأمريكية، حيث قِيم صناع السياسة اليابانية أن تاريخ العلاقات الثنائية مع إيران لا يمكن التضحية به لصالح العداء الأمريكي، وتحسنت علاقة إيران السياسية والدولية تحت إدارة الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي في صيف عام ١٩٩٧م، والذي انعكس إيجابياً على العلاقات السياسية بين البلدين، كما تأثر الموقف السياسي الياباني من إيران نتيجة للتوتر الذي حصل بين إيران وألمانيا في عام ١٩٩٧م حيث أقرت المحكمة العليا في برلين تورط مسؤولين إيرانيين رفيعي المستوى في قضية مقتل زعماء المعارضة الكردية في مطعم ميكونوس في برلين ١٧ أيلول عام ١٩٩٢م، وبعد أحداث ١١ أيلول لعبت اليابان نادراً عندما حاولت استغلال الفرصة في دفع إيران للتعاون في مسألة الحرب على أفغانستان حيث اتخذت اليابان نهجاً استباقياً هدف إلى منع تصعيد التوترات ما بين إيران والولايات المتحدة بغية الدفاع عن مصالحها النفطية ضمن إطار التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، فخلال محادثات ثنائية شجعت اليابان إيران على التعاون مع الولايات المتحدة في برنامج الحرب على الإرهاب مع انطلاقة الحرب الأمريكية على أفغانستان وللوصول إلى هذا الهدف أرسل رئيس الوزراء كيوزومي وزير الخارجية الأسبق كومورا ماساهيكو مبعوثاً إلى إيران في أيلول ٢٠٠١م وفعلاً نجحت اليابان بإقناع إيران بالتعاون مع الحملة العسكرية على أفغانستان، وتجلى ذلك من خلال عمليات ضبط الحدود واحتجاز وتسليم مشتبه بهم من القاعدة، وتزويد الولايات المتحدة بمعلومات استخباراتية مهمة، كل ذلك جعل الدولتين أقرب إلى بعضهما البعض، وعلاوة على ذلك كان يوجد هناك تبادل في الاتصالات غير الرسمية بشكل غير مباشر بين الولايات المتحدة وإيران بدءاً من أيار ٢٠٠٣م تتعلق بمخاوف أمريكية من الإرهاب، والعراق، والصراع العربي الإسرائيلي، وبعد انتهاء الحرب في أفغانستان اقترحت الحكومة اليابانية برنامج إعادة إعمار مشترك مع إيران، وحصلت هذه المبادرة على موافقة الحكومة الإيرانية من حيث المبدأ؛ لكن هذه المبادرة لم يتبعها برنامج ملموس ومحدد، ومع ذلك فقد خدم تعاون إيران مع السلطة المؤقتة في أفغانستان لضمان استقرارها أهداف اليابان. ومما يلفت الانتباه في هذه القضية هو قدرة اليابان على جذب إيران للتعاون مع الولايات المتحدة وقدرتها على إقناع الولايات المتحدة بقبول هذا التعاون في وقت كانت فيه علاقات الدولتين

في أسوء مراحلها، وهذا يدل على تنامي المكانة السياسية لليابان من خلال القدرة على التأثير على أطراف النزاع، والقدرة على المناورة واستغلال الصراعات لتحقيق أهدافها. (٣٣٣)

– القضية النووية الإيرانية:

إن اندلاع الأزمة النووية الإيرانية في آب عام ٢٠٠٢ م (٣٣٤) جعل اليابان تكافح للتوفيق بين مصالحها الاقتصادية في مشروع آزاديجان والضغط الأمريكية المتنامية بخصوص القضية النووية، ومحاولة الولايات المتحدة تأطير القضية على أنها أزمة، ولاسيما قضية الأسلحة النووية، وتراوح توجه

(333) M. Yukiko: Japan's Middle East Security Policy, p. 134.

(٣٣٤) يعود اهتمام إيران النووي إلى أعوام الخمسينات ففي عام ١٩٥٣ م أطلق الرئيس الأمريكي أيزنهاور مشروع "الذرة من أجل السلام" ويتجلى في فتح الطريق النووية أمام دول العالم، من خلال نقل التكنولوجيات النووية، وكان أول اتفاق نووي بين أمريكا وإيران تم عام ١٩٥٧ م، وانطلاقاً من عام ١٩٦٠ م حصلت إيران على أول مفاعل للأبحاث كما شيد في جامعة طهران مركز للأبحاث عام ١٩٦٧ م، وكان هناك منشآت نووية أخرى تم تشييدها في أصفهان عام ١٩٩٠ م؛ إلا أن مفاعل مركز الأبحاث ظل منذ ١٩٦٧ م أقوى مفاعل للأبحاث، ووقعت إيران على معاهدة الحد من إنتاج وتجربة الأسلحة النووية في الأول من تموز ١٩٦٨ م، وأصبح التوقيع نافذاً في الخامس من آذار عام ١٩٧٠ م وتطورت العلاقة الإيرانية-الأمريكية النووية بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣ م، ومع بداية عام ١٩٧٥ م بدأ المشرع النووي الإيراني السلمي يأخذ طريقه لإنتاج الطاقة الكهربائية؛ إلا أن العقد الذي أبرمه الشاه مع الشركة الألمانية كرافت وورك في عام ١٩٧٥ م أزعج الولايات المتحدة الأمريكية التي أرسلت في تشرين الأول عام ١٩٧٧ م ممثل وزارة الخارجية سدي سوبر للتفاوض مع الشاه بخصوص البرنامج النووي الإيراني، وتم الاتفاق على إلغاء كافة المعاهدات القائمة بين إيران والدول الأخرى، شرط أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد إيران بثمانية مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية. وبعد سقوط الشاه توقف البرنامج النووي الإيراني من عام ١٩٧٩ م إلى عام ١٩٨٤ م نتيجة للحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨ م) ومن ناحية أخرى لأن قائد الثورة الإيرانية الإسلامية (الإمام الخميني) كان له رؤية أيديولوجية تتمثل في تحريم استخدام أسلحة الدمار الشامل، أما أهم اتفاقيات التعاون النووي أثراً هما الاتفاقيتان اللتان أبرمتهما إيران مع كل من الصين وباكستان (١٩٨٧ و ١٩٩٠ م) واشتملتا على تدريب العاملين وتبادل الخبرات، وفي عام ١٩٩٠ م بدأ مباحثات إيران مع الاتحاد السوفيتي لإكمال مفاعلي بوشهر وتزويدها بمزيد من المفاعلات، وفي ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٣ م أعلنت إيران بأنها ستتعاون مع الوكالة بكل شفافية ووضوح وبأنها ستوقع البروتوكول الإضافي وتوقف كافة نشاطات التخصيب، وتم توقيع البروتوكول فعلاً في ١٨ كانون أول ٢٠٠٣ م. وعموماً مر البرنامج النووي الإيراني بثلاث مراحل: المرحلة الأولى، من الشاه إلى الثورة الإيرانية الإسلامية (١٩٥٧-١٩٧٩ م)، والمرحلة الثانية، إعادة إحياء البرنامج النووي الإيراني (١٩٨٤-٢٠٠٤ م)، أما المرحلة الثالثة : مرحلة بدء الشكوك الدولية (٢٠٠٤-٢٠٠٧ م)

أنظر، الملف النووي الإيراني: إلى أين؟، دراسات وبحوث، مجلس الأمة الكويتي، حمدان مجزع الشمري، تشرين الثاني

٢٠٠٤ م، ص ٣٥.

السياسة اليابانية ما بين الداعم للمواقف الإيرانية والميل تجاه المواقف الأمريكية؛ بسبب ممارسة كلا الدولتين لضغوط متعارضة على اليابان حيث قامت إيران باستخدام امتياز آزاديجان كجزرة والتهديد بالإقصاء على أنه العصي، وتفاوتت هذه الضغوط الإيرانية طبقاً لإدراك اليابان لقيمة هذا المشروع، كما وجدت اليابان في مواقف الدول الأوروبية على أنها عازلة ضد كل من الضغوط المتقابلة الإيرانية والأمريكية (٣٣٥)

وكانت هناك عوامل حالت دون دعم اليابان لإيران في القضية النووية يأتي في مقدمتها العرف الياباني المناهض لانتشار الأسلحة النووية الذي تبنته اليابان بعد إعلانها للمبادئ الثلاثة غير النووية من قبل رئيس الوزراء الياباني ساتو في عام ١٩٦٨م، والتي تنص على عدم امتلاك أو تصنيع أسلحة نووية وحظر دخولها الأراضي اليابانية، وهذا العرف عقد الموازنة الأمريكية والإيرانية في المعادلة اليابانية، أما العامل الثاني هو موقف اليابان في تقييد تطوير الأسلحة النووية في كوريا الشمالية مما يجعل موقفها تجاه القضية النووية الإيرانية أكثر تعقيداً وتقيداً، وكانت اليابان أقرب إلى تبني مستوى عال من المشاركة في القضية النووية عندما أدركت أن التوازن بين القوى الأوروبية والأمريكية سيسمح لها بحماية مصالحها أو في تطوير مكانتها، وقد مر موقف اليابان من القضية النووية الإيرانية بعدة مراحل كان أولها من نيسان عام ٢٠٠٢م وحتى منتصف حزيران عام ٢٠٠٣م حيث استمرت اليابان بسياسة توسيع علاقاتها مع إيران، وعملت على إنهاء المفاوضات بخصوص مشروع آزاديجان رغم استمرار المخاوف الأمريكية من القضية النووية وإدراج الرئيس جورج دبليو بوش إيران في محور الشر في خطاب الوحدة في ٢٩ كانون ثاني ٢٠٠٢م، وظهر هذا الموقف الياباني بتصريح رئيس الوزراء كيوزومي بأن اليابان ستبني نهجاً مختلفاً عن الولايات المتحدة تجاه إيران، كما شجعت الحكومة اليابانية أيضاً إيران على المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في محادثات دورية بخصوص الأمن، ومسألة الحد من التسلح التي ابتدأت في خريف عام ٢٠٠٠م إلى جانب محادثات بخصوص مشروع آزاديجان حيث بدت إيران وكأنها تتصرف بضبط النفس معلنة بأنها ستمتنع عن تطوير صواريخ بعيدة المدى، وهذا سيدعم معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT). (٣٣٦)

كما وازنت اليابان ضغوطها على إيران من خلال دعم مقترح تأسيس منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط - وهذا سيؤثر على قدرة (إسرائيل) النووية - كإحدى البنود غير المنجزة في جدول أعمال معاهدة حظر الانتشار النووي في المؤتمر التقييمي الذي عقد في عام ١٩٩٥م،

(335) M. Yukiko: Japan's Middle East Security Policy, p. 131.

(336) Nassrine Azimi, Japan's Iran Moment, February 17, 2010, p.2.

ويمكن ملاحظة أن دعم هذا المقترح هو محاولة لاسترضاء الجانب الإيراني، وحتى منتصف حزيران ٢٠٠٣م طورت اليابان علاقاتها مع إيران بعد إدراكها أن الضغوط ونظام العقوبات الأمريكية لم تكن مجدية، وهذا علامة على تآكل سياسة الاحتواء الأمريكية ضد إيران، بالإضافة لوجود موقف الدول الأوروبية الذي منح اليابان قدرة على مواجهة الضغوط الأمريكية، وشكل حاجزاً ضدها، ولاسيما عندما بدأ الاتحاد الأوروبي المفاوضات بشأن اتفاقية للتجارة مع إيران في حزيران ٢٠٠٢م بغية توسيع العلاقات الاقتصادية معها إلى حد كبير، وعلاوة على ذلك رغبة العديد من الدول المهمة كالصين والهند بتطوير علاقاتها مع إيران، أما بالنسبة لدوائر صنع السياسة اليابانية فكانت متفقة على رأي مفاده بأنه يجب على الحكومة اليابانية العمل على جذب إيران إلى التعاون مع منظمة مكافحة الانتشار النووي، وكان في مقدمة هذه الدوائر مكتب السياسة الخارجية، ومكتب شؤون شمال أمريكا، وأقسام نزع السلاح وعدم الانتشار والعلوم التي رأت أن الطريق للحفاظ على العلاقات مع كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية هو إقناع إيران بالانضمام والامتنال لاتفاقيات الرقابة النووية الدولية، والجدير بالذكر أنه في نهاية هذه المرحلة التي شهدت بداية الحرب الأمريكية على العراق اعتقدت اليابان بأن الهدف الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية كان العراق وليس إيران، وكان فهم الحكومة اليابانية أن الولايات المتحدة قد أعطت موافقتها الضمنية للمشروع آزاديجان على الرغم من التوتر بشأن القضية النووية الإيرانية، في مقابل التعاون الياباني مع الولايات المتحدة في العراق، ولكن مع شرط إضافي هو توقيع إيران البروتوكول الإضافي للوكالة، حيث تم الكشف عن صفقة بين الحكومة اليابانية والولايات المتحدة تنص على حصول اليابان على موافقة الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع آزاديجان كمكافأة لمشاركة قوات الدفاع الذاتي في العراق بالتعاون مع الولايات الأمريكية المتحدة، وشاعت أخبار هذه الصفقة من قبل بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي ووسائل الإعلام اليابانية. (٣٣٧)

وبدأت المرحلة الثانية في تطور الموقف الياباني بعد عرض القضية النووية الإيرانية على مجلس أمناء الوكالة في حزيران ٢٠٠٣م وكشف مفتشو الوكالة عن أنشطة تطوير نووي غير معلنة في إيران مما أدى إلى تشديد الضغوط الأمريكية على اليابان للانسحاب من مشروع آزاديجان، وكانت الرسالة الأمريكية لليابان أن العلاقات الثنائية بين البلدين ستتأثر نتيجة لتوقيع العقد قبل أن تثبت إيران تخليها عن برنامجها النووي، وأعقب ذلك إعلان الحكومة الأمريكية في حزيران ٢٠٠٣م عزمها على تطبيق قانون عقوبات داماتو على إيران وليبيا (٣٣٨) والذي سيؤثر بدوره على النشاطات اليابانية في إيران،

(337) M. Yukiko: Japan's Middle East Security Policy, p.151.

(٣٣٨) تم التجديد لهذا القانون في عام ٢٠٠١م لمدة خمس أعوام.

وفعلاً أعلنت الحكومة اليابانية في ١ تموز ٢٠٠٣ قرار تأجيل اختتام المفاوضات مع إيران حول آزادييجان حتى اجتماع أعضاء الوكالة الذرية في أيلول من العام نفسه، كما احتجت في الوقت نفسه على تلك الضغوط التي اقتضت عليها دون دول الاتحاد الأوروبي التي تقوم بتنفيذ مشاريع في النفط الإيراني، ومع ذلك أرسلت الحكومة اليابانية وزير الخارجية فوجيساكي يتشيرو ومدير الموارد الطبيعية والطاقة أوكاموتو إيواو إلى العاصمة واشنطن في نهاية تموز لإجراء مناقشات أولية مع نظرائهم الأمريكيين حيث رفضت اليابان مطالب الولايات المتحدة للاستعاضة عن مشروع آزادييجان بنفط سيبيريا، وجعل توقيع إيران على البروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم الانتشار شرطاً للموافقة على مشروع آزادييجان، وقام وكيل وزارة الخارجية اليابانية بنقل الرسالة إلى الجانب الإيراني، حيث أعربت إيران عن استعدادها للنظر في ذلك، وقامت بتشجيع اليابان على لعب دور أكبر في الشرق الأوسط، في حين وافقت اليابان على طلب إيران للحصول على مشورة تقنية وعلمية بشأن أنواع عمليات التفتيش إذا ما فكرت بالتوقيع على البروتوكول الإضافي، وبعد نجاح الولايات المتحدة الأمريكية بوضع القضية النووية على جدول الأعمال في اجتماع مجلس أمناء الوكالة مالت اليابان باتجاه الموقف الأمريكي على الرغم من الطلب الإيراني بعدم القيام بذلك، حيث هدفت اليابان إلى زيادة الضغط على إيران لإجبارها على الإذعان لتوقيع البروتوكول الإضافي لتجنب النهج الأمريكي الانفرادي، كما دعمت اليابان المبادرة التي أعلنتها الدول الأوروبية (بريطانيا-فرنسا-ألمانيا) في تشرين الأول ٢٠٠٤م (اتفاق باريس) لتشجيع إيران على التوقيع على البروتوكول الإضافي مقابل تقديم مساعدات تقنية ودعم سياسي واقتصادي، وكان الدافع لذلك هو تجنب حدوث مواجهة عسكرية بين إيران والولايات المتحدة؛ لكن مشروع القرار لم ينجح لافتقاره إلى دعم الأغلبية في مجلس الوكالة، حيث تم استبدال الإحالة إلى تحديد موعد نهائي لامتثال إيران، وقدمت اليابان مسودة قرار تدعو فيه إلى الإزالة الكلية للأسلحة النووية إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما قامت بتشجيع (إسرائيل) على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من خلال الاتصالات الدبلوماسية، وبقي الموقف الياباني متأرجحاً بين الطلب الأمريكي والتردد الأوروبي لذا حاولت اليابان بنشاط التفاوض على التزام الولايات المتحدة بالتوصل إلى حل سلمي للأزمة النووية،^{٣٣٩} ونستطيع القول أن اليابان وجدت في الأزمة فرصة لتحقيق تقارب بين إيران والولايات المتحدة وقيام اليابان بممارسة القيادة الدولية في هذا الملف، ولتحقيق ذلك حاولت اليابان دفع الاتحاد الأوروبي لتحقيق توافق في الآراء بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبرت اليابان أن ذلك يخدم في وقت ذاته ثلاثة أهداف هي: إزالة العقبة أمام مشروع آزادييجان النفطي، والسماح لليابان بأن تكون بمثابة الزعيم

(339) M. Yukiko: Japan's Middle East Security Policy, p.153.

المناهضة للأسلحة النووية في العالم، بالإضافة إلى دعم سياسة الولايات المتحدة والحيلولة دون انفرادها بالقيام باتخاذ إجراءات من جانب واحد؛ لكن اليابان وجدت نفسها قد أخطأت في ناحيتين: الأولى هي المبالغة في تقدير نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على القضية الإيرانية، والثانية التقليل من تأثير واستقلالية الموقف الأوروبي؛ مما دفع اليابان لاستخدام السياسة الاستباقية للتوفيق بين الولايات المتحدة وإيران بعدما وجدت نفسها متورطة في القضية الإيرانية من خلال محاولة نزع فتيل الأزمة النووية وتعليق التوقيع على عقد آزاديجان والذي كان مشروطاً بتوقيع إيران على البروتوكول الإضافي؛ مما جعل موقفها حرجاً ولاسيما عندما تلقت تحذيراً خطيراً من جانب الحكومة الإيرانية مع بيان الأمين الأعلى لمجلس الأمن القومي الإيراني حسن روحاني في مؤتمر صحفي عقد في أواخر تشرين الثاني عام ٢٠٠٣م، -بعد يوم واحد من مرور القرار في اجتماع مجلس الأمناء- بأن الحكومة الإيرانية تنوي خفض علاقاتها الاقتصادية مع اليابان بالإضافة إلى أربع دول أخرى، نتيجة دعمهم لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالإضافة إلى ذلك أرسلت إيران مبعوثاً إلى الحكومة اليابانية لتأكيد أهمية الحفاظ على سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة إذا كانت تنوي الحفاظ على علاقات ثنائية جيدة، ورداً على ذلك أرسلت اليابان المبعوث الخاص لرئيس الوزراء المستشار يوكيو أوكاموتو إلى طهران في تشرين الثاني ٢٠٠٣م لإصلاح العلاقة الثنائية المتعثرة، حيث أكد لإيران أن رئيس الوزراء الياباني ملتزم شخصياً بإقامة علاقات ودية مع إيران، وأن اليابان تساعد إيران من خلال منع الولايات المتحدة من العمل بشكل منفرد، وتبذل جهودها لدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى توافق الآراء الدولي للتعامل مع إيران، وأكد أن اليابان قد أجرت مفاوضات صعبة مع الولايات المتحدة لتحقيق ذلك. (٣٤٠) كما واصلت اليابان تنظيمها لاجتماعات مختلفة للسيطرة على المبادرات المتعددة الأطراف المتعلقة بالقضية النووية الإيرانية وعدم الانتشار النووي بشكل عام، وتعاونت بنشاط مع الولايات المتحدة في مبادرة أمن الانتشار النووي (PSI) للسيطرة على أسلحة الدمار الشامل والاتجار بها، واستضافت مؤتمراً مشتركاً لقضية التهريب النووي في البحر في تشرين الأول ٢٠٠٤م، وذلك بالتوازي مع التعاون مع الولايات المتحدة من خلال الدور القيادي لليابان والذي شمل مختلف المؤتمرات الدولية في مجال عدم الانتشار والتي حثت فيها على التزام جميع الدول دون استثناء، بما في ذلك الولايات المتحدة و(إسرائيل)، وفي أيلول ٢٠٠٤م قامت اليابان باستضافة اجتماع وزراء الخارجية لمحاولة الاستفتاء على المعاهدة في نيويورك بالتوازي مع الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويمكن ملاحظة أن ارتفاع عدد الدول المشاركة في الاجتماعات الذي بلغ اثنتان وأربعون دولة، بما في ذلك بريطانيا وفرنسا وروسيا يعكس الوعي الدولي لخطورة الأزمة النووية الإيرانية، وفي

(340)M. Yukiko: Japan's Middle East Security Policy, p.155.

اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في ٨ كانون أول ٢٠٠٤م، اعتمد بأغلبية ساحقة مشروع قرار مقدم من اليابان من أجل التخلص من أسلحة الدمار الشامل، وعلاوة على ذلك استضافت اليابان حلقة دراسية دولية في شباط ٢٠٠٥م للتحضير للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في أيار ٢٠٠٥م، حيث استغل الفرصة للدعوة إلى إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الدولية بدلاً من اقتصار تطبيقه على الحالة الإيرانية، كما قدمت اليابان تقريراً عن الخطوات التي يجب تنفيذها لتحقيق منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وحثت (إسرائيل) على ذلك إلى جانب الهند وباكستان، وفي اجتماع قمة بين اليابان والولايات المتحدة الذي عقد في حزيران ٢٠٠٤م، وحاولت اليابان تحقيق فهم واشنطن لأهمية إيران بالنسبة لليابان، نظراً لاعتمادها على واردات النفط، وبعد توقيع إيران على البروتوكول الإضافي في كانون الثاني عام ٢٠٠٤م، تلقت اليابان موافقة الولايات المتحدة على مشاركتها في مشروع آزاديجان، ونتيجة لذلك أوعزت الحكومة اليابانية إلى نصف الشركات التي تديرها الدولة كانبكس المحدودة لتكثيف المفاوضات حول مشروع آزاديجان، وتم التوصل مع الوزارة الإيرانية (NICO) إلى الاتفاق الذي وقع في شباط ٢٠٠٤م، استناداً إلى التزام الولايات المتحدة الأمريكية لليابان بأن تنسحب من المشروع إذا وجدت أن إيران تقوم بإجراء تطوير لأسلحة نووية، واعتقدت الولايات المتحدة بأن وجهة نظرها مفهومة تماماً ومشتركة مع الحكومة اليابانية، وحاولت في الوقت نفسه تذكير اليابان بشرط الولايات المتحدة، ومع ذلك تجددت الضغوط الأمريكية على الحكومة اليابانية لإلغاء عقد آزاديجان في آب ٢٠٠٤م مع ارتفاع حدة التوتر بين إيران (وإسرائيل) نتيجة تبادل التجارب الصاروخية وإنذار بعضهما البعض، ونتيجة لإفتقار إيران للتعاون الكامل، ظلت القضية النووية الإيرانية في الواجهة، وفي الوقت نفسه تحسنت العلاقات بين اليابان وإيران بشكل كبير بعد توقيع إيران على البروتوكول الإضافي، كما واصلت الحكومة اليابانية تشجيع إيران على تنفيذ البروتوكول الإضافي والانضمام إلى نظام مراقبة الأسلحة من خلال تبادل وجهات النظر حول القضايا الأمنية وذلك عبر المحادثات الثنائية الدورية والاتصالات السياسية في المستويات البيروقراطية والدولية، وجرى تلك المناقشات بشكل صريح حيث وصلت اليابان إلى فهم النية الإيرانية في تحقيق قدرة نووية على غرار اليابان في أن تمتلك الخبرة لاستخدامها في الأغراض السلمية وأيضاً ربما يتم تنفيذها للاستخدام العسكري في غضون فترة قصيرة قدرها ثلاثة أشهر في حالة الضرورة الملحة، وأجاب ممثلو اليابان أن إيران ليس لديها مستوى كاف من الثقة الدولية لنواياها السلمية خلافاً للحالة اليابانية والتي لديها سجل عمره ثلاثة عقود من الشفافية والامتثال للقواعد والمعايير الدولية،^(٣٤١)

(341)M. Yukiko: Japan's Middle East Security Policy, p.143.

وأعربت إيران عن استعدادها لمواصلة هذه السلسلة من المحادثات وأن لها مصلحة مشتركة في الحفاظ على وتوسيع العلاقات الثنائية، وخاصة لتوسيع الاستثمار الياباني في النفط الإيراني وحقوق الغاز، ونتيجة لذلك، تم استعادة مستوى معين من الثقة المتبادلة بين الجانبين للفترة المتبقية من إدارة الرئيس خاتمي، في الوقت نفسه، شهدت هذه الفترة ظهور الدور الأوروبي بشأن هذه المسألة، وتم تعزيز الموقف الأوروبي مع مواقف روسيا والصين، وبعض دول عدم الانحياز التي كانت تنتقد السياسة الأميركية في كبح حق إيران في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، وكانت ضد إحالة ملف إيران إلى مجلس أمناء الوكالة الدولية، ونتيجة لذلك تراجع نفوذ الولايات المتحدة في وكالة الطاقة الذرية والذي سمح لليابان أن تتخذ موقفاً سياسياً أكثر استقلالية، و قدر صناع السياسة اليابانية أن اليابان لن تعاني من الضغوط الشديدة للولايات المتحدة، لظهور أن الموقف الياباني لن يغير شيئاً في الموقف الدولي.^(٣٤٢) ويتضح من خلال المرحلتين السابقتين أن جهود اليابان المضنية في حل قضية تعتبر من أعقد القضايا العالمية أظهر وجود ضعف في السياسة اليابانية العالمية أو أن حل هذه القضية هو فوق قدرة اليابان بكثير لاسيما أنها تهدف في حقيقة الأمر إلى تحقيق توافق فيما يخدم مصالحها الخاصة.

وبدأت المرحلة الثالثة في تطور الموقف اليابان عندما زاد التوتر المحيط بالقضية النووية الإيرانية مرة أخرى في آب ٢٠٠٥م، عندما رفضت الحكومة الإيرانية تحت إدارة الرئيس محمود أحمددي نجاد حزمة الحوافز الأوروبية لوقف الأنشطة النووية المتفق عليها في تشرين الثاني عام ٢٠٠٤م واستأنف أنشطة التطوير النووي، وأجرت أوروبا وإيران العديد من المفاوضات بهدف العودة إلى الاتفاق السابق؛ لكن هذه المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود حول مسألة حق إيران في تطوير الطاقة النووية، وشهد موقف السياسة الأوروبية تحولاً نحو التشدد، ولاسيما عندما أعربت الدول الأوروبية عن استعدادها لإحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن الدولي، وفعلاً انضمت أوروبا في إطار التحضير لقرار الوكالة في أيلول عام ٢٠٠٥م إلى الولايات المتحدة الأميركية في إنكار حق إيران في تطوير الطاقة النووية حتى للأغراض السلمية، هذا التحول في الموقف الأوروبي، دفع الولايات المتحدة إلى اتباع نهج متشدد، بالمقابل دعت روسيا والصين، ودول حركة عدم الانحياز كل من المدير العام للوكالة والأمين العام للأمم المتحدة إلى التحلي بالمزيد من الصبر ومحاولة تخفيض إشارة إحالة المسألة إلى مجلس الأمن الدولي من فورية إلى شرطية ومع ذلك، اتخذت اليابان خلال هذه الفترة موقفاً داعماً لقرار الوكالة الدولية الذي صدر في أيلول ٢٠٠٥م، ورغم ذلك وعلى عكس الأوروبيين واصلت اليابان الاعتراف بحق إيران في تطوير الطاقة النووية السلمية؛ لأنها وجدت أن المسار الأفضل هو وضع الاقتصاد في

(342) M. Yukiko: Japan's Middle East Security Policy, p. 144.

المقام الأول في أولويات الحكومة، وبالتالي السعي لحث الولايات المتحدة على اعتماد موقف أكثر مرونة فيما يتعلق بالبرنامج النووي لإعادة إيران مرة أخرى للأسرة الدولية؛ لذا كان هناك حاجة ملحة لأن تقوم اليابان بمزيد من الجهود بغية إقناع طهران بمواصلة المفاوضات حول برنامجها النووي، واعتماد المسار الذي يجنبها فرض عقوبات اقتصادية أشد قسوة عليها، ورأت اليابان أنها يتوجب عليها الإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة مع إيران حتى لا تجد نفسها معزولة دولياً، ومن جهة أخرى رأت اليابان أن القضية النووية وهي القضية التي على اليابان بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من القصف النووي، الاستمرار بالتحدث إلى إيران بلغة واضحة مفادها أنه لن يسمح بزيادة عدد دول النادي النووي، وإذا كانت إيران تأمل في القضاء على الشكوك التي تحوم حول برنامجها النووي المثير للجدل، يتوجب عليها أن تقبل مقترحات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتزويدها بالمفاعلات النووية التي تعمل بالماء الخفيف، وإذا كان برنامج إيران النووي يهدف حقاً إلى تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، فليس هناك سبب لعدم قبول إيران بهذا العرض، ومن ناحية أخرى، قد يكون من الحكمة أن تحاول اليابان إيقاف الحكومة الإيرانية عن استخدام الشعارات المعادية للولايات المتحدة الأمريكية، وحاولت اليابان إفهام إيران أن الإعراب عن الإدانات القوية للولايات المتحدة ربما يكون لفترة رمزية للثورة الإيرانية، ولكن الاستمرار باستخدام هذا الخطاب المعادي للولايات المتحدة إنما يعزز فقط انعدام الثقة تجاه إيران، على الجانب الآخر رأت اليابان أن واشنطن هي من شجع طهران على التعتن بسبب تجميدها للأصول الإيرانية بالولايات المتحدة الأمريكية، لكن يمكن لواشنطن أن تضغط على طهران لقبول مفاعلات الماء الخفيف من خلال التعهد بإلغاء تجميد الأصول المالية الخاصة بها في المقابل، وربما يساعد هذا على رأب الصدع في العلاقات بينهما، ويمكن لليابان تقديم مثل هذا الاقتراح إلى واشنطن كواحد من الخيارات المتاحة، ويمكن لهذا الشعور الإيجابي لإيران تجاه اليابان أن يخدم طوكيو كمبر يساعدها على تقديم طلب لإيران لتقديم دلائل واضحة على أن الهدف من برنامجها النووي هو للأغراض السلمية فقط، وأنه يجب أن يضع اليابانيون أنظارهم على دمج إيران مع المجتمع الدولي من جديد، ورأت اليابان أنها أصبحت غير قادرة على الاعتماد بشكل كبير على الطاقة النووية كمصدر للطاقة نتيجة الكارثة التي حدثت بمحطة فوكوشيما داي إيتشي النووية نتيجة لزلزال تسونامي المدمر الذي ضرب اليابان في عام ٢٠١٠م؛ ونظراً لذلك ازدادت وبشكل كبير أهمية موارد الطاقة الإيرانية؛ لكن اليابان وافقت على الحد من وارداتها من النفط الإيراني بعدما كثفت الدول الغربية الضغوط على الجانب الإيراني بسبب برنامجها النووي المثير للجدل، ومع ذلك يزعم مياتا أوسامو، رئيس مركز الدراسات الإسلامية المعاصرة في اليابان، أن اليابان ليست في وضع يسمح لها بقطع العلاقات مع إيران؛ ولذا ينبغي أن تبقى قنوات الاتصال مفتوحة، بهدف إعادة إيران مرة أخرى إلى الأسرة الدولية، وإن تطوير العلاقات الثنائية الودية مع

إيران سيصب في مصلحة الشعب الياباني من دون شك؛ لذلك من المهم استغلال هذه العلاقات بطريقة ما تمكن من إزالة مخاوف المجتمع الدولي بشأن برنامج إيران النووي.^(٣٤٣)

وخلال الأعوام الثلاثة الأخيرة (٢٠٠٥-٢٠٠٨م) ظلت إيران تلعب على عنصر كسب الوقت مع التردد الرسمي المستمر من قبل قادة إيران على أن البرنامج النووي الإيراني لن يتوقف تحت أي ظرف ومهما كانت العقوبات وأنه موجه لخدمة الأغراض السلمية للطاقة، ونتيجة لذلك صوتت اليابان في عام ٢٠٠٥م، لإحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن الدولي لعدم امتثالها للوائح الدولية للطاقة الذرية، وقد صوتت لصالح جميع إجراءات مجلس الأمن الدولي ضد برنامج إيران النووي، وقال كيترو أو شاما، ممثل اليابان الدائم لدى الأمم المتحدة في كانون أول ٢٠٠٦م أن إيران رفضت الامتثال لقرارات الوكالة وأن الوضع قد تفاقم منذ ظهور القضية للمرة الأولى في مجلس الأمن في عام ٢٠٠٥م، وفي أيار ٢٠٠٧م حمدت اليابان أصول عدد من الأفراد والمؤسسات الإيرانية المشاركة في برنامج إيران النووي، وفي كانون ثاني ٢٠٠٨م، وافقت اليابان على ترأس لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة وهي اللجنة المسؤولة عن تنفيذ العقوبات في مجلس الأمن الدولي على إيران في أيار ٢٠٠٩م، وقالت اليابان إنها تشاطر قلق المجتمع الدولي بشأن برنامج إيران النووي، وأعربت عن أملها في أن تتخذ إيران خطوات إيجابية لحل هذه القضية من خلال القنوات الدبلوماسية والأمم المتحدة، وفي تموز ٢٠٠٩م، حل الياباني يوكيا امانو (Yukiya Amano)^(٣٤٤) محل محمد البرادعي على رأس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبعد انتخابه لهذا المنصب، قال أمانو أنه "لا يرى أي دليل في وثائق الوكالة الرسمية تدعم مزاعم بأن إيران تسعى للحصول على برنامج للأسلحة النووية"،^(٣٤٥) علماً أن الولايات المتحدة وحكومات غربية أخرى دعمت ترشيح أمانو لمنصب المدير العام للوكالة، ونتيجة لذلك أعربت إيران في نهاية كانون أول ٢٠٠٩م عن استعدادها للتعاون مع اليابان في المجال النووي، وفي لقاء مع السفير الياباني اكيو شيروتا، صرح رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية علاء الدين بروجردي أن طهران سترحب بالتعاون النووي مع طوكيو، كما اعترف أيضاً أن إيران مهتمة بتعزيز العلاقات مع طوكيو في جميع المجالات، قائلاً أن هناك إمكانات

(343) M. Yukiko: Japan's Middle East Security Policy, p.146.

(٣٤٤) دبلوماسي ياباني تولى رئاسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ ١ كانون أول ٢٠٠٩م، كان يشغل منصب المندوب الدائم لبلاده في الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى تم انتخابه مديراً عاماً لها.

(345) Japan-Iran Foreign Relations, By Ariel Farrar-Wellman, Robert Frasco, June 28, 2010, IranTracker, p.7

كبيرة لكلا البلدين في التعاون من أجل المنفعة المشتركة، وبشكل أكثر تحديداً، أشار بوروجردى إلى أن بلاده مستعدة لقبول الاستثمارات اليابانية في القطاع النووي الإيراني. (٣٤٦)

ونستطيع القول أن اليابان سعت بكل طاقتها لمحاولة إيجاد حل لقضية إيران النووية بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى وإن بدت في أوقات كثيرة على أنها قوة ناعمة للولايات المتحدة الأمريكية في حل مشاكلها الدولية كما تحاول دوماً على أن تقف مع الطرف الأقوى وهذا ما لاحظناه عند تشدد كلا المواقف الأمريكية والأوروبية تجاه القضية الإيرانية حتى أنها حاولت أن تأخذ زمام المبادرة من خلال تبني مواقف أكثر تشدداً عندما تجد إجماعاً في تبني سياسات متشددة تجاه إيران، وعندما تستشعر أي نقاط ضعف أو اختلاف في المواقف الدولية تكون سباقة لمغازلة الجانب الإيراني ولتظهر بأشكال مختلفة كدولة وسيطة أو محايدة لكن في حقيقة الأمر تبقى اليابان تتصرف كدولة برغماتية نفعية في علاقاتها الدولية.

ثالثاً: العلاقات السياسية والأمنية بين اليابان وبقية دول الخليج العربي.

لقد بدأت العلاقات السياسية والأمنية اليابانية مع بقية دول الخليج الأخرى بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠-١٩٩١م كنتيجة للمخاطر التي بدأت تهدد إمدادات النفط اليابانية في إطار ما سمي في اليابان بأمن الطاقة ولاسيما بعد الخسائر التي منيت بها اليابان أثناء الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨م) حيث أدى القتال إلى إعطاب حوالي ثمانية عشر سفينة يابانية، وقتل بحارين وجرح تسعة عشر بحاراً آخر، حيث قامت الحكومة اليابانية بتقديم الدعم المالي اللازم لإدخال نظام الملاحة ديكا (System Navigator Decca) للمساهمة في حماية أمن الملاحة في الخليج العربي، ولاسيما حركة ناقلات النفط لتجنب الألغام بقيمة عشرة ملايين دولار لمجلس التعاون الخليجي، بالإضافة لمساعدات عسكرية لعمان بقيمة مئتي مليون دولار لتأمين مضيق باب السلام (٣٤٧) وفي أعقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠م لم تتمكن اليابان من المساهمة العسكرية وذلك لأنها لم تتمكن من إرسال قواتها للانضمام للقوات متعددة الجنسيات بسبب المعارضة الداخلية القوية، ونتيجة لذلك قامت اليابان بعد انتهاء حرب الخليج بإرسال قوات الدفاع الذاتي البحرية لإزالة الألغام التي زرعتها العراق في الخليج العربي وبالتعاون مع قوات الدول الأخرى قامت قوات الدفاع الذاتي البحرية بإزالة

(346) Japan-Iran Foreign Relations, p.7

(347) M. Yukiko: Japan's Middle East Security Policy, p.46.

٣٥ لغماً^(٣٤٨) وتأتي أهمية ذلك إذا علمنا أن متوسط عدد الناقلات القادمة من اليابان أو المتجهة إليها التي تمر بمضيق باب السلام تقدر بـ ٣,٥ ناقلة يومياً ولا يوجد طريق بحري بديل لمضيق باب السلام؛ ولذلك يمكن وصفه حقاً بأنه مؤخر عنق الاقتصاد الياباني^(٣٤٩).

ونظراً لأهمية منطقة الخليج العربي بدأت اليابان التفكير في المساهمة إلى جانب دول الخليج العربي لضمان أمن الملاحة في هذه المنطقة مستقبلاً على غرار ما تقوم به أيضاً من توفير مرافق دعم الملاحة في مضيق ملكا ومضيق سنغافورة، حيث تعمل على بناء قدرة مؤسسات الأمن البحري بالتعاون مع الدول المطلّة على المضيقين، وذلك من خلال إجراء التعديلات التشريعية التي تسمح بإرسال قوات الدفاع الذاتي البحرية في حالات الطوارئ ليس فقط لحماية الناقلات اليابانية ولكن أيضاً لحماية جميع الناقلات، وفي سبيل ذلك قامت اليابان بإقرار القواعد الإرشادية لبرنامج الدفاع الوطني لعام ١٩٩٥م والتي تكون البنود الرئيسية للمشتريات المطلوبة بمقتضى البرنامج خمس وثلاثين سفينة وخمسين طائرة P-3 مضادة للغواصات ولأعمال دورية لقوات الدفاع الذاتي البحرية، (٣٥٠) وبعد مشاركة اليابان في الحرب على الإرهاب إلى جانب الولايات المتحدة وضعت مجموعة من الأهداف لتحقيق تطوير المشاركة في الحفاظ على الأمن البحري في المحيط الهندي والذي يعتبر أول مشاركة بحرية يابانية من نوعها في منطقة قريبة من منطقة الخليج العربي التي وصلتها سفن قوات الدفاع الذاتية البحرية خلال الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣م بالتنسيق مع دولة الكويت التي سمحت باستخدام موانئها لصالح تلك القوة البحرية، وأصبحت الكويت محطة رئيسية لنقل مساعداتها ومستلزمات وحداتها الموجودة في العراق، وعلى رغم أن اليابان تملك ثاني أكبر أسطول بحري في العالم من حيث الحمولة، يضاهي في ذلك الأسطول البريطاني، وبالرغم من وجود المادة التاسعة التي تمنع اليابان من الاشتراك في أية عمليات عسكرية خارجية ما عدا تلك العمليات المتصلة بحفظ السلام، دفعت النقابة اليابانية للبحرية التجارية في كانون الأول ٢٠٠٨م الحكومة اليابانية لإرسال فرق استكشاف عسكرية إلى اليمن وعمان وكينيا وجيبوتي، كما أرسلت اليابان سفينتين عسكريتين وعلى متنهما أربع مائة جندي للعمل في بحر العرب والمحيط الهندي بهدف إقامة قاعدة بحرية عسكرية لحماية السفن اليابانية، وفي نيسان ٢٠٠٩م تم اختيار جيبوتي لتكون أول قاعدة بحرية صغيرة لها بتكلفة تبلغ أربعين مليون دولار، وفي ذلك قال كيزو كيتاغوا قبطان سفينة قوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية ومنسق فريق الانتشار

(٣٤٨) تيتسو كوتاني: الخليج العربي والحفاظ على الأمن البحري الياباني، مؤسسة ساساكاوا للسلام، ٢٠٠٩،

ص ٢.

(٣٤٩) المرجع السابق، ص ٣.

(٣٥٠) رجب، علي محمد: هل توسع اليابان دورها العسكري، مجلة الحرس الوطني، العدد ٢٥٧، ٢٠٠٣، ص ٣.

"ستكون القاعدة الوحيدة لليابان خارج بلادنا"، (٣٥١) كما يسعى بعض المشرعين اليابانيين إلى استصدار تفسيرات قانونية جديدة تسمح لبحريتها بعمليات حماية عسكرية أكبر لسفنها التجارية في المناطق الساخنة من العالم ولاسيما منطقة الخليج العربي. وكانت الخطوة الأكثر أهمية بالنسبة لليابان عندما عقدت مؤتمراً بعنوان "دور اليابان في أمن الخليج العربي" Japan's Role in the Gulf (في عام ٢٠٠٩م، فعلى الرغم من أن المنظمين حاولوا تمويه نوع الدور في عنوان المؤتمر والذي قام بتنظيمه معهد أبحاث السلم والأمن (Research Institute for Peace and Security RIPS) بتمويل من مؤسسة ساسكاوا-طوكيو (The Sasakawa Peace Foundation Tokyo) كان المؤتمر كغيره من المؤتمرات الاستراتيجية، وكان المشاركون من كبار الضباط اليابانيين الذين ما زالوا في الخدمة، ومن رجال الصناعة والسياسيين، وهذا ما يدل على أهمية المشروع، كما كانت هناك مشاركة أميركية لافتة للنظر من قبل ضباط كبار في الخدمة وضباط متقاعدين ورجال من مراكز دراسات إستراتيجية أميركية كبيرة، وكانت الأسئلة الأكثر إلحاحاً من قبل اليابانيين، هي عن مدى ترحيب أهل الخليج بالتواجد العسكري الياباني، وعن أنسب الطرق للدخول العسكري الياباني إلى الخليج، وهل التقرب من رجال السياسة أجدى أم بخلق قنوات مع المؤسسات العسكرية الخليجية من خلال الدعوة لتبادل الزيارات والتعليم العسكري، وهل يتم التقرب إلى الخليجيين من خلال مجلس التعاون أم بالتقرب من الدول الخليجية منفردة، ونظراً لأن اليابان تستورد من الخليج العربي ما نسبته ٧٥% من إجمالي استهلاكها النفطي بناءً على إحصاءات عام ٢٠٠٨م، أصبح مضيق باب السلام بالنسبة لها كمضيق ملكا الذي تعبره سفنها التجارية وناقلات النفط بين ماليزيا وإندونيسيا، والتواجد العسكري الياباني القادم في الخليج كما يتوقع لن يخرج عن ثلاثة أشكال: أولها على غرار تواجدها في مضيق ملكا؛ حيث إن هناك سفناً تفرض الأمن البحري وتمولها حكومة اليابان بعد تعرض الناقلات لهجوم القراصنة، كما تقوم اليابان من خلال شركاتها الخاصة بوضع وصيانة الأجهزة الملاحية في المضيق، وتتابع أيضاً أجهزة المسح وقياس قوة الرياح وعلو الأمواج والتلوث، بالإضافة إلى وجود فرق جاهزة لإزالة حطام السفن الغارقة والمعطوبة، خصوصاً أن أضيق نقطة في الممر لا يتعدى اتساعها ٢.٥ كم، أما أسلوب التواجد الثاني فقد يكون في البداية كتواجدها في الخليج العربي إبان حرب تحرير الكويت عام ١٩٩٠م، حيث شاركت بكاسحات ألغام في فتح الممرات البحرية من ألغام العراق، والشكل الثالث الذي يتوقع حدوثه وهو الانضمام إلى الهياكل البحرية التي تقيمها الولايات المتحدة الأميركية حول الخليج العربي

(351) 2nd Conference on Japan's Role in the Gulf, Abu Dhabi, November 2009, p.10.

من دون وجود لاتفاقيات أمنية بخصوصها أو حتى هيكل سياسي لها مثل قوة الواجب المشتركة CTF150 وCTF151 وCTF152 (٣٥٢). ومن ناحية ثانية، لا زال اليابانيون يعتمدون بشكل كبير على الحماية الأمريكية لتجارهم في أعالي البحار، وقد أثبتت الحوادث الذي تعرضت لها ناقلات النفط اليابانية عند مدخل الخليج العربي، أن اليابانيين بحاجة إلى حماية لسفنهم التجارية في السواحل المتاخمة للصومال وفي منطقة الخليج العربي، وغيرها من المناطق الساخنة في أعالي البحار. كل ذلك يعطي رأياً بما لا يدع مجالاً للشك أن اليابان تسعى بجد إلى المشاركة في عملية الحفاظ على الأمن البحري في منطقة الخليج العربي، وهو مما يشكل سابقة خطيرة لا يمكن التقليل من أهميتها من حيث أهداف هذه المشاركة وتطوراتها، إذا علمنا أنها تتم بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وما يترتب عليه من تهديد للأمن الخاص لجميع دول الخليج العربي من خلال استلام زمام المبادرة في أهم منطقة في العالم والتي تعتبر العمق الحقيقي والاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط.

(٣٥٢) أعلن وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد في ٢٣ أيلول ٢٠٠١ م تغيير اسم العملية العسكرية التي تنوي أميركا شنها لمحاربة الإرهاب العالمي، من عملية العدالة المطلقة إلى عملية الحرية الدائمة، وكجزء من عملية الحرية الدائمة تأسست في عام ٢٠٠٤ قوة الواجب المشتركة «CTF 152» والتي تتألف من ٢٨ دولة تشارك بقطع بحرية، وبوارج، وفرقاطات، من دول معظمها تابع لـ «حلف شمال الأطلسي»، بالإضافة إلى قوة بحرية من دول مجلس التعاون، مهمتها تنفيذ دوريات الأمن البحري، ومكافحة الإرهاب، والتصدي لتهريب المواد الممنوعة، ومكافحة جرائم أعالي البحار، والقرصنة، كما تقوم بأعمال البحث والإنقاذ عند حدوث الكوارث الطبيعية، وجميع ذلك وفقاً لاتفاقيات القانون البحري الدولي، وتجري هذه القوة تمارين لرفع الكفاءة القتالية للقوات المشتركة في قوة الواجب لرفع حالة الاستعداد، وللارتقاء بالجهوزية القتالية، وهذه العمليات البحرية مستمرة منذ خمسة أعوام وتجري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتتخذ من الأسطول الخامس في مملكة البحرين مقراً لقيادتها، وتكون رئاستها بشكل دوري بين الدول المشاركة في التحالف الدولي.

أنظر، العجمي، ظافر محمد: قوة الواجب البحرية المشتركة، جريدة الرأي، الأحد ٣١ كانون ثاني، ٢٠١٠ م، ص ٢.

نتائج الفصل الرابع:

١- شهدت السياسة الخارجية والأمنية اليابانية تجاه منطقة الخليج العربي تحولاً هيكلياً منذ بداية عقد السبعينيات، ولم يقتصر هذا التحول على تصاعد الأهمية النسبية للدائرة العربية والشرق أوسطية في السياسة الخارجية اليابانية ولكنها شملت أيضاً حدوث تحول مهم في مضمون وأدوات تلك السياسة، ونلاحظ أن هذا التحول قد مر بمراحل نستطيع تقسيمها إلى خمسة مراحل تبعاً لحدوث تغيرات خاصة في علاقة اليابان مع الولايات المتحدة بالإضافة للأحداث التي شهدتها منطقة الخليج العربي، وكانت أولى هذه المراحل قد بدأت بحدوث الأزمة النفطية بين عامي (١٩٧٣-١٩٨٦م) عندما اتخذت اليابان موقفاً سياسياً مؤيداً للدول العربية والإسلامية على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى إظهار هذه الدول القدرة على التماسك السياسي واستخدام سلاح النفط من جهة ومن جهة أخرى نتيجة لتآكل الهيمنة الأمريكية نتيجة حرب فيتنام وإنهاء دعم الدولار بالذهب (المعيار الذهبي) وعدم ضمان الولايات المتحدة لإمدادات النفط اليابانية، كما اعتمدت اليابان في هذه المرحلة على شركائها ذات الامتدادات الجغرافية الواسعة لخدمة مصالح اليابان الأمنية عبر تحويلها من التجسس الاقتصادي إلى التجسس السياسي والأمني، كما أن اليابان أقرت في هذه المرحلة ولأول مرة في عام ١٩٧٦م القواعد الإرشادية لبرنامج الدفاع الوطني والذي يحدد سياستها الدفاعية ويمكن فهم ذلك فقط في ضوء التهديد التي تعرضت له اليابان في مجال أمن الطاقة.

٢- وأما المرحلة الثانية فقد بدأت في بداية الثمانينيات مع بداية الحرب العراقية-الإيرانية وما رافقها من حدوث الوفرة النفطية بين عامي (١٩٨٦-١٩٩١م) حيث بدأت اليابان تميل بسياساتها تجاه الولايات المتحدة مع الاحتفاظ ببعض الاستقلالية في سياستها تجاه دول المنطقة وانتقلت اليابان خلال هذه المرحلة من الموقف الموالي لقضايا دول المنطقة إلى موقف الحياد والوساطة بين هذه الدول.

٣- المرحلة الثالثة تلت حرب الخليج الثانية (١٩٩١-٢٠٠١م) حيث بدأت اليابان تميل على نحو متزايد باتجاه الولايات المتحدة معرضة علاقاتها السياسية للخطر مع دول الخليج نتيجة حصول انقسام سياسي بين هذه الدول وإظهار الولايات المتحدة القدرة على حشد تحالف عالمي لهزيمة العراق بسهولة وحصولها على وجود عسكري غير مسبوق في منطقة الخليج، وعلاوة على ذلك أصبحت الولايات المتحدة غير مقيدة من قبل الاتحاد السوفيتي وانعكس ذلك في مشاركة اليابان في عمليات حفظ السلام الدولية والمساهمة المالية في الحرب وتقديم الدعم اللوجستي رغم الانتقادات الكبيرة التي

تعرضت لها من قبل الولايات المتحدة لتفويتها فرصة المشاركة الحقيقية في الحرب، وخلال هذه المرحلة نلاحظ التسارع في تطور السياسة الأمنية لليابان حيث قامت بتعديل سياستها الدفاعية في عام ١٩٩٥م

٤- نجحت اليابان في المرحلة الرابعة التي امتدت بين عامي (٢٠٠١-٢٠٠٣م) بالتخلص من متلازمة حرب الخليج الثانية وذلك في إنضمامها للدول المشاركة في الحرب على الإرهاب إلى جانب الولايات المتحدة وتقديم الدعم اللوجستي الحقيقي في أفغانستان ويمكن اعتبار مشاركتها في الحرب على الإرهاب ذات الأبعاد والأهداف المتعددة نقطة فاصلة وغاية في الأهمية لا يمكن الاستهانة بها، وما يعنيه ذلك من تقديم اليابان لكافة المعلومات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تمتلكها شركاتها الممتدة في جميع دول منطقة الخليج العربي لصالح الولايات المتحدة والذي يعتبر تهديداً جديداً لأمن الخليج العربي، كما أنها تعتبر الانطلاقة الحقيقية لبداية تحول اليابان إلى دولة طبيعية والانتقال من المشاركة في عمليات حفظ السلام إلى عمليات فرض السلام التي تنطوي على المشاركة القتالية ضمن قوات متعددة الجنسيات وعمليات التفتيش والمراقبة الأمنية، وقد شهدت هذه المرحلة تقوية العلاقات الأمنية اليابانية-الأمريكية بدرجة كبيرة مع توقيع معاهدة التحالف والأمن المشترك بين اليابان والولايات في عام ١٩٩٦م ومعاهدة التعاون الدفاعي في عام ١٩٩٧م وصدر قانون الطوارئ الإقليمية في عام ١٩٩٩م

٥- كانت مشاركة اليابان ذات الأبعاد الخطيرة في الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣م بداية المرحلة الخامسة (٢٠٠٣-٢٠٠٩م) حيث كانت المرة الأولى في التاريخ تشارك فيها قوات يابانية في احتلال دولة من دول الخليج العربي رافعة شعار لا جريمة في دولة النفط وهذا السلوك السياسي والعسكري لليابان لا يمكن عزله بأي شكل من الأشكال عن التأثير البالغ الأهمية الذي تمارسه علاقة التحالف الوثيقة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ومثالها التطبيقي وهو إرسال قواتها إلى العراق. بالإضافة إلى ذلك شاركت اليابان في محاولة حل القضية النووية الإيرانية كما عملت على تعديل سياستها الدفاعية للمرة الثالثة في عام ٢٠٠٤م فقد طالبت وكالة الدفاع بتخصيص مبلغ ١.٢ مليار دولار لعام ٢٠٠٤م وهو ما يمثل أضعاف إجمالي ما تم إنفاقه من عام ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٣م في هذا المجال، وإن كان يحمل ميزانية قوات الدفاع الذاتي قد وصل الآن إلى ما يزيد على ٥٠ مليار دولار سنوياً مما يجعل اليابان صاحبة رابع أكبر ميزانية دفاع في العالم، وقامت بالتوقيع على معاهدة تحالف استراتيجي شامل مع الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية تشرين الأول ٢٠٠٥م وتم التطور الأهم وهو تحول وكالة الدفاع اليابانية إلى وزارة دفاع في الخامس من كانون الثاني ٢٠٠٧م لتبدأ بعدها توجهات ونوايا اليابان الأمنية الجديدة تجاه منطقة الخليج العربي تتكشف بعقدها مؤتمراً حمل اسم دور

اليابان في أمن الخليج العربي في عام ٢٠٠٩ م بالإضافة إلى موافقة اليابان على التعاون النووي مع إيران في نهاية عام ٢٠٠٩ م. وبذلك أصبحت منطقة الخليج العربي المعروف بحساسيته الشديدة للتغيرات السياسية فرصة للحكومة اليابانية لتغيير هويتها من دولة مناهضة للعسكرة إلى مساعد جديد للولايات المتحدة تلعب دوراً عسكرياً في السياسة العالمية. وبالمحمل نستطيع القول أن سياسة اليابان التاريخية في منطقة الخليج العربي اضطرت إلى الموازنة بين ضرورتين يحتمل أن تكون متضاربتين الأولى الحاجة إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع دول هذه المنطقة للحفاظ على أمن الطاقة، والضرورة الثانية الحاجة إلى الحفاظ على تحالفها مع الولايات المتحدة للحفاظ على أمنها العسكري وهذا يتطلب استيعاب مطالب الولايات المتحدة للتعاون مع السياسات التي تعادي في كثير من الأحيان دول الخليج العربي.

الخاتمة:

١- كانت البعثة اليابانية البحرية في عام ١٨٨٠م البداية الحقيقية لاكتشاف الخليج العربي من قبل اليابانيين والتي تؤثر بالواقع على دخول هذه المنطقة في حسابات الاستراتيجية اليابانية العالمية في العهد الميجي وتنبه اليابان إلى ضرورة مشاركة الدول الغربية في تواجدها في تلك المنطقة وبعد نجاح اليابان في كسر الطوق الأول والمتمثل في الصين ١٨٩٤-١٨٩٥م تصاعدت أهمية منطقة الخليج العربي الاستراتيجية بالنسبة لليابان ولاسيما في محاولة الالتفاف على روسيا العدو الثاني لليابان فبدأت منذ عام ١٨٩٧م تبذل جهود كبيرة في تعزيز نفوذها ولاسيما في إيران والعراق من خلال إرسال البعثات العسكرية والجواسيس كما قامت في الوقت نفسه في عملية نشر النفوذ الاقتصادي من خلال إنشاء الخطوط البحرية التجارية في عام ١٨٩٦م وكان لانتصار اليابان في الحرب الروسية-اليابانية ١٩٠٤-١٩٠٥م أكبر الأثر في ترسيخ نفوذ اليابان السياسي والشعبي في منطقة الخليج العربي وبدأ الشعراء في تمجيد الانتصارات اليابانية وكان انتصار اليابان في الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول الحلفاء العامل الأقوى لفتح أبواب المنطقة على مصرعها أمام اليابان ولدخول اليابان بقوة وفعالية فبدأت في إنشاء شركات الشحن التجاري المنتظمة إلى الخليج العربي وفتح المفوضيات الدبلوماسية وعقد المؤتمرات الاقتصادية ونجحت بالفعل في احتلال المركز الأول أو الثاني في معظم دول المنطقة من خلال إغراق أسواقها بالسلع الاستهلاكية الرخيصة فيما عرف بسياسة الإغراق الياباني وبلغت ذروة هذا التوسع التجاري في عام ١٩٣٣م واستمر ذلك حتى بعد مغادرة اليابان لعصبة الأمم في عام ١٩٣٥م بسبب الحاجة الماسة للسلع الرخيصة بالنسبة لشعوب المنطقة والإضافة إلى ذلك دفعت الظروف الإقليمية والعالمية اليابان ولاسيما مع اندلاع الحرب الصينية-اليابانية عام ١٩٣٧م وبداية الإنتاج النفطي في دول الخليج العربي لإيلاء هذه المنطقة المزيد من الاهتمام فبذت اليابان جهوداً مضنية للحصول على الامتيازات النفطية كما حاولت دعم الحركات القومية العربية المعادية لبريطانيا ولاسيما حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق لكن اندلاع الحرب العالمية الثانية خسارة اليابان في هذه الحرب قوض جميع جهودها التي بذلتها عبر أربعة عقود في نشر نفوذها السياسي والاقتصادي لتبدأ من جديد مع نهاية الاحتلال الأمريكي لأراضيها والتوقيع على معاهدة سان فرانسيسكو في عام ١٩٥١م من خلال إرسال البعثات الاقتصادية والحصول على الامتيازات النفطية في الخمسينيات ودخلت العلاقة اليابانية-الخليجية في أهم مراحلها بتحول الهياكل الصناعية لليابان من الاعتماد على الفحم إلى الاعتماد على النفط بشكل كامل.

٢- ثمة عوامل عديدة أثرت في توجهات السياسة الخارجية اليابانية تجاه منطقة الخليج العربي ولاسيما العوامل الداخلية، وخاصة العامل الدستوري الذي كان لفترة طويلة من الزمن عاملاً مقيداً لدور ياباني فعال في تلك المنطقة على الصعيد السياسي والعسكري؛ لكن الظروف الدولية أجبرت اليابان عن التخلي تدريجياً عن هذا العامل وبدفع من الولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما بعد حرب الخليج الثانية وعلاوة ذلك لعبت العوامل الخارجية الأثر الأكبر في توجهات السياسة الخارجية اليابانية ولاسيما العلاقة مع الولايات المتحدة التي شجعت اليابان على لعب دور حقيقي في منطقة الخليج العربي لحماية مصالحهما المشتركة، كما دفعت منافسة الدول الإقليمية لليابان ولاسيما الصين وكوريا إلى بذل اليابان المزيد من الجهود وإيلاء منطقة الخليج العربي المزيد من الأهمية الاستراتيجية في توجهاتها الخارجية في تلك المنطقة.

٣- نجحت اليابان في إقامة علاقات اقتصادية استراتيجية مع دول الخليج العربي منذ الأزمة النفطية في عام ١٩٧٣م من خلال اتباع دبلوماسية اقتصادية وسياسة استثمارية نشطة بالإضافة للتجارة بنوعيتها السلمي والنفطي والتي اكتسبت أهمية كبرى حيث احتلت اليابان المرتبة الثالثة أو الرابعة في معظم دول الخليج من حيث القيمة التجارية، كما اقتصر تقديم المعونات اليابانية على التعاون التقني في محاولة لتوطين التقنية اليابانية في دول المنطقة، كما لجأت اليابان في سبيل ترسيخ نفوذها الاقتصادي إلى نشر قيمها الثقافية، علاوة على دفع دول الخليج على تقليد النموذج الياباني وبالتالي ربط الاقتصاد الخليجي بالاقتصاد الياباني الذي سيلعب دور الموجه والمتحكم.

٤- كما نجحت اليابان في استغلال الصراعات السياسية والعسكرية في منطقة الخليج العربي من للتخلص من القيود الدستورية التي تمنعها من التحول إلى دولة طبيعية وتم ذلك بشكل تدريجي بداية من حرب الخليج الأول ١٩٨٠-١٩٨٨م التي لعبت فيه دور الوساطة، ومروراً بحرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١م بتقديم الدعم المالي واللوجستي، ونهاية بحرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣م بمشاركتها العسكرية التاريخية في الحرب على العراق إلى جانب دول التحالف الغربية مما شكل نقلة نوعية في تاريخ اليابان من خلال التحول إلى دولة طبيعية وكسر قيود الهزيمة العسكرية في عام ١٩٤٥م وشكلت دافعاً قوياً إلى حدوث التطور الأهم من خلال تحول وكالة الدفاع اليابانية إلى وزارة دفاع في عام ٢٠٠٧م.

ثبت بأهم المصادر والمراجع المعتمدة في كتابة البحث:

أولاً: مصادر ذات صبغة وثائقية:

- ١- الحارثي، محمد بن عبد الله: موسوعة عمان الوثائق السرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، المجلد الثاني.
- ٢- ناكو، ايجيرو، الرحلة اليابانية إلى الجزيرة العربية ١٩٣٩، دار الملك عبد العزيز، الرياض، ط٢، ١٩٩٩م

ثانياً: المصادر العربية:

- ١- السامرائي، صالح مهدي: الإسلام في اليابان، المركز الإسلامي في اليابان، طوكيو، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م.
- ٢- السيراقي، سليمان، رحلة السيراقي إلى الهند والصين واليابان وأندونيسيا سنة ٢٢٧هـ — ٨٥١م، دار البصري، بغداد، ١٩٦١م.

ثالثاً: المراجع العربية:

- ١- أعفيف، محمد، أصول التحديث في اليابان ١٥٦٨-١٨٦٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١٠م
- ٢- آغا، حسين، الصين واليابان والشرق الأقصى، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ١٩٩٠م.
- ٣- إسبر، أمين، سوريا والنظام الدولي : الظروف الدولية - اليابان، سفارة الجمهورية العربية السورية، طوكيو، ١٩٩١م.
- ٤- الإستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط١، ٢٠٠٥م.
- ٥- البستكي، نصره عبد الله، اليابان والخليج، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ٢٠٠٤م.
- ٦- حسن، إبراهيم محمد، الصراع الدولي في الخليج العربي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٩٩٣م
- ٧- حسين، فوزي حسن، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م.
- ٨- الدسوقي، محمد إبراهيم، اليابان تبحث عن مستقبلها، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١م

- ٩- الدسوقي، محمد إبراهيم، اليابان الحاضر والمستقبل، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ٢٠٠٤م
- ١٠- درويش، فوزي، اليابان : الدولة الحديثة والدور الأمريكي، مطابع غباشي، طنطا، ط٢، ١٩٩٠م.
- ١١- دستور اليابان، دار مصباح الحرية، بلا تاريخ.
- ١٢- دولوناي، جاك: الجانب الخفي من تاريخ البترول، ترجمة: محمد سميح السيد، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ١٩٨٦.
- ١٣- ديب، علي: طوكيو اليابان والبحث عن النفط، شركة إريكو المحدودة، ٢٠٠٨م.
- ١٤- ربيع، حامد، الأبعاد الإستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٣م.
- ١٥- رشاد، عبد الغفار، التقليد والحداثة في التجربة اليابانية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٤م
- ١٦- زهران، جمال، أمن الخليج، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، ١٩٩٨م.
- ١٧- السبكي، آمال، إيران بين الحلفاء والمحور حتى الاحتلال، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م
- ١٨- السعودية واليابان شهادات للتاريخ، المحققة الثقافية السعودية في اليابان.
- ١٩- سليم، محمد السيد: متطلبات نجاح حوار الحضارات مع الإشارة إلى خبرة المؤتمر الأول للحوار الحضاري بين اليابان والعالم الإسلامي، منشورات السفارة اليابانية في مصر، ٢٠٠٢م.
- ٢٠- سويد، ياسين، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
- ٢١- الشيخ، محمد، التجسس التكنولوجي، مكتبة بيروت، سلطنة عمان، ٢٠٠٧م
- ٢٢- شكري، غالي، الحلم الياباني، دار مطابع المستقبل، الإسكندرية، ط١، ١٩٩٤م.
- ٢٣- صارم، سمير: التجسس الاقتصادي، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٩م.
- ٢٤- ضاهر، مسعود، النهضة العربية والنهضة اليابانية، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٩م.
- ٢٥- ضاهر، مسعود: آفاق التواصل الثقافي بين العرب واليابان في المرحلة الراهنة، محاضرة أقيمت بدعوة من المركز الثقافي الإعلامي لسمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان، جريدة الاتحاد الإماراتية، الخميس ٢٢ أيلول، ٢٠١١م.

- ٢٦- العبد، عفاف مسعد، دراسات في تاريخ الشرق الأقصى، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠م
- ٢٧- العجمي، محمد ظافر، أمن الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠١١م.
- ٢٨- العرب يتجهون شرقاً، كتاب العربي ٨٥، الكويت، وزارة الإعلام، ١٥ تموز ٢٠١١م.
- ٢٩- العناني، خليل: مشكلات إعادة الإعمار في العراق، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، السنة الثالثة عشرة، العدد ١٣٤.
- ٣٠- العيدروس، محمد حسن، دراسات في الخليج العربي، دار الكتاب الحديث، الكويت، ط١، ١٩٩٩م.
- ٣١- عثمان بن صقر، عبد العزيز: تنامي دور الصين في الشرق الأوسط، مركز أبحاث الخليج، تشرين الثاني ٢٠٠٩م.
- ٣٢- عوديشو، وليم أشيعا، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية، رسالة ماجستير، كوبنهاغن، ٢٠٠٨م.
- ٣٣- كعدان، صباح، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، منشورات جامعة دمشق، ط٢، ٢٠٠٤م
- ٣٤- اللباد، مصطفى: الاقتصاد السياسي للعلاقات الصينية - الإيرانية ولحظة الاختيار الآتية، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، ٢٠٠٧م.
- ٣٥- المرهون، عبد الجليل: الخليج والدور الياباني الجديد، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١/٩/٢٠م.
- ٣٦- المقرحي، ميلاد، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، جامعة قار يونس بنغازي، ط١، ١٩٩٧م
- ٣٧- محافظة، علي: موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية (١٩١٩-١٩٤٥م)، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.
- ٣٨- مراد، محمد عدنان، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، دار دمشق، دمشق، ١٩٨٤م
- ٣٩- مقلد، اسماعيل صبري، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، شركة الربيعان، الكويت، ١٩٨٤م
- ٤٠- محمد شبانة، عبد الفتاح: اليابان العادات والتقاليد وإدمان التفوق، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م.

- ٤١- م.د، مجالات التعاون بين اليابان والعالم العربي، حصاد ندوة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط(الأوبك)، الكويت، ١٩٧٨م.
- ٤٢- النقر، علي سيد، السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي، ط١، ٢٠٠١م.
- ٤٣- النهضة وتفاعلاتها في العالم العربي واليابان منذ القرن التاسع عشر، بيت الحكمة، تونس، ٢٠٠١م.
- ٤٤- نذير شكر، نغم: الوجود الياباني في العراق، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، دراسات دولية، العدد الأربعون.
- ٤٥- نوتوهارا، نوبوأكي، العرب وجهة نظر يابانية، منشورات الحمل، ط١، ٢٠٠٣م
- ٤٦- هلال، علي الدين، العرب والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م
- ٤٧- هيكل، محمد حسنين، المقالات اليابانية، دار الشروق، القاهرة، ط٦، ٢٠٠٢م
- ٤٨- واقع وآفاق العلاقات التجارية والاستثمارية بين المملكة العربية السعودية وإمبراطورية اليابان، تقرير لمجلس الغرف السعودية، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، كانون الثاني، ٢٠١٢م.
- ٤٩- وهبان، أحمد: مقدمة في علم السياسة، بدون تاريخ ومكان نشر.
- ٥٠- اليابان بعيون عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م
- ٥١- يسين، السيد، العرب واليابان ، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٢م
- ٥٢- يوسف، ناصر، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

المصادر والمراجع المترجمة والمعرّبة :

- ١- أكىكو يوشيوكا، سياسة اليابان الخارجية تجاه العراق بعد ٢٠٠٣م، المركز الياباني لاقتصاديات الشرق الأوسط (JIME)، طوكيو ٢٠٠٧م.
- ٢- ايشيهارا، شينتارو: اليابان تقول لا، دار الحمراء، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- ٣- بلجريف، تشارلز: مذكرات بلجريف، ترجمة: مهدي عبد الله، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
- ٤- تشارميلز، جونسون: ليس بعد الآن من قوة عالمية واحدة، ترجمة: علي حسين باكير، معهد دراسات السياسة اليابانية بالتعاون مع جامعة سان فرانسيسكو، مركز الحزام الباسيفيكي، ٢٠٠٦م.
- ٥- تيتسو كوتاني: الخليج العربي والحفاظ على الأمن البحري الياباني، مؤسسة ساساكاوا للسلام، ٢٠٠٩م.
- ٦- جوزيف، س.ناي: القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد البجرمي، دار العبيكان، الرياض، ٢٠٠٧م.

- ٧- رايشاور، أدوين، اليابانيون، ترجمة: ليلي الجبالي، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩م.
- ٨- سميث، باتريك: اليابان رؤية جديدة، ترجمة: سعد زهران، عالم المعرفة، العدد ٢٦٨، ٢٠٠١م.
- ٩- سوغن، كيم أيل، حديث مع وفد الحزب الاشتراكي الياباني، دار النشر بالغات الأجنبية، بيونغ يانغ، ١٩٨٤م.
- ١٠- شوط، بات، السادة الجدد، تعريب: أحمد عبد الله كشاب وطلعت غنيم حسن، مكتبة مدلولي، القاهرة، ط١، ١٩٩٥م.
- ١١- ف.و كيستانوف، اليابان في منطقة المحيط الهادي، ترجمة: محمد حبيب صالح، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ٢٠٠٠م.
- ١٢- فير، إيفلين دوريل، الاقتصاد الياباني، تعريب: صباح كعدان، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٠م.
- ١٣- كاتزنشتاين، بيترجي: الحضارات في السياسة العالمية، ترجمة: فاضل جتكر، عالم المعرفة، العدد ٣٨٥، شباط ٢٠١٢م.
- ١٤- كارتون، جيفري، السلام البارد، ترجمة: حسن صبري، القاهرة، ١٩٩٣م.
- ١٥- كونيوياناچيدا، ترجمة: ناتسومة، اليابان وأزمة النفط ١٩٧٣، مؤسسة نوفل، بيروت، ط١ ١٩٩١م.
- ١٦- كيسنجر، هنري، التقرير السري للجنة الثلاثية الأمريكية-الأوربية-اليابانية، ترجمة: عبود، سعيد، دار الفارابي، دمشق، ١٩٨٢م.
- ١٧- لوموان، فرانسوار، الاقتصاد الصيني، ترجمة: صباح كعدان، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٠م.
- ١٨- هنتجتون، صامويل: صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، دار سطور، القاهرة، طبعة ثانية ١٩٩٩م.

موسوعات عربية:

- ١- الموسوعة العربية الميسرة، المكتبة العصرية، بيروت، طبعة ثالثة، ٢٠٠٩م، الجزء الخامس
- ٢- الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، المجلد الثاني.

الأبحاث المنشورة في المجلات العربية :

- ١- أبوعزام، منصور: ديمقراطية اليابان بين الأفكار الغربية والتراث الثقافي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣١٢، ٢٠٠٤م.
- ٢- إسماعيل، حسين: واقع ومستقبل العلاقات الصينية-الخليجية، جريدة الوفد، ٢١ آذار ٢٠٠٩م.

- ٣- البدراني، عدنان حميد: الأبعاد الاقتصادية والثقافية للسياسة اليابانية تجاه دول الخليج العربي، مجلة جامعة الموصل، ٢٠٠٧م.
- ٤- رجب، علي محمد: هل توسع اليابان دورها العسكري، مجلة الحرس الوطني، العدد ٢٥٧، ٢٠٠٣م.
- ٥- ساموراي اليابان في فخ المقاومة العراقية بتكرت، مجلة الإهرام، تقارير المراسلين، السنة ١٢٧ العدد ٢٠٠٣، ٢٧٣٥م.
- ٦- سليم، محمد السيد: نصف قرن من العلاقات الكويتية - اليابانية، جريدة النهار، العدد ١٢٤٦، ١٥ أيار ٢٠٠١م.
- ٧- ضاهر، مسعود: آفاق الحوار الدائر بين الحضارتين اليابانية والإسلامية، صحيفة المستقبل، العدد ٢٥٨٦، الأحد ١٥ نيسان ٢٠٠٧م.
- ٨- ظافر محمد: قوة الواجب البحرية المشتركة، جريدة الرأي، الأحد ٣١ كانون ثاني، ٢٠١٠م.
- ٩- عبد الحليم، أميرة محمد: الحوار الحضاري بين اليابان والعالم الإسلامي، السياسة الدولية، القاهرة، كانون الثاني، ٢٠٠٣م.
- ١٠- عبد الشفيق عيسي، محمد: المحددات الاقتصادية والتكنولوجية للعلاقات بين كوريا الجنوبية والمشرق العربي، السياسة الدولية، العدد ١٤٦، تشرين الأول، ٢٠٠١م.
- ١١- الفارس، محمد فارس: دبي الخمسينات قلب الخليج التجاري، جريدة الخليج، ٢٥/٢/٢٠١١م.
- ١٢- فرحات، محمد فايز: حدود التورط الياباني والكوري في العراق، مجلة تعليقات مصرية، العدد ١٢، ٢٨ نيسان ٢٠٠٤م.
- ١٣- الملف النووي الإيراني: إلى أين؟، دراسات وبحوث، مجلس الأمة الكويتي، حمدان مجزع الشمري، تشرين الثاني ٢٠٠٤م.
- ١٤- المانع: عبد الرحمن، مستقبل العلاقات الخليجية اليابانية، جريدة الحياة الجديدة، العدد ٥٤٠٥، الأحد ٢١/١١/٢٠٠٩م.
- ١٥- المعموري، محمد علي موسى: إعادة إعمار العراق الفرص والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، الموصل، المجلد ١٣، السنة ٢٠٠٧م.
- ١٦- نذير شكر، نغم: انعكاسات ونتائج الوجود الياباني في العراق، مجلة النبأ، حزيران ٢٠٠٤م.
- ١٧- الهواري، محمد طلعت: الجايكا قوة اليابان الناعمة وبديل مكلف عن لغة العسكر والقتال، مجلة المصري اليوم، ٢٠٠٩م.
- ١٨- هلال، رضا محمد: السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط عقب أحداث ١١ سبتمبر وحرب الخليج الثالثة، مجلة السياسة الدولية، تشرين الأول، ٢٠٠٣م.

- 1- Boer, john: Japan's Role in the Middle East, The Asia-Pacific Journal: Japan Focus, 2005.
- 2- Calabrese, john: china and the persian gulf: energy and security, middle east journal, Vol. 52, No. 3 (Summer, 1998).
- 3- Calder, kent: sino-japanese energy relations, reischauer center for east Tokumasu, amin: Cultural Relations Between Saudi Arabia and Japan From the Time of King 'Abd Al-'Aziz, Bulletins of the Japan-Saudi Arabia Society.
- 4- China and Japan report Israeli false-flag operations in Persian Gulf.
- 5- Dyer, henry: C.E , Japan in world politics, Glasgow Dublin and Bombay, London, 1909.
- 6- Oros, andrew: Japan's Growing Intelligence Capability, 2002 Taylor & Francis.
- 7- Gibbs, bradley: Future relations between the United states and Japan, , Pacific Affair, Harvard University, 1999.
- 8- Otopalik, cameron: Japan's Overseas Development Assistance: Assessing Conformance With Shifting Priorities, International Journal of Politics and Good Governance, Volume 1, No. 1.1 Quarter 2010.
- 9- Davidson, christopher: Persian Gulf- Pacific Asia Linkages in the Twenty-First Century, Durham University, 2010.
- 10- Edward Holden, Jack: What factors influenced Japan's decision to dispatch its Self-Defence Forces (SDF) to Iraq in 2004, University Of Leeds, POLIS Journal Vol. 6, Winter 2011/2012.
- 11- Endo, haruo: oman and japan, the oman-japan friendship association, muscat, 2004.
- 12- Frodl, michael: attack against oil tanker shows why terrorists and pirates may join forces, national defense, november 2010.

- 13-Hansen, james: Japanese Intelligence the competitive edge , national intelligence book center , Washington, 1996.
- 14-Honjuku, ienori: A Sea Voyage to the Persian Gulf(1880), Shingetsu Electronic Journal of Japanese-Islamic Relations, Vol. 2, September 2007.
- 15-Inoue, fujio: Travel in Iran and Iraq, journal of Japanese-Islamic Relations, Volume 4, September 2008.
- 16-Japan-Iran Foreign Relations, By Ariel Farrar-Wellman, Robert Frasco, June 28, 2010, IranTracker.
- 17-Japan's Peace Constitution and the Security Dilemma.
- 18-Japan's aid to iraq, on the monthly newsletter from the embassy of japan, february 2004.
- 19-Japanese intelligence and the Soviet-Japanese border conflicts in the 1930s.
- 20-Joseph, sassoon: Economic policy in Iraq 1932-1950, Frank cass, London, 1987.
- 21-Katzman, Kenneth: Iran Sanctions , Specialist in Middle Eastern Affairs February 3, 2011.
- 22-Ken, kotani: Japanese Intelligence in WWII: Successes and Failures.
- 23-Kotani, ken: Current Japanese Intelligence Reform.
- 24-Kuhlmann, kurt: the renewal of the anglo-japanese alliance1905, duke university , january 9, 1992.
- 25-Kunio,katakura:The Yokoyama Mission: Japnese Diplomacy For Oil 1939, The International History Review.
- 26-Makoto, sato: Japanese Aid Diplomacy in Africa:An Historical Analysis, College of International Relations, Ritsumeikan University, Kyoto, Japan.
- 27-Miyagi,yukiko: Japan's Middle East Security Policy, Routledge, London and New York,2008.
- 28-Miyakawa, yoshimitsu: the russo-japanese war of 1904-1905, nanzan review of american studies, 2005.
- 29-Mona, sukkarieh: Korea makes its presence felt in the Middle East,the Korea Herald Newspaper, 2012.

- 30-Nassrine, azimi: Japan's Iran Moment, The New York Times, February 17, 2010.
- 31-Natsuyo, ishibash: The Dispatch of Japan's Self-Defense Forces to Iraq: Public Opinion, Elections, and Foreign Policy, Asian Survey, Vol. 47, No. 5 (September/October 2007).
- 32-Niksch A. and Robert G. Sutter: Japan's Response to the Persian Gulf Crisis, Larry A. Niksch Specialist in Asian Affairs Foreign Affairs and National Defense Division
- 33-Nobuaki, kondo: Diplomatic And Commercial Relations With Iran, Encyclopaedia Iranica, Columbia University, Online Edition, December 15, 2008.
- 34-Ogoura, kazoo: Cultural diplomacy in the Middle East, The Japan Times: Wednesday, July 19, 2006.
- 35-Oliver, campbell: WikiLeaks cables reveal closer US-Japan intelligence relations, World Socialist Web Site, 18 February 2011.
- 36-Penn, Michael: meiji japan and qajar persia, 1880-1914, the university of kitakyushu.
- 37-Promotion of Private Investment in the middle East, Training and education in international affairs :Japan, Palestine and the Middle East (1999).
- 38-Prospects for enhancing economic ties between the GCC and Japan.
- 39-Saigol, lina: Spoils of Iraq war evade US and UK, The Financial Times, December 15, 2011.
- 40-Sergey Japan and the energy crisis , National aeronautics and space administration , Washington , September 1974.
- 41-Sezai, qzcelik: the Japanese Foreign Policy of the Middle East Between 1904-1998, cankiri Karatekin University, Humanity & Social Sciences Journal, 2008.
- 42-Shimizu, hiroshi: Anglo-Japanese Competition in the Textile Trade in the Inter-war Period: A Case Study of Iraq, 1932-1941, Middle Eastern Studies, Vol. 20, (Jul., 1984)

- 43-Shimizu, hiroshi: Anglo-Japanese Trade Rivalry in the Middle East in the inter-war period, middle east centre, London, 1986.
- 44-Shiraishi, **masaya**: Japan-vietnam a relation under influences, Guy Faure and Laurent Schwab, Waseda University, 2008.
- 45-Shirzad, azad: South Korea's Quest for Energy Security in the Persian Gulf, Middle East Center, 28 December, 2009.
- 46- Stewart, devin: Japan: The Power of Efficiency.
- 47-Sultenfuss, james: japan's Constitutional Reform Debate and the Potential for Collective Self-Defense, Naval War College, May 2011.
- 48-Sugihara, kaoru: Japan in the contemporary middle east, Routledge, London, 1993.
- 49-Sugihara, kaoru: Japan in the contemporary Middle East, the SOAS Centre of Near and Middle Eastern Studies, London, 1993.
- 50-Tadahiko, ohtsu and Hashem rajabzadeh: Japanese Travelers To Persia, Encyclopedia Iranica, Columbia University, Online Edition, December 15, 2008.
- 51-The Japanese Approach To The Contemporary Middle East, The Japan Research Centre and The Center OF Near and Middle Eastern Studies, October 1990.
- 52-The Japanese Military Police" Kempeitai", From Wikipedia, the free encyclopedia.
- 53-The United Arab Emirates: a modern history,muhmmad morsy Abdullah,London,1978.
- 54-TOH SUGIMURA, ARCHEOLOGICAL MISSIONS TO PERSIA, Encyclopedia Iranica, Columbia University, Online Edition, December 15, 2008.
- 55-Tokyo's Policy Responses During the Gulf War and the Impact of the "Iraqi Shock" on Japan, Courtney Purringto, Pacific Affair, Harvard University, March 1992.
- 56-Tomoko, ishikawa: Why Japan sent SDF to Iraq, Department of Political Science of Law Faculty, Gakushuin University,2009.

- 57-Toshiyuki, nishikawa: The Future of the Japanese Constitution
From the MacArthur Constitution to What, Baldwin Wallace
College, Berea, Ohio, USA.
- 58-von der mehdn, fred: Japan's Relations With Primary
Energy Suppliers, the james a. Baker iii institute for public
policy, Rice university, may 2000.
- 59- world Council for the cedars Revolution, / Wisconsin Project /
Agencies, Saturday, 15 August 2009.
- 60-Yasutomo, dennis: Why Aid? Japan as an "Aid Great Power", Smith
College, Massachusetts, October 1989.
- 61-Yaacov, cohen: Japanese-Israeli Relations, The United States, And
Oil, Jewish Political Studies, Review, Spring 2005.

موسوعات أجنبية:

- 1- Kodansha encyclopedia of japan, first edition , tokyo , 1983.
- 2- Japan an illustrated encyclopedia , tokyo , 1994.

مواقع أبحاث على الشبكة:

- | | | |
|---------------------------|--|-----|
| www.mofa.go.jp/policy | وزارة الخارجية اليابانية | ١- |
| www.japantimes.co.jp | صحيفة japan times | ٢- |
| www.atimes.com/index.html | صحيفة Asia times | ٣- |
| www.taiwnsecurity.org | مركز أبحاث الأمن في تايوان | ٤- |
| www.asiamedia.ucla.edu | شبكة الإعلام لآسيا والمحيط الهادئ | ٥- |
| www.jacar.go.jp | المركز الياباني للسجلات التاريخية الآسيوية | ٦- |
| www.iranica.com | موسوعة إيرانيكا | ٧- |
| www. mideast.site90.com | الجمعية الآسيوية لدراسات الشرق الأوسط | ٨- |
| http://www.aoc.co.jp | موقع شركة الزيت العربية على الشابك. | ٩- |
| http://www.adma-opco.com | موقع شركة أدما المحدودة على الشابك | ١٠- |